قراءة الإمام نافع عند المغاربة

من رواية أبي سعيد ورش

مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية
إلى نهاية القرن العاشر الهجري

الجزء الخامس

تأليف
الدكتور عبد الهادي حميتو

1424هـ / 2003م
منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

الأعداد: **28-29-30**

قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش

أهم الخصائص الأدائية للتلاوة في المدرسة المغربية في أصول طريق الأزرق عن ورش وما لأقطابها فيها من اختيارات، وما بينهم من اختلافات مع بيان ما به الأخذ والعمل

القسم الأول:

- مرتبة التحقيق عند ورش وتطبيقاتها الأدائية.
- مسائل الخلاف في التعوذ والبسملة بين أئمة الأداء.
- أصول الأزرق في المد وتجسيدها لخصائص هذه الطريق.
- مسائل الخلاف في المد وما طرأ على المتأخرين في أدائه من مظاهر الانحراف عن الصواب وما أثارته من مساجلات بين شيوخ الإقراء.

أهم الخصائص الأدائية للتلاوة

في المدرسة المغربية من خلال طريق الأزرق

عن ورش وما لأقطابها فيها من اختيارات وما بينهم من

اختلافات مع بيان ما به الأخذ والعمل

تصدير:

والآن بعد أن تتبعنا مسار القراءة في بلادنا منذ أول عهدها بالقراءة ووصول قراءة نافع إليها واعتمادها قراءة رسمية، وبعد أن تقصينا مع القارئ الكريم تطورها التاريخي والعلمي، وتوقفنا به عند عدد زاخر من مدارسها الأصلية وآفاقها الفنية وإنتاجها العلمي، ثم بعد أن رافقناها بعد ذلك في مدارسها الفرعية وامتداداتها في الحواضر المغربية، وتعرفنا على النشاط العلمي الزاهر الذي نما وازدهر من خلال المدارس الأدائية المحلية التي شهدتها عهود الازدهار حتى بلغنا بها مشارف المائة العاشرة من الهجرة النبوية حيث توقفنا بالقارئ مرة أخرى عند سلسلة أهم الأسانيد التي تأدت إلينا منها القراءة في حواضرنا المغربية لهذا العهد، وعلى الأخص ما يتصل منها بالمحور العام الذي ينتظم جملة أسانيد الأئمة المتأخرين ويتصل في نهايته بأمهات الطرق المتفرعة عن مدرسة أبي عمرو الداني وما وافقها في طرقها المنحدرة عن المدرسة المصرية في رواية ورش من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق.

نريد الآن أن نتوقف مع القارئ في خاتمة هذا البحث عند المكونات أو الخصائص الأدائية لهذه القراءة من هذه الرواية وتلك الطريق في صورتها الأدائية العملية التي تأدت إلينا من خلال ما تضمنته مصنفات الأئمة وما نقل إلينا قراءة وأداء من اختياراتهم ومذاهبهم الفنية ـ مما نثرنا مادته في تراجمهم، مع محاولة وصل هذه الاختيارات وتلك المذاهب بأصولها النقلية في مصنفاتهم تلك، وتوجيه النظر إلى ما عليه العمل اليوم منها وما استقر عليه الأخذ في التلاوة العامة.

وستكون لنا من خلال ذلك وقفات للتصحيح والتوجيه وانتقاد ما فيه منتقد مما أنكره علماء هذا الشان ولا رصيد له من الرواية ولا مستند، وإن كان قد سوغ الأخذ به من سوغه لاستمرار العمل عليه وتلقيه بالقبول من لدن عامة القراء.

وغرضنا إنما هو التأكيد على ما قلناه في التصدير للبحث من إعادة التأصيل لهذه الرواية من طريقها المختارة، وإبراز أهم خصائص التلاوة المغربية في رواية ورش، في مقابل الخصائص والسمات التي تميز غيرها من سائر الروايات، وخاصة منها رواية حفص

عن عاصم التي تمثل الرواية المشرقية وتنتظم سائر البلاد الإسلامية، هذه الرواية التي أخذت في العهود الأخيرة تزاحم رواية ورش بالمناكب حتى في عقر دارها، وخاصة في وسائل الإعلام ودور التسجيل والكتب المطبوعة بما فيها المصاحف المتداولة، وتقتطع نصيبا كبيرا من جمهورها، مما يمكن معه أن تزحزحها في بلادنا عن موضع الصدارة بمضي الزمان، هذا إن لم تحل مكانها ـ كما يقع اليوم في بعض دور القرآن بمراكش مثلا ـ وذلك نذير بضمورها وتراجع مدها، لاسيما في الحواضر لدى الطبقة المتمدرسة أو في المناطق المغربية الأكثر تفتحا على البلدان العربية، الأمر الذي إذا استمر كان له من الأثر مثل ما وقع لهذه القراءة في موطنها الأصلي بالمدينة المنورة حيث لم يعد لقراءة نافع هنالك وجود بالمرة، إلا عند أهل هذا التخصص، وكما وقع مثل ذلك لرواية ورش في مصر حيث تراجعت شيئا فشيئا حتى فقدت جمهورها فقدا شبه كامل، ووقع مثل ذلك لقراءة ابن عامر في الشام وقراءة ابن كثير في الحجاز ولسواها من باقي قراءات السبعة، لتحل محلها رواية حفص عن عاصم، لعوامل تاريخية كثيرة ليس هذا موضع ذكرها.

ولا يخفى على القارئ هدفنا من الدعوة إلى رعاية هذه الرواية في بلادنا ومنطقتنا وحمايتها من التدهور أو الاندثار والذوبان في غيرها، فإن المراد إنما هو الإبقاء عليها في مكانتها من الصدارة والقوة والانتشار محافظة عليها وحرصا على بقائها واستمرارها باعتبارها إحدى الروايات التي تواتر بها النقل في الأقطار المغربية قرنا بعد قرن وجيلا إثر جيل، واعتبارها أيضا شعارا للشخصية المغربية ومسيما من مياسمها، إن لم تكن عنصرا بارزا من عناصر هذه الشخصية. ولما كانت طريق أبي يعقوب الأزرق بهذه المثابة، وكانت وما تزال تشكل محور النشاط القرائي العام في المدرسة المغربية منذ استقرارها على رواية ورش منذ زمن الرواد الذين دخلت على أيديهم إلى المغرب وافريقية ابتداء من أبي عبد الله بن خيرون ورجال مدرسته إلى اليوم، ناسب أن ينصب اهتمامنا في هذا البحث ـ ونحن بصدد بيان الخصائص والمقومات الأدائية التي تكون نسيج الطراز المغربي في القراءة ـ على وصف مكونات هذه الطريق أي: الأصول العامة المتصلة بها وذكر مذاهب الأئمة فيها وما دار بين مدارس الأداء فيها من خلاف، جمعا لما تفرق من أشتات ذلك في أثناء البحث واستدراكا لبعض ما فات وعدنا به مما يساعدنا على التمثل الكافي لهذه الخصائص، وإدراك أهم العناصر والمكونات، مع الاقتصار على المهم منها والإحالة على الباقي في مصادره.

الفصـــل الأول
خصائص رواية ورش في التلاوة المغربية

1- الخصيصة الأولى من خصائص طريق الأزرق عن ورش: أخذه بطريقة التحقيق

لعل أول خصيصة وأجلاها للعيان مما ينبغي أن نرصده في طريق الأزرق قبل التطرق لأصولها العامة: أخذه بطريقة التحقيق، والتحقيق ـ كما قدمنا ـ أحد الأنماط الأدائية الثلاثة المأخوذ بها لسائر القراء باختلاف الأحوال، وهي المشار إليها عند ابن الجزري في أول "طيبة النشر" في قوله:

"ويقرأ القــرآن بالتحقيــق مع ... حـدر وتدوير، وكـــل متبـــع
مع حسن صوت بلحـون العرب ... مرتـــلا مـــجودا بالعـــربي"[1]

قال ابن أبي السداد المالقي في "الدر النثير" : "يريد بالتحقيق: تمكين الحروف والصبر على حركتها والتثبت في بيانها، ويريد بالحدر الإسراع والهذ، ومذاهب القراء لا بد أن تكون موافقة لما عليه كلام العرب الذي نزل القرآن به، فمن مذهبه من القراء الأخذ بالصبر والتمكين، فإنه يزيد في المد من تلك النسبة، ومن الحدر والإسراع فإنه بتلك النسبة، ومن توسط فعلى حسب ذلك"[2].

وقد نبهنا في ترجمة الأزرق في العدد الثالث من هذا البحث على أخذ أبي يعقوب الأزرق بطريقة التحقيق، وذكرنا هناك أن التحقيق نوع من الترتيل، قال أبو عمر الداني:

"والفرق بينهما أن التحقيق نوع من الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحروف المد، والتخفيف والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق"[3].

وبيان ذلك ـ كما يقول ابن الجزري ـ أنه إعطاء كل حرف حقه في الأداء من إشباع المد وتحقيق الهمز وإتمام الحركات واعتماد الإظهار، والتشديدات، وتوفية الغنات،

1- طيبة النشر (مجموع إتحاف البررة 172).
2- الدر النثير 2/216-217.
3- نقله ابن الجزري في التمهيد 62.

وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترتيل واليسر والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف"[1].

ومن هذا يتبين أن التحقيق "هو عند الأزرق ومن شاركه في الأخذ به، قدر زائد على التمكين المعتاد للحروف والحركات وحروف المد وتحكمه الرواية، وأما إعطاء الحرف حقه من التمكين مطلقا بمعنى توفيته ما يستحقه من البيان دون اعتبار هذا القدر الزائد، فهو حكم مشترك بين سائر الروايات عن ورش وغيره كما نبه عليه أبو مزاحم في قوله في القصيدة الخاقانية:

فذو الحذق معط للحروف حقوقها   إذ رتل القرآن أو كان ذا حدر[2]

قال أبو عمرو الداني في "التحديد": "اعلموا أن التحقيق الوارد عن أئمة القراءة حده أن توفي الحروف حقوقها من المد إن كانت ممدودة، ومن التمكين إن كانت ممكنة، ومن الهمز إن كانت مهموزة، ومن الشد إن كانت مشدة، ومن الإدغام إن كانت مدغمة، ومن الفتح إن كانت مفتوحة، ومن الإمالة إن كانت ممالة، ومن الحركة إن كانت متحركة، ومن السكون إن كانت مسكنة، من غير تجاوز ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف"[3].

وقد بين الشيخ أبو الحسن بن سليمان القرطبي ـ كما تقدم في كتابه "ترتيب الأداء" أن القراء في الترتيل والحد والتدوير على مراتبهم في التلاوة، قال: "فمنهم من يميل إلى الترتيل، وهو التحقيق، فيمطط الحروف ويشبع الحركات وحروف المد واللين على الإطلاق، ويبالغ في الشد والهمز وأشباه ذلك من غير إفراط ولا إسراف"[4].

وهذا الأسلوب من الأخذ في القراءة مأثور عن نافع، وكان يؤثره على الحدر دون أن يبلغ به حد الإفراط.

وقد تقدم نقلنا لحكاية القارئ الذي طلب العرض عليه حين جاءه فقال: "خذ علي الحدر، فقال نافع: ما الحدر؟ ما أعرفها، أسمعنا، قال: فقرأ الرجل، فقال نافع:

1- النشر لابن الجزري 206/1.
2- تقدم ذكر القصيدة الخاقانية بتمامها من رواية الإمام أبي الحسن الأنطاكي نزيل قرطبة.
3- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (مخطوط).
4- ترتيب الأداء (مخطوط) تقدم التعريف به في الفصل الخاص بمؤلفه أبي الحسن بن سليمان.

حدرنا أن لا نسقط الإعراب، ولا نشدد مخففا ولا نخفف مشددا، ولا نقصر ممدودا، ولا نمد مقصورا، قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله عليه وسلم[1] إلخ.

إن القراءة بأسلوب الحدر إذن لا تتنافى مع إعطاء كل حرف حقه دون هدرمة ولا تعسف، ولذلك فقد أثر الأخذ به عن نافع نفسه في رواية قالون، في حين أثر عنه من رواية ورش الأخذ بأسلوب التحقيق كما قدمنا في قول الإمام أبي زيد الجادري:

بل أديـــن بالنـــسبة	بالـــحـدر والـــتؤدة
فورشنـــا يـــرتـــل	والحـدر عيسـى ينقـــل[2]

وقد روى أبو عمرو الداني طريقة التحقيق باتصال القراءة بها من طريق الأزرق من قراءة أبي عمرو بها على أبي الفتح فارس بن أحمد الضرير متصلة إلى داود بن أبي طيبة عن ورش، وهي روايته في كتاب "التحديد" [3].

وأسندها في "جامع البيان" من طريق أبي الفتح المذكور عن عمر بن محمد بن عراك الحضرمي المصري، عن حمدان بن عون الخولاني، وقرأ الخولاني التحقيق على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقرأ التحقيق على أبي يعقوب الأزرق، وقرأ التحقيق على ورش، وقرأ ورش التحقيق على نافع، وقرأ نافع التحقيق على الخمسة المذكورين من شيوخه: أبي جعفر المدني وغيره، وقرأ الخمسة التحقيق على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وقرأ التحقيق ابن عياش على أبي بن كعب، وقرأ التحقيق أبي على النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم التحقيق على جبريل"[4].

قال أبو عمرو معقبا على هذا الخبر في "التحديد":

"وهذا الخبر بتوقيف القراءة بالتحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة التي لا توجد رواية إلا عند المكثرين الباحثين، ولا تكتب إلا عن الحفاظ الماهرين، وهو أصل

1- نقلة أبو عمرو في التحديد، وذكره السخاوي في جمال القراء وكمال الإقراء 530/2.

2- أرجوزة النافع للجادري تقدم سوقها محققة بتمامها في ص 389 من العدد: 23.

3- التحديد لوحة 14.

4- جامع البيان (مخطوط) ونقله ابن الجزري في النشر 206/1.

كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق وتعلم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلا إلا من هذا الوجه"[1].

وقد مر بنا في ترجمة الأزرق كيف كان عرضه على ورش بهذه الطريقة المتأنية وهو مقيم معه في الدار التي كانا يسكنانها في "مسجد عبد الله"، كما مر في الخبر نفسه أنه كان يعرض عليه بطريقة الحدر إذا رابط معه في الأسكندرية.

وهكذا يعتبر أسلوب التحقيق في الأخذ والأداء، أهم الخصائص والسمات في رواية ورش من هذه الطريق، ويعتبر الوعي بهذا النمط عنده حجر الزاوية في فقه قراءته ومعرفة مميزاتها الأدائية في تقدير الحركات والسكنات والمدات والغنات ونحو ذلك مما ينعكس أثره فيه بكل جلاء ووضوح، ولا شك أن غياب الوعي والمعرفة بهذه الخصيصة في هذه الطريق يؤدي إلى الخلط بين الروايات والمراتب، كما أنه يسلب هذه الطريق رونقها وجمالها، وهو ما أشار إلى تفريط المتأخرين فيه الشيخ أبو العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري البدراوي شيخ القراءات في عهد المولى سليمان العلوي وشيخه أيضا فيها - فقال في "التوضيح والبيان" يحث على وجوب الأخذ في طريق الأزرق بأسلوب الترتيل دون غيره قال: "لقلة المعرفة اليوم بضبط المراتب"، وذكر أن الترتيل هو المطلوب في القراءة "وهو الواجب لاسيما في زماننا هذا" قال:

"وقد رخصوا في ارتكاب الحدر[2] وهو الإسراع لأجل تكثير القراءة لتكثير الأجر، لكن بشرط إقامة أصلاب الحروف والمحافظة على التجويد

---

[1]- التحديد لوحة 14 - ونحوه في جامع البيان.

[2]- يعني في الأخذ به على سبيل الترخيص كما قال أبو عمرو في "الأرجوزة المنبهة":

فالفضل في الترتيل والتحقيق   والحدر ما فيه أتى من ضيق

ويمكن للتوسع الرجوع إلى كتاب "التحديد" لأبي عمرو الداني وكتاب "منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق" لأبي الحسن السخاوي.

فيها، خلاف ما يفعله الناس اليوم، وأين من يحكم ذلك اليوم مع الترتيل فضلا عن الحدر، فصار الترتيل هو الواجب على هذا في كل حال"[1]

2- أصله في الاستعاذة قبل القراءة واللفظ المختار في ذلك:

الاستعاذة مطلوبة من القارئ، وهي التعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وحكمها الاستحباب والندب عند أكثر العلماء، وحكي الهذلي في "الكامل الإجماع على استحبابها، وقال: داود بن علي - يعني الظاهري - بوجوبها حملا للأمر على الوجوب"[2].

وعبر بعضهم عن ذلك بلفظ "الوجوب الأدائي"، وهي عبارة شائعة عند الشيخ ابن عبد السلام فيما يقرره من الأصول والقواعد في كتاب "المحاذي" على حرز الأماني للشاطبي وكنز المعاني للجعبري.

والمراد بالوجوب الأدائي إعطاء الاستعاذة حكم سائر ما يطلب من القارئ الالتزام به من قواعد الأداء والتجويد، لاسيما وأنها شعار القراءة، كما أنها جزء من الرواية التي يقرأ بها، إذ لم تنقل إلينا مجردة منها.

وحمل الإمام أبو الحسن السخاوي ما جاء عن نافع من رواية المسيبي من ترك التعوذ في أوائل السور وأجزائها على أنه فعل ذلك لئلا يتوهم أن الأمر على الوجوب"[3] يعني الوجوب الفقهي الذي يأثم تاركه ويجرح بتركه.

وأما لفظ الاستعاذة فقال أبو عمرو في "جامع البيان": "إن الرواية في الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بلفظين: أحدهما "أعوذ بالله من الشيطن الرجيم"، روى ذلك جبير مطعم، والثاني

1- التوضيح والبيان في مقرإ الإمام نافع بن عبد الرحمن 9.
2- الكامل للهذلي لوحة 155 والنشر لابن الجزري 258/1.
3- جمال القراء 482/2.

"أعـوذ باللـه السـميع العليم، من الشيطن الرجيم"، روى ذلك عنه أبو سعيد الخدري.. قال:

"وعلـى اسـتعمال هـذين اللفظـين عامـة أهـل الأداء من أهل الحرمين والعراقين[1] والشام.

"فأمـا أهل مصر وسائر المغرب فاستعمل أهل الأداء منهم لفظا ثالثا: "أعوذ بالله العظيم من الشيطن الرجيم"[2].

قلـت: لم يعد العمل اليوم إلا على اللفظ الأول، ويقل استعمال اللفظ الثانـي في غـير صلاة التراويح، وسمعت من القراء من يستعمل الصيغة الأولى في روايـة ورش، ويسـتعمل الثانية في باقي القراءات أو الروايات، وربما أضاف إلـيها بعضـهم قـوله: "ولا حـول ولا قـوة إلا باللـه العلـي العظيم"[3]، وربما تأولوا في ذلك قول الإمام الشاطبي في الحرز:

على ما أتى في النحل يسرا وإن تزد   لربـك تنزيهـا فلـست مجـهلا

وقـد اسـتقرأ الإمام المنتوري في شرح درر ابن بري جملة الألفاظ التي ذكـرها الحـافظ أبو عمرو في كتبه فسمى ستة ألفاظ صدرها بلفظ "أعوذ بالله مـن الشـيطن الـرجيم" قال المنتوري: "وهذا اللفظ في جامع البيان والاقتصاد والتمهـيد وإيجـاز البـيان وإرشـاد المتمسـكين، وعلـيه اقتصـر في التيسـير[4]

1- يريد البصرة والكوفة.

2- جامع البيان لوحة 114. وهو بلفظه في الدر النثير في شرح التيسير 105.

3- وعلى هذا اليوم من استمعنا إلى قراءتهم بالروايات من طلبة مدرسة سيدي الزوين بحوز مراكش.

4- ولفظه في التيسير: ص 16 "أعلم ان المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظها" أعوذ بالله من الشيطن الرجيم دون غيره، وذلك لموافقة الكتاب والسنة".

والتعريف[1] والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب رواية أبي نشيط"[2].

وذكر أبو جعفر بن الباذش في "الإقناع" أن المستعمل من ذلك عند القراء سبعة ألفاظ قال: "ولكل لفظ من ألفاظ الاستعاذة وجه يستند إليه"[3].

قال أبو عبد الله الخرازفي "القصد النافع": "وزاد شيخنا أبو عبد الله بن القصاب ـ رحمه الله ـ ثلاثة ألفاظ لم أرها لغيره" ثم ذكرها[4]. ثم قال الخراز:

"قال أبو عمرو: وأولى هذه الوجوه بالاستعمال ما وردت به السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الوجه الأول"[5]. وقال في التعريف: "والمختار من لفظه "أعوذ بالله من الشيطن الرجيم"، وبذلك قرأت وبه آخذ"[6].

وقال ابن الباذش: "وهو الذي صار إليه معظم أهل الأداء، واختاره لجميع القراء"[7].

---

1 - التعريف في اختلاف الرواة عن نافع 2006 وقد سقط من النسخة المطبوعة عن موضعه، وذكر في آخر باب البسملة.

2 - شرح المنتوري (مخطوط) لوحة 33.

3 - الإقناع في القراءات السبع 151/1.

4 - تقدم ذكر هذه الألفاظ التي زاد بها ابن القصاب في ترجمته.

5 - القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع " لوحة 36.

6 - التعريف 200.

7 - الإقناع 151/1.

وذكـر أبـو الحسن السخاوي أن "عليه إجماع الأمة"[1]، ولكن المحقق ابـن الجـزري استشـكل دعـوى الإجمـاع. وقـال: "لثـبوت الـتغير فيه والزيادة والنقص منه من طرق صحيحة"[2].

ومـن تمـام الأحكام الأدائية المتعلقة بالاستعاذة معرفة السر والجهر بها، قـال أبـو عمرو الداني بعد ان قرر أن المختار في التعوذ الجهر به تبعا للقراءة: "وعلـى مـا ذكرناه من الجهر بالتعوذ قبل القراءة جرى العمل عند أهل الأداء في مذهب جميع الفراء، اتباعا للنص واقتداء بالسنة"[3].

قال ابن الباذش: "وقد صارت رواية الإخفاء عندهم كالمرفوضة، ورب شـيء هكـذا يـروى ثم يسقط العمل به"[4]، وقال أبو عمرو في التيسير: "ولا اعلـم خلافـا بـين أهـل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برؤوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة"[5].

قـال ابـن أبـي السـداد تعلـيقا علـى قول أبي عمرو: "هذا الذي ذكر الحـافظ مـن الجهـر بالاسـتعاذة هـو اخـتـيار الشيخ أبي محمد مكي[6]، ولم أجد للإمـام أبـي عـبد اللـه بـن شـريح تعرضا للجهر ولا للإخفاء[7]، لكني قرأت بالجهـر في طـريقه كالذي قرأت من طريق الحافظ والشيخ، ولم يأمرني أحد ممن قرأت عليه بطريقه بالإخفاء"[8].

1- جمال القراء وكمال الإقراء 482/2.
2- النشر 46/1.
3- جامع البيان لوحة 116.
4- الإقناع 163/1.
5- التيسير 17.
6- يمكن الرجوع في ذلك إلى التبصرة في القراءات السبع 51 والكشف عن وجوه القراءات 8/1-9.
7- يعني في الكافي القراءات السبع 10 لأنه اكتفى بقوله"فالمختار أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه قرأت وبه آخذ".
8- الدر النثير 109/1.

ثم قال ـ أعني ابن أبي السداد بعد أن نقل الرواية الواردة بالإخفاء عن نافع وحمزة:

"وليس فيما ذكر من الإخفاء المروي مناقضة لقوله: "ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في الجهر بها" إذ لا تعارض بين الرواية والأداء"[1].

3ـ أصله في التسمية بين السورتين وأوائل الأجزاء والأحكام الأدائية المتفرعة من هذا الأصل

التسمية والبسملة اسمان لمسمى واحد[2]، فالأول مصدر سمى يسمي كالتهنئة والتسلية، والثاني مصدر منحوت جمعت حروفه من لفظ "لسم الله" كالحوقلة من "لا حول ولا قوة إلا بالله" والحسبلة من "حسبي الله"[3].

قال ابن الطفيل العبدري في شرحه على الحصرية: "ومراتبها أربعة: موضعان لا خلاف بين القرأة في استعمالها فيهما، وهما أول "الحمد لله" وكذا أول كل سورة ابتدئ بها ولم توصل بما قبلها[4]. وموضع لا خلاف بينهم في تركها فيه، وهو ما بين الأنفال وبراءة، وموضع جرى بينهم فيه الخلف في استعمالها فيه وتركها وهو وصل السورة بالسورة فيما بقي من القرآن.

فأما ورش من طريق أبي يعقوب فلم يرو عنه فصل بين السورتين، ورواها عنه أحمد بن صالح.

1ـ الدر النثير 111/1.

2ـ المنتوري في شرح الدرر اللوامع.

3ـ الدر النثير 117/1-117-118.

4ـ ويستثنى من هذا العموم حمزة الزيات من السبعة فقد ثبتت عنه الرواية بترك البسملة إلا في أول فاتحة الكتاب (ينظر في ذلك الكافي لابن شريح 10 والإقناع لابن الباذش 56/1) وقال: "إلا أني قرأت عن الخرقي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش بتركها في فاتحة الكتاب سرا وجهرا وهي رواية خلاد الكاهلي عن حمزة".

وبعض القراء يفصل بين السورتين في رواية أبي يعقوب لفضلها، وبعض يتركها فيه، وبهما قرأت له"[1].

وقد درج أكثر الشيوخ على ذكر وجه واحد من الوجهين المذكورين في طريق الأزرق وهو وجه ترك للفصل بالبسملة لأنه الأكثر الشائع، قال مكي في التبصرة: "فأما البسملة فكان أهل الحرمين إلا ورشا، وعاصم والكسائي يفصلون بين كل سورتين بلسم الله الرحمن الرحيم، وقد قرأت على أبي عدي[2] بالفصل لورش، وهو اختيار أبي بكر الأذفوي ـ رحمه الله ـ، وقد قرأت على الشيخ أبي الطيب[3] ـ رحمه الله ـ لورش بترك الفصل... وكذلك قرأت لورش على أبي الطيب بسكت بين كل سورتين من غير تسمية"[4].

وقد نوه الحافظ بمذهب أبي يعقوب الأزرق فقال في "التعريف" :وكان "لا يفصل بين كل سورتين بلسم الله الرحمن الرحيم في جميع القرآن، إلا في أول فاتحة الكتاب، فإنه لا خلاف بين القراءة في التسمية في أولها"[5]. وذكر في "جامع البيان" و"التمهيد" و"التعريف" و"إرشاد المتمسكين" و"إيجاز البيان" و"التلخيص" و"الموجز" وكتاب رواية ورش من طريق المصريين " أن ذلك رواية أبي يعقوب عن ورش، وقال في إيجاز البيان: هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، وحكوا لي ذلك عن قراءتهم متصلا "[6].

وأما الوجه الثاني وهو وجه البسملة بين السورتين للأزرق كما أشار إليه ابن بري بقوله: "وورش الوجهان عنه نقلا" فقد توهم أكثر الشراح أن

1- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية لابن الطفيل العبدري.
2- هو عبد العزيز بن محمد من شيوخ مكي وقد تقدم في أكابر شيوخ مدرسة ورش بمصر.
3- يعني ابن غلبون.
4- التبصرة 51-52.
5- التعريف 199.
6- نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع.

ابـن بـري أراد الـوجهين أي ترك البسملة بين السورتين للأزرق والبسملة لغيره كأحمد بن صالح ـ كما قدمنا في قول ابن الطفيل العبدري ـ.

ولعلهـم جميعا اتبعوا ما ذكره الشارح الأول للدرر وهو أبو عبد الله الخـراز، وذلك في قوله: "واختلف عن ورش في ذلك، فروي عنه استعمالها مثل قالـون، وهـي روايـة أبـي الأزهـر عـبد الصمد، ونص على ذلك أبو عمرو في "المفـردة" وغيرهـا، وروي عـنه تركها، وهي رواية أبي يعقوب الأزرق"، ونص علـى ذلـك أيضـا في "إيجاز البيان" وقال: هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد وحكوا لي ذلك عن قراءتهم متصلا ".

وقـال في التلخيص: "وقد كان أبو غانم المظفر[1] يأخذ في مذهب أبي يعقـوب بالتسمية بين كل سورتين اختيارا، حدثني بذلك فارس بن أحمد، وبه كـان يأخـذ محمـد بـن علـي وعامـة المصـريين علـى مـا بـدأنا بـه يعني ترك البسملة". قال أبو عبد الله الخراز: "فهذا معنى الخلاف المذكور عن ورش في البيت، والعمل في ذلك على رواية أبي يعقوب وهو الأشهر"[2].

فقـول الخـراز"والعمـل في ذلـك علـى روايـة أبـي يعقوب ـ يعني ترك البسـملة ـ يفـيد بظاهـره أن البسـملة ليست برواية عنه وإنما هي اختيار بعض الشيوخ الآخذين بطريقه كأبي غانم المذكور ومحمد بن علي الأذفوي.

والصـحيح أن البسـملة بـين السـورتين ثابـتة أيضا في طريق الأزرق في روايـة ابن هلا ل عن أبي الحسن النحاس عنه. قال الإمام برهان الدين الجعبري

---

[1]ـ هو المظفر عامر بن أحمد بن حمدان تقدم التعريف به في أساتذة مدرسة ورش.
[2]ـ القصد النافع لوحة 44-45.

في الكنـز: "وهـو طـريق ابـن هلال عن الأزرق، وبه أخذ أبو غانم والأذفوي، وتركها طريق ابن سيف، وبه أخذ أبو الطيب" ويعني ابن غلبون[1].

وقـد أشـار أبو زيد بن القاضي إلى الوهم الذي وقع للشراح في شرح قـول ابـن بـري المذكـور فقال: "كذا وقع لهم، وفيه نظر، لأن ذلك يؤدي إلى تخليـط الطـرق، لأن الشـيخ ـ رحمـه اللـه ـ لم يتعـرض في "الدرر" إلا لرواية الأزرق فقـط عـن ورش، وأبـي نشـيط عـن قالـون، بل الصواب أن استعمالها وعـدم اسـتعمالها معا منقولان عن أبي يعقوب الأزرق، فتركها رواية أبي بكر عـبد الله بن سيف، واستعمالها رواية أبي جعفر أحمد بن هلال الأزدي عنه، فإذا أردت حفظ هذا فزد بعد قول أبي الحسن نقلا :

"فنجل سيف تركـها به تـلا   عن يوسف، وابن هلال أعملا

وقال بعض أشياخنا:

ومن طـريق ابن هلال بسمـلا   أزرقهم ومن ربق الغـير لا"[2]

ويهذا يعلم أن الفصل بالبسملة بين السورتين ثابت عن ورش من طريق الأزرق أيضا ثبوت ترك الفصل، إلا أنه خلاف المشهور، وبذلك يكون الفصل لـه بالبسـملة ـ كمـا أصـبح العمـل علـيه اليوم في قراءة الحزب وغيرهما عند المغاربـة ـ لا يصادم الرواية وإن كان فيه مخالفة المشهور الذي كان عليه العمل وما يزال في البوادي ومدارس القراءة.

1- كنز المعاني ـ باب البسملة (مخطوط).

2- الفجر الساطع ـ لوحة 26 (مخطط).

إلا أن مخالفة المشهور هنا هي عندي أفضل من الترجيع بين السكت والوصل مما يأخذ به من لا يفصلون كما سيأتي، لأنه في نظري يذهب برونق القراءة ويخل بالمعنى، بالإضافة إلى أنه من لزوم ما لا يلزم.

ولما كان المشهور والشائع في الاستعمال في رواية ورش عند المغاربة هو ترك الفصل بالبسملة بين السورتين.

فقد أخذوا في ذلك بمذهبين مذهب الفصل بينهما بسكتة يسيرة دون تنفس، ومذهب وصل آخر السورة بأول الأخرى دون فصل بسكت ولا بسملة على ما ذهب إليه عامة أهل الأداء، قال أبو عمرو في البيان:

"ولأهل الأداء في مذهب من ترك التسمية مذهبان: أحدهما أن توصل السورة بالسورة ويبين اعرابها من غير سكت بين السورتين، ليعلم الناس بانقضاء السور وابتدائهن، وهذا المذهب روي لنا عن ابن مجاهد وغيره من أهل الأداء، والمذهب الآخر أن يسكت بينهما سكتة لطيفة من غير قطع، ليؤذن بذلك بانقضاء السور وابتدائهن، فيكون ذلك عوضا عن الفصل بينهن، وعلى هذا المذهب أكثر شيوخنا والجلة من المتصدرين"[1].

وقد ذكر أبو الحسن بن بري هذين المذهبين بما يشعر بتساويهما في القوة دون رجحان أو اختيار، وذلك في قوله في "الدرر":

واسكت يسيرا تحظ بالصواب　　أو صل له مبين الاعـــراب

إلا ان أبا عبد الله الخراز استدرك عليه فقال: "ليس في قول الناظم ما يدل على ترجيح السكت، لأن قوله "تحظ بالصواب" راجع إلى الوجهين جميعا، وكأنه قال: واسكت يسيرا أوصل له أي لورش تحظ بالصواب في

1- نقله المنتوري في شرح الدرر لوحة 39.

الوجهين، ولا يظهر فيه ترجيح السكت، نعم لو قال: تحظ بالأصوب لكان نصا في ترجيح السكت على أصل أفعل في اقتضاء التفضيل"[1].

وتعقبه الشيخ أبو عبد الله بن مسلم في شرحه على الدرر فقال: "ولا شك أن ما ذكره ـ يعني الخراز ـ هو المراد، لكن تقديم الناظم له على الوصل يؤخذ منه أنه المشهور، لأن التقديم له مزية والله أعلم"[2]

ولهذا الملحظ استدرك بعضهم على ابن بري هنا بما نقله المنتوري وهو قوله:

"ولكن السكت هو المختار نص عليه جلة أخيار[3]

قال الشيخ أبو العلاء إدريس الودغيري: "والعمل عندنا لورش على هذين الوجهين معا بين السورتين مع تصدير السكت"[4].

يريد التصدير بوجه السكت في الأخذ بطريق الجمع بين الروايات في "العشر الصغير" لأنه المختار، وإليه أشار الأوعيشي في أرجوزة "الأخذ" بقوله: "وبهما العمل والتصدير بالسكت فاحفظنه يا خبير[5].

وإليه أشار ابن شعيب في "إتقان الصنعة" بقوله: "وجرى العمل عند الشيوخ بالجمع بين الوجهين مع تقديم السكت، وليس ذلك بواجب"[6].

فليتدبر القارئ الكريم قوله "وليس بواجب"، ولينظر إلى ما درج عليه أهل الرواية وغيرهم إلى اليوم من الأخذ بالوجهين معا دفعة واحدة

1- القصد النافع للخراز لوحة 46.
2- نقله ابن المجراد في إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 24.
3- شرح المنتوري على الدرر لوحة 41.
4- التوضيح والبيان 24.
5- يمكن الرجوع إلى نصها الكامل في القصائد التي نظمت على ابن بري في العدد الذي خصصناه به.
6- إتقان الصنعة في التجويد للسبعة لابن شعيب 144/2 (مرقونة بالآلة).

حتى في قراءة الإفراد، وقراءة الحزب الراتب، حيث يلزمون القارئ أن يرجع بين السورتين فيدخل بوجه السكت - وهو في الحقيقة العملية وقف - فيقول :ولا الضالين" "ألم"، ثم يردف عليه وجه الوصل فيقول "ولا الضالين ألم" بفتح نون "الضالين" ووصلها بما بعدها، وذلك عندهم من تمام القراءة، وقد هجر عندهم في الاستعمال الاقتصار على وجه واحد، سواء كان وجه السكت، أو وجه الوصل، وإنما المستعمل إلى اليوم وخاصة عند قراء البوادي الجمع بين السكت والوصل معا على الترتيب المألوف حتى في قراءة الحزب الراتب لا يخلون بذلك أبدا، وإذا لاحظوا أن قارئا انتقل إلى وجه البسملة نظرت إليه العيون شزرا على سبيل الإنكار.

فكيف لو قرأ بوجه السكت وحده أو الوصل وحده؟ وإنما الأمر فيه كالأمر في سائر ما في أدائه عدة أوجه أو ما فيه وجهان كبعض أحوال المد والهمز والتفخيم والترقيق، فإن الإتيان في التلاوة بسائر الوجوه لا يلزم لأنه من قبيل الخلاف الجائز لا من قبيل الخلاف الواجب الذي لا تصح الرواية إلا بالإتيان به، وإنما القارئ مخير، فبأي الوجهين أو بأي الوجوه الواردة قرأ أجزأه، إلا أن يكون هناك وجه مختار مقدم فإنه يقتصر عليه ويترك غيره، وذلك نفسه ما يفعله القراء عندنا في باب المد مثلا حين يقرأون "وبالاخرة هم يوقنون" فإنهم يمدون "الاخرة" مدا متوسطا مع انهم يذكرون فيه الوجهين أو الثلاثة على ما سيأتي من مذاهب في ذلك، فكيف يلتزمون عند البسملة بالإتيان بوجهي السكت والوصل ولا يرون الرواية تنم إلا بهما، ثم هم لا يفعلون مثل ذلك في كل ما فيه اكثر من وجه مما مثلنا له؟

وقد تقدمنا إلى التنبيه على هذه الهنة في جملة ما نبه عليه الدكتور الحسن وكاك من الأوضاع الغريبة في التلاوة المغربية مما مثل له بأمثلة عديدة منها "التزام الترجيع بين السور، والتسمية لبعض السور دون البعض"[1].

وهذا يقودنا إلى بحث تفرع عن صنيعهم هذا، وهو:

مبحث وضع علامة الوقف على أواخر السور

فقد "وقع الخلاف بين المتأخرين من قراء المغرب حول وضع "صه" في أواخر السور... وقد أنكر ذلك كل من السيد محمد بن عبد السلام الفاسي والسيد إدريس البدراوي الودغيري بناء على أن أواخر السور القرآنية محل التمام، ومحل التمام أحق بالوقف من غيره كما هو معلوم"[2].

وإلى هذا القول الأخير جنح الإمام القيجاطي فيما حكاه عنه تلميذه المنتوري قال: "لأنه لا خلاف في جواز ذلك في المواقف التامة، ولا أتم من آخر السورة ـ: ومن منع ذلك واحتج بأن المصنفين للحروف لم يذكروه، فلا حجة له، لأن عادة المصنفين للحروف أن يذكروا مواضع الاختلاف، ولا يذكروا مواضع الاتفاق".

قال المنتوري: "وبهذا الذي أجاز شيخنا ـ رحمه الله ـ فيما ذكره كان يأخذ على أصحابه، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، ولا يمنع من ذلك من له نظر صحيح"[3].

وعلى هذا المذهب ذهب صاحب الأبيات التالية إذ يقول:

1- يمكن الرجوع إلى بحث الدكتور الحسن وكاك "تقييد وقف القرآن الكريم" 99.
2- شرح المنتوري (باب البسملة) لوحة 40.
3- نفسه 176.

ووضـع صـه علامـة للـوقـف في آخـر السـور لـذ بالعـرف
لمـن يبسـمل وغـيره جـلا حجـته الـتمام عـند الـنبلا
فـتابعن سـالكا هـذا الأثـر ولا علـيك مـن مخالـف شـهر
والخـير كلـه في الاتـباع والشـر كلـه في الابـتـداع
بـه جرى الأخذ عن شيخنا الهمام سـند عصـره ابن إدريس الإمـام[1]
وجوده في "الهبطي" كاف يا فتى وهـو قـدوة لمـن بعـد أتـى[2]

وقـد وازن صـاحب "تقييد وقف القرآن الكريم" في بحثه لهذه المسألة بـين المذهـبين المتعارضـين ورجـح مـذهب المـانعين معبرا عن المذهب المانع بأنه "أصـوب"، وذلـك لأنـه بنـى "علـى كـون أواخـر السـور محال" للسكت أو للوصـل تـبعا لـرواية ورش جسبما الأخذ به بالمغرب من طريق يوسف الأزرق عـنه، ولكـون الـذين يضعونها في ألواحهم لا يبسملون بالفعل في هذه السور، إذ لـو اعتـبرت أواخـر السـور عندهم محال للوقف لتعينت البسملة فيها، فما دمنا لا نبسمل تبعا للأزرق عن ورش، فلا ينبغي أن نضع هناك علامة للوقف بناء على أن أواخر السور محال للتمام"[3].

ويمكـن أن يحـتج للمـنع أيضـا بالنظـر إلـى مـا اعتاده القراء اليوم في الـتلاوة المغـربية في الأداء والعرض من التزام الترجيع بين السور، فإنهم في هذا الصـنيع يقدمـون وجـه السـكت ويؤخرون وجه وصل السورة الأولى بالأخرى إلا في السـور الأربـع المعرفة بـ"الزهر" كما سيأتي، وحينئذ يتأخر في التلاوة وجـه الوصـل فـلا يبقـى مكان لوضع علامة الوقف لأنه يفوت عليهم الغرض الذي أرادوه من الجمع بين السكت والوصل في أداء واحد.

---

[1]- يعني أبا زيد عبد الرحمن بن إدريس المنجرة شيخ ابن عبد السلام الفاسي.
[2]- الأبيات من النصوص غير المنسوبة، وقد استشهد بها الدكتور وكاك في "تقييد وقف القرآن" 177.
[3]- المحجة في تجويد القرآن لمحمد الإبراهيمي 91-92.

ولم أر من التفت إلى هذا الملحظ، وهو في نظري جدير بالاعتبار.

وقد حاول بعض المعاصرين ممن كتبوا في رواية ورش تسويغ عملية الترجيع هذه بكون غرضهم منها إثبات أن كلا منهما رواية، قال صاحب "المحجة": "وكذا جمع بعض الشيوخ بين السكت والوصل بين كل سورتين - في غير المواضع الأربعة - وكان هذا منهم - والله اعلم - إيذان بأن السكت رواية، والوصل رواية، وهو كذلك، إلا أن أحد الوجهين كاف" ثم قال:

"وعلى كل حال فقد جرى العمل عندنا بالمغرب بالجمع بين الوجهين وتقديم السكت وعطف الوصل عليه"[1].

مبحث في البسملة في السور الأربع المعروفة بـ"الأربع الزهر"

ومما تفرع عن مباحث وجهي السكت والوصل عند الآخذين بهما وخاصة في المدرسة المغربية ما جرى به العمل قديما وحديثا من الانتقال عن وجهي السكت والوصل إلى البسملة في المواضع الأربعة المعروفة بـ"الأربع الزهر" أو الغر في رواية ورش وغيرها، وذلك فيما بين سورتي المدثر والقيامة، وبين سورتي الفجر والبلد، وفيما بين سورتي الانفطار والمطففين، وبين سورتي العصر والهمزة، وإلى ذلك الإشارة في قول الشاطبي: "وبعضهم في الأربع الزهر بسملا" وقول ابن بري:

ويعضهم بسمل عن ضرورة   في الأربع المعلومة المشهورة

وقد تقدمهما الحصري فقال:

"ولم أقر بين السورتين مبسملا   سوى أنني بسملت في الأربع الغر

---

[1] ـ المحجة في تجويد القرآن لمحمد الإبراهيمي 91-92.

وسيأتي أن هذا التفريق بين السور الأربع المذكورة وبين غيرها لا مستند له من رواية عن ورش ولا غيره من السبعة، وإنما هو اختيار من بعض أهل الأداء، ونسبه بعض المقرئين إلى ابن مجاهد صاحب السبعة "لكني لم أقف عليه له في باب البسملة ولا غيره في هذا الكتاب، إلا أن المنتوري قال في شرحه على درر ابن بري:

"وقال ابن مطرف في "البديع":"وبلغني أن ابن مجاهد اختار ذلك، والوجه اتباعه، لأنه كان مقدما في عصره لمعرفته بوجوه القراءات وآثارها".

لكن المنتوري استدرك فقال: "قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي - رضي الله عنه - هذا شيء انفرد به ابن مطرف، ولا اعلم أحدا من القراء نقل عن ابن مجاهد في ذلك شيئا - قال - ولو كان ابن مجاهد اختار ذلك لنقله عنه الداني وغيره"[1].

وخفي على الإمام القيجاطي المذكور وتلميذه ما ذكره أبو جعفر بن الباذش في "الإقناع" مما يؤيد قول ابن مطرف فقد نقل عن الخزاعي قوله: "سمعت طلحة بن محمد يقول: كان أكثر قراءة ابن مجاهد وصل السورة بالسورة، إلا في مواضع مخصوصة من القرآن كان يعتمد أن يقف ويوقف عليها، من ذلك "وأهل المغفرة. لا أقسم..الخ وساق باقي المواضع ثم قال: "يقف وهو في ذلك يصل، ولم يذكر عنه الخزاعي "العصر والهمزة"[2].

وقد ذكر أبو علي بن بليمة التسمية في هذه الأربع بما يشعر أنها رواية فقال في "التلخيص":

1- شرح المنتوري (باب البسملة) لوحة 42.
2- الإقناع لابن الباذش 1/161-162.

"وكان ورش وأبو عمرو وابن عامر لا يبسملون ويفصلون بين السورتين إلا في أربعة مواضع... ثم ذكرها وقال: وبه قرأت وبه آخذ"[1].

أما الشيخ مكي بن أبي طالب فقال في التبصرة:"واختار أيضا القراء في قراءة أبي عمرو وابن عامر وورش إذ لم يفصلوا أن يفصل لهم بالبسملة بين "الانفطار والمطففين" وبين "الفجر ولا أقسم" وبين "العصر والهمزة" هذه أربع السور لا غير"[2].

وذكر مكي في "الكشف"علل ذلك وقال: "وهذا اختيار من المتعقبين، ولهم حجة قوية في ذلك.. [3].

أما أبو عمرو الداني فقد وهن مستندهم في هذا التخصيص، ورفع الخلاف في التسمية وعدمها فيهن إلى بعض من أخذه عنهم من المشيخة ولم ينسبه إلى ابن مجاهد، فقال في "التمهيد":

"وقد اختلف علينا في الفصل وتركه بين أربع سور: بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، فكان أبو الحسن ـ يعني طاهر بن غلبون ـ يأمرنا بالفصل بينهن ويحكي ذلك عن قراءته، وكذلك كان ابن خاقان يحكيه رواية عن أصحابه، وبذلك قرأت عليهما".

"وكان فارس لا يرى ذلك ولا يرويه، وبذلك قرأت عليه" ـ قال المنتوري:

1- تلخيص العبارات 22.
2- التبصرة 52.
3- الكشف 1/17-18.

"وقال في "الاقتصاد" و"إرشاد المتمسكين" و"إيجاز البيان" و"التلخيص" نحوه[1].

وقال في الاقتصاد: "سألت عن ذلك أبا الفتح - يعني فارس بن أحمد - فأنكره، وحكى لي انه اختيار من بعض المتأخرين من أهل الأداء"[2].

وذكر في "جامع البيان" ضعف منزعهم في هذا الاختيار فقال: "وليس ذلك عن أثر يروى، وإنما هو استحباب واختيار من أهل الأداء، ولكراهة الإتيان بالجحد بعد "المغفرة" وبعد قوله "وادخلي جنتي"، وبالويل بعد اسم الله تعالى وبعد قوله "بالصبر".. ثم ذكر أن ذلك ليس من الكراهة والبشاعة في شيء، لأنهما موجودتان بأنفسهما بعد أسماء الله عز وجل وصفاته في قوله "لسم الله الرحمن الرحيم"، فلا فرق إذن بين التسمية وغيرها.

وقد كان شيخنا أبو الفتح ينكر ذلك ولا يراه على الوصل والسكت بين الأربع السور في مذهب أبي يعقوب من ترك الفصل، ولا أصل له من رواية ولا تحقيق في دراية. قال أبو عمرو:

"وروى الفصل بينهن في مذهب أبي يعقوب عن ورش خلف بن إبراهيم[3] عن قراءته"[4].

أما أبو عبد الله بن سفيان شيخ مشايخ مدرسة القيروان فقال في كتاب الهادي: "إن الرواية عن السبعة في هذه الأربع السور معدومة قال:"والذي

1- شرح المنتوري (باب البسملة) لوحة 42.
2- شرح المنتوري على الدرر اللوامع لوحة 42.
3- هو الخاقاني السابق.
4- جامع البيان لوحة 119.

أستحب لمن فصل بالبسملة أن يفصل بها بين الأربع السور، ومن فصل بالسكت أن يفصل به فيهن، ومن وصل السورة أن يفصل فيهن"[1].

وممن ذهب إلى إنكار الفصل فيهن بالبسملة الشيخ أبو علي الأهوازي إمام أهل الشام في زمنه فقال في كتاب "المفردات": "إن ذلك اختيار من بعض أهل مصر، قال: وما قرأت به"[2].

وقال صاحبه أبو القاسم بن عبد الوهاب القرطبي ـ صاحب المفتاح ـ في كتابه "المفيد":

"وكان الأهوازي وغيره من الحذاق يختار لمن فصل أن يستمر على فصله، ولمن ترك أن يستمر على تركه. وذكر ـ أعني ابن عبد الوهاب ـ في "كفاية الطالب" أن حذاق شيوخه كانوا يختارون ما ذكر عن الأهوازي"[3].

ونصر أبو العباس المهدوي في "الهداية" إجراءهن مجرى سائر السور، وقال في شرحه عليها بعد أن ذكر أن الفصل فيها بالتسمية مذهب بعض المتعقبين من القراء: "ورأيت بعض شيوخنا ـ وهو أبو عبد الله بن سفيان ـ رحمه الله ـ لا يراعي ذلك، ويبقي كل واحد من القراء فيهن على مذهبه الذي يستعمله في غيرهن، ورأيت غيره من شيوخ المصريين يذهب إلى الفصل بينهن بسكتة لمن مذهبه أن يصل السورة بالسورة، وذلك عندي حسن، وهو الذي أختار ـ لأنه أبعد من اللبس المراعى، إذ كان اتصال البسملة بأول سورة القيامة يقع فيه من اللبس مثل الذي يقع في وصل آخر السورة بأول الأخرى"[4].

1- الهادي لوحة 3.
2- نقله المنتوري لوحة 43.
3- نقله المنتوري في شرحه على ابن بري لوحة 43.
4- شرح الهداية لأبي العباس المهدوي لوحة 8-9.

وقال أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن مهلب الثقفي الأندلسي في "كتاب التبيين": "وقد كان أبو عبد الله بن سفيان المقرئ وكان من الحذاق ــ لا يقول بهذا الاختيار ولا يقرئ به أحدا لما ذكرناه فيه من الضعف، وتابعه عليه جماعة من حذاق المقرئين، وهو الصواب"[1].

وهكذا نجد أن استحسان الفصل في السور الأربع لم يكن منظورا إليه بعين الرضا عند جمهور الأئمة لما ذكره أبو عمرو الداني وغيره من افتقاره إلى السند من جهة الرواية وإن كان قد قرأ به على ابن خاقان عن قراءته، ولما فيه أيضا من وقوع الفاصل بالتسمية في المحذور نفسه الذي خشيه، وذلك بإدخال اسم الجلالة "الله" وصفتيه "الرحمن الرحيم" على النفي والويل اللذين فرارا من اتصالهما بما قبلهما انتقل إلى البسملة ليفصل بها.

وإذا استثنينا الشيخ مكي بن أبي طالب القيرواني الذي صرح في "الكشف" بأن للآخذين بالفصل بالتسمية فيهن حجة قوية في ذلك، وجدنا أن عامة أئمة القيروان والأندلس كانوا ينكرون الفصل بما ذكر ويستوهنون حجة من فصل، ويرون إجراء السور الأربع مجرى غيرها من سائر سور القرآن.

وقد رأينا أن أبا عمرو الداني قرأ على بعض شيوخه بالفصل وعلى بعضهم بتركه فاعتدل المذهبان عنده من جهة الأخذ، ولذلك قال في "التمهيد": "وأنا آخذ بالمذهبين جميعا، فإن فصل علي أحد بينهن لم أمنعه من الفصل، وإن لم يفصل لم آمره بالفصل، لعدم وجود ذلك منصوصا في

1- نقله المنتوري في شرحه على ابن بري لوحة 43.

كتاب أحد من الناقلين عن ورش أعني تخصيص الفصل بينهن دون سائر القرآن، وإنما ذلك عندي اختيار من أهل الأداء"[1].

أما صاحبه أبو داود سليمان بن نجاح الهشامي فكان يأخذ بمذهب واحد هو مذهب المنع، قال في "الطرر على التيسير": "وبغير تسمية قرأت في هذه المواضع، وبذلك آخذ على أصحابي، ولا أجيز التسمية بينهن دون سائر القرآن في رواية من لم يبسمل"[2].

وهكذا يظهر أن مذهبي الفصل وتركه ظلا يتنازعان جمهرة القراء عند المغاربة، فمن آخذ بهذا ومن آخذ بذاك، قال ابن الباذش وكان ابن عبد الوهاب - فيما قال لنا أبو القاسم[3] - ممن ينكر ذلك، وكذلك كان أبو داود"[4].

وهذا الشيخ أبو الحسن الحصري يذكر أنه لم يقرأ بين السورتين بالبسملة لورش إلا في هذه الأربع - كما تقدم - إلا أنه قال:

وحجتهم فيهن عندي لطيفة ولكن يقوون الرواية بالنصر

وكان قوله "يقوون الرواية" مما تعقبه فيه شارح قصيدته أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدري كما وهن وجه الفصل بالتسمية من عدة وجوه فكان مما قال في "منح الفريدة الحمصية":

"وليس في البسملة بينهن أثر، ولا أعلم حجة ألطف من احتجاجهم لها لمن نظر، لأنه لا يخلو في ذلك من وجوه كلها لطيفة التوجيه: أحدهما أن

1- شرح المنتوري لوحة 43.
2- نفسه 43.
3- هو أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي تقدم في مشيخة ابن الباذش.
4- الإقناع 162/1.

يقرأ بالسملة لمن لم ترو عنه، والثاني أنه يصير مبسملا في موضع ما وتاركا في موضع ما، وهذا التلاعب، والثالث وهو أشدها قولهم لئلا يقع النفي عقيب ذكر المغفرة، ألم ينظر أنه إذا بسمل أوقع النفي عقيب ذكر الرحمة فيقع فيما فرمنه، ليمنع بهذا الاختيار من وصل "الله لا إله إلا هو" ومن وصل "الحي القيوم" لاتاخذه"، ومن وصل شاكرا عليما "لا يحب الله"، ومن وصل "عزيزا حكيما" لكن الله يشهد"، وهذا كله غير ممتنع، إذ ألفاظ القرآن حلوة معجزة داخلة في النفس منوطة بالقلب غير جائز عليها ما يجوز على ألفاظنا، مستحسن منها كل ما يقع على ألسنتنا" ثم قال:

"والعجب من الناظم يقول: ولكن يقوون الرواية بالنصر"، وهي لم يروها أحد، ولو قال "المقالة" أو ما شاكلها لكان أخلص له، ونعم ما اختار أبو الحسن طاهر عندها، كره هذا الاختلال الظاهر فقال بعد أن ضعف اختيارهم، ولم يقف آثارهم: "وأنا أختار لمن مذهبه أن لا يبسمل أن يصل آخر الأنفال ببراءة وآخر الأحقاف بالقتال، وآخر القمر بالرحمن، وآخر الواقعة بالحديد"[1]. قال ابن الطفيل:

"ولو وصل آخر الحجر بالنحل لكان حسنا، وهذا كله اختيار ليس فيه خلاف رواية ولا شبهة اعتراض لذي دراية[2].

ولقد قدمنا ذكر نقض الشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي الضرير لهذا الاعتراض الذي اعترض به أبو الحسن ابن الطفيل على قول الحصري "ولكن يقوون الرواية بالنصر"، فنقل الشيخ أبو راشد الحلفاوي في

1- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش) لوحة 28-29.

2- ما نقله ابن الطفيل عن طاهر بن غلبون هو من كلامه في كتاب "التذكرة 84/1 ولم يذكر موضع الشاهد الذي يهمنا ونص ما قاله ابن غلبون: "وأما ابن عامر وأبو عمرو فإنه يختار في قراءتهما أن يفصل بين كل سورتين بالسكت في جميع القرآن، إلا في هذه الأربعة المواضع التي تقدم ذكرها فإنه يفصل فيها بلسم الله الرحمن الرحيم، وكذلك يختار في قراءة ورش، وبه قرأت، وبه آخذ، وأنا أختار...الغ.

شـرحه على الدرر اللوامع اعتراض شراح الحصرية: ابن الطفيل والمرجيوي وابن مطـروح وغيرهـم علـى مـا ادعاه الحصري من الرواية في قوله المذكور، ثم قال الحلفاوي:

"وقـد أوريـت زنـاد هذه المسألة ذات يوم بين يدي أستاذنا سيدي أبي عـبد اللـه القيسي ـ رحمه الله ـ فتبسم توطئة للدر الذي به يتلفظ، وقال: من حفـظ حجـة علـى مـن لم يحفـظ، فقلـت يا سيدي: وهل هناك من العلماء من يقول انها رواية؟ فقال: نعم، رواها أبو عمرو في جامعه، ونقلها أبو العاص في كشفه"[1].

وقـد رجعـت إلـى "جامع البيان" للتأكد مما ذكره القيسي فلم أجد أثـرا ممـا ادعاه من ذلك، وليس فيه إلا أنه قرأ على أبي الفتح ـ يعني فارس بـن أحـمـد ـ كمـا تقـدم ـ بـترك الفصل بالبسملة قال: وكان ينكر ذلك ولا يـراه... قـال أبو عمرو: "وروى الفصل بينهن في مذهب أبي يعقوب عن ورش خلف بن إبراهيم عن قراءته"[2].

فهـل حمـل الإمـام القيسـي قول أبي عمرو "وروي الفصل.. الخ إلى قـوله عن قراءته " على أن القراءة بذلك ثابتة منقولة بالرواية والنص عن أبي يعقـوب عـن ورش؟ إذا فهـم هـذا كذلك فليس بصحيح، وذلك أن أبا عمرو نفسه ذكر قبل كلامه هذا في "جامع البيان" قوله: "وليس ذلك عن أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب واختيار من أهل الأداء".

1- شرح الدرر للحلفاوي م خ ح.
2- جامع البيان لوحة 119.

وقال في "التيسير": "وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ"[1].

وفي "إيجاز البيان" أنه قرأ بالتسمية بين هذه السور على ابن خاقان وعلى أبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأ بترك التسمية على أبي الفتح فارس بن أحمد، وذكر أنهم حكوا ذلك مما قرأ به عليهم عن أشياخهم"[2].

وهكذا لا نجده ذكر رواية متصلة أو منقطعة بذلك، بل نفى أن تكون هناك رواية أو أثر يروى، وأكد أن الفصل بالتسمية فيهن إنما هو استحباب واختيار من بعض الشيوخ، فأين هي الرواية التي ادعى الشيخ القيسي أن أبا عمرو نقلها في "جامع البيان" أو غيره، وكيف وهو ينفي ذلك نفيا قاطعا؟؟

ولعل الشيخ القيسي حمل قوله: "وروى الفصل فيهن في مذهب أبي يعقوب عن ورش خلف بن إبراهيم عن قراءته "، لعله حمل عبارة "عن قراءته" على أنها تعني أنه رواها، وهو لم يرد ذلك ولا قصده، ولا ينبغي حمل كلامه عليه، لأن القراءة تتعلق بالأداء أي بما تلقاه عرضا عن مشيخته من قراءتهم على مشايخهم وهكذا.

وأما الرواية فتكون بالسند والنقل المتصل من الشيخ إلى صاحب الرواية من طريق أو أكثر من طرقها.

والأمثلة على تفريق أئمة القراء بين المأخوذ نقلا ورواية وبين المأخوذ قراءة وأداء كثيرة، ومنها قول أبي عبد الله بن سفيان في "الهادي" عند ذكر الوقف بالروم نقلا والإشمام: "وأما ورش وهشام فقد جاء عنهما تلاوة مثل

1- التيسير 18.
2- الدر النثير لابن أبي السداد 125/1.

ما حكى البغدادي عن أبي عمرو، وتسطير الرواية عن هؤلاء الثلاثة في الكتب معدوم"[1].

ومن ذلك قول مكي في أول "التبصرة": "اعلم أن لاتصال قراءتي بهؤلاء الأئمة السبعة طرقا كثيرة يطول ذكرها عن غير واحد من القراء رواية وقراءة"[2] ثم قال أيضا وأدع ما عدا ذلك.. مما رويته ولم أقرأ به"[3].

بل ان أبا عمرو الداني نفسه بنى تأليف "التيسير" على هذا فجمع بين ما قرأ به وما رواه، قال شارحه ابن أبي السداد: "أسند الحافظ كل واحدة من القراءات في "التيسير" رواية وقراءة، وجعل سند الرواية غير سند القراءة إلا في قراءة حفص، فانه جعل سند الرواية والقراءة واحدا عن شيخه أبي الحسن بن غلبون.." [4].

فكلمة "عن قراءته" في عبارة أبي عمرو في "جامع البيان" إنما يريد بها ما تلقاه شيخه ابن خاقان عن شيوخه أداء، وكذلك قوله في العبارة السابقة "فكان أبو الحسن يأمرنا بالفصل بينهن ويحكي ذلك عن قراءته، وكذلك كان ابن خاقان يحكيه رواية عن أصحابه".

ومهما يكن فإن تخصيص هذه المواضع الأربعة بالفصل بالتسمية لورش في مذهب أبي يعقوب الأزرق لا يستند إلى أساس من جهة الرواية، كما أنه مخالف لمقتضى الرواية المشهورة عنه في كتب الأئمة من هذه الطريق، وأكثر العلماء قد ضعفوا منزعها وما احتج به لها، وإنما نظر من قبلها من الأئمة إلى اشتهارها وانتشارها في الاستعمال كما فعل أبو عمرو الداني نفسه مع أن

1- الهادي في القراءات " لوحة 8.
2- التبصرة 34.
3- نفسه 5.
4- الدر النثير 99/1.

الاختيار عنده التسوية بينها وبين غيرها من السور في ترك الفصل، وبذلك قرأ عليه أوثق أصحابه الشيخ أبو داود سليمان بن نجاح، ولذلك أنكر أبو داود الفصل فيها خاصة في "طرره على التيسير".

ولهذا أخذ قراء "العشر الصغير" في المدرسة المغربية بالفصل فيها بالسكت فقط كسائر السور كما نبه على ذلك المدغري في أرجوزته "روض الزهر" في قوله:

والسكت لا غير لأزرق يرى   في الأربع الزهر كذا تقررا
وغيره مبسمل بها وقف   قبل وبعد، وبذا الأخذ عرف

وهو ما رجحه ابن بري أيضا

والسكت أولى عند كل ذي نظر   لأن وصفه "الرحيم" معتبر"

وخالف في ذلك قراء العشر الكبير فأخذوا بالفصل فيها كما قال في "التوضيح": "والعمل عندنا لورش على هذين الوجهين معا بين السورتين مع تصدير السكت - يعني في غير الأربعة - قال: "ثم ان هذين الوجهين اللذين هما السكت والوصل ثابتان عن ورش في جميع سور القرآن، إلا في أربعة مواضع، فإن بعض القراء استحسن في مذهب ورش في وجه السكت له فيها البسملة دفعا لبشاعة اللفظ الذي وقع فيها"[1].

عمل المغاربة في الأخذ فيهن بالبسملة بدل السكت والوصل

وعمل الناس اليوم على ذلك وإن كان الاستحسان فيها ضعيفا كما سيأتي"[1].

وهكذا نرى أن عمل المغاربة في هذه المسألة انتهى بهم إلى الأخذ بالوجه الضعيف فيها المخالف لاختيار صاحب الاختيار الذي يقرأون به وهو أبو عمرو الداني،

[1] - التوضيح والبيان للودغيري البدراوي 24, وقد تقدم ان القبح المزعوم لا يندفع بالبسملة.

كما انه مخالف لاختيار ابن بري الذي يروون رواية ورش من طريق الأزرق من طريقه إلى أبي عمرو الداني كما قدمنا.

ونحن إذا عدنا إلى ما اتكلوا عليه في التزام هذا الوجه ـ على ما أدخل في التلاوة من تعقيد كما سيأتي ـ لا نجد فيه ما يقنع ويشفي، وجمهور من نظروا في مستندهم في توجيه ذلك ردوه وضعفوه ولم يقروه، وفضلوا عليه إبقاء ما كان كما كان من الاكتفاء بالسكت بينها لمن لا يبسمل كما قال الحافظ أبو شامة في شرح قول الشاطبي:

وسكتهم المختار دون تنفس وبعضهم في الأربع الزهر بسملا

لهم دون نص، وهو فيهن ساكت لحمزة فافهمه وليس مخذلا

"واني أقول: لا حاجة إلى تكلف التسمية لأجل المعنى المذكور ـ يعني قبح اللفظ ـ بل السكوت كاف للجميع، كما يكتفى به لحمزة، وكما يكتفى به بين الآيات الموهم اتصالها اكثر مما في هذه الأربعة أو مثلها مثل: "الذين يحملون العرش" بعد قوله: "انهم أصحاب النار"، وقوله: "لا خير في كثير" بعد قوله: "وكان فضل الله عليك عظيما"[2].

وقال المنتوري: "قرأت على بعض من لقيته بالفصل بين هذه السور الأربع، وقرأت على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ بغير فصل، وسألته عن ذلك فقال لي: "من فصل لم آمره بترك الفصل، ومن لم يفصل لم آمره بالفصل ـ قال ـ والأولى عندي أن تجري مجرى غيرها من السور في الوصل والسكت"[3].

وقال أبو القاسم بن جزي الأندلسي في "المختصر البارع في قراءة نافع" :

"والذي استحب بعض الناس أن يبسمل في أربعة مواضع..ثم ذكرها وقال: وهذا قول ضعيف، وليس فيها أثر يروى"[4].

1- التوضيح والبيان 24.

2- إبراز المعاني 66-67.

3- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 43.

4- المختصر البارع لابن جزي (مخطوط مصور).

وقال الحافظ ابن الجزري بعد ان استعرض وجهة نظر الفاصلين بالبسملة:

"والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد وابن سفيان ـ صاحب "الهادي"[1] وأبي الطاهر ـ صاحب العنوان -[2] وشيخه عبد الجبار الطرسوسي[3] وصاحب المستنير" و"الإرشاد" و"الكفاية"[4] وسائر العرقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحققين"[5].

وهكذا يتبين لنا ان تخصيص هذه السور بالفصل بينها وبين ما قبلها بالبسملة لا يستند إلى رواية مسلمة ولا أثر يروى ولا مستند وجيه في التوجيه، ولا هو مذهب الأكثرين بل مذهب الأكثرين على خلافه، ولا هو اختيار صاحب الطريق التي يقرأ بها المغاربة وهي طريق أبي عمرو الداني، ومع هذا فقد أمسى العمل عليه عند المتأخرين ولو توقف الأمر في المدرسة المغربية عند الحد الذي كان عليه قديما لكان خفيفا، وذلك أنهم كانوا يقرأون فيها بوجه البسملة وحده دون ان يعطفوا عليه الوجه الثاني الذي التزم المتأخرون بذكره في سائر السور، وهو أمر نشأ عن أخذهم بطريقة الجمع والارداف فاستلزم ذلك منهم استيعاب الوجهين في الرواية لثبوت الاختيار فيهما ثبوتا متكافئا مع أرجحية السكت على الوصل، فلما جاؤا إلى هذه السور الأربع رتبوا ترتيبا جديدا في الأداء اقتضته منهم هذه الصناعة ـ أعني صناعة الارداف ـ فقرأوا لمن مذهبه السكت بين السورتين بالفصل بالبسملة ههنا، ولمن مذهبه وصل السورة بالأخرى بالفصل فيهن بالسكت، كما أشار إلى مذهبهم في ذلك الشيخ أبو عبد الله بن غازي في ذكر البسملة من كتابه "إنشاد الشريد" فقال بعد ان قرر ما به الأخذ في سائر السور وما أخذ به في هذه الأربع على الخصوص:

1- تقدم نقل قوله في هذا الكتاب.

2- العنوان 65 وفيه "فقرأ أبو عمرو وحمزة وورش بغير فصل بين السورتين بلسم الله الرحمن الرحيم في جميع القرآن".

3- يعني في كتاب "المجتبي" له.

4- كتاب المستنير هو لأبي طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي (497) وكتاب "الإرشاد" لأبي العز القلانسي (521) والكفاية لسبط الخياط (531) (القراءة منها في النشر 82/1-86.

5- النشر 262/1.

"وحاصله انتقال الساكت للبسملة والواصل للسكت حتى يظهر أثر الفرار من القبح للفريقين، وبذلك أقرأنا أستاذنا أبو عبد الله الصغير، مع التزام قطع البسملة عن السورتين"[1] .

فانظر إلى قوله حتى يظهر أثر الفرار من القبح.. الخ هل يثبت على محك التحقيق، فإنه إذا كان يزول القبح بالنسبة للواصل بمجرد انتقاله من الوصل بين السورتين إلى السكت بينهما، فلماذا نقلنا من كان مذهبه السكت أصلا كورش ومن معه إلى البسملة؟

ثم انظر أيضا إلى قوله:"مع التزام قطع البسملة عن السورتين "فإنه أمر جديد أرادوا به كما يظهر الفرار من القبح المزعوم، وهو قبح نشأ عن اتصال "الرحيم" بما بعده من النفي والويل، وهو ما تحرجوا من وقوعه في الأساس ولهذا عمدوا إلى الوقف على البسملة تجنبا لهذا المحذور.

وقد حاول الشيخ الودغيري الدفاع عن وجهة نظر أهل هذه الصناعة في ذلك فقال:

"لما ثبت السكت والوصل عن ورش بين السورتين ووقع القبح بسببهما في هذه الأربع، نقلوا الوصل إلى مرتبة السكت ونقلوا السكت إلى مرتبة الوقف، فصار على هذا الوصل سكتا، والسكت وقفا، والقاعدة مهما وقف القاري على آخر السورة إلا ونشأت عن وقفه البسملة، كما أشرنا إليه قبل وكما سيأتي - فصار لفظهم هنا فيه بسملة وسكت، فإذا تأملت هذا وجدتهم أبقوا الوجهين في الجملة، ولكن لا بعينهما، وحصل الفصل بالأقوى والقوي، فأما الأقوى فهو الوقف مع البسملة، وأما القوي فهو السكت، فارتفع بذلك القبح واضمحل" ثم قال:

---

[1]- إنشاد الشريد من ضوال القصيد (عند حديثه عن البسملة في أول سورة البقرة). وتقدمت الإشارة إلى هذا المذهب في دراستنا لأثر مدرسة الصغير وابن غازي في القراءة عند المتأخرين كما ذكرنا نظم أبي زيد بن القاضي لقول ابن غازي في قوله:

والحاصل انتقال ساكت إلى ... بسملة كذا رواه من تلا
ثم انتقال واصل للسكت ... بذا قرا ابن غازي خذ بالثبت
ليظهر الفرار من قبح بدا ... إلى الفريقين فخذ مرشدا

فإن قلت: القبح الذي نشأ من الوصل ناشئ عن السكت أيضا كذلك، لأنه في نية الوصل عندهم، فالقاعدة على ما ذكرت ان يترك السكت أيضا كذلك لفظا كما ترك الوصل، قلت: اشتداد القبح في الوصل أكثر منه في السكت، لأن السكت قريب من الوقف، وما قرب من الشيء يعطى حكمه، فاكتفوا حينئذ بتلك السكتة اللطيفة في الوصل... ثم انهم لما نقلوا السكت إلى مرتبة الوقف أبقوه في التسمية سكتا، وإن كان في اللفظ وقفا ولما نقلوا الوصل إلى السكت أيضا أبقوه في التسمية وصلا ، وإن كان اللفظ سكتا، فأعطوا لكل واحد منهما ما كان له قبل النقل من التقديم والتأخير، ولا شك أن المصدر عندهم هو السكت والمؤخر هو الوصل فيما ذكر ـ كما قدمنا ـ ولذلك تجد الناس يصدرون البسملة في قوله "وأهل المغفرة" لأنها هي السكت كما شرحنا، وكذلك في "والأمر يومئذ لله"، وكذلك في "جنتي"، ويؤخرون السكت الذي هو الوصل إلا في "تواصوا بالصبر" لعارض طرأ فيه، وهو أن الراوي إن كان له وجهان لاحقان ولم يفصل بينهما وقف، دخل القارئ له في الوجهين الأخيرين بالوجه الذي تأخر في يده من الوجهين الأولين، ولا شك انه لما قرأ السكت أولا في "عن النعيم والعصر" ثم عطف عليه الوصل فيها وخرج منها إلى ان بلغ "وتواصوا بالصبر" وجد في يده ما خرج به من "النعيم والعصر" ولا شك انه هو الوصل، فيلزم أن يدخل به في "بالصبر ويل" لما طرحناه، ولا شك ان الوصل فيها صار سكتا، ولذلك يدخل به فيها، ثم يعطف عليه السكت الذي صار بسملة، فهذه علة انعكاس القاعدة في هذه السورة"[1].

فانظر إلى هذه المتاهة التي دخلت فيها التلاوة في المدرسة المغربية عند المتأخرين بسبب رعايتهم لصناعة الإرداف وما رتبوه من قواعد فيها، وكأنها أحكام منزلة لا يجوز خرمها وتجاوزها ولو كان الالتزام بها كثيرا ما يكون مخلا بالمعنى ومفسدا للأداء ومذهبا لرونق التلاوة، وإلا فانظر إلى القارئ كيف فرضوا عليه حتى وهو يقرأ بالإفراد أن يقول مثلا عند ختام سورة العصر".. إلا الذين ءامنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر. ويل لكل همزة. بالصبر. لسم الله الرحمن الرحيم. ويل لكل همزة الذي جمع مالا وعدده يحسب أن ماله أخلده كلا ".

---

[1] ـ التوضيح والبيان للودغيري 25-26.

فإذا كان المراد ان لا يصل "الصبر" بالويل" هنا فلم فعل ذلك أولا؟ الجواب المنتظر أنه فصل بالوقف بينهما في الوجه الأول منتقلا إليه عن السكت المعتاد لورش بين السورتين، في حين فصل بينهما في الوجه الثاني بالبسملة،وهو في الحقيقة ساكت لا واقف في الوجه الأول وفاصل بالبسملة في الوجه الثاني على عكس ما كان يفعله في السور الثلاث الأخرى التي يقدم فيهن البسملة ويقف عليها وعلى ما قبلها كما يقف هنا.

ولهم تعقيد آخر يشبه هذا فيما بين سورتي الفلق والناس بسبب خلو سورة الفلق مما يسمونه بـ"الوقف الحاجز" حسب الوقف المنسوب إلى الشيخ الهبطي مما يقرأ به المغاربة إلى اليوم كما وقفنا عنده في العدد الماضي.

وأظن أن الذين ذهبوا إلى استحسان الفصل بالتسمية في هذه الأربع لو علموا بما سينتهي إليه الأمر فيها من التكلف والتعمق لما أخذوا بالفصل فيها على أحد ولا قرأوا به، وخاصة إذا اعتبرنا أنهم إنما فصلوا رعاية لما تخيلوه من قبح اللفظ إذا وصلت السورة بالسورة، ولم يتنبهوا إلى ما وقع بين الآيات نفسها من اتصال الإثبات بالنفي سواء بعد أسماء الله الحسنى وما إليها، أو بعد غيرها، وذلك لا شك لمن تدبره أشد من اتصال "الصبر" بويل لكل همزة" الذي ألزموا فيه بالبسملة، فكيف وهؤلاء المتأخرون إنما راعوا صناعة الإرداف وحدها دون التفات إلى ما يترتب عليها في هذا الترجيع الذي لا داعي إليه من فساد التأليف والإخلال برونق التلاوة، وخاصة حينما يلزم به من يقرأ بالإفراد، ويلتزم به سائر من يقرأ أو يقرئ، وإنما خرج على هذا التقليد المتبع الآن الذين يفصلون بالبسملة في سائر القرآن، وخاصة الذين يقرأون "الحزب الراتب" في المساجد، وذلك لأنهم كما قدمنا ـ يقرأون حسب المرسوم في المصحف ولا يعتبرون رواية ولا غيرها.

أما قراء البادية فهم إلى اليوم يقرأون افرادا وجمعا بالالتزام بالفصل بالبسملة مع الوقف على ما قبلها ثم الوقف عليها ثم الوقف على ما بعدها، ثم يعيدون ما قبلها فيقفون أيضا ثم يبدأون السورة الموالية دون بسملة، وذلك في السور الثلاث "القيامة" و"المطففين" و"البلد"، ويعكسون هذا الترتيب في الهمزة.

قال الشيخ مسعود جموع في "الروض الجامع": "وهذا هو المأخوذ به، إلا في السورة الأخيرة، فيقدم السكت على البسملة، لأجل صناعة الإرداف، وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله:

وقـــدم البسمـــلة المـــأثورة   في الأربـــع المعـلومة المشهورة
والسكت بعدها، وفي الصناعة   العكـــس في الأخير للـــــرواية

قال: "وأما روايتنا في "الجمع الصغير" فالسكت فيهن فقط لقوله: "والسكت أولى"[1].

ثم قال الشيخ مسعود جموع:وفي ذلك قلت:

واسكت في الأربع لدى "الجمع الصغير" للأزرق المصري قله عن خبير.

وزاد بعضهم التسمية بين"القدر ولم يكن"، قاله الجعبري في "الكنز" قال جموع: وإليه أشرنا:

وزاد بعضهم مـا بين "القدر   ولم يكن "أضافها للـــزهـــر

وقال في "النشر": وانفرد الهذلي: [2] بإضافته إلى هذه الأربع موضعا خامسا وهو البسملة بين الأحقاف والقتال عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم"[3].

وكل هذه تكلفات أحدثها من أحدثها من القراء يوم كان أمرها بسيطا رعاية لأحوال متوهمة، ثم سار عليها من سار بعدهم إلى أن بلغ الأمر إلى أهل صناعة الإرداف الذين حاولوا التوفيق بين ما تكلفوه وما تكلفه الذين استحبوا هذا الفصل الذي أرادوا به دفع القبح المتوهم فوقعوا في مثله وفي أكثر منه، ثم تعسف أهل الإرداف بزيادة هذا التكلف وإفساد نظام التلاوة وترتيب ألفاظ الآي القرآنية، ثم لما جعلوا هذا الترتيب الجديد لازما جعلوا يحتالون لدفع القبح الذين استشعروا وقوعه مرة أخرى بعد أن فعلوا ما فعلوا فعادوا إلى إلزام من فصل في هذه السور بالبسملة أن يقف عليها، قال المجاصي:

1- الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع -مخطوط).
2- يعني في كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها كما تقدم النقل عنه مخطوطا.
3- النشر لابن الجزري 262/1 وأبو الكرم هو المبارك بن الحسن الشهرزوري صاحب "المصباح في القراءات العشر" توفي سنة 550 أسند القراءة من كتابه في النشر 1/90-91.

"يحسن أن يسكت بعد البسملة ليأتي بالرواية ويزول فبح اللفظ، قال جموع: وبه جرى العمل وبالله التوفيق"(1).

فانظر كيف نقلوا القارئ أولا عن السكت في هذه المواضع إلى البسملة، ثم عادوا فاستحسنوا أن يسكت عليها "ليأتي بالرواية ويزول قبح اللفظ"، فأي رواية هذه التي سيأتي بها وقد علمت مما تقدم ان الإجماع على أنها ليس فيها أثر يروى وإنما هي استحسان واستحباب من الشيوخ، وأي قبح أكبر من هذا الشغب الذي لا طائل تحته في النهاية؟؟

وقد حاز هذا الاستعمال المتعسف نوعا من الاعتراف بفعل التقادم فدخل فيما جرى به العمل فأدرجه الشراح والقراء في مؤلفاتهم وقصائدهم دون إنكار في الغالب، فهذا أحمد بن عمر العيشي الموريتاني يقول في أرجوزة ما به الأخذ وجرى عليه العمل:

"وقَدِّمَتْ بسملة في الأربع   للسكت بعدها فخذ واستمع
وفي الأخير فاعكسنْ ما قد ذكر   لعدم الوقف، وذا حكم شهـر"(2)

ثم كان صاحب كتاب "المحجة في تجويد القرآن" آخر من رأيته تعرض لهذه المسألة بما يشعر بعدم الاطمئنان فقال: "ورغم هذا فقد ذاع العمل به في المغرب، ولم يعد أحد ينكره، بل ربما ظنه قارئ لا دراية له ولا سند أنه رواية"(3).

ولعل ما جرى به العمل في تونس أخف وأقرب إلى تحقيق المعنى الذي أراده القائلون بالفصل من هذا الذي استقر عليه العمل عندنا بالمغرب، قال الشيخ المارغني بعد أن ناقش القبح المدعى الذي سوغ به من سوغ تخصيص هذه الأربع بهذا الحكم الخاص:

"والحاصل أن التفرقة بين هذه السور وغيرها بما ذكروه ضعيفة، ومذهب الأكثرين عدم التفرقة، لكن الذي استقر عليه أمرنا في الإقراء اعتبار قبح اللفظ في السور الأربع تبعا للقائلين به، إلا أننا لا نفصل بالبسملة، بل الساكت يجري على أصله، والواصل له السكت فقط، والمبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة".

1- الروض الجامع لجموع.
2- تقدم سوق الأرجوزة بتمامها.
3- المحجة لمحمد الإبراهيمي 91.

ثم قال المارغني: "وهذا هو الذي يقتضيه كلام الناظم[1]، وهو المأخوذ به كما يعلم من "غيث النفع"[2].

وأما ما بين الأنفال وبراءة فقال الإمام المهدوي "القراء مجتمعون على ترك الفصل بينها وبين الأنفال بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أولها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور، فإنه لا يجوز أن يبتدأ بها من أول براءه عند من جعلها والأنفال سورة واحدة، ولا يبتدأ بها في قول من جعل علة تركها في أولها انها نزلت بالسيف"[3].

والعمل عندنا على ترك البسملة فيها كما قال ميمون مولى الفخار في التحفة:

"كذاك في ابتداء كل سورة   بسمل سوى التوبة عن ضرورة

ولهذا عاملها المتأخرون معاملة غيرها في الأداء فأجروا بينها وبين الأنفال وجهي السكت والوصل مع تقديم الأول كما قال في "أرجوزة التصدير": "

والأخذ بالسكت وبالوصل جرى   لـــدى بـــراءة لكلهـــم قـــرا

حكم البسملة في أول الأجزاء:

ولا خلاف في التسمية في أول الجزء إذا كان أول سورة، إلا في أول براءة فلا خلاف في ترك التسمية للجميع. قال أبو عمرو الداني: "فأما الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور فأصحابنا يخيرون القارئ بين التسمية وتركها في مذهب الجميع"[4].

وذكر نحوا من ذلك في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان[5]. وهو أيضا مذهب ابن بري الذي رجع إليه في رواية أبي البركات البلفيقي ـ وهي آخر الروايات كما تقدم في ترجمة ابن بري ـ في قوله:

وبعضهـــم خير في الأداء   فيها لدى أوائل الأجزاء

---

[1]- يعني ابن بري في قوله السابق: "والسكت أولى عند كل ذي نظر".

[2]- النجوم الطوالع للمارغني 29-30 ونص عبارة النوري في "غيث النفع" 376-377" والذي استقر عليه أمرنا في الإقراء الأخذ بهذا وبعدم التفرقة" ـ يعني الأخذ أن يبقى الساكت على أصله وينقل الواصل إلى السكت.

[3]- شرح الهداية ـ باب البسملة 13/1.

[4]- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 49.

[5]- نفسه.

ورواية الحضرمي والمكناسي عنه: "واختارها بعض أولي الأداء لفضلها في أول الأجزاء[1].

فذكر الاختيار في الرواية الأولى ثم عدل عنه إلى التخيير مما يشعر بأنه الذي ترجح عنده موافقا بذلك الشاطبي والداني قال المنتوري: "وقد ذهب أبو داود - من أصحاب الداني - إلى اختيار البسملة في أوائل الأجزاء، قال في "الطرر على جامع البيان": "وأنا أختار الابتداء بالتسمية بعد الاستعاذة في أوائل الأجزاء وغيرها"[2].

وذهب مكي إلى عكس ذلك فقال في "التبصرة": "فإن ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، إلا ما ذكره المسيبي عن قراء المدينة أنهم يفتتحون بالبسملة في غير أوائل السور، يريد الأحزاب والأجزاء، قال مكي: "وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت"[3].

وقال ابن شريح في "الكافي": "وإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ لا غير، وإذا ابتدأ بأول سورة أي سورة كانت إلا براءة عوذ وبسمل، إلا لحمزة، هذه سيرة القراء، بهذا قرأت وبه آخذ"[4].

وذكر أبو جعفر بن الباذش اختلاف أهل الأداء فيها فقال: "ومنهم من أخذ بتركها سرا وجهرا وهو الذي يأخذ به الأندلسيون، وبه كان يأخذنا أبو القاسم[5] ويأبى غيره،على انه أكثر ما قرأ في ذلك بالتسمية، وأما أنا فقرأت عليه لأبي عمرو وورش من الطرق المذكورة في هذا الكتاب بتركها، وللباقين بالتسمية جهرا".

قال أبو جعفر:"واختياري التسمية في أوائل الأجزاء لمن فصل بين السور، وتركها لمن لم يفصل"[6].

1- نفسه 49.
2- نفسه.
3- التبصرة 53-54.
4- الكافي 10.
5- يعني خلف بن إبراهيم القرطبي.
6- الإقناع 163/1.

وقال أبو عمرو الداني في "جامع البيان": "وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية"[1].

وقال أبو عبد الله الصفار المراكشي في "الزهر اليانع":

"وقد ورد التخيير من هذا الطريق في زيادة البسملة عند ابتداء الأجزاء للجماعة، وبالوجهين قرأت لهم، في ذلك الطريق، وأكثر ما قرأت به التعوذ فقط، وعليه أعول، لما نص عليه الحافظ في جامع البيان"[2].

وما ذكره الإمام الصفار هو الذي سار عليه الأكثرون في "المدرسة المغربية" في رواية ورش من طريق الأزرق، بل ولجميع القراء من فصل ومن لم يفصل، قال المنتوري:

"وابتدأت ذلك بالتعوذ فقط دون تسمية على أكثر من قرأت عليه عند الابتداء برؤوس الأجزاء، لأن على ذلك أكثر الشيوخ من أهل الأداء"[3].

وقال أبو العلاء الودغيري في "التنوضيح" وأما أوائل الأجزاء التي هي الأحزاب والأنصاف ونحو ذلك ولو آية، فالمشهور الذي به العمل عند جميع القراء أنه لا بسملة فيها للجميع، إلا ما ورد عن الشاطبي"[4].

وإليه أشار العيشي في أرجوزة ما به الأخذ بقوله:

"وتركها قد شاع في البلاد قاطبة من حاضر وباد

وتدخل في هذا العموم بالضرورة أجزاء براءة، وقد أجرى الخلاف فيها بعض الأئمة أيضا، قال الشيخ النوري في "غيث النفع": "اختلف المتأخرون في أجزاء براءة، هل هي كأجزاء سائر السور أم لا؟ فقال السخاوي: "هي كهي، وجوز البسملة فيها"[5]، وجنح الجعبري إلى المنع[6]، وقال المحقق ـ يعني ابن الجزري ـ: "الصواب أن

---

[1]- جامع البيان (مخطوط).
[2]- الزهر اليانع (مخطوطة خزانة القرويين بفاس).
[3]- شرح المنتوري على الدرر اللوامع لوحة 50.
[4]- التوضيح والبيان 22.
[5]- ينظر مذهبه في ذلك واحتجاجه له في "جمال القراء وكمال الإقراء" 484/2.
[6]- لم يصرح الجعبري بالمنع في الكنز، ولكن قوله: "وبترك التسمية قرأت" يشعر به احتمالا.

يقال ان من ذهب إلى ترك البسملة في أواسط غير براءة، لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل.." (1).

وإلى مثل هذا أشار المدغري في "تكميل المنافع" بقوله:

"واختارها بعض أولى الأداء لفضلها في أول الأجـزاء(2)
جزء براءة كجزء غيرها في ذاك فاعملن به وانتـبها
وبعضهم جعل جزأها كهي والحق ما صدرت أول به
ومعها فالأخذ بالـترك جـلا في كل جـزء كيفمـا تنـزلا

حكم الابتداء بما أول الجزء فيه مفتتح باسم الله أو بضمير يرجع إليه:

وقد تفرعت عند القراء عن ترك البسملة في أول الأجزاء مسألة أخرى تتعلق بالأجزاء المصدرة باسم الله ظاهرا أو مضمرا، فاختاروا الفصل فيها بين التعوذ وأول الجزء بالبسملة، قال أبو عبد الله الفاسي في "اللآلئ الفريدة":

"وكان شيخنا أبو العباس أحمد بن موسى الفروجاني ـ رحمه الله ـ يأخذ علينا في الأجزاء المذكورة بترك البسملة، ويأمرنا بها في حزب "الله لا إله إلا هو"، وفي حزب "إليه يرد علم الساعة" لما فيهما بعد الاستعاذة من قبح اللفظ، وينبغي لمن أراد ذلك ان يفعله إذا ابتدأ بمثل نحو "الله الذي خلقكم من ضعف"، و"وهو الذي أنشأ جنات معروشات" لوجود العلة المذكورة"(3).

وإلى هذا المذهب أشار الشيخ محمد شقرون بن أبي جمعة الوهراني في "تقريب المنافع" بقوله:

وشهر في الأجزاء ترك سوى الذي بمضمر أو باسم الجلالة يجـتلى(4)

وبه أخذ صاحب التحفة فقال:

---

1 ـ غيث النفع 56-57 بهامش سراج القارئ. وما نقله عن ابن الجزري هو في "النشر" 266/1.
2 ـ هذا البيت ضمنه أرجوزته وهو لابن بري على عادته في الاستعانة بأبيات الدرر والمنبهة والتحفة والخراز وغيرها كما تقدم.
3 ـ اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي (مخطوط).
4 ـ تقدم ذكر التقريب في القصائد المؤلفة في العشر الصغير.

وتجتبى في الـجـزء لا مـحالة مفتتـحا بلفـظة الجـلالة
أو مـضمر عـاد له نحو "إلـيه يرد "تنفي القبح بالفصل لديه

لكنه عاد فاستدرك قائلا:

"وينتفي إذا "الرجيـم" وقفتـا أو بالذي جـا قبله ابتدأتـا[1]

وقد مال أكثر المتأخرين في "المدرسة المغربية" إلى الاكتفاء فيها بالتعوذ مع الوقف عليه كما أشار إليه المدغري في "التكميل" في قوله:

"ومع ذا فالأخذ بالترك جلا في كل جزء كيفما تنزلا
حتى لدى اسم الله في النسا وفي "إليه" جزء "فصلت" وقس تف

وقد أشار الشيخ الودغيري ـ وهو من تلاميذ الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي كما تقدم ـ إلى ما في وصل التعوذ باسم الجلالة أو ضميره من قبح ظاهر، ولكنه قال: "لكن الذي رويناه عن شيخنا هو عدم البسملة أيضا في هذين الموضعين ونحوهما طردا للباب، وقال: يندفع ذلك القبح بالوقف على "الرجيم" لأن الوقف حاجز، فتلخص من هذا انه لا بسملة في الأجزاء مطلقا"[2].

وقال بعضهم في ما عليه العمل:

والأخـذ عندنا بترك البـسملة في أول الأجزا حكاه النقلة
إن كان لفظ "الله" جـاء أولا فقف على استعاذة أو بسـملا
والأول المشهور عندنا بفـاس وسائر الغرب فقل بلا التبـاس[3]

ويتحصل من هذه الأقوال أن البسملة في أوائل الأجزاء لم تثبت عن ورش ولا عن غيره، وإنما هي عند من ذهب إليها اختيار على سبيل التبرك لا رواية، وإلى بيان هذه الحقيقة أشار أبو القاسم بن الفحام في "التجريد" بقوله:

1ـ تحفة المنافع لميمون الفخار.
2ـ التوضيح والبيان 22.
3ـ من النصوص غير المنسوبة وقفت عليه في مجموع.

"قرأت على أبي العباس - يعني ابن نفيس - أول حزبي من وسط سورة فبسملت فلم ينكر علي، واتبعت ذلك:

"هل آخذ ذلك عنك على طريق الرواية؟ فقال: إنما أردت التبرك، ثم منعني بعد ذلك، وقال: أخاف ان تقول رواية، قال ابن الفحام -: "وقرأت بذلك على غيره فقال: ما أمنع، وأما قرأت بهذا فلا"[1].

قال الحافظ ابن الجزري: "وهو صريح في منعه رواية"[2].

واحسب أن الأخذ بالبسملة في هذه الأجزاء خاصة تخلصا من القبح المزعوم من اتصال الاستعاذة بما بعدها من اسم الجلالة أو ضميره، إنما هو من قبيل التكلف الزائد لأنه لم يثبت رواية، كما ان الوقف على التعوذ يذهب بما في اتصال اللفظ من ذلك، وإلا فلم يراع المتكلفون ذلك في سائر ما يشبهه مما فيه اتصال بالتعوذ كالأجزاء المفتتحة بالضمائر أو أسماء الإشارة في مثل قوله تعالى "تلك الرسل" و"قل أونبئكم بخير من ذلكم" و"هذان خصمان" ويوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه"، "وحاجه قومه" و"فحملته" و"حرمنا عليه المراضع" و"فآمن له لوط" و"فنبذناه بالعراء" إلى غير ذلك مما يمكن أن يدعي في مثله اتصال "الرجيم" بما يحيل المعنى ويوقع في القبح المزعوم، ولا أعلم أحدا قال بالتسمية هنا في هذه المواضع وما شابهها من رؤوس الأجزاء، لأنه لو قال قائل ذلك لم يتخلص من قبح في مسائل في عودة الضمير أو الإشارة في بعض تلك الأمثلة على اسم الله وصفتيه "الرحمن الرحيم"، وخاصة في المثال الأول والثاني.

وقد التزم القراء اليوم بالبسملة في رؤوس الأحزاب المفتتحة باسم الجلالة أو ضميره وكذا في بعض الأرباع المصدرة بذلك مثل "الله نور السموات" "والله الذي خلقكم من ضعف"، و"له ما سكن في الليل والنهار" و"عنده مفاتح الغيب" ورأيت غير واحد من المشيخة ينسى التسمية فيها عند الافتتاح في تلاوة بعض الأجزاء أو في "الحزب الراتب" فيبادر من معه بمقاطعته وتدارك الأمر بالجهر بالبسملة، هذا مع جريان العمل بالوقف على الاستعاذة، والوقف عليها - كما تقدم - كاف في رفع القبح المدعى الذي يوهمه اتصال اللفظ الذي لأجله تركوا عادتهم في عدم البسملة أول الأجزاء.

---

[1]- التجريد لابن الفحام (مخطوط)، وقد نقله ابن الجزري في النشر 265/1.

[2]- النشر 265/1.

4ـ أصله في ميم الجمع:

ميم الجمع هي الميم الزائدة على اصل الكلمة للدلالة على جمع الذكور نحو بهم وعليكم وأنتم وخلقكم ودعاءكم ويراد بها في اصطلاح القراء وأهل العربية الميم المتطرفة لا الواقعة حشوا وسط الكلمة مما يفيد الجمع أيضا نحو "واتخذتموه" و"قدمتموه لنا" و"إذ اعتزلتموهم" ـ الميم الأولى ـ و"أنلزمكموها" الميم الثانيةـ.

وأصل ورش فيها الإسكان كسائر من يقرأ به في الوصل والوقف من القراء، وذلك عنده ما لم تلق همزة قطع أو همزة وصل، فإن لقيت همزة قطع نحو "عليهم ءانذرتهم أم لم" ومنهم أميون" و"فزادتهم إيمانا" فإن ورشا يضمها ويصلها بواو ويمدها لأجل الهمزة، وإلى هذا الحكم أشار أبو الحسن الحصري في رائيته بقوله:

"إذا لقيت ميم الجماعة همزة فأشبع لورش ضمة الميم في الـمر

وقد أشار أبو علي الفارسي في الحجة إلى انفراد ورش بهذا الأصل عن سائر القراء السبعة والرواة عنهم فقال: فأما ما انفرد به ورش في روايته عن نافع من ان الهاء مكسورة والميم موقوفة، إلا أن تلقى الميم ألف أصيلة فعل "سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يومنون" فالقياس فيها إذا لقبت غيرها سواء. وكأنه أحب الأخذ باللغتين مثل "لا يألتكم" و"لا يلتكم". ثم قال بعد توجيه روايته هذه ناقلا عن أبي الحسن يعني الأخفش إنما وقعت هذه القراءة بالمد ليفهموا المتعلمين فيمدوا الهمزة إذا كانت قبلها ألف أو واو نحو "حتى إذا" ونحو "قالوا ءانت" قال: والعرب تفعل هذا في حال التطريب وإذا أراد أحدهم الرقة والترتيل" الحجة للقراء السبعة 1/107-108.

وإن لقيت همزة وصل نحو "هم المفسدون" و"في قلوبهم الإيمان" و"هاؤم اقرأوا" فإنه يضمها بلا صلة ولا مد.

وأما الوقف عليها فيقف بالإسكان، ومنع أبو عمرو الداني فيها الإشارة بالروم والإشمام فذكر في "التيسير أنه "لا خلاف بين الجماعة أن الميم في جميع ما تقدم ساكنة في الوقف"[1].

وقال في جامع البيان:"واعلم ان الروم والإشمام غير جائز في ميم الجمع إذا وصلت بواو على الأصل[2] . وأجاز مكي في "التبصرة" و"الكشف" الروم والإشمام قال في الكشف: "وبالروم والإشمام يعلم انها كانت في الوصل مضمومة، ولو وقف عليها بالإسكان لم يعلم هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة.." [3].

ورده عليه أبو جعفر بن الباذش في "باب ما لا تجوز فيه الإشارة من "الإقناع" فأطال[4].

وإلى موضع الخلاف فيها أشار ابن بري بقوله:

وكلهم يقف بالإسكان   وفي الإشارة لهم قولان
وتركها أظهر في القياس   وهو الذي ارتضاه جل الناس

وقال أبو عبد الله بن سفيان في "الهادي": "لا خلاف بينهم في الوقف على ميم الجمع بالسكون من غير روم ولا إشمام"[5]، وحكى ابن شريح في "الكافي" الاتفاق على ذلك[6].

والعمل على ترك الإشارة كما قال العيشي مكملا لقول ابن بري:

لأجل ذاك هو ما به العمل   في شرقنا وغربنا نلت الأمل

1- التيسير 19.
2- جامع البيان (مخطوط).
3- التبصرة 107-108 والكشف 127/1-128.
4- ينظر في الإقناع 530/1-532.
5- الهادي في القراءات لوحة 8.
6- الكافي 37.

5- أصله في هاء الكناية:

هاء الكناية هي هاء الضمير، والمراد بها عند القراء الهاء الدالة على المفرد المذكر الغائب نحو له وبه وفيه ومنه وكتبه ورسله واجتباه وهداه وخذوه فغلوه[1].

وهي إما ان تتوسط بين حركتين، وإما بين ساكنين، وإما ان يتقدمها ساكن أو يتأخر عنها.

وأصل ورش فيها في التلاوة المغربية أنها إذا توسطت بين حركتين وصلها بواو في حالة الضم، وبياء في حالة الجر، وذلك نحو "انه على رجعه لقادر يوم تبلى السائر فما له من قوة ولا ناصر" وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين".

وأما إذا توسطت بين ساكنين أو تقدمها ساكن أو تأخر عنها فإنه يحذف صلتها ويبقي حركتها على حالها، نحو "وما تفعلوا من خير يعلمه الله" وفصيلته التي تؤويه" وهديناه النجدين".

وإلى هذا أشار أبو الحسن بن بري بقوله:

فالهاء إن توسطت حركتين فنـافع يصلهـا بالصلـتين"

ثم استثنى من هذا ورش عن نافع قوله تعالى "وإن تشكروا يرضه لكم" في سورة الزمر فترك صلته[2].

وألحق القراء هاء "هذه" بهاء الكناية فأثبتوا صلتها بالياء ما لم يلاقها ساكن كما أشار إليه ابن بري في قوله:

"وهاء هذه كهـاء المضمـر فوصلها قبل مـحرك حـري"

ولم يعتبر ورش في إجراء الصلة ما كان قبل الهاء فيه ساكن الأصل، وذلك في مثل "يؤده إليك" وقالوا أرجهْ و"من ياته مومنا" و"فألقه إليهم"، فوصلها جميعا بالياء، وكذلك في مثل "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره" فقد ضم الهاء في "يره" ووصلها بواو. ولا خلاف في الوقف على سائرها بالسكون للجميع.

---

[1]- ينظر لمزيد من المعلومات بحث "هاء الكناية والدرس الصوتي المطبق "في القرآن الكريم" لدكتور التهامي الراجي الهاشمي المنشور بمجلة دار الحديث الحسنية بالرباط العدد 6- 1408هـ -1988م.

[2]- وورد إشباع الهاء في "يرضه" عن نافع أيضا في روايتي الأنصاري والمسيبي كما في "السبعة في القراءات" 560.

6ـ أصوله في المد:

المد هو: امتداد الصوت بالحرف بالزيادة فيه لموجب اقتضى مده، وضده القصر، وهو حبس الصوت عن الامتداد.

ويختص المد بحروف ثلاثة تسمى "حروف المد واللين"، وهي الألف الساكنة، والياء المكسورة ما قبلها والواو المضموم ما قبلها[1].

وللمد سببان موجبان له، وهما الهمز والسكون، والسكون الموجب إما ناشئ عن إدغام وإما عن غيره. والمراد بالمد عند القراء في كتب القراءة هو ما زاد على قدر التمكين الموجود في حروف المد واللين الثلاثة بالأصالة، وهو ما لا تقوم ذات حرف المد بدونه، ويسمى عندهم بـ"القصر" وبـ"المد الطبيعي".

وهذا القدر من التمكين لم يقل بتركه أحد، قال ألو جعفر بن الباذش: "ولا خلاف في تمكين حروف المد واللين وإن لم يلقهن شيء مما ذكرنا ـ يعني الهمزة والسكون ـ تمكينا وسطا من غير إشباع ولا زيادة، نحو "قال" و"يقول" و"قولوا" و"قيل" و"تاب" و"يتوب" وشبهه، وان سمي هذا مقصورا فعلى معنى أنه قصر عن المد المشبع لا أنه لا مد فيه البتة.

ـ قال: "وأمكنهن في المد الألف ثم الياء ثم الواو، وكان أبو القاسم ـ يعني شيخه ابن عبد الوهاب القرطبي ـ يحكي لنا عن أبي بكر الصقلي[2] أنه كان يذهب إلى أن أمكنهن في المد الواو ثم الألف، وهكذا وضع هذا أبو بكر في كتابه المعروف بـ"الاقتداء"[3].

ومن هذا يتبين أن المد الطبيعي لا يختص بما فيه سبب من أسباب المد كالهمز والسكون والإدغام، بل هو ملازم لهذه الأحرف الثلاثة، ولا يجوز إسقاطه بحال سواء في حدر القراءة أو ترسلها، لما يؤدي إليه إسقاطه من إخلال بالتلاوة وإفساد للمعاني وإسقاط بعض حروف القرآن[4].

1ـ ينظر في ذلك "الفجر الساطع" لابن القاضي لوحة 46.

2ـ هو ابن نبت العروق تقدم في قراء صقلية.

3ـ الإقناع 468/1.

4ـ سيأتي أن هذا يسمى "البتر" وهو من العيوب المخلة بالقراءة.

وقد تساهل في هذا الأمر كثير من المتأخرين في أخذهم على الطلاب في المدارسة والعرض فأدى بهم السماح بالهذرمة والسرعة المتناهية إلى إسقاط حروف المد واللين من التلاوة، وغرضهم بذلك التكثير من القدر المقروء مع تقصير الزمن في المدارسة والعرض.

وقد تعالت أصوات العلماء بالنكير على ذلك قديما وحديثا وألفوا في ذلك الرسائل والكتب محاولين إعادة الأمر إلى نصابه، ومحذرين من الاغترار بما درج عليه المتسامحون في هذا الشأن.

رسالة ابن الرشيد السجلماسي:

ومن الرسائل في هذا الموضوع مما توجه بالنقد إلى هذا التقليد رسالة الشيخ العلامة أبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد السجلماسي الفيلالي (ت 1175هـ) المسماة "عرف الند في أحكام المد" فقد خصصها لهذا الموضوع لما له من الأهمية، وقد صدر لهذه الرسالة بقوله:

"اعلموا إخواني - حياكم الله وبياكم، وللصواب في القول والفعل أرشدني وإياكم - أن ما تمالأ عليه عوام المغرب الأقصى وأكثر طلبته وفقهائه وبعض المتساهلين ممن يعد من مقرئيه وقرائه من إسقاط المد الطبيعي في محله من القرآن خطأ واضح ولحن فادح، لا يختلف في حرمته اثنان، وما زال المحققون من القراء ينبهون عليه، ويحذرون من التورط في شناعة المصير إليه، ولم يزل ينشدهم لسان حال الطلبة في الحواضر والبوادي:

"لقد أسمعت لو ناديت حيا   ولكن لا حياة لمن تنادي[1]

حتى إني حضرت رجلا مشهورا بالأستاذية والاقتباس منه مقصودا لأخذ القراءات السبع عنه، قرأ مع طالب لوحه بالسبع على كيفية رفض فيها المد الطبيعي رفضا، بل كادت تذهب حروف من غير حروف المد أيضا[2]، فكلم في ذلك برفق ظنا أنه ينتبه إلى الحق فيتبعه، لكون الأمر من الوضوح بحيث يسلمه المنصف أول ما يسمعه، فما كان جوابه إلا أن قال: "هذه طريقتنا التي أخذناها في المغرب، وتلك التي تأمرون بها طريقة اللمطيين بسجلماسة، ثم لج في عمله الذي بنى على غير شيء أساسه.

---

[1]- البيت لنصر بن سيار قائد جيش الأمويين بخراسان في مقاومة ثورة أبي مسلم الخراساني داعية العباسيين، وهو مما بعث به في قصيدة إلى مروان بن محمد آخر الأمويين.

[2]- ما يزال كثير من الطلبة يفعل ذلك إلى الآن، لأن اهتمامهم بترتيب الأرداف فقط.

وعنى باللمطيين شيخنا سيد المحققين، وسند المدققين الغني عن التعريف عند كل لبيب أبا البركات سيدي أحمد الحبيب ـ قدس الله سره، وضاعف عليه بره ـ وشقيقه شيخنا العلامة إمام أهل التجويد صاحب النقل الصحيح والنظر السديد، الأستاذ الأكبر سيدي صالح بن محمد[1] ـ لا برحت محاسنه تتلى ومساعيه تحمد، ومن أخذ عنهما من التلاميذ، وسلك طريقهما من الأساتيذ...

وهكذا وقع التنبيه لغير الرجل المذكور فقابلوه بالنكير، وتعللوا بموافقة جمهور أهل الوقت والجماء الغفير، فإنا لله وإنا إليه راجعون".

ثم أفاض ابن الرشيد في بيان المطلوب من التمكين لهذه الحروف والاعتلال لذلك والاحتجاج له بما لا سبيل إلى نقضه ولا مزيد عليه في التحقيق والتحرير، مقررا أن المد الطبيعي "صفة لازمة لموصوفها ـ أعني الألف وأختيها الساكنتين بعد أميهما ـ يعني الضمة والكسرة ـ فيستحيل انفكاكهن عنه، ولا يمكن النطق بهن دونه، لأنه مقتضى طبعها.. ولهذا سمي المد الطبيعي نسبة إلى طبيعة هذه الأحرف أي حقيقتهن".

ثم ساق طائفة من النقول منها قول الجعبري في "الكنز" في باب المد والقصر:

"ومعنى القصر هنا: الإتيان بالمد الأصلي الموجود قبل ملاقاة الهمزة عاريا عن المد الفرعي" قال:

ومراده بالأصل: الطبيعي، وبالفرعي: المزيدي.. قال ـ أي ابن الرشيد ـ:

"وعلم أن حرف المد لا يخلو عن الطبيعي إما وحده، وإما مع زيادة عليه، وبهذا يندفع ما قد يتوهم من أن أحرف المد تخرج عن المد بالكلية إلى القصر، وسبب التوهم عدم التفطن لكون اسم المد مشتركا بين المطلق الصادق بالطبيعي وغيره، وبين المزيدي المقابل للطبيعي المجرد عن الزيادة، كما أن القصر مشترك بين ترك المد بالكلية وهو القصر، وهو المقابل للمطلق كما في قول "الدرر": "واقصر لقالون يؤده معا.. الخ، وبين ترك المزيدي فقط، وهو يجامع الطبيعي، ويتحقق بالاقتصار على المراد في "باب المد والقصر".

ووجه الاندفاع أن المراد بالقصر ههنا معناه الثاني، فالقصر هنا مد أيضا بالمعنى المطلق فلا خلو عنه لحرفه.. ثم قال بعد كلام:

---

[1] ـ تقدم التعريف به وبأخيه.

"وفي "النشر" عن الإمام الداني بعد أن ذكر البتر، وأنه حذف المد كما مر ما نصه:

"وهذا قبيح لا يعمل به، ولا يؤخذ به، ولا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به"[1].

وما دمنا بصدد قضية رفض المد الطبيعي كما شاع وذاع في الأخذ في المائة الثانية عشرة بسوس وجهات الجنوب عموما كما ذكر ابن الرشيد على لسان الشيخ الذي عارضه بأن القراءة بما سوى ذلك من التجويد المستوفي للقواعد إنما هي طريقة اللمطيين، نورد فيما يلي مختصرا لمناقشة مماثلة جرت في ذلك بين تلميذ وشيخه أنكر فيها التلميذ على الشيخ إصراره على هذه القراءة الفاسدة وخاصة في إسقاطها للمد الطبيعي.

ومن هذه الرسالة وجواب الشيخ عليها يبدو مقدار رسوخ هذا الفساد في هذه الجهات وشناعته أيضا، لأن الآخذين به هم من مشايخ الإقراء، وهم إلى ذلك يزعمون أنه تأدى إليهم بالقراءة المتصلة والسند الصحيح.

وقد وقفت على نص الرسالة وجوابها في مجموع عتيق بخزانة خاصة بمدينة أكادير، وهي بعنوان:

رسالة "اعتراض في أمور تتعلق بالأداء للعلامة سيدي عبد الله بن إبراهيم بن عمران الرسموكي يرد على أستاذه المحقق القدوة في الأحكام القرآنية في عصره سيدي أحمد بن يحيى الرسموكي رحم الله الجميع".

ونص رسالة التلميذ: "من عبد الله بن إبراهيم الرسموكي، إلى شيخنا من هو واسطة بيننا وبين الله في كثير مما أولاناه من العلوم النافعة ـ بحمد الله ـ سيدنا أحمد بن يحيى الرسموكي رضي الله عنه وأرضاه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد فإقرارا منا واعترافا بأنكم أنتم الواسطة التي جعلها الله بيننا وبينه حتى تفضل علينا بجزء وافر من العلوم الدينية التجويدية وغيرها ـ والحمد لله على ذلك جزاك الله كل خير... ثم اعلم سيدي أني ارتضيت مذهبك في علم التجويد، واستعذبته

---

[1]- يمكن الرجوع إلى نص الرسالة كاملا في مخطوطات خ ع بالرباط برقم 2186 - 1371 - 1641 وبالخزانة الحسنية بالرباط برقم 4617، وتسمى أحيانا باسم "الزهر الربيعي في حكم المد الطبيعي" (القراء والقراءات بالمغرب) للسيد سعيد أعراب 140.

واستحسنته لما رأيته بحجة التوسط المحمود في الأمور.... ما عدا المد الطبيعي، فإني لا أحمدك في أمره، ولا أراك فيه إلا من الفريق الثاني المخل بحقوق القراءة تهاونا منه وتساهلا فيما لا ينبغي إلا كمال المبالاة في مثله، فإن مد الصيغة طبيعي إنما سمي طبيعيا لأن امتداد الصوت لازم لخلقته وجبلته، غير مفارق بوجه، بل الصوت المسموع به عند النطق بحروفه الثلاثة في مكانها نحو "قيل يا نوح" هو عين ذاتها لا غيره، ليس لها ذوات يتكون بها ويظهر أن في الوجود غير هذا الصوت المسموع ممتدا منعطفا بين أصوات مكتنفاتها من الحروف في القراءة، فمن لم يسمع في قراءته "قيل يا نوح" مثلا بعد الياء "صوت آ" وبعد النون "صوت أو" وبعد القاف "صوت إي" فهو لم يقرأها لا محالة، اللهم إلا حرفا ممدودا قبل حرف آخر ممدود، أو موقوفا عليه، أو مقصودا الإعلام به كما يخص به بعض القراء دون بعض.

"فإنك تمد ذلك النوع، مثال الأول: ياء "يا نوح" وتاء "تابوا" ودال "قديرا" وقفا، وقاف "قولوا ءامنا"، ومثال الثاني: "سلسبيلا" و"اخشوني" وفانفذوا" ومثال الثالث "منه" و"فيه"، وكذلك تمد حرفا ممدودا قبل حرف بعد ساكن موقوف على كلمته نحو "به علم" لما نهوا عنه"، وما سوى ذلك تسقطه إسقاطا دون شك ولا ريب، إلا حالة قراءتك في الصلاة المكتوبة دون النوافل، فإنك تقرأ فاتحتك وسورتك كما أرضى وأراه واجبا عليك أن تفعله فيها وفي غيرها، فتأمل ذلك، تأمل مستطب لدائه، مبادر له حذار اردائه.

فإن قلت: هلا تبت أنت من ابتداع مقرأ لم نعرفه عند شيوخنا وارتدعت واتبعت؟ ألم تسمع ما قيل من أن القراءة سنة متبعة لا تؤخذ إلا من أفواه الرجال؟

قلت: بلى، ولكن الرجوع إلى الحق فضيلة فريضة، والإقامة على خلافة بعد ما حصحص الحق حرام. على أني لا أسلم أن أولي الجد من الشيوخ يفعلون ذلك، وإنما يفعله منهم أولوا التهاون والتساهل في أمر ما يلزمهم كما كنت أنت تساهلت في غير قراءة الصلاة...

"وقد أجمعوا على وجوب مد حروف المد كلها على التسوية من غير تفصيل، والمفصل فيها مبطل لا محالة، إذ التخصيص بلا مخصص لا أصل له ولا قائل به، فهو باطل، وسنتذاكر ذلك إن قدر الله لقاءنا بعد إن شاء الله فيحتج كل منا بما عنده، وأرى أن أكتب إليك سيدي أبياتا قلتها عندما رجعت عنك تلك المرة منذ نحو عامين،

وقد ذاكرتك بذلك إذ ذاك فلم تتنازل إلي ولم تبالني تحسب أن الأمر هين، وهو عندي عظيم، ثم عزمت على إيصالها إياك فلم يقدر، وهي:

إلى شيخنا الأستاذ نخبة عصرنا   امام الأدا مني السلام يوجه

ألا إنكم لا شك أتلفتم حرو   ف مد بتجويد القرآن تنبهوا

قصرتم جميعا غير حرف يليه حر   ف آخر ممدود كماذا ألا انتهوا

وسووا حـــروف المـد فالـحق بين   وفرض على العادين عود متى نهوا

في تسعة أبيات أخرى احتج بها على شيخه وبين فساد مذهبه وختم بقوله:

وشأن ذوي الانصاف ان يتنازلوا   لبحث ولو من فدم أخرق يعمه

فان هم أفيدوا العلم يكسوه شكرهم   وان هم رأوا جهل المباحث نبهوا

ويدرون أن الـعلم روح حيـــاته   مـذاكرة لا ســـــي من يتفـــقـه

جواب احمد بن يحيى الرسموكي شيخه ـ:

صدر الشيخ في جوابه بمقدمة طويلة ينهى فيها تلميذه عن الجدال والإلحاح في السؤال، ويثني على عقله بقوة النفاذ في البحث والمناقشة، إلا أنه قال: "إلا أنى خفت عليك أن يؤيدك إلى زلة في قعر هوة لا تقدر على خلاصك منها، وذلك كقولك "اجتهدت وابتدعت مذهبا ارتضيته، واخترت خطر الابتداع والانفراد بالرأي على التأسي، وكقولك أيضا "ركبت في ذلك قارب الاجتهاد وإن لم أكن من أهله".. ثم قال له بعد كلام من هذا القبيل:

"وهل يسوغ الاجتهاد في كتاب الله تعالى، لكل ذي عقل سديد، فاستغفر الله تعالى في ذلك، واطلب المولى الكريم الغفران لنا ولك، فلا يجوز الاجتهاد والخوض في كتاب الله تعالى، وإنما هو محض تقليد رسما وتلاوة، وذلك كله موقوف على الأخذ والمروي، ولا يجوز لكل واحد أن يقرأ ويقرئ إلا بما قرأ به مع الإجازة من الأئمة الحجة، ولا مخالفة المروي عنهم.

"وقد حككت هذه المسألة مع شيخنا الدرعي ـ رحمه الله تعالى ـ غاية غاية حتى نقل لي كلام ابن الجزري في "النشر" وهو قوله: " لا يحل لك ان تقرأ أو تقرئ إلا

بما قرأت به وأجيز لك[1] ، فالقراءة بلا إجازة ليست بمقرأ، فقلت: فكيف بقراءتنا؟ إلى ان قال: تسمى مذاكرة، هكذا قال رحمه الله....

ثم قال: "ولا يخطر ببالك ـ سيدي ـ أننا نخالف المروي في التلاوة وغيرها، ولا نخالفه أبدا ولو انقبلت علينا الدنيا بأسرها، وقد زعمت أننا نسارع في بعض حروف المد واللين، وأنت تمططها، فلا ينبغي لك في الحزب الراتب لاجتماعك مع الغير في القراءة!

"واما إثبات حروف المد واللين فلا بد منها وصلا ووقفا لا فرق على قدر مدها الطبيعي كما قال كل واحد من أئمة علماء القراءة، فالقراءة كالميزان، لا يزاد فيها ولا ينقص منها...

فحاصل الأمر ـ سيدي ـ ما سمعت مني في التلاوة هو المروي عن أشياخنا ـ رحمهم الله ـ وأجازونا وهم ثقات، منهم من يوثق به رواية عن شيخهم ابن القاضي[2] ـ رحم الله الجميع، وأسكننا معهم في فراديس الجنان:

ـ فمنهم الأول في الأخذ عنه سيدي إبراهيم الدرعي، والأستاذ سيدي إبراهيم، وسيدي عبد المومن الهسكوريان، ومجيزنا أبو عمران الهشتوكي[3]. وسيدي محمد الهواري[4] وسيدي عبد الرحمن الريسي وسيدي علي بن جارية بها شهر القصري الأصل، وهم الثلاثة بفاس المحروسة، وسيدي احمد أمنزل به شهر الدمناتي فكيف إسنادنا بهؤلاء الثقات؟ أخذنا عنهم مشافهة، إجازة منهم، كما اخذوا عن شيخهم ابن القاضي تواترا، أخذها خلف عن سلف إجازة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.. **فإسنادنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أربعة وعشرون شيخا ولم ينكر علينا أحد ممن لقيناه من الأشياخ كنكرانك[5]، ونحن شبنا في كتاب الله العزيز بالخدمة والحمد لله** وما رأينا أحدا يقول ما تقول حضريا وباديا، وأنت ـ والعياذ بالله ـ اعترفت على نفسك أنك زدت في كتاب الله العزيز من تلقاء نفسك باجتهادك، فعليك بخصيصة نفسك، ومن

---

[1]- لم أقف عليه بهذا اللفظ في "النشر" وأحسبه حكى المعنى المستفاد مما في "النشر" 40/1 وعبارة ابن الجزري في "منجد المقرئين" 5 "ولا يجوز له أن يقرئ إلا بما سمع أو قرأ" ـ وهو من كلام الهذلي نقلا عن ابن مجاهد

[2]- يعني أبا زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم صاحب الفجر الساطع شيخ الجماعة بفاس كما تقدم.

[3]- تقدم ذكره في الرواة عن أبي زيد بن القاضي توفي 1108 قرأ عليه أحمد بن يحيى الرسموكي وغيره (الحضيكي 140/2.

[4]- هو محمد الهواري السرغني من سرغن سجلماسة أو السرغيني نسبة إلى القبيلة المعروفة قرب وادي العبيد كما تردد في ذلك الشيخ ابن عبد السلام في مقدمة كتاب "المحاذي" وهو من شيوخ إدريس المنجرة كما تقدم في أسانيده.

[5]- كذا والصواب كإنكارك.

تبعك على ذلك، وأما أنا فلا يحل لي ولا يسوغ أن اترك المروي ـ كما تقدم ـ واتبع القراءة الهوية[1] التي لا أصل لها، وقد خيف عليك باجتهادك في الاستنباط في كتاب الله العزيز باستدعائك[2]، ولك رجحان العقل فاجتهد، ولكن لك النصيحة:"كن متبع، ولا تبتدع، وكن متواضع، ولا ترتفع".. ثم ذكر أبياتا من نظمه مهلهلة النسج ينصح له فيها بترك البحث في هذا ثم قال:

"أما تحرير المد بالحركات في حروف المد واللين فصعب، وقد ذكرت ذلك لشيخنا الدرعي فذكر لي أنه تداول ذلك مع الولي الرباني سيدي محمد بن ناصر، فتأملاه كيف التقدير بالحركات؟ فقال الولي ـ رضي الله عنه ونفعنا به آمين ـ: "ولعل ذلك تحريك الأصابع. فمقدار الطبيعي ما يرقد فيه القارئ أصبعين بكفيه، والتوسط ثلا ثة،والإشباع ستة أصابع.

"وكنا نقول له في بعض الأحيان إذا فرغنا من الحزب الراتب: طولنا وأسرفنا في المد! فيقول: "كنت أقدره بتحريك الأصابع، وقد تعذر استنباطه بالتقدير بالهمزات ـ كما قيل ـ، والمشهور الذي هو، المعول عليه الأخذ والمشافهة من الأشياخ ـ كما تقدم ـ.

قال: وتأملناه غاية أيضا مع شيخنا الرايسي[3] بفاس المحروسة في مجلس "الدرر اللوامع" مع جماعة من الأساتيذ أمثالنا، فقال لنا الشيخ: المعول عليه الأخذ. ليس إلا، وذكرت له ما قال ابنن ناصر[4] رضي الله عنه ـ فاستبعده ولم يقبله، وقال: لا قائل به.

"فالحاصل ـ سيدي ـ هذا الذي عندنا وعند من لقينا، إن ظهر لك أن تأخذ فخذه، والا فانبذه،وليس عليك حرس، واسمح لي سيدي في عثرات القول والفعل واللفظ".

---

[1] ـ كذا، ولعلها نسبة إلى الهوى.

[2] ـ كذا، ولعل المراد بادعائك.

[3] ـ ترجم له القادري في نشر المثاني 84/3 فقال فيه: "منهم الفقيه الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد المدعوّ الرايسي الفاسي، كان أستاذا مجودا مقرئا، جمع السبع على الشيخ أبي زيد بن القاضي وغيره، واخذ هن الحافظ والشاطبية والكراريس والرسالة ونظم الرقعي فانتفع به أقوام... توفي عام 1109هـ.

[4] ـ يعني تقدير المد بتحريك الأصابع.

وكتب مريدا الخير كله إليك أحمد بن يحيى ـ أحيا الله قلوبنا بالإيمان والإسلام، ـ في انتصاف رمضان عام 1136هـ، ومن خطهما المعلوم لهما نقله بأوساط شوال عام 1198هـ محمد بن أحمد بن مسعود البرجي الرسموكي لطف الله به".

تقويم دعوى صاحب الجواب

تلك صورة عما دار في هذه المناقشة بين هذين القارئين من أهل سوس وهما الشيخ أحمد بن يحيى الرسموكي وتلميذه الشيخ العلامة عبد الله بن إبراهيم الرسموكي، ولعل القارئ الكريم قد تبين بنفسه بين مستوى الشيخين، ولمس بنفسه من خلال المنهج الذي سلكه الشيخ المجيب في جوابه كيف أنه إنما كان يناور حول القضية الأساس التي هي محور النقاش دون أن يقدم جوابا شافيا أو عذرا مرضيا، وهو في لهجته يلين لمعارضه تارة فيخاطبه بوصف سيدي وتارة يغلظ له في القول ويحمى أنفه بدعوى الغيرة على كتاب الله من أن تمتد إليه يد الاجتهاد، ولأنه ـ كما زعم ـ إنما هو محض تقليد رسما وتلاوة"، ولو قال "محض اتباع" لكان قد أصاب، وهكذا اعتبر محاولة العودة بالقراء إلى التزام القواعد اللازمة للأداء ابتداعا وخروجا على الإجماع، كأنه يقول بنحو مما قال به صاحب ابن الرشيد في الرسالة الآنفة الذكر: "هذه طريقتنا التي أخذناها في المغرب، وتلك التي تأمرون بها طريقة اللمطيين"، مع فارق واحد هو أن هذا أقر هذه الطريقة ونسبها إلى اللمطيين، وأنكرها الآخر إنكارا بليغا محتجا لموقفه بذكر عدد من شيوخه الذين أخذ عنهم "مشافهة وإجازة" قال: "وما رأينا أحدا منهم يقول ما تقول حضريا وباديا" ثم ينتهي إلى التعوذ بالله من سوء ما ابتدعه تلميذه باجتهاده مما سماه "القراءة الهوية" التي لا أصل لها".

ومن الطريف بعد هذا أن نجده يقول لتلميذه: "ولا يخطر ببالك سيدي أننا نخالف المروي في التلاوة وغيرها ولا نخالفه أبدا ولو انقلبت علينا الدنيا بأسرها"، ثم يقول له: "وقد زعمت أننا نسارع في بعض حروف المد واللين وأنت تمططها، فلا ينبغي لك في "الحزب الراتب" لاجتماعك مع الغير في القراءة".

ومقتضى قوله هذا أن قراءة "الحزب الراتب" لها حكم خاص بها فيما يتعلق بالالتزام بأحكام الأداء وخاصة مد ما حقه أن يمد وقصر ما حقه أن يقصر"، وهذا ـ كما ترى ـ اعتراف صريح منه بأصل القضية التي كانت مثار النزاع.

وأما ما ذكره ليقوي به جانبه من انه ناقش في هذا شيخه الدرعي ـ أو حك هذه المسألة معه كما قال ـ فلا يقدم ولا يؤخر في الموضوع، لأن حكه للمسألة لم ينجم عنه بالنسبة إليه إلا مزيد من الإصرار على موقفه.

والشيخ الدرعي المذكور هو إبراهيم بن علي الدرعي صاحب كتاب "تسهيل العسير في قراءة ابن كثير"[1] وغيره، كان حيا سنة 1104هـ، ويبدو من انتمائه إلى "درعة" أنه كان على طرفي نقيض مع الشيخ ابن يحيى الرسموكي ولذلك ذكر أنه "حك معه المسألة".

وقد زاد الطين بلة بما ذكره من تقدير الولي الصالح الرباني سيدي محمد بن ناصر "للحركات بتحريك الأصابع، قائلا: "ولعل ذلك تحريك الأصابع، فمقدار الطبيعي ما يرقد فيه القارئ أصبعين بكفه، والتوسط ثلاثة والإشباع ستة أصابع"، فانظر إلى هذا التخريج الذي لم يقل به أحد من الأئمة ولا ألم به أحد ـ فيما أعلم ـ قبله حيث حمل معنى "الحركات" على الحركات الحسية لا على العلامات التي تضبط بها الحروف، فأحال على شيء لا ينضبط أبدا، بل يختلف الحال فيه حتى عند القارئ الواحد وهو تابع مقادير المدات بأصابعه ليحاول ضبط الزمن الذي يمتد فيه الصوت بها، على نحو ما لا يزال يأخذ به بعض أغبياء المشايخ إلى اليوم في تقدير المد ملوحا بأصابعه أحيانا في وجه من يدعي عليه انه يبالغ في المد[2]، وخاصة في القراءة الجماعية المرذولة المعروفة عند طلبة الجنوب باسم "تحزابت" حيث تسمع القارئ يمد حروف المد حتى ينقطع نفسه، ويبقى المشاركون له في القراءة ينتظرونه حتى يفرغ منه ليواصلوا القراءة، فإذا تجاورت المدات نحو "عليهم ءانذرتهم" و"هؤلاء ان كنتم صادقين" تقاسموها فيما بينهم، وذلك لتعذر قيام القارئ الواحد بمد صوته بها كلها طبقا للقدر الذي يقدرونه في هذه القراءة المنحرفة الخارجة عن كل ضوابط القراءة وآدابها وقواعدها الأدائية.

---

[1]- كتاب متوسط الحجم يوجد مخطوطا بالخزانة العامة بتطوان في مجموع برقم 344 وهو في أوله ويستغرق من الصفحات من 2 إلى 42. وقد تقدم ذكر استدراك الشيخ ابراهيم الدرعي المذكور على ابن القاضي في كتابه "بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن"، وهذه المسائل المستدركة يسيرة في صفحة واحدة كما عرف بها شيخنا الدكتور التهامي الراجي في مقدمة تحقيقه لكتاب التعريف للإمام الداني: 149.

[2]- ومن الغريب أن نجد بعض الذين ألفوا في رواية ورش وقتنا كالسيد محمد الإبراهيمي في كتابه "المحجة" 435 يقول في تقدير التوسط: "أن تمد صوتك به زمانا يكفي لضم أو بسط أربع أصابع، أي بزيادة حركية على مقدار المد الطبيعي.

وقد أفادنا هنا الشيخ ابن يحيى بأن مسألة تقدير المد بالحركات كانت مفهومة عند رجال المدرسة الفاسية لأنها تقوم على اعتبار سليم للزمن الذي ينطق فيه الفم بالحرف مصحوبا بحركته التي يخرج بها عن السكون، فإذا زاد مد الصوت بالحركة نشأ ما يسمى بـ"المد" الاصطلاحي، فإن كان الامتداد بالقدر الأول الذي فارق به السكون فهو القصر أو المد الطبيعي، وإن زاد بقدر ذلك فهو التوسط ـ ومقداره كما سيأتي أربع حركات ـ وإن زاد على ذلك حتى كان بقدر الحركة الأولى ست مرات فهو نهاية المد أو "الإشباع".

ولهذا رفضوا التقدير بحركة الأصابع، وقرروا أن "المعمول عليه الأخذ ليس إلا" كما عبر عن ذلك الشيخ الرايسي، على ان الخصومة كما يبدو ليست في مقدار امتداد الصوت بالمد الطبيعي، فقد كانت قضيته محل اتفاق بين طرفي النزاع، لأن المجيب زعم "أن إثبات حروف المد واللين فلا بد منها وصلا ووقفا لا فرق على قدرها الطبيعي كما قال كل واحد من أئمة علماء القراءة"، لكن الخصومة كانت في الواقع حول "القراءة الجماعية" أي "الحزب الراتب" الذي كان أهل سوس لهذا العهد يأخذون فيه بنمط خاص في الأداء تمد فيه بعض حروف المد واللين دون بعض، وتختلس فيه بعض الحركات حتى تتحول إلى سواكن، وربما سقطت بذلك بعض الحروف بسبب السرعة والهذرمة.

وقد أثارت هذه القضية ثائرة العلماء وحاولوا التصدي لها بكل ما يستطيعون، وقد اقترن ظهورها وارتبط بالأخذ بالوقف المنسوب إلى الإمام الهبطي الذي كان لمثل هذه القراءة الجماعية في الحزب الراتب وغيره أثر بالغ في تعميمه وترسيخ الأخذ به كما قدمنا.

وهذه صورة أخرى عن موقف من تلك القراءة نضيفه إلى موقف ابن الرشيد السجلماسي وموقف عبد الله بن إبراهيم الرسموكي لندرك إلى أي حد بلغ الغليان في هذه المعركة، وخاصة بين قراءة سجلماسة ومن أخذ عنهم وبين قراء سوس، ويتعلق الأمر في هذه المرة برسالة اعتراض من العلامة أبي العباس أحمد بن عبد الله الصوابي السوسي (1095ـ1149هـ)، وقد ساق نص هذا الاعتراض الشيخ الحضيكي وهو من تلاميذه في ترجمته له في "مناقبه فقال فيه:

رسالة اعتراض للشيخ أحمد الصوابي:

"شيخنا وعمدتنا العالم الفاضل الولي الصالح.. خاتمة محدثي سوس وآخر من قرأ "تسهيل ابن مالك"[1] منهم، وآخر من أقام الدين وأحيا السنن وأمات البدع وأرشد العباد، ... ثم ذكر من أعماله في محاربة البدع فقال:

"فمن ذلك قراءة الناس بـ"الوقف الضبطي"[2] القرآن العظيم كتاب ربهم وكلامه وأصل دينه، قد عمد الشيطان ـ لعنه الله ـ لذلك فصرفهم عن تجويده الواجب المتعين والترتيل الذي أمر الله به والتدبر فيه والتخشع والسكينة على كل قارئ لكتاب الله.. فمكر الشيطان الرجيم، واحتال على الناس حتى منعهم من ذلك وأوقعهم في المحظور الواضح، والحرام الصريح، والمعصية الكبيرة عياذا بالله ـ من قصر الممدود، ومد المقصور، وإسقاط الحروف والحركات وتبديلها وتغييرها، وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون" ثم قال:

"وكان ـ رضي الله عنه ـ كتب لأعيان وقته وفقرائهم وشافههم مرارا في شأن هذه القراءة المحدثة الممنوعة، وبين لهم مواضع الخطأ فلم يوفقوا لموافقته إلا قليلا، ولا انتبهوا لما انتبه إليه ـ رحمه الله. ونص كتابه فيها:

نص رسالة الاعتراض للصوابي:

"إلى شيخنا إمام وقته أبي العباس العباسي:

... هذا وإني ذكرت لهم هذه القراءة الحادثة التي خالف فيها الأحداث من هذا الجيل أهل الجيل المتقدم، واختل نظام الهجاء على أهله، وفسد عليهم ضبط ساكنه ومتحركه، وميز مفتوحه من غيره مضمومه ومكسوره وغيره منهم، وموضع وجود حرف العلة من موضع فقده، وسمو ذلك كله وفقا.

"فتراهم إذا قيل لهم: هلا قرأتم الواوين من "هذا ما توعدون ليوم الحساب" كالألفات الثلاثة قبل؟ قالوا: ما تأمرنا به قياس، وإذا قيل لهم: ما للهمزة في "أئذا" نص الناس على أنها بين بين[3]؟ قالوا: ان العرب قالوا: "هرقت الماء" و"هجرت الدابة" ففروا إلى القياس النحوي، بل للتنظير بجزئيات خارجات حتى عن قياسه وقد

1- يعني تسهيل المنافع في النحو لابن مالك (مطبوع).

2- كذا، ولعله محرف عن "الهبطي" نسبة إلى صاحب "تقييد الوقف" محمد بن أبي جمعة الهبطي كما تقدم.

3- يعني تسهيل الهمزة بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وسيأتي مزيد من البيان لهذه المسألة.

أنكروا القراءة بالقياس مطلقا: قرائي ونحوي، ثم خرجوا إلى أمر خارج عنهما بعد خروجه عن الرواية إجماعا".

"وقلتم يومئذ: الظاهر الجواز، ولم يطمئن له صدري، ورأيت أني في صورة المعنت لهم، فنويت أن أذكركم بذلك في مجلس آخر ووقت آخر.

"وقد بعثت إليكم ـ أيها الثلاثة ـ كتابا، ولم أر له جوابا، أذكر فيه بعض ما أتحير به.

ورأيت أن تلك القراءة خارجة عن قانون المصحف العثماني، وأنه لا يجوز سماعها فضلا عن قراءتها، وأن هذا الحين هو الذي قيل فيه: يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه[1].

وان ما يسميه متعاطي القراءة في هذا الزمان وقفا، إنما هو إيهام وإلباس، وإلا فلا وقف ولا وصل.

وقد رأيت أنكم لهم الركن الأعظم الذي يستندون إليه في هذا الوقت، فمادمت في الوقت اتخذوكم حجة، ولوددت لو أبديت هذا الأمر في حياة والدكم ـ رحمه الله ـ ولو قدر هذا الأمر لنصرني نصرا مؤزرا، إذ هو أدرك وفور القراءة على وجهها، إلا أنه ـ رحمه الله ـ لم ينبه، ولو نبه لانتبه بأدنى تنبيه ـ لله دره من رجل ما أقومه بالحق إذا تبين غير خائف فيه لومة لائم ـ فنسأل الله العظيم الكريم أن يرحمه وان يغفر له مغفرة تحيط بجميع هفواته.

"وإذا أردتم ان تعرفوا أن أس ما يدعونه من الوقف لا حقيقة له، وإنما هو فساد توصل به لفساد، فانظروا عبارة "الإتقان" في نوع الوقف[2] فستجدونه فرق بين السكت والوقف والقطع، وستجدون فيه أن السكت ليس بوقف. وقال أبو زيد بن القاضي في شرح "البرية": "وإن لزمت فيه أحكام الوقف"[3].

---

[1] ـ أحاديث قبض العلم وذهاب العلماء مشهورة في الصحاح والسنن ويمكن الرجوع إليها في "جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبد البر ـ باب ما روي في قبض العلم وذهاب العلماء ـ 1/148-157.

[2] ـ تعرض السيوطي لهذا في الإتقان في علم القرآن 1/87-88 في النوع الثامن والعشرين من علوم القرآن.

[3] ـ يريد الفجر الساطع في شرح أرجوزة ابن بري لابن القاضي، وما ذكره يمكن الرجوع إليه في باب البسملة منه.

ثم بعد أن ساق أمثلة من قراءة حمزة بن حبيب لبيان الفرق بين السكت والوقف والقطع، انتقل إلى ضرب الأمثلة لوجوه الخطأ في قراءة أهل عصره في القراءة المحدثة المذكورة فكان مما قال:

"وتشبه هذه القراءة الشعر من حيث تمكين الصوت في بعض حروف المد دون بعض، مثل "وقالوا قلوبنا غلف" فإن قارئهم يمكن الصوت بعد الفتحة من "قالوا" دون الواو بعد ضمة لامه، ودون الواو التي بعد اللام في "قلوبنا" ويمكن على "نا" من قلوبنا إن وقف على غلف، لا عن وصل بما بعده، وهذا سبيل الشعر، يمكن فيه الصوت على بعض الحروف التي وجد حرف اللين أو السكون بعدها دون بعض".

وهكذا استمر في ضرب الأمثلة على فساد هذه القراءة ناعيا على الآخذين بها والساكتين عليها، ومشنعا على مخاطبه خاصة ومن معه لأنهم لم يجيبوه على اعتراضه بما يبين الحق ويشفي الغليل. ثم قال:

"من مجل قدركم عبيدكم أحمد بن عبد الله الصوابي كان الله له.

ثم قال الحضيكي ـ رحمه الله ـ: وكان ـ رضي الله عنه ـ يخبر بأن الرجل الصالح سيدي موسى الوسكري[1] أول من جاء سوس بهذا الوقف الهبطي، وأنه لا يجود به إلا لمن يردف بالقراءات، ويقول:

"إنما وضعه واضعه لذلك، وينهى طلبته وأولاده الذين أدركناهم أن يقرأوا به "الحزب الراتب" وان يجودوا به للمتعلمين الذين لم يقرأوا بالقراءات".

"وكان ـ رحمه الله ـ يبالغ في إنكار هذه القراءة الفاسدة، وجد كل الجد في رد الناس ورجوعهم إلى قراءتهم القديمة، وهي التجويد والترتيل، فمنهم ومنهم. "قال الحضيكي:

[1] ـ تقدم ذكره في الفصل الذي خصصناه لوقف الهبطي في العدد الماضي قبل الأخير.

"ولقد وجدنا بالجامع الأزهر[1] مجودا يجود القراءة القديمة التي كان ـ رحمه الله ـ يقرؤها ويرشد الناس إليها. وهذا شيخ وقته وإمام عصره سيدي أحمد بن عبد العزيز السجلماسي قد تنبه لذلك فصار يحمل الناس على "القراءة الصوابية"[2] السنية القديمة، وألف على خطأ هذه الحادثة وفسادها[3].

الشيخ الحبيب اللمطي وموقفه من قراء عصره:

وقد أسهم في إنكار هذه القراءة في المائة الثانية عشر عدد كبير من مشيخة المغرب هموما وخاصة علماء سجلماسة كالشيخ الحبيب اللمطي وأخيه صالح بن محمد اللمطي الذي يصفه الحضيكي بالمقرئ أستاذ سجلماسة ونواحيها وزاهدها بعد أخيه وبركتها وسرها. "ثم يقول فيه:

"كان ـ رضي الله عنه ـ يجود القرآن العظيم كما يجب على السنة القديمة، عارفا بالقراءات الأربع عشرة[4] وأحكامها، أخذها من أكابر القراء ببلده كأخيه سيدي احمد الحبيب وغيره ببلاد المغرب، وينكر هذه القراءة الحادثة المسماة "قراءة الوقف" أشد إنكار". ثم ذكر ولادته في حدود 1080 ووفاته في 15 رجب سنة 1179هـ"[5].

وهكذا عمت البلوى بهذه القضية حتى كانت حافزا لكثير من علماء القراءة المعتبرين في محاولة لوقف زحف هذا الخروج المشين على قواعد الأداء والتصدي لمن حاولوا شيئا من الدفاع عنه وتسويغ الأخذ به بعلة أو بأخرى على نحو ما رأينا عند ابن يحيى الرسموكي وأبي العباس العباسي، وربما كان منهم صاحب كتاب "هز السيف على من أنكر الوقف"، وهو من تأليف "فقيه من قراء هشتوكة بسوس[6]، وذلك لما هو ملحوظ من اقتران هذه القراءة الحادثة بظهور الوقف المنسوب إلى الإمام الهبطي بسوس كما رأينا في الأمثلة التي ساقها ابن الرشيد في "عرف الند"، والرسموكي في اعتراضه على شيخه، والصوابي في رسالته إلى أبي العباس العباسي.

1ـ يعني في رحلته للحج بمدينة القاهرة بمصر.

2ـ نسبة إلى قبيلة "آيت صواب" بسوس وهي دار إقامة الشيخ أبي العباس الصوابي الآنف الذكر من سوس بجنوب المغرب.

3ـ طبقات الحضيكي (مناقب الحضيكي 2/145-147).

4ـ وقد تقدم أن أخاه أبا البركات أحمد الحبيب بن محمد اللمطي أخذ القراءات عن الشيخ أحمد البنا الدمياطي صاحب كتاب "اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر"، ولعله أول من أدخلها إلى المغرب.

5ـ مناقب الحضيكي 2/146.

6ـ سوس العالمة لمحمد المختار السوسي 195.

ومن الذين كتبوا في الموضوع من قراء فاس الشيخ أبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف الفاسي (1125ـ1188) وقد تقدم ذكره في شيوخ محمد بن عبد السلام الفاسي شيخ الجماعة بفاس.

فقد ألف في ذلك "جزءا في حكم المد الطبيعي في القراءات"[1].

كما ألف في الموضوع نفسه الشيخ ابن عبد السلام تلميذه المذكور "رسالة في المد الطبيعي" خصصها لمعالجة هذه القضية الشائكة، فذكر في أولها أن "أهل المغرب ـ باستثناء اللمطيين ـ لا يعطون حروف المد حقها بل يختلسونها اختلاسا، وبعضهم يكتفي فيها بالنية.. قال:

"وطريقة اللمطيين هي الطريقة المثلى في القراءات، وهي طريقة شيخه[2] سيد المحققين أبي البركات أحمد الحبيب وشقيقه أبي عبد الله، قال: فما رأينا في أهل المغرب من وفى حروف المد حقوقها، وأعطاها من المخارج والصفات مستحقها غير هذه العصابة"[3].

وممن ألف فيها بعد ابن عبد السلام (ت 1214) الشيخ محمد بن قاسم، العيدوني الخمسي من قراء الشمال المغربي، ألف نظما في "مراتب المد"[4]، والشيخ أبو محمد عبد السلام الشريف الزالي "له نظم في مراتب المد الطبيعي"[5] إلى غير هؤلاء من القراء والعلماء الذين كان لهم موقف رافض من هذا التدني الذي آلت التلاوة المغربية في أثناء المائة الثانية عشرة فما بعدها مما لا تزال آثاره شاهدة في طريقة أهل عصرنا في التلاوة وقراءة الحزب الراتب في الغالب الأعم، مما زاد في تباعد الشقة بين هذه القراءة وبين ما رتبه أئمة الأداء من أحكام وقواعد، وخاصة في رواية ورش من طريق الأزرق التي تختص بخصائص متميزة في هذا الباب.

ومن خلال ما استعرضناه من هذه المباحث ندرك مقدار التدهور الذي أصاب الناحية الأدائية في هذه الرواية التي تكاد تنفرد في باب المد ـ إن لم نقل إنها منفردة فعلا ـ بجملة من الخصائص لا تشاركها فيها أو تكاد تشاركها رواية أخرى.

[1]- الحياة الأدبية والعلمية في المغرب على عهد الدولة العلوية للدكتور محمد الأخضر 307.

[2]- يعني شيخ ابن الرشيد السجلماسي صاحب "عرف الند في حكم حرف المد" كما سيسوق عبارته بنصها.

[3]- عرف بها السيد سعيد أعراب في "القراء والقراءات بالمغرب" 148.

[4]- القراء والقراءات بالمغرب 156.

[5]- القراء والقراءات 165.

وإذا تأملنا مناط الحكم فيها نجده يتعلق بأصل المد، إذ أهل هذه القراءة المحدثة قد أسقطوا بعض حروف المد بالكلية، وأثبتوا في الوقت ذاته بعضها على ترتيب في ذلك نسقوه، واصطلاح تعارفوا وتمالأوا عليه، وذلك خروج تام عن الصفة المعتبرة في القراءة حدرا وتدويرا وتحقيقا، وخروج أتم عن رواية ورش من طريق الأزرق التي تمتاز عن غيرها بمزيد من التمكين، لا في أحرف المد فقط، بل حتى في الحركات كما قدمنا في حديثنا عن أخذه بطريقة "التحقيق".

مراتب المد وما قرره أئمة القراء فيها

ولنتابع الآن ما قرره أئمة هذه الصناعة من أحكام في هذا الصدد لبيان مراتب المدود قبل التطرق إلى مذهب الأزرق في ذلك.

فأول مراتب المد كما تقدم الزيادة على مقدار الحركة بحيث ينشأ عن تلك الزيادة تمكين لها يتولد منه حرف من أحرف المد واللين الثلاثة، وإلى هذا المعنى أشار ابن أبي السداد في "الدر النثير" في قوله:

"واعلم أن أحرف المد في أنفسهن مدات تابعات للحركات المجانسة لهن، فإذا قلت "قال" مكنت الصوت بين فتحة القاف واللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة مثل "فعل" و"قتل" وهكذا الواو والياء".

"ثم اعلم أنه قد يعرض لهذه الأحرف ما يوجب الزيادة في مدهن والتمكين لصوتهن اكثر مما كان يجب لهن عند انفرادهن عن ذلك العـارض، والـذي يوجب ذلك

شيئان: أحدهما الهمزة، والثاني الحرف الساكن إذا وقع كل واحد منهما بعد حرف من أحرف المد"[1].

فأدنى مراتب مد الصوت بالحركة هو القصر، قال أبو زيد بن القاضي:"ولا يقال فيه مد في اصطلاح القراء لا حقيقة ولا مجازا، وعند بعضهم أنه لا يقال فيه مد زائد لأنه مد صيغة، ومد الصيغة هو الذي لا يسوغ الكلام إلا به"[2].

وقد تبين لي أن التقسيم الشائع في كتب الفن الجاري على اعتبار المراتب الثلاثة: القصر والتوسط والإشباع، إنما اعتبر فيه في القسم الأول ما فيه من زيادة التمكين في الأصل، لأن الأصل فيه الحركة، ونشوؤه إنما كان من امتداد الصوت بها، ولذلك اعتبر بعضهم فيه مقدار عدد الحركات، في حين قدره بعضهم بعدد الألفات، فقدروه في مرتبته الأولى بمقدار ألف، ثم قدروا المرتبة العليا بألفين على ما ذهب إليه عدد من الأئمة كما نجده فيما حكاه ابن الجزري في كتاب "النشر"[3]، وحكى أبو عبد الله القيجاطي إجماع القراء عليه"[4] فأغرب بحكاية الإجماع هذه.

وعبر بعضهم عن ذلك بالحركات تيسيرا للقسمة الثلاثية على أقسام المد الثلاثة، وإليه ذهب أبو زيد بن القاضي في تفصيله حين قال: "فالمشبع مقداره أربع حركات، وذلك ألفان في التقدير، لأن الحرف مقدر بحركتين، والمتوسط ثلاث حركات، وذلك ألف ونصف، والمقصور حركتان، وذلك ألف" ثم قال:

"فالطبيعي أدنى المد، ومقداره حرف، وذلك حركتان، والمشبع أقصى المد، ومقداره حرفان، وذلك أربع حركات، والثالث المتوسط بينهما، ومقداره حرف ونصف، وذلك ثلاث حركات "ثم نقل قول أبي وكيل مولى الفخار في التحفة:

"مقداره حرف لدى التفريغ وهو الذي سمي بالطبيعي
حرفان مقدار المزيدي الوسط حرف ونصف قدره بلا شطط
والحرف قل تقديره شكلان لذلك الحرف مجانسان[5]

1- الدر النثير 205/2.
2- الفجر الساطع (باب المد).
3- النشر 322/1.
4- نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع.
5- الفجر الساطع (باب المد).

وقد استعرض ابن الجزري مذاهب الأئمة في ترتيب مراتب المد وتقديرها بالألفات فبلغ بها سبع مراتب آخرها مرتبة الإفراط وقد تقدم في أثناء هذا البحث في ترجمة أبي القاسم ابن جبارة الهذلي انه ذكرها في كامله لورش فيما رواه ابن الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون ـ قال ابن الجزري ـ: "وقد وهم عليهم في ذلك وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء.." [1].

ثم ذكر أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظيا، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة وتوضحه الحكاية ويبينه الاختبار ويكشفه الحس[2]. قال الحافظ أبو عمرو ـ رحمه الله ـ: "وهذا كله جار على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف وتلخيص السواكن وتحقيق القراءة وحدرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافا يخرج عن المتعارف في اللغة المتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك، والحكاية تبين كيفيته"[3].

هذا هو التحقيق إذن في أمر المد ومراتبه، وقد نحا المقدرون له بالحركات والألفات إلى نوع من التقريب فقط، إلا أن أحدا منهم لم يذهب ـ كما ذهب إليه الشيخ محمد بن ناصر الدرعي فيما تقدم ـ إلى اعتبار الحركات حركات أصابع القارئ.

ولا يخفى أن تقدير المد بالحركات أو بالألفات لا يعني تساوي القراء أو الرواة والطرق فيه، ذلك لأن زمن الحركة غير متفق بينها، وإنما يختلف بحسب الأنماط الثلاثة المعتبرة في الأداء، أي بحسب ما يأخذ به صاحب الرواية التي يقرأ بها، وذلك معنى قول أبي عمرو: "وذلك كله جار على طباعهم ومذاهبهم.." أو قوله في "التيسير":

"وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر"[4].

1- النشر 326/1.

2- في النشر "الحسن" ولا يستقيم في المعنى، وإنما المراد الإدراك بالحس أي: السمع.

3- النشر 327/1 وهو بلفظه في "جامع البيان" لوحة 150.

4- التيسير 31.

ولهذا كان القراء السبعة في المد على خمسة مراتب على المشهور كما أجملها الإمام القيسي شيخ الجماعة بفاس في أبيات يهمنا منها قوله:

مراتب أهل المد في الذكر خمسة   مسطرة دع كل ما زاد زاعم
فأطولهم في المد ورش وحمـــزة   ومن بعد هذين الإمامين عاصم[1]

إلى أن قال:

وكان الإمام الشاطبي آخذا لهـم   بوجهين لم يمنعهما الـدهر عـالم
لحمزة مع عـثمان[2] كان مطـولا   لغيرهما التوسيط كان يـلازم[3]

ولقد بين الإمام أبو الحسن بن سليمان شيخ الجماعة بفاس علة هذا التفاوت، وخاصة بالنسبة لورش فقال في "تهذيب المنافع" يذكر مد الصيغة: "هو بحسب قراءة القارئ من حيث الترتيل والهذ، فمد الصيغة لورش ليس كمد الصيغة لقالون، لأن ورشا يرتل قراءته فيشبع الحركات ويمطط، وقالون يهذ في قراءته ولا يشبع الحركات ولا يمطط الحروف مثله"[4].

وقال أيضا في كتابه "ترتيب الأداء" مشيرا إلى تفاوت القراء في مقدار المد انطلاقا من هذا التحليل:

"فتكون مدة الطبيعة من نسبة حركاته ـ يعني القارئ ـ إذ المدة ناشئة عن الحركة ومتولدة عنها، فبحسب إشباع الحركة تكون المدة، فمن أشبعها كثيرا كانت مدته طويلة، ومن أشبعها قليلا كانت مدته قصيرة، ومن وسطها كانت مدته وسطا"[5].

وقد أفضنا في بيان هذه المراتب التي تنضبط بها التلاوة وتتميز بها كل رواية أو طريق عن غيرها، وغرضنا من ذلك التنبيه على أهم خصيصة تمتاز بها رواية ورش عن غيرها على وجه العموم، كما تمتاز بها التلاوة المغربية عند أئمة الأداء على وجه

---

[1]- هذا الترتيب لأبي عمرو الداني في التيسير 30-31.

[2]- هو عثمان بن سعيد ورش.

[3]- الأبيات في الروض الجامع لمسعود جموع.وقد أخذ أهل العشر الصغير في طرق نافع بثلاث مراتب جمعها من قال:
"كبرى ليوسف كذاك العتقي وسطي لمروز وصغرى من بقي.

[4]- نقله ابن المجراد في إيضاح الأسرار والبدائع.

[5]- نقله ابن القاضي في الفجر الساطع.

الخصوص حسب الطريق المأخوذ بها في الغرب الإسلامي وهي طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش عن نافع.

وذلك لأن هذه الخصيصة تعتبر حجر الزاوية في هذه الرواية وهذه الطريق حسبما شاع وذاع عن رجال هذه المدرسة وخاصة من طرق المشيخة الأولى من المصريين ـ كما يعبر بذلك كثيرا الإمام أبو عمرو الداني في كتبه ـ وكذلك لدى رجال "المدرسة القيروانية" الذين امتازوا في هذه الرواية ـ كما قدمنا ـ بالأخذ الشديد أي: المبالغة في التحقيق.

ولهذا قيل عن ورش من بين سائر القراء إنه كان "يحب المد"، فقد قال الحافظ أبو شامة الدمشقي عند ذكر مذهب ورش في ضم ميم الجمع ووصلها بواو وإشباع المد فيها إذا لقيت الهمز: "**وإنما خص ورش الصلة بما كان قبل همزة لحبه المد وإيثاره له**"[1].

وإنما جاءت محبته للمد نتيجة لطريقته المفضلة في الأداء القائمة ـ كما قدمنا في الخصيصة الأولى لهذه الطريق ـ على أخذه في روايته بطريقة "التحقيق"، وأخذه في طريقة التحقيق بأعلى المراتب، ويتجلى ذلك على وجه خاص في باب المد عنده، حيث نجد له فيه خصوصيات انفرد بها أو انفرد على الأقل بزيادة مقدارها في التمكين.

إخلال الشيوخ بقواعد الأداء وما كان له من عواقب:

وفي رأينا أن عدم الوعي بهذه الخصيصة في هذه الطريق التي درج عليها المغاربة في التلاوة هو الذي قاد إلى ما وصفناه عند المتأخرين بعد المائة العاشرة من التساهل في هذه السمات حتى انتهى إلى تلك الهذرمة التي سقنا طرفا من معالمها في الرسائل النقدية السابقة المتعلقة بإسقاط بعض حروف المد الطبيعي في التلاوة.

كما أن غياب الوعي بهذه الخصيصة يفوت على الباحث في طريق الأزرق وأصولها العامة أهم الملامح البارزة فيها ويواري"عنه أهم المقومات الفنية التي تقوم عليها مذاهبه واختياراته من جهة، ويحجب عنه من جهة ثانية إدراك الأسس التي قام عليها الاختلاف بين المدارس الأدائية في طريقه، وخاصة بين أهل أفريقية والأندلس في

---

[1]- إبراز المعاني لأبي شامة:74/1.

عهد "الأقطاب" ثم بين امتدادات هذه المدارس في أيام الوحدة السياسية بين المغرب والأندلس، ثم فيما بين المدارس الأصولية التي قامت في الحواضر المغربية على مدارسة تراث الأقطاب والتكريس على آثارهم في القراءة والأداء وسائر علوم القراءة.

ولا شك أن الجهل بهذه السمة وأمثالها في طريق الأزرق وترك الالتزام بها في الأداء من شأنه أن يجعل القارئ يتردى بسهولة في مهواة تخليط الروايات ومزج هذه الطريق بتلك دون أن يدري أو يشعر، وبذلك يختل ضبطه للفروق التي ميز بها علماء القراءة والأداء مذاهب القراء وبنوا عليها استنباطهم لأصولهم، ويعجز بالتالي عن توفية كل رواية ما تستحقه من أحكام كما هو مقرر في مصادرها المدونة، وكما كان معتمدا عند علماء هذا الشأن في عهود الازدهار.

ولهذا نبه غير واحد من هؤلاء العلماء على ضرورة الاعتناء بترتيب القراء والرواة على مذاهبهم في التلاوة، وأبدى المتأخرون منهم الأسى والأسف على ذهاب هذه العناية وقلة من يحفل بها ويتفطن إليها من المتأخرين.

فهذا أبو زيد بن القاضي يقول بصدد الحديث عن ترتيب القراء في المد على مراتبهم في التلاوة:

"والذي جرى به العمل عند المتأخرين أن المراتب ثلاثة: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي، **ويها شاع الأخذ في المغرب قاطبة دون تفرقة في اللفظ ـ قال:**

"ولم يبق في زماننا هذا والذي قبله من يفرق بينها، فالناس يقلد بعضهم بعضا"[1].

وقال ابن القاضي أيضا في "الإيضاح": "تنبيه: الذي نص عليه أهل الفن قاطبة لا بد من التفرقة بين مراتب المد في الأداء والرواية، **ولا يضبط ذلك إلا بمشافهة شيخ عارف متقن عالم بأحكامها، ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله بأرض المغرب من يفرق بينها، فإنا لله وإنا إليه راجعون على ذهاب العلم وأهله، وظهور الباطل ودوله"[2] قال:**

1- الفجر الساطع لابن القاضي (باب المد).

2- الإيضاح لما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى لابن القاضي (ورقة 14 رسالة دبلوم للأستاذ محمد بلوالي).

"فمن لم يفرق بينها فليس بمصيب، وان حاز من العلم أوفر نصيب، وإلا فلا فائدة من ذكر المراتب فافهم"[1].

وقد سبقه إلى التنبيه على هذا العلامة ابن المجراد فقال: "والسبب الموجب لاختلاف المراتب هو اختلافهم في التلاوة، فمن مذهبه فيها التمطيط والإشباع كانت مرتبته في المد طويلة من نسبة حركاته، وهذا معنى دقيق، لا يفهمه إلا أولوا التحقيق، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بمشافهة الأستاذين، ولقاء الفضلاء المحققين"[2].

وقال الشيخ مسعود جموع في "الروض الجامع": "ولا بد من التفرقة أيضا بين هذه المراتب الثلاث في الأداء والرواية ولا يضبط ذلك إلا بمشافهة شيخ عالم بذلك، وقد اندثر هذا بمغربنا ولم يبق لذكره خبر، ولا للعمل به نظر، فالناس يقلد بعضهم بعضا، قال شيخنا ـ يعني ابن القاضي ـ:

فصاروا يفرقون بينها بالنية لعدم التحقيق، فنحن أخذنا عنهم ذلك من غير تفريق، والاتباع محتم واجب، إلى أن قال: "وحاصل الأمر يجب الفرق بالنية، كذا أخذوا وهم القدوة ولهم الأجر، وبالله التوفيق"[3].

فلينظر القارئ الكريم كيف أخذ الجهل بالمخانق في هذه العلوم، وكيف أمسى التقليد الأعمى يلبس ثياب المشروعية بفعل التقادم والتهاون في الضبط، متنكرا تحت قناع الاتباع المزعوم الذي أعطي حكم الوجوب الشرعي الذي يأثم تاركه.

وانظر مثل عذا الاستسلام الغريب كيف يصدر من مثل الشيخ أبي زيد بن القاضي وهو من هو في رسوخ القدم في هذه العلوم، فناله ما نال غيره من آثار الجمود على ما انتهى إليه المتهاونون والمتساهلون مع تمام القدرة على العودة بالناس إلى جادة الصواب وتأتي ذلك وإمكانه لهم مع جهد يسير في الالتزام والتطبيق، لاسيما وكتب الفن كانت بين أيديهم، وهذه الحقائق فيها مسطرة واضحة لا يكتنفها شيء من الغموض.

ثم انظر كيف عدل الشيخ عن دعوته الأولى التي ختم بها مقالته في التأسف والاسترجاع على ما آل إليه الأمر من التدهور حتى قال: "فمن لم يفرق بينها فليس

1- نفسه.

2- إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 41.

3- الروض الجامع (مخطوط).

بمصيب... وإلا فلا فائدة من ذكر المراتب"، انظر كيف عدل عن هذه الروح النقدية لينتهي إلى ما حكاه عنه الشيخ جموع من الدعوة إلى وجوب "التفريق بالنية" بين مراتب المد دون تفريق حقيقي في اللفظ حتى تتميز مرتبة عن مرتبة، ويتحقق الفرق بين طريق الأزرق وغيرها مثلا في وراية ورش، وبين رواية ورش وغيرها في قراءة نافع ويتحقق الفرق كذلك بين مراتب المد نفسها، أي: بين مرتبة القصر ومرتبة التوسط ومرتبة الإشباع، ولا يكتفي في التفريق أيضا فيها بالنية كما نجد اليوم في تلاوة أهل العصر بحيث لا يفرقون بين قصر ولا توسط ولا إشباع، وإنما يؤدون الجميع على نمط واحد وخاصة في الأخذ بطريق "الجمع والإرداف" حيث تسمع القارئ يقول مثلا "إلا أنفسهم" إلا أنفسهم" إلا أنفسهم وما"، يريد بذلك الإتيان بإشباع المد المنفصل لورش ومن وافقه، ثم بإشباع غيره لمن يأخذ به فيه، ثم بالقصر بعده، ولكنه في كل ذلك لا يفرق باللفظ بين الحالات الثلاث، وهذا هو الذي أشار إليه ابن القاضي تماما بقوله "دون تفرقة في اللفظ"، وهكذا في "يا أيها" و"ليزدادوا إيمانا" وسائر ما فيه أكثر من وجه في الأداء فإن من فرق منهم بين مراتب المد إنما يفرق بالنية، وهذا التفريق بالنية لو كان له اعتبار في هذه المسألة لكان اعتباره مقبولا في سائر أحكام القراءة، فيكون بحسب القارئ أن يقرأ اللفظ كما أحب دون أن يتجشم كلفة تطبيق أي أصل من أصول القراءة والتجويد، حتى إذا اعترض عليه في شيء كان عذره انه نواه، وهكذا يفعل في ما ورد بالهمز والتسهيل والبدل، أو بالإمالة والفتح أو التفخيم والترقيق وغيرها.

ولا يختلف الأمر عادة عند القارئ المغربي اليوم - إلا من رحم الله - وهو يقرأ مثل قوله تعالى: "يا أيها الذين ءامنوا إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين"، سواء قرأها لورش وحده أو أدرج معه في القراءة غيره فإن مقدار المد عنده في سائر ما يمد منها على نمط واحد، ولا فرق عنده بين متصل ولا منفصل ولا متقدم السبب ولا متأخره.

فلا بد إذن لمن يقرأ لورش من هذه الطريق أو من غيرها من رعاية مذاهبه في الأخذ والرواية معا ليجمع بين ما يعتقده نظريا وما يؤديه عمليا، وليميز كذلك بين هذه المذاهب الأدائية الخاصة بروايته وبين مذاهب غيره، لأن ذلك داخل في باب "الخلاف الواجب" الذي لا يجوز إسقاطه لما يؤدي إليه من تخليط في الطرق والروايات، وبين ورش وغيره.

وينبني على هذا فيما يهمنا هنا اعتبار مذاهبه في أنواع المد التي يأخذ بها لتنزيل كل وجه على قانونه الذي يأخذ به في مثله مما يسميه علماء القراءة بـ"الأصول"، وإعطائه حقه وقدره من التمكين والتحقيق بحسبه دون هضم له أو زيادة فيه.

<u>**وفيما يلي نسوق الأصول المعتبرة في المد وأنواعه عند ورش من هذه الطريق**</u>

الفصـــل الثـــاني
أصول ورش في المد من طريق الأزرق

1ـ أصله في مد ما كانت الهمزة فيه متأخرة عن حرف المد واللين نحو السماء ويشاء وأسمائهم وبما أنزل والا ايمانا

مذهب ورش في مد هذا الضرب كمذهب سائر القراء لأن مده إجماع من القراء والرواة في النوع الأول الذي اجتمع فيه حرف المد وسببه في كلمة واحدة، وفي النوع الثاني الذي كان فيه حرف المد في أول كلمة وسببه في أول الأخرى خلاف.

وإنما خالفهم ورش في هذا الأصل في مقدار تمكين المد، قال ابن الباذش: "وأكثر الأئمة على أن ورشا أطول القراء والرواة مدا"[1].

ومد هذا الضرب عند ورش سواء في مقداره، سواء اجتمع الحرف والسبب في كلمة واحدة أو في كلمتين. قال الإمام المنتوري في "شرح الدرر": "فأما ورش فلا فرق عنده بين المتصل والمنفصل، قال الداني في "إيجاز البيان":

"فكان ورش يشبع التمكين في هذين الضربين مع الهمزة ـ قال ـ: الا أن ذلك في المتصل للزوم الهمزة لحرف المد فيه أقوى منه في المنفصل لعدمها معه عند الوقف عليه"[2].

يعني أن قوة الموجب للمد في المتصل أقوى منها في المنفصل، إلا أن التمكين فيهما مع ذلك سواء[3]. وعلة مد هذا النوع كما حكاها ابن مطرف في "الإيضاح" "أن المد لمجاورة الهمزة فإنه وجب لخفاء حرف المد واللين وضعفه وبعد مخرج الهمزة، فهما خفيان جميعا: خفي الحرف لضعفه ولينه، والهمزة لبعد مخرجها فصار المد بينهما جميعا[4].

1- الإقناع 469/1.
2- نقله المنتوري في شرح ابن بري.
3- يمكن الرجوع في ذلك النشر لابن الجزري 321/1.
4- نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 77.

فلما كان المقصود بالمد ما ذكر نبهوا على تجنب الإفراط الزائد عن القدر المعتبر فيه ورعاية التناسب بين نوع القراءة ومقدار المد فيها[1].

قال ابن الطفيل: "ولهذه الزيادة أيضا حد كما كان ذلك في المد تؤخذ مشافهة عن المعلمين، وتحكمها بالترسل ألسنة المتعلمين، وقد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول: حدها تضعيف صيغة حرف المد ضعفين فاعلم"[2].

قلت: ما ذكره ابن الطفيل من تقدير الزيادة بحد معين لا يزيد عليه هو مذهب الحذاق، وإليه أشار أبو عمرو الحافظ في "المنبهة" في قوله:

وينتهي التمطيط بالمدات ... عند ابتداء النطق للهمزات
والهمزات بعد حرف اللـين ... يزدن في التمطيط والتمكين
ومثلهن الســاكن المدغــم ... وما عدا ذا القصر فيه يعلم

إلى أن قال:

وبعضـهم قد قـال ان الـمد ... أقـصر في المـدغم فيما حدا
لأنه يعدل في التـــمثيل ... حــركة فليــس بالطــويل
والأول المعروف عند الناس ... وهـو الذي يصح في القياس
ورؤســاء هــذه الصــناعة ... ينــفون طول المد للبشـاعة
والمستحب عندهم فيه الوسط ... في لفظــه لا البـالغ الممطط
ومذهب الــقراء جــار فيــه ... على طباعـهم كذا نرويه[3]

وقد حكى ابن مطروح شارح القصيدة الحصرية في قراءة نافع قال: "رأيت في رحلتي إلى المشرق مقرئا أعمى في "جامع تلمسان" يأخذ بالتمطيط الزائد والتفكيك المفرط، وكان مده في "ألم" قدر ما يبلغ نفسه لا يزيد على ذلك إلا الذال من "ذلك" ليبتدئ بها، ثم انتقل إلى سبتة وأقرأ بها، وكان يعرف ـ فيما ذكر لي ـ بابن الخضار"[4].

1- الدر النثير 217/2.
2- شرح الحصرية (مخطوط).
3- يمكن الرجوع إلى باب "القول في الممدود والمقصور" من "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني "تحقيق الدكتور وكاك.
4- تقدم التعريف بابن الخضار في مشيخة الإقراء المتصدرين بسبتة وذكر هذه الحادثة.

قال: "ومثل هذا هو الذي أنكره أئمة القراء، إلا إن كان على وجه الرياضة"[1].

واختلف عن ورش في ما تغير سبب المد فيه بالتسهيل أو الإبدال مثل "إلا اللاء ولدنهم" في وجهي التسهيل والإبدال كما سيأتي، ومثل "هؤلاء إن كنتم" و"البغاء إن أردن" ونحو ذلك كما أشار إلى ذلك ابن بري في قوله:

"والخلــف في المد لما تغــيرا   ولسكون الوقف والمد أرى

وقال العيشي في أرجوزة الأخذ:

"والعمل اليوم على المد جرى   من غير شك يا أخي ولا مرا

2ـ أصله فيما مد للهمزة الواقعة قبل حرف المد واللين مثل قوله تعالى: "ويزداد الذين ءامنوا إيمانا ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمومنون..".

وهذا النوع من أنواع المد مما اختص به ورش من هذه الطريق، قال أبو عمرو في "التعريف":

"وتفرد ورش في رواية أبي يعقوب بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين إذا تقدمتهن الهمزات، وسواء ظهرن محققات أو مخففات أو ألقى حركتهن على الساكن قبلهن أو أبدلهن، نحو "ءامنوا" و"ءامن" و"بايمان" و"إيمانا" و"لإيلاف قريش" و"إيلافهم" "ومستهزئون" و"هؤلاء ءالهة"، و"من السماء ءاية" وشبهه"[2].

قال أبو جعفر بن الباذش: "وهذا مذهب لورش انفرد به في المد، روى المصريون عن ورش في المد أصلين تفرد بهما، ولم يتابعه أحد من القراء عليهما، أولهما: مد حرف المد واللين إذا تقدمته الهمزة في أول كلمة أو وسطها محققة كانت أو ملقى حركتها على ساكن قبلها أو مبدلة، في اسم كانت أو فعل أو حرف"[3].

1ـ نقله ابن القاضي في "الفجر الساطع".
2ـ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع" 246-147.
3ـ الإقناع 171/1. وذكر النوع الثاني الذي تفرد به ورش وهو مد الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وأتى بعدهما همز في كلمة واحدة، وسيأتي ذكر هذا الأصل لورش بحول الله.

وأنكر أبو الحسن بن غلبون مد هذا الأصل لورش إنكارا شديدا كما نبه على ذلك الشاطبي رحمه الله في قوله:

"وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر، وقد يروى لورش مطولا
ووسطه قوم كآمن هؤلا ءءالهة ءاتى للايمن مثلا

إلى قوله:

وعادا الاولى وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا

وقد وقفت على قوله في "كتاب التذكرة" فوجدته يقول بعد أن ساق قول نافع الآنف الذكر: "قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سهل جزل لا نمضغ ولا نلوك، ننبر ولا ننتهر، ونسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها" ـ قال أبو الحسن:

"فهذا يؤيد لك ما عرفتك من ترك الإفراط في المد والإسراف فيه، وأن نافعا ـ رحمه الله ـ لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد واللين بعد الهمزة كقوله: "ءادم" و"ءاخر"... وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش، لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك وانتهار وتشديد، وليس بأفصح اللغات وأمضاها، وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك، فدل هذا منه على أن قراءته في هذه الحروف الواقعة بعد الهمزة إنما كانت بمدهن قليلا بمقدار ما يتبين ما فيهن من المد واللين لا غير كسائر القراء، لأن ذلك هو أفصح اللغات فيهن وأمضاها، وبه يحصل التسهيل وينتفي الانتهار والتشديد، هذا مع ما يؤدي إشباع المد ههنا في كثير منه إلى إحالة المعنى بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلى الاستخبار.." [1].

ذلك مذهب أبي الحسن بن غلبون شيخ أبي عمرو الداني الذي ذهب إليه في قصر هذا الضرب وإنكار زيادة التمكين فيه، وهو مذهب إذا تأملناه وجدناه ينسجم مع طريقة المدرسة الشامية في رواية ورش، فإنها كما تقدم قد اتجهت في أصول الأزرق اتجاها وسطا بين مذاهب المصريين والعراقيين، وهم في هذا الضرب من المد يوافقون مدرسة العراق وقد فصل أبو جعفر بن الباذش مذاهبهم في ذلك. وذكر أن "منهم من ترك زيادة المد في ذلك

[1] ـ التذكرة في القراءات 149/1-150.

البتة - يعني في هذا القسم - إما منكرا لظاهر الرواية أو متأولا لها، وإما مختارا لما الرواية عنده خلافه" قال:

"فحكى أبو الحسن بن كرز عن أبي القاسم بن عبد الوهاب عن الأهوازي عن أبي بكر الشذائي أنه يكره المد في "ءامن" و"ءادم" ونحوه من المفتوح، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا يكره ذلك في "ايمان" و"أوتوا".

قال: "وكان أبو الحسن الأنطاكي[1] ينكر زيادة المد في الباب كله، وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه.

"وإلى إنكار ذلك ذهبت جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون، واعتمدوا في علة إنكار ذلك على التباس الخبر بالاستفهام".

"وقد وضع أبو محمد مكي كتابا يؤيد فيه قول المصريين، وكذلك أبو عبد الله بن سفيان وضع كتابا على الأنطاكي خاصة، إلا انه تعدى فيه الرد عليه إلى التحامل والجفاء"[2].

وقد أفضنا في عرض اختلافهم في هذه المسألة في تراجم كل من ابن سفيان وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي فيما تقدم، وذكرنا لمكي بن أبي طالب في ذلك عدة مؤلفات ينتصر فيها لمذهب المصريين ونقل القيروانيين، ومن ذلك رسالته في "تمكين المد في آمن وآدم ونحوهما" وقد عرضنا في ترجمته أهم محتوياتها ورده بصفة خاصة على من منعوا المد محتجين بالخوف من التباس الخبر بالاستفهام كما ذكر ابن غلبون والأنطاكي ومشيخة الشاميين.

ولم يكن أبو عمرو الداني أيضا - وهو من تلاميذ طاهر ابن غلبون - مطمئنا إلى زيادة التمكين في هذا الضرب، وإن كان لم يصرح بإنكار ذلك، وهو ما استفاده أبو جعفر بن الباذش من نصوصه في كتبه فقال في الإقناع:

---

[1]- هو علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي نزيل قرطبة وشيخها تقدم في عدد خاص به.
[2]- الإقناع 475/1.

"وكان أبو عمرو عثمان بن سعيد يذهب إلى أن ما جاء عن أهل مصر ليس فيه دليل على زيادة المد في هذا، الأصل وتأول ما ورد عنهم على ما قد ذكروه في كتبهم"[1].

على أن أقوال أبي عمرو المذكور تدل على انه كان يجنح إلى التوسط، وهو ما يستفاد من قوله في "التيسير" "فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حروف المد واللين زيادة متوسطة على مقدار التحقيق"[2].

وأما كلام أبي عمرو في "جامع البيان" ففيه نوع من الإشكال لأنه ناظر بين ما يمده ورش مما تقدم فيه الهمز على حرف المد وبين ما تأخر فيه، وذلك معناه أنه يأخذ في الضربين بمقدار واحد وهو الإشباع.

قال في "جامع البيان" فصل، وإذا تقدمت الهمزات حروف المد واللين الثلاثة نحو "قولوا ءامنا" "وءاتوا" و"آدم" و"ءازر" و"أن تبوءا" و"جاءانا" و"ايمانكم"و"لإيلاف قريش إيلافهم... فلا خلاف في تمكينهن على مقدار ما فيهن من المد الذي هو صيغتهن، ومقداره مقدار حرف واحد: ألف وياء وواو من غير زيادة، إلا ما اختلف فيه عن ورش.

"فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداء تمكينهن تمكينا وسطا بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق في تمطيطهن مع تأخر الهمزات في المتصل والمنفصل مطابقة لمذهبه في التحقيق وتحكمها المشافهة، سواء كانت الهمزة قبلهن محققة أو ألقى حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت حرفا خالصا، لأنها في حال الإلقاء والبدل ومن أوتي فقد أوتي وقوما ءاخرين.. وما أشبهه على مذهبه، وكذلك هؤلاء ءالهة ومن السماء ءاية وما كان مثله"[3].

فانظر إلى قوله في "التيسير": "زيادة متوسطة على مقدار التحقيق"، وقوله هنا "تمكينا وسطا بزيادة يسيرة" ثم قارن بقوله بعده: "وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا

1- الإقناع 475/1.
2- التيسير: 31.
3- جامع البيان (مخطوط) لوحة 155-156.

الطريق في تمطيطهن مع تأخر الهمزات.." فإنك تجد الاشكال في التنظير بين هذين الضربين مع تفاوتهما في قوة السبب الجالب للمد، ولكن يمكن توجيه قوله على أنه يعني زيادة التمطيط أي المقدار الذي يزيد على التوسط يمثل ما زاد به التوسط على القصر من زيادة في التمكين لورش.

على أن الإمام المنتوري قد تنبه إلى ما في كلام الحافظ من إبهام جعل المؤلفين على مذهبه يحملون أقواله هنا على انه يعني التوسط في مد هذا الضرب مما تقدم فيه السبب على حرف المد، وهو ما فهمه الإمام الشاطبي وأشار إليه بقوله:

"ووسطه قوم كآمن هؤلاء ءالهة ءاتى للإيمان مثلا

فقال المنتوري معترضا: "ولا أعلم من هؤلاء القوم"؟ ولعلهم الذين صنفوا في القراءات بعد الداني على طريقته وفهموا من كلامه "التوسط" كما فهمه الناظم، وقد وقفت على ذلك في كتب بعضهم، وها أنا أذكر نصوص الحافظ أبي عمرو الداني في كتبه:

ـ قال في التعريف: "وتفرد ورش بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين إذا تقدمتهن الهمزات... مما لم يقع فيه قبل الهمزات ساكن غير حرف مد ولين"[1].

ـ وقال في "كتاب رواية ورش من طريق المصريين": "فأصحاب أبي يعقوب يزيدون في تمكينهن يسيرا على مذهبه في التحقيق".

ـ وقال في "التيسير": "فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حروف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق" [2].

ـ وقال في "التلخيص" و"إيجاز البيان": "يمكنون حروف المد في ذلك تمكينا وسطا من غير إسراف، على مقدار مذهب ورش في تحقيق القراءة وتفكيك الحروف وإشباع الحركات وتبيين السواكن" ـ: ولا يوقف على حقيقة ذلك إلا بالمشافهة".

---

[1]- التعريف 246-247 وقد سقط من المطبوع لفظ "ما لم يقع فيه قبل الهمز ساكن غير حرف مد ولين"، وجاءت فيه العبارة هكذا، ما لم يقع حروف مد ولين".

[2]- تقدم نقله من التيسير 31.

- وقال في "جامع البيان": "تمكينا وسطا بزيادة يسيرة.." وذكر ما تقدم نقله.

- وقال في "الاقتصاد": "فروى عنه مدهن زيادة يسيرة كالزيادة التي يزيدها على القراء في مدهن إذا أتت الهمزات بعدهن".

- وقال في "إرشاد المتمسكين" و"التمهيد": "إنما هي زيادة يسيرة على مذهب غيره من القراء كمذهبه في الزيادة لحرف المد إذا أتت الهمزة بعده، ألا ترى أن ورشا يشبع المد في ذلك فوق إشباع غيره من القراء إلا حمزة وحده، فكذلك تلك الزيادة سواء، مع الإجماع على أن الزيادة لحرف المد مع تقدم الهمزة كشطر الزيادة في التقدير له مع تأخرها"[1].

ومن مجموع هذه النقول التي أفادنا بها الإمام المنتوري يمكننا أن نتمثل جيدا الرتبة التي يعنيها أبو عمرو ويزول الإبهام واللبس فيما ذكر في جامع البيان وغيره من التنظير بين هذا الضرب وبين ما تقدمت فيه أحرف المد على الهمزات دون تعرض للنظر إلى مذهبه في هذا بالقياس إلى مذهب غيره، وقد تبين من قوله في "التمهيد" و"إرشاد المتمسكين" إنما هي زيادة يسيرة على مذهب غيره، أنه يعنى مقدارا معينا لا يصل إلى الإشباع، وذلك أن مذهب غيره في هذا الضرب هو القصر وحده كما تقدم، أي ما يعبر عنه بمد الصيغة لا غير، ولما كان مد الصيغة عنده فيه زيادة تمكين بالقياس إلى مذهب غيره لأخذه في روايته بطريق التحقيق، فإن الزيادة التي زادها في هذا الضرب مضافة إلى تلك الزيادة التي زاد بها على غيره في مد الصيغة تصل بنا إلى مرتبة الوسط المعبر عنه عند الإمام الشاطبي بقوله: "ووسطه قوم" فلا يبقى مكان لاعتراض من اعترض عليه، وهو نفس ما فهمه أبو الحسن بن بري من أقواله حين قال في منظومته:

"وبعدها ثبت أو تغيرت   فاقصر، وعن ورش توسط ثبت

ولقد عبر أبو عمرو عن هذا بأجلى بيان في قوله السابق: "مع الإجماع على أن الزيادة لحرف المد مع تقدم الهمزة كشطر الزيادة في التقدير له مع تأخرها"، فهذا يدل دلالة واضحة على أن مذهب أبي عمرو في هذا الضرب التوسط.

1- شرح الدرر اللوامع للمنتوري.

انتقاد المنتوري على الداني ما ذكره من الإجماع على المد:

ولقد انتقد عليه الإمام المنتوري دعوى الإجماع هذه ولم يسلمها فقال متعقبا له فيما قال:

"لا يوجد الإجماع على ما ذكر، بل أكثر المصنفين للحروف حملوا الرواية على ظاهرها ونصوا في كتبهم على المد في "ءامن" وبابه لورش، وإلى هذا ذهب الإمام أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ والشيخ أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي، والإمام أبو بكر محمد بن علي الأذفوي، والإمام أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، والشيخ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، والمقرئ أبو عبد الله محمد بن سفيان الفقيه، والشيخ أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، والحافظ أبو علي الحسن بن علي الأهوازي والمقرئ أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب القرطبي، والإمام أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني، والمقرئ أبو الحسين يحيى بن إبراهيم بن البياز اللواتي، والمقرئ أبو علي منصور بن الخير بن يعلى المغراوي المالقي، والشيخ أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحام القرشي، والشيخ أبو الطاهر إسماعيل بن يخلف بن سعيد العمراني، والمقرئ أبو محمد شعيب بن عيسى بن علي بن جابر الأشجعي اليابري، والأستاذ أبو بكر محمد بن عبد الله بن معاذ اللخمي الاشبيلي، والمقرئ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن مهلب الثقفي، والأستاذ أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف بن الباذش الأنصاري، والشيخ أبو زكريا يحيى بن أحمد بن عتيق القرطبي، والمقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الخولاني، والشيخ أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان المقرئ الأندلسي نزيل الديار المصرية، وقال الحصري في قصيدته:

"وان تتقدم همزة نحو "ءامنوا و"أوحي" فامدد ليس مدك بالنكر"[1]

ولا شك أن هؤلاء الذين سماهم الشيخ المنتوري هم أكابر رجال المدرسة المغربية من المؤلفين إلا يسيرا منهم من المشارقة بدأ بذكرهم، ومعنى هذا أن الإجماع الذي حكاه أبو عمرو الداني على مد هذا الضرب مدا وسطا كشطر الزيادة له في التقدير

---

[1]- نفسه.

فيما تأخرت فيه الهمزة، لا مكان له بل هو منتقض بمذهب من ذكرهم الشيخ المنتوري، لكن قد يعتذر لأبي عمرو بكون أكثر من ذكرهم المنتـــوري معاصـرون له أو متأخرون عن زمنه.

ومع إمكان الاعتذار لأبي عمرو بما ذكرنا فلا ينبغي أن يغيب عنا أن هؤلاء الأئمة الذين ذهبوا في هذا الضرب إلى الإشباع إنما ينقلون عن أصل مشترك، ولم يتتابعوا هكذا على أمر لا أصل له ولا قائل به، بل إن وجود هذا الأصل ورواية من رواءه من أئمة مدارس الأقطاب وغيرهم هو مفترق الطريق بين المدارس الأدائية في طريق الأزرق عن ورش، وهو حجر الزاوية كما قدمنا في بناء الطراز المغربي القيرواني الذي تميز في رواية ورش بمذهب فني خاص هو ما سماه الحافظ أبو عمرو الداني بـ"الأخذ الشديد على مذهب المشيخة الأولى من المصريين" يعني به الأخذ بمذهب التحقيق والتمكين الشديد، وهو ميسم من المياسم المشتركة بين سائر المدارس المغربية القيروانية منذ عهد التأسيس ابتداء من مذاهب الرواد كأبي عبد الله بن خيرون ورجال مدرسته وانتهاء إلى زمن الأقطاب في المائة الخامسة.

بل إننا نجد الإمام أبا جعفر بن الباذش يجعله مذهب المغاربة مطلقا دون استثناء، فيقول عند ذكره للاختلاف بين الرواة ومشيخة الأداء: "**وقد تنازع القراء في هذا الأصل، فمنهم من اخذ فيه لورش بالمد الطويل المفرط، وعلى ذلك المغاربة، وقد قرأت على غير واحد منهم فرأيتهم يفضلونه في المد على ما تأخرت فيه الهمزة نحو جاء** ومنهم من زاد في التمكين على نحو ما يزيد مع تأخر الهمزة، ومنهم من ترك زيادة المد في ذلك البتة اما منكرا لظاهر الرواية أو متأولا لها، واما مختارا لما الرواية عنده بخلافه"[1].

وهكذا انتقل بنا ما حكاه ابن الباذش إلى أفق آخر غير ما كنا فيه، أعني إلى الوقوف على مذهبين في هذا الضرب كلاهما يذهب إلى الإشباع فيه، إلا أن المذهب الأول ـ وهو مذهب المغاربة ـ يذهب إلى "المد الطويل المفرط"، وهم يفضلونه على ما تأخر فيه السبب.

1- الإقناع 474/1-475.

ومذهب ثان هو أيضا مذهب الإشباع إلا أنه ينحو نحو التسوية بين المدين الناشئين عن الهمز تقدم او تأخر.

ومال ابن الباذش بعد استعراض هذه المذاهب إلى المذهب الثاني حيث قال:

"والظاهر أن زيادة المد ثابتة عن أهل مصر على خلاف ما سواهم عليه من ترك الزيادة، والذي أختاره الزيادة في مد ذلك وإشباعه من غير إفراط ولا خروج عن حد كلام العرب، فأتبع القوم على ما رووا عن صاحبهم، ويكون ذلك أعون على التمطيط والتجويد الذي نلتزمه، ولا أخرج مع ذلك عن الاستناد إلى علة مجوزة لذلك.." [1].

ترجيح القيجاطي لمذهب القائلين بالإشباع:

وقد رجح الإمام أبو عبد الله القيجاطي مذهب القائلين بالإشباع واحتج له فقال:

"فإن شيوخ المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب جاءت الرواية عنهم نصا وأداء بمد هذا النوع، فاختلف المتأخرون في قبول الرواية وحملها على ظاهرها، وفي تأويلها لمخالفتها لسائر أئمة القراء، إذ لم يات ذلك عن أحد منهم.

"فالذي عليه جمهور المتأخرين حمل الرواية على ظاهرها، وحجتهم في ذلك أن رواية ورش تقتضي التحقيق والتمطيط وأنه متى وجد السبيل إلى تمطيط حروف المد لم يعدل عن ذلك إلى غيره، ألا ترى أنه يمدها مع السواكن ومع الهمزات في الاتصال والانفصال، ويمد حروف اللين مع الهمزات في نحو "شيء" و"سوء" و"سوءة" وكهيئة"، ويخالف في ذلك سائر القراء، فظاهر أمره أن يجري حروف المد وحروف اللين مع الهمزات مجرى واحدا، فلا يبعد أن يجري حروف المد إذا تقدمتها الهمزات مجراها إذا تأخرت عنها، ويخالف القراء في ذلك كما خالفهم في حروف اللين".

قال القيجاطي:"وأنكر طائفة من المتأخرين هذا الرأي ونفوا ظاهر الرواية عن نافع، وقالوا بعد هذا: "المد في هذا النوع من اختيار ورش خالف فيه نافعا، لأنه قد كان يخالفه في أمور غير هذا".

---

[1]- نفس المصدر 475/1.

وقال الآخرون: إنما كانت المشيخة من المصريين يفرطون في هذا النوع تدريبا للمبتدئين على جهة الرياضة، وإذا كان الأمر على هذا فليس المد من اختيار نافع إذن ولا من رواية ورش عنه".

قال المنتوري: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع كالمد مع الهمزات إذا تأخرن، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، فقلت له: "تأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع وهو قد أنكره ورد على من أخذ به؟ فقال لي:

"روى لنا الداني المد عن ورش، وظاهره الإشباع، وتأوله بزيادة ـ قال في بعض كتبه ـ يسيرة، وقال في آخر: متوسطة على مذهبه في التحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله، ولأن تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنفين".

قال المنتوري: "واعلم أن المقرئ أبا إسحاق بن عبد الملك سبق شيخنا ـ رحمه الله ـ فأمر في رجزه الذي نظمه في رواية ورش من طريق الداني بإشباع المد لورش في "ءامن" و"بابه"[1].

وهكذا نجد أن مذهب الإشباع في هذا النوع أوسع جمهورا عند المتأخرين من أئمة الأداء في المدرسة المغربية. ويليه عندهم مذهب التوسط وهو ما يستفاد ـ كما قدمنا من أقوال أبي عمرو في كتبه ـ.

توهين مذهب الإفراط:

وأما مذهب الإفراط الذي ذكر ابن الباذش أنه قرأ به على غير واحد من شيوخ المغاربة ورآهم يفضلونه فقال الإمام المنتوري متعقبا له في ذلك: فلا يؤخذ بهذا، لأن الداني قد منع في "كتاب تقدير المد بالحروف" أن تكون الزيادة فرق ألفين وياءين وواوين حسبما تقدم ذكره"[2].

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع" 246-147.

قلت: وهو مقتضى ما نقلناه آنفا من مذهب ابن الطفيل في شرح الحصرية حيث قدر زيادة ورش في تمكين المد عند الإشباع بأنها "تضعيف مد صيغة الحرف مثلين"، وذلك معناه ست حركات أو ثلاث ألفات.

ويؤخذ من هذا أن تضعيفه مرة واحدة هو التوسط ومعناه انه ألف ونصف أي ثلاث حركات، وذلك مؤدى قول أبي عمرو فيما حكى الإجماع عليه فيما تقدم من انه "يمد مدا وسطا كشطر الزيادة له في التقدير فيما تأخرت فيه الهمزة" قال أبو عمرو في "الاقتصاد": "وإليه ذهب غير واحد من شيوخ المصريين، منهم ابن هلال وابن سيف وابن أسامة وأبو جعفر الخياط وغيرهم، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح جميعا، ورويا لي ذلك عن قراءتهما متصلا"[1]. وبهذا المذهب اخذ رجال المدارس الأصولية في الحواضر المغربية في مذهب أبي عمرو مع جواز الوجوه الثلاثة التي أشار إليها الشاطبي بقوله:

"وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا
ووسطه قوم كآمن هؤلاء ءالهة آتى للإيمان مثلا

واقتصر ابن بري على ذكر وجهين منها: القصر لقالون وورش في أحد الوجهين له، والتوسط لورش وذلك في قوله"

وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر، وعن ورش توسط ثبت

قال شارحه الأول أبو عبد الله الخراز في "القصد النافع": "وقد تقدم ان العمل على رواية أبي يعقوب، فالعمل إذن على التوسط، وهو الذي ذكر أبو عمرو عن قراءته على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح الضرير، ولم يذكر القصر إلا من روايته عن أبي الحسن بن غلبون، فقد ثبت التوسط في روايتين بخلاف القصر، وأيضا فإنه لم يذكر في بعض كتبه غيره، فدل ذلك على انه المختار"[2]. قال:

---

[1]- نقله ابن القاضي في الفجر الساطع.
[2]- القصد النافع (مخطوط).

"وحجة التوسط انه جعل حكمها متقدمة بخلاف حكمها متأخرة، لأن الهمزة المتأخرة أقوى من المتقدمة في إيجاب المد، وكان قصده بيان حروف المد فاخرج الهمزة من مخرجها، وهذا يتحصل بمد دون إشباع"[1].

ومن فروع البحث في هذا الأصل مبحث في الأوجه الثلاثة التي ذكرها الشاطبي وغيره في مد هذا النوع: أتعتبر هذه الأوجه طرقا عن ورش أم مجرد أوجه؟ والفرق بينهما: أنها إذا كانت طرقا فهي من الخلاف الواجب الذي لا تتم الرواية إلا باستيفائه ـ أعني في الأخذ بطريقة الجمع"، وإذا كانت من قبيل الأوجه فبأي وجه أتى القارئ أجزأه ولا يكون ذلك نقصا في الرواية.

سؤال في الموضوع وجواب أبي العباس المنجور عليه:

ـ ورد سؤال في هذا الموضوع من مدينة فسنطينة بالجزائر من الأستاذ المجود أبي العباس أحمد بن محمد الميسري إلى مدينة فاس، وأجاب عنه الشيخ أبو العباس أحمد بن علي المنجور كما تقدم في ترجمته بأنها أوجه لورش وروايات عنه قال: "فالقصر رواية العراقيين عن ورش، وطريق أبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي، وقد استقر بالعراق وأقرأ بها رواية ورش عن نافع وأشاعها هنالك، ومن طريق الاصبهاني، وقد روي أيضا من طريق أبي يعقوب، قال الحافظ أبو عمرو في "الاقتصاد": "وإلى هذه ـ يعني رواية القصر ـ ذهب الأكابر من العلماء والحذاق من المقرئين..". ثم قال المنجور: "والتوسط هو الرواية المشهورة عند عامة المصريين من رواية أبي يعقوب، ورواية أبي يعقوب هي التي عليها العمل، وإلى شهرة رواية التوسط أشار صاحب "الدرر اللوامع" بقوله: "وعن ورش توسط ثبت. قال الحافظ إنه قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح من رواية أبي يعقوب ـ قال ـ وحكيا ذلك لي عن قراءتهما، وعلى ذلك عامة المصريين ومن دونهم من أهل المغرب "ثم قال ـ يعني أبا عمرو ـ بعد كلام: وهو الذي يوجبه القياس ويحققه النظر وتدل عليه الآثار وتشهد بصحته، وهو الذي أتولاه وآخذ به".

---

[1]ـ نفسه لوحة 95.

قال المنجور: "والإشباع أيضا مذكور عن ورش، ولم يذكره صاحب "الدرر اللوامع" لأنه عند الحافظ أبي عمرو ليسس بالقوي، بل أنكره كل الإنكار، ورد على من قال به لأدائه إلى التباس الخبر بالاستفهام.

ثم قال المنجور بعد كلام وإيراد عدد من النقول: "وتحصل من هذا كله ان القصر والتوسط والإشباع أوجه ثابتة عن ورش من طريق الأزرق، وليس من طريق غيره إلا القصر، ثم نقل عن ابن الجزري قوله في "تقريب النشر":

"فإن لورش من طريق الأزرق في ذلك المد والتوسط والقصر، فبالمد قرانا من طريق العنوان والتبصرة والكافي والهداية والتجريد والهادي وغيرها[1]، وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير، وتلخيص ابن بليمة والوجيز، وبالقصر قرأنا من طريق التذكرة والشاطبي والإعلان". ثم قال:

"ولا يصح أن يقال انها طرق في قراءة ورش، بمعنى أن بعضهم يقول: ليس لورش إلا القصر ولا يصح غيره، عنه، وآخر يقول: ليس له إلا التوسط ولا يصح عنه غيره، وكذا يقول آخر في الإشباع.

نعم بالنسبة إلى أبي الحسن بن غلبون المشار إليه في قوله ـ يعني الشاطبي ـ: "وابن غلبون طاهر.. إلى قوله "وقولا" يصح أن يقال: في مد حرف المد المتأخر عن الهمز لورش طريقان: طريق ابن غلبون، وليس لورش فيه إلا القصر لأنه كان يمنع المد وينكره ويجعل القول به وهما وغلطا، ويقول ورشا بالقصر أي يجعله قولا له ويمنع أن يكون المد قراءة، ويقول: إنما ذلك على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقه فتوهم ذلك إشباعا[2].

قال المنجور: "وطريق الأكثر أنها كلها أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب، وإنكار الحافظ الإشباع هو من جهة التوجيه لا من جهة الرواية والله تعالى أعلم"[3].

---

[1]- يعني من طرق مدرسة القيروان وهؤلاء أقطاب هذه المدرسة وتلك مصنفاتهم.

[2]- ما نسبه إلى ابن غلبون منقول بالمعنى عن كتاب "التذكرة" له 1/149-150.

[3]- انتهى ملخصا من جواب المنجور (مخطوط)، ونقل بعضه ابن القاضي في الفجر الساطع - لوحة 72.

حكم المد في مثل "ءالد" و"جاء اجلهم":

ومن فروع هذا الأصل أيضا وإن كان من حيث التبويب المعتاد في المؤلفات يندرج في باب الهمزتين المتفقتي الحركة:

ما يحدث من وقوع حرف المد واللين بعد الهمزة في مثل "ءالد" و"ءامنتم من في السماء" و"جاء اجلهم" و"جاء احدهم" و"أولياء اولئك"، فإن الألف والواو الواقعة في هذه الأمثلة بعد الهمزة أصلها همزة، لكنها خففت بالتسهيل أو الإبدال ـ كما سيأتي في باب الهمزتين لورش.

والمأخوذ به عند المغاربة في هذه الأمثلة وما شابهها مما كان بعد الألف المبدلة فيه متحرك هو التوسط، وذلك بإبدال الهمزة الثانية في النوعين حرف مد بحسب حركة الهمزة الأولى مع زيادة التمكين فيه على نحو ما يمكن حرف المد إذا تقدمت عليه الهمزة في ءامن وءادم واوحي وما شابهه، كما أشار ابن بري إلى ذلك بقوله:

لكن في المفتوحتين، أبدلت   عن أهل مصر ألفا ومكنت

ثم يجري فيها الخلاف الذي جرى فيما تقدم سببه كالسابق، لأنها لما أبدلت ألفا محضة استحقت ما يستحقه الألف من المد بعد الهمز سواء بسواء، وإلى وقوع الوجوه الثلاثة في الضربين لورش يشير المدغري في "روض الزهر" بقوله:

"وباب آمن بقصـر قد وعـي   لأزرق ووسـطن وأشـبع
وحكم همز الكل في الإبـدال   كحكـم آمن على التوالـي

ثم يقول:

وحكم همز الكل في الإبدال   كحكـم آمن على التوالـي

أما النوع الثاني من هذا الضرب وهو ما كان بعد الألف المبدلة من الهمز فيه ساكنا نحو "ءانذرتهم" "وشاء انشره" فليس فيه إلا الإشباع، قال أبو زيد بن القاضي:

فائدة:

"إن كان بعد الهمزة الثانية ساكن على رواية البدل كجاء امرنا وهؤلاء ان فليس إلا الإشباع اتفاقا.

وإن كان متحركا كجاء اجلهم، ومن السماء إلى، وأولياء اولئك مد متوسطا على المشهور، وقيل مشبعا، وقيل مد الصيغة على حكم باب تقدم الهمز.

فإن حرك لعارض نحو"البغاء ان اردن" فمن اعتد به جوز الثلاثة، ومن لم يعتد أشبع لا غير قاله ابن آجروم في فرائده "ثم نقل قول أبي وكيل مولى الفخار في تحفة المنافع:

"ومده أيضـا إذا ما أبدلا   حسبما بعيد حـرف مـطلا
فإن يحرك ما بعـيد فضـلا   توسطـا وان يسـكن طـولا
وإن يحركه بتحريـك طـرا   وجهان أشبعه ووسط مشهرا[1]

وما ذكره ابن القاضي من التوسط في النوع الأول والإشباع في النوع الأخير هو الذي جرى عليه العمل عند المتأخرين من المغاربة، وبه يأخذ الحذاق من المقرئين، وعليه يدل قول أبي عمرو الداني في "إيجاز البيان":

"فإذا أبدلها حصل في اللفظ مدتان: مد قبل الهمزة المحققة - يعني في مثل جاء اجلهم" - ومدة بعدها، إلا أن الهمزة الثانية في التقدير فيما كان متحركا بعدها كشطر المدة الأولى، لأنها عوض من همزة"[2].

وذلك يعني التوسط، لأن المدة الأولى مشبعة إجماعا، فشطرها هو ما بين مرتبة الإشباع ومرتبة القصر.

وأما ما ذكره المارغني في "النجوم الطوالع" فقد نحا فيه إلى حمل قول ابن بري:

"لكن في المفتوحتين أبدلـت   عن أهل مصـر ألفا ومكنت

على أنه يريد النوع الثاني وهو ما كان بعد الألف المبدلة من الهمزة فيه، ساكنا، قال: "قوله "ومكنت" أي:مدت الألف المبدلة من الهمز في المفتوحتين مدا مشبعا، يعني إذا وقع بعدها ساكن نحو "ءانذرتهم"- لأنها ساكنة، والساكن الذي بعدها لازم، فيكون مدها لازما، فإذا وقع بعدها متحرك، وذلك في موضعين: "ءالد" بهود

---

[1]- الفجر الساطع لوحة 120.
[2]- نقله في الفجر الساطع لوحة 121.

و"ءامنتم" بالملك فليس إلا القصر لعدم الساكن بعدها، وليست كألف ءامنوا لعروضها بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط.

ثم قال: "هذا هو التحقيق الذي قرأنا به وبه نقرئ، خلافا لمن جعلها كألف ءامنوا فجوز فيها الأوجه الثلاثة"[1].

قلت: على هذا المذهب سار الحافظ ابن الجزري فقال في النشر: "وأما الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه فهو حرفان: أحدهما "ءالد" في هود، والآخر "ءامنتم" في الملك، وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منهما وإبدالها وتحقيقها وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة، إلا أن رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش لم يمدوا على الألف المبدلة ولم يزيدوا على ما فيها من المد من أجل عدم السبب كما تقدم مبينا في باب المد"[2].

وقال قبل ذلك في باب المد: "لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو "ءامنتم من في السماء" و"جاء اجلهم والسماء الى "واولياء اولئك" حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد كما يجوز له مد نحو "ءامنوا" و"ايمان" و"أوتي" لعروض حرف المد بالإبدال وضعف السبب لتقدمه على الشرط، وقيل للتكافؤ، وذلك أن إبداله على غير الأصل من حيث انه على غير قياس، والمد أيضا غير الأصل فكافأ القصر الذي هو الأصل، البدل الذي هو غير الأصل فلم يمد.." [3].

وتبعه الشيخ البنا الدمياطي فقال في "الإتحاف": "وخرج بقيد اتصال الهمز بحرف المد نحو "اولياء اولئك" و"جاء اجلهم" و"في السماء اله" و"ءامنتم من" حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، فلا يجوز المد، بل يتعين القصر"[4].

فهو إذن مذهب المدرسة المشرقية في مقابل مذهب المدرسة المغربية، ومذهب المشارقة في ترك المد فيه موافق لمذهبهم في ترك المد في "ءامن" واوتي "ونحوهما مما

---

[1]- النجوم الطوالع للمارغني التونسي 68.
[2]- النشر 364/1.
[3]- النشر 352/1.
[4]- اتحاف فضلاء البشر 162/1.

تقدم السبب فيه على حرف المد كما قال الحافظ أبو شامة عند قول أبي أبي القاسم الشاطبي:

وما بعد همز ثابت أو معير فقصر، وقد يروى لورش مطولا

"وهذا القصر لجميع القراء لورش وغيره، ولم يذكر ابن مجاهد عن أحد خلاف ذلك ولا عامة كتب العراقيين"[1]. وقال أبو إسحاق الجعبري بعد أن ذكر المذاهب الثلاثة في هذا الضرب الذي تقدم فيه السبب:

"واختياري القصر لأنه الأصل فلا لبس فيه، وميلا إلى هذه العلة "يعني انه إنما يمد ليتمكن من اللفظ بالهمزة، وهو هنا قد لفظ بها فلم يبق داع إلى المد[2].

فإذا كان المختار عندهم القصر في "ءامن"، وبابه، وبعضهم كابن غلبون ومن نحا نحوه لا يجيز فيه إلا القصر وينكر المد كل الإنكار، فمن باب أولى أن ينكر المد هنا لورش عند إبدال الهمزة الثانية ألفا سواء في كلمة أو كلمتين.

وكما لا يلزم المشارقة أن يتركوا طريقتهم ومذاهبهم في الأخذ في هذا ومثله، فكذلك لا يلزم المغاربة أن يتركوا طريقتهم ومذاهبهم التي تأدت إليهم عن أئمتهم وهي منصوصة في كتبهم، فيكون الامر في إقرار ما صح عنهم في مد مثل "ءالد" و"ءامنتم من في السماء" مدا وسطا كالمد في "ءامن" "وأوتي" ونحوهما ـ شبيها بإقرار مذهبهم في غيره مما تواتر عندهم قراءة وأداء وهذا ابن الجزري نفسه حين ذكر مذهب القيروانيين الذين أخذوا في "ءامن" ونحوه بالمد الطويل يقول:

"والحق في ذلك أنه شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده وإن كان غيره أولى منه والله أعلم"[3].

وهذا موقف أملاه عليه الإنصاف، والفقه المكين في أسباب الخلاف، فذهب

---

[1]- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي 116.
[2]- كنز المعاني ـ باب المد والقصر (مخطوط).
[3]- النشر 340/1، وقد قرأ كل من الشيخ الحصري والشيخ محمد عبد الباسط عبد الصمد في تسجيلهما الصوتي لإذاعة المملكة المغربية ـ ختمة كاملة بزيادة التمكين في "ءامن" وما شابهه رعاية لما كان مأخوذا به عند المغاربة قديما قبل الانتقال إلى الأخذ بالمرتبة الوسطى، وذلك منهما من باب الإنصاف وترك التعصب في مسائل الخلاف.

بذلك عنه التعصب لمذاهب المشارقة وتوهين أو رد ما عداها[1].

وسيأتي في باب الهمزتين ذكر الخلاف في الهمزة المسهلة بين بين في المتفقتي الحركة هل تجري مجرى المبدلة في المد ـ وهذا الخلاف ـ قال ابن المجراد ـ: إنما هو إذا لم يكن حرف المد بين سببين نحو "رئاء الناس" و"رءا أيديهم" و"قل استهزئوا إن الله" و"ءانذرتهم" و"ءانتم اعلم" و"ءامين البيت الحرام"، فإن كان حرف المد بين سببين فالحكم للمتأخر ليستوفي كل سبب حقه، لأن المتوسط داخل في مرتبة المزيدي إذ هو أنقص منه.

فإن كان سبب واحد بين حرفي مد نحو "جاءانا" و"جاءوا أباهم" و"في ءاذاننا" مد الأول مدا مشبعا من غير خلاف، ووسط الثاني أو قصر أو مد مشبعا على الخلاف المتقدم"[2].

وقد سمعت غير واحد من طلبة القرآن يخطئ في هذا ونحوه فيمد مدين في "تراءا الجمعان" في سورة الشعراء واحد قبل الهمزة وآخر بعدها حملا له على مثل "جاءانا" في سورة الزخرف، وجهلا منه بسقوط الألف المرسومة في تراءا" بسبب التقاء الساكنين فلم يعد لها وللمد فيها وجود في الأداء على نحو ما تسقط في "رءا القمر" ورءا الشمس ونحوهما.

وسمعت كثيرا من يخطئ في قوله تعالى "ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا بآيات الله" فيمد الواو على الصواب بسبب الهمزة بعده، ويمد الألف بعد الهمزة الأولى مدا مشبعا أيضا، لكنه ينتقل بعدها إلى النون الساكنة ويسقط همزة "أن"، والصواب ـ كما لا يخفى ـ أن يشبع مد الواو والألف من "السوأى" لمجيء الهمز بعدهما ثم يأتي بهمزة مفتوحة لا مد بعدها، وذلك على نحو ما يفعله كذلك في "رءا أيديهم" و"رأى أفتمارونه" على حد سواء يمد الهمزة الاولى ويفتح الثانية.

---

[1] ـ بلغني من بعض طلبتنا بالمدينة المنورة أنه شارك في مباراة للتجويد هناك فقرأ لورش آخر سورة فاطر، فلما قال: فإذا جاء اجلهم" وقراها بالمد المتوسط ثار في وجهه بعض أعضاء لجنة التحكيم وأمره أن يعيدها بالقصر وزعم أن المد خطأ ولا قائل به.

[2] ـ إيضاح الأسرار والبدائع 47.

المستثنيات لورش مما تقدم سبب المد فيه على أحرف المد

وقد استثنى عامة المؤلفين في رواية ورش من طريق الأزرق له في هذا الضرب الذي تقدم فيه سبب المد على الحرف سبعة مواضع على المشهور قالوا انه خرج فيها عن أصله في المد فقرأها بالقصر، وهي:

1ـ ما كان قبل الهمزة فيه ساكن صحيح متصل بالهمزة في كلمة، وذلك كالقرآن والظمآن ومذؤوما ومسؤولا.

2ـ ياء اسرائيل حيث وقع في حالة الوصل.

3ـ الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو ماء ونداء وخطئا ونبيئا عند الوقف.

4ـ ما أتى من حروف المد بعد همزة الوصل في أول الكلمة نحو "أن ايت" و"الذي اوتمن" ويقول ايذن لي "وثم ايتواصفا و"الهدى ايتنا".

5ـ الألف من يواخذ وتواخذنا وما أشبهه من لفظه.

6ـ الألف الثانية التي بعد اللام من "ءالان" في الموضعين من سورة يونس.

7ـ الواو من "عادا الاولى" في سورة النجم.

والمأحوذ به لورش عند المغاربة هو القصر لا غير، أي الاكتفاء بالمد الطبيعي كما لو لم يكن فيها همز. وقد ساقها جميعا أبو عمرو الداني في المستثنيات في "جامع البيان"[1]، وسكت عن بعضها في "التيسير"[2] واستثناها أبو الحسن الحصري جميعا سوى ياء اسرائيل.

فأما أبو عمرو فقال في "التيسير: "واستثنوا من ذلك قوله "اسرائيل" حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه[3]، وقال قي "التلخيص": "وقال ورش عن نافع: "اسرائيل" بمد أوله وقصر آخره"[4].

1- جامع البيان لوحة 153-154.
2- التيسير 31 "سكت عن يواخذ وءالان في يونس وعادا الاولى".
3- التيسير 31.
4- نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع.

وقال في "جامع البيان": "وروى المصريون عن ورش عن نافع "اسرائيل" بمد أوله وقصر آخره"[1].

وذكر القصر أيضا في "الاقتصاد" و"التمهيد" و"إرشاد المتمسكين" و"التلخيص"، وسكت عنه في "التعريف" فلم يستثنه"[2].

قال المنتوري: "وبالقصر قرأت على جميع من قرأت عليه"[3] قال:

"ولم يستثنه - مكي - في "التبصرة"[4] و"الموجز"، ونص عليه بالمد في "التنبيه". وقد وقفت على المد للأهوازي في "المفردات"، وقد نص عليه جماعة من المصنفين"[5].

ومثل به أبو عبد الله بن شريح لإشباع المد فقال في "الكافي": "فإذا كان حرف المد واللين بعد همزة مبتدأة أو متوسطة وقبلها حركة أو حرف مد ولين نحو ءادم ومستهزؤن وليواطئوا واسرائيل فورش وحده يشبع المد، والباقون يمكنون"[6].

وقال ابن أبي السداد في "شرح التيسير": "واعلم أن استثناء "اسرائيل" مما اختص به "الحافظ" دون "الشيخ و"الامام"[7] يعني استثناء الداني له دون مكي وابن شريح، وقد تقدم ان الحصري القيرواني أيضا لم يستثنه وتبعه على عدم استثنائه شارح قصيدته أبو الحسن بن الطفيل فلم يجر له ذكرا.

وأما القسم الأول من هذه المستثنيات وهو ما كان قبل الهمزة فيه ساكن صحيح متصل بالهمزة في كلمة فقال ابن أبي السداد: "اتفق الإمام والشيخ والحافظ على ترك التمكين في حروف المد في هذا القسم"[8].

1- جامع البيان لوحة 156.
2- نقله المنتوري في شرحه على ابن بري.
3- نفسه.
4- التبصرة 59-60.
5- شرح المنتوري على ابن بري.
6- الكافي في القراءات السبع 12.
7- الدر النثير 223/2.
8- نفسه 234/2.

وقال الحصري:

"فان كان قبل الهمزة الحرف ساكنا وليس بحرف المد فاقرأه بالقصر

كقولك قرءانا وبما كان مثله سوى حرف سوءات فقد مد عن عذر.

ـ وأما القسم الثالث وهو ما كانت الألف فيه مجتبلة للوقف مبدلة عن التنوين فترك المد فيها إجماع نحو ماء وبناء قال ابن بري:

"وألف التنوين أعني المبدلة منه لدى الوقوف لا تمد له.

وقال أبو وكيل:

وألف التنوين ان وقفنا فيها كماء هزؤا قصرنا

لورشهم أيضا لكونها بدت عارضة من نونه قد أبدلت

ثم قال:

وشذ مده كمد الأصل لورش المروي بهذا الفصل

قال ابن الباذش: "واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنوين نحو ماء وغثاء وجفاء لأن الألف عارضة في الوقف"[1].

وهذا بخلاف ألف الأصل في رءا وتراءا ونحوهما فإن الفهما تثبت في الوقف وتمد بسبب الهمز القبلي وذلك في مثل "رءا القمر" و"رءا المجرمون" و"تراءا الجمعان" وبهذا فارقت ألف التنوين التي لا توجد إلا في الوقف.

قال أبو عمرو: "وأما الألف الموقوف عليها في تراءا الجمعان ورءا القمر والواو في تبوؤا الدار وشبهه فلا بد من تمكينها وإجرائها على ما تقدم من الوجوه في "ءادم" و"أوحي" "لأن ذهاب الألف والواو في الوصل عارض، إذ هو للساكنين بخلاف إثبات الألف في جفاء وبابه، إذ هو عارض"[2].

وبهذا يعلم أن ما جرى عليه كثير من طلبة القرآن من المد عند الوقف على التنوين لا أصل له، سواء كان التنوين بعد الهمزة كما تقدم، أم كان بعد غيرها نحو

1ـ الإقناع 473/1. لكنه قال: "وقياس مد "اوتمن" في الابتداء أن يمد "جفاء" في الوقف".

2ـ نقله ابن المجراد وقال: "انتهى نص الحافظ بالمعنى". (إيضاح الأسرار والبدائع" لوحة 50.

عهدا ومسمى ومستقيما، وانما يمد ذلك كمد الصيغة أي مقدار حركتين أو مقدار الألف لا غير على نحو ما يوقف بمثل ذلك على "لهذا" و"تتمارى" و"السبيلا " و"الظنونا".

وأما الرابع وهو ما جاء من حروف المد بعد همزة الوصل نحو "ان ايت" وقال فرعون ايتوني" و"ايتوني بكتاب" فقال ابن أبي السداد: "مذهب الحافظ في ذلك كله ترك الزيادة، وذكر الشيخ والإمام الوجهين، وقال الشيخ:

"وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس"[1].

وقال ابن الطفيل في شرح قصيدة الحصري:

"وقد قيل انه لا يمد حروف المد بعد الهمزة المجتلبة للابتداء في "اوتمن" وشبهه، وبالوجهين قرأت[2].

أما أبو عمرو فقد ذكر في التيسير وجامع البيان الإجماع هنا على ترك الزيادة وقال في التلخيص: "ولا أعلم خلافا بين أصحابنا في ترك إشباع المد لذلك"[3].

قال المنتوري: "وبالقصر قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ[4].

وأما يواخذ وتواخذنا وما أشبهه من لفظه ـ وهو الخامس من المستثنيات لورش من هذا الأصل ـ وكذلك "ءالان" في الموضعين من يونس، وعادا الأولى في سورة النجم فقال ابن الباذش: "فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فيهن فلم يمد"[5].

لكن أبا عمرو الداني ذكر الخلاف في بعض كتبه في بعضها، ففهم الشاطبي وابن بري من عدم استثنائه له في التيسير والاقتصاد على أنه ذهب إلى الخلاف فيها، ولذلك قال الشاطبي: "وبعضهم يواخذكم ءالان مستفهما تلا".

1- الدر النثير 2/235-236.
2- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحمصية لوحة 53.
3- نقله المنتوري في شرح ابن بري.
4- نفسه.
5- الإقناع 1/473.

وقال ابن بري:"

"وفي يواخذ الخلاف وقـعا   وعـادا الأولى وءالان مـعا[1].

وقد قال الداني في "المفردات": "وكلهم لم يزد في التمكين الألف فقال في قوله تعالى "لا يواخذكم" "ولاتواخذنا" "وبابه" وأما "ءالان" في الموضعين من سورة يونس وعادا الأولى فقال أبو عمرو في "التلخيص":

"وزاد بعضهم ثلاثة أحرف: "ءالان" في الموضعين، و"عادا الاولى" في النجم فلم يزيدوا في تمكين الألف والواو فيهن"[2].

وقال في "كتاب رواية ورش من طريق المصريين": "وأما قوله "ءالان" في الموضعين و"عادا الاولى" فإني آخذ له بزيادة التمكين وتركه". قال المنتوري: ذكر فيهما في جامع البيان القصر خاصة"[3].

قال: "وأنا آخذ له بالتسهيل بين بين فأمد الألف التي بعد اللام مقدار ألفين، كما تمد ذلك في "الان" التي لم تدخل عليها همزة الاستفهام، ولا وجه لقصرها، وهذا هو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ"[4].

وقد نظم غير واحد من الأئمة في "ءالان" خاصة ما فيها من وجوه، وأدرجها بعضهم في ضمن مباحثه. فقد خصها ميمون الفخار بفصل خاص في التحفة، وبحث وجوهها المدغري في تكميل المنافع، ونظم فيها الشيخ محمد بن محمد الافراني السوسي تلميذ أبي زيد بن القاضي وشيخ أبي الحسن علي النوري صاحب كتاب "غيث النفع" أرجوزة في ثمانية وستين بيتا سماها "غاية البيان" ذكرها تلميذه المذكور في كتابه في سورة يونس[5].

1- نقله في الدر النثير 236/2.
2- نقله المنتوري في شرحه على ابن بري لوحة 103.
3- نقله المنتوري لوحة 103.
4- المنتوري 101-102.
5- غيث النفع 242-244 وأولها قوله:"يقول راجي العفو والغفران   من ربه محمد الافراني.

ونظمها من المشارقة جماعة منهم الحافظ ابن الجزري[1] وشمس الدين المتولي[2] وغيرهم.

هذه عي المستثنيات التي استثناها بعض الأئمة لورش من طريق الأزرق في هذا الأصل، وبعض الأئمة ـ كما رأينا ـ لم يستثن له بعضها، ومن الطريف أن الإمام أبا القاسم بن الفحام القيرواني صاحب "التجريد" لم يستثن منها شيئا بل أجرى الباب كله للأزرق على أصل واحد كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن الجزري بقوله: "لم يستثن الصقلي شيئا من باب تقدم الهمز"[3].

1- النشر 359/1.
2- مطبوعة في مجموع اتحاف البررة 112.
3- النشر 359/1.

الفصـــل الثـــالث
بعض سمات التلاوة المغربية في موضوع المد:

وقد غدا التمسك بهذا الأصل في مد ما تقدم سببه ميسما بارزا من مياسم التلاوة المغربية، بل إننا نجده قد دخل في الاستعمال حتى في غير القراءة كما نجد مثلا فيما نسمعه في المساجد من التأمين خلف الإمام بصوت واحد بلفظ "ءامين" بمد الهمزة مدا قد يبلغ به الأكثرون مرتبة الإشباع، وكما نسمعه في دعاء الختم بقولهم: "ربنا ءاتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة" بمدات متساوية في المواضع الثلاثة، وقولهم "وعلى ءاله" بالتسوية بين المدتين.

وأما ما يقع في "المدارسة" "أعني قراءة الألواح أو الأحزاب" بسرعة تؤدي إلى إسقاط المدات بالمرة أو إلى التسوية بين ما تقدم سببه وما تأخر أو بينهما وبين ما يمد مد الصيغة فحسب، فهو أمر يكاد يكون عاما في مدارس الإقراء بالمغرب منذ زمان سواء في قراءة الإفراد أو قراءة الجمع كما تقدم، وذلك ولا شك مناف لما قرره علماء هذا الفن من قواعد وآداب لا تعتبر القراءة قراءة ولا الرواية رواية إلا بمراعاتها واستيفائها على وجهها.

وقد وجدت الشيخ أبا الحسن النوري صاحب "غيث النفع" (1053ـ1118هـ) ينعي على أهل المغرب الأقصى هذا الأسلوب من الحدر إلى حد بتر حروف المد أو تحويلها عن مراتبها مما يتنافى مع أصول الرواية المأخوذ بها، قال في كتابه "تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين":

"يقع الخطأ للقراء في هذا الباب من أوجه: منها قصر الممدود، وهو لحن لا يحل، وقد ورد في ذلك حديث جيد رجال إسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير عن مسعود بن يزيد الكندي قال:

"كان ابن مسعود يقرئ رجلا فقرأ الرجل "انما الصدقات للفقراء والمساكين" مرسلة أي غير ممدودة، فقال ابن مسعود: "ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرأنيها: "انما الصدقات للفقرآء والمساكين" فمدها". قال أبو الحسن النوري:

"وليحذر من عدم إعطاء المد حقه، فمن له ثلاث ألفات يقرأ له بنحو ألف! وهذا وإن كان أخف من الأول إلا أنه لا ينبغي، **وأكثر الناس وقوعا في هذا والذي قبله أهل المغرب الأقصى، لأنهم يقرأون بورش من طريق الأزرق**، وهو من أطول القراء مدا ـ كما تقدم ـ وهم في الغالب لا يمدون له طويلا ، لا سيما المتعلم وقت قراءته في لوحه، بل كثير منهم يقصرون الممدود، لاسيما المنفصل، فيقرأون نحو "بما انزل" ولا يمدون، ويضمون ميم الجمع إذا جاوزت الهمزة ولا يمدون، وهو من باب المنفصل.

"**وكان ودي ـ لو أسعفوني أن يقرأوا من رواية قالون، فإن أبوا إلا رواية ورش فمن طريق الاصبهاني، وليس ذلك لضعف في طريق الأزرق، بل هي من اصح الطرق عن ورش، قرأ عليه عشرين ختمة** بعضها وهو مقيم بمصر، وبعضها وهو مرابط معه بالاسكندرية، وانما هو ليسلموا من الخطأ الذي خاضوا فيه، والتخليط الذي ارتكبوه مما لا يرضى به ذو دين[1].

3ـ أصله في مد حرفي اللين الساكنين الواقعين قبل الهمز

هذا هو الأصل الثاني من الأصلين الذين ذكر أبو جعفر بن الباذش أن المصريين رووهما عن ورش مما تفرد به في المد، ولم يتابعه أحد من القراء عليهما"[2].

وأولهما ـ كما تقدم ـ مد حرف المد واللين إذا تقدمته الهمزة.

والأصل الثاني: الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وأتى بعدهما همزة في كلمة واحدة، ويسميهما القراء حرفي اللين، نحو شيء وشيئا وكهيئة واستيأسوا ولا تايئسوا وسوءة وسوءاتكم وسوءاتهما وشبهه، قال ابن الباذش حاكيا عن المصريين:

"فكانوا يأخذون لورش بزيادة التمكين للمد في ذلك، فمنهم من يفرط، ومنهم من يتوسط"[3].

وهذان المذهبان مذكوران معا عند الحصري في رائيته في قوله:

"وفي مد عين ثم شـيء وسـوءة　　خلاف جرى بين الأئمة في مصر

1- تنبيه الغافلين 108-109.
2- الإقناع 471/1.
3- نفسه 476/1.

فقـــال أنـــاس: مده متوســـط وقال أنـــاس: مفرط، وبه أقـــري.

وحكاهما الشاطبي أيضا لكنه جعل أحد الوجهين القصر وذلك في قوله:

"وان تسكن اليـا بين فتح وهمزة بكلـمة أو واو فوجـــهان جـملا

بطول وقصر وصـل ورش ووقـــفه وعند سكون الوقف للكل أعـملا

إلا أن الشراح حملوا قوله بالوجهين على إرادة الإشباع مثلما قال الحصري، قال الحافظ أبو شامة شارحا لقول الشاطبي: "والمراد بالوجهين المد المشبع والمتوسط، نص على ذلك المهدوي وغيره، فوجه الإشباع جعله كالمتصل، ووجه التوسط حطه عن تلك الرتبة قليلا لضعفه عن ذلك بانفتاح ما قبله"[1].

وقال أبو إسحاق الجعبري في "الكنز": "أي الوجهان: مد وتوسيط عبر عنه بالقصر حالي وصله ووقفه مطلقا، ثم قال: "تنبيهات: علم ان مراده بالقصر التوسيط من قوله بعد:

"وعنهم سقوط المد فيه وورشهم يوافقهم في حيث لا همز مدخلا

قال: "ويصدق عليه القصر بالنسبة إلى الإشباع"[2].

قال المنتوري: "واعلم أن المد في هذا الباب هو من رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش خاصة، نص على ذلك الداني في "جامع البيان" و"التمهيد" و"التعريف" و"إرشاد المتمسكين" و"إيجاز البيان" و"التلخيص" و"الموجز"، وعلى ذلك اقتصر في "التيسير"، قال في "إيجاز البيان": "وبه ـ يعني بالمد في الياء والواو المفتوح ما قبلهما ـ كان يأخذ أبو غانم ومحمد بن علي ـ يعني الأذفوي ـ وغيرهما، وعلى ذلك أصحاب النحاس وابن هلال وغيرهم".

وقال في جامع البيان: "وبذلك كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان وغيره من أصحاب النحاس وابن هلال وابن سيف، وعليه عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين".

1- إبراز المعاني 123.

2- كنز المعاني لوحة 73.

وقال في التلخيص: "والنص في هذا الباب كله معدوم، وإنما يتلقى من أهل الأداء سماعا ويؤخذ عنهم مشافهة.

وقال في التمهيد: "ولم أجد للمد في ذلك ولا لغير المد أثرا في كتاب أحد من الناقلين عن ورش ولا عن غيره، وإنما نقل إلينا لفظا.

"وقال في "كتاب اختلاف أهل الأداء لورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما"[1]:

"ان النص عن ورش في الوجهين جميعا معدوم، وإنما ورد عنه لفظا وأداء".

وقال في "إيجاز البيان": "ولم أجد لهذا الباب أثرا في كتاب أحد من الناقلين عن ورش، بل أضربوا عن ذكره في كتبهم أصلا، إلا ما كان من احمد بن هلال وأصحابه فمن دونهم، فإنهم دونوه في كتبهم، وكان شيخنا أبو الحسن يروي تمكين المد من غير إسراف في أصل مطرد من ذلك، وهو ما جاء من لفظ شيء حيث وقع لا غير[2]، وبذلك قرأت عليه"[3].

وذكر في "جامع البيان" ان إسماعيل النحاس قال في "كتاب اللفظ" عن أبي يعقوب انه كان يمد شيئا وشيء وكهيئة وفلما استيئسوا وانه لا يايئس، ويقصر سوأة والسوء ـ قال: وبالأول قرات وبه آخذ".

وقال في "إيجاز البيان": "فان أهل الأداء من مشيخة المصريين يأخذون بزيادة التمكين للياء والواو في ذلك، ويحكون ذلك عن قراءتهم، وبه قرات على ابن خاقان وفارس بن أحمد".

وقال في "التعريف": "قرأ ورش في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء والواو يسيرا إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة واحدة نحو قوله "على كل شيء قدير، ومن

1- تقدم ذكر هذا التأليف في مؤلفات أبي عمرو الداني.

2- لم يتعرض لذكر هذا الموضوع في باب المد من "التذكرة" المطبوع 1/150-151 وأحسب أنه سقط من النسخة الأم التي اعتمدت في التحقيق، وفي قوله في أول سورة البقرة: "لا خلاف بينهم في تمكين "عين" يعني في أول مريم والشورى ما يدل على مذهبه في شيء انه مد بغير إسراف. (التذكرة 1/90).

3- نقله المنتوري وابن القاضي في شرحيهم علر ابن بري.

الحق شيئا، وكهيئة الطير، والسوء، وسوأة أخي وشبهه، وقرأ الباقون وورش في رواية عبد الصمد والاصبهاني بغير تمكين في جميع القرآن"[1].

تلك نصوص أبي عمرو الداني في كتبه على هذا الأصل في طريق المصريين عن الأزرق عن ورش، وكلها ذكر فيها زيادة التمكين.

وأما قدر هذه الزيادة فاختلف فيه على ثلاثة أقوال، فقال مكي في "التبصرة": "فقرأ ورش الجميع بالمد، وهو مد دون حروف المد واللين"[2]، وهذا عنده يعني التوسط لأنه عبر بالمد وجعله أقل من مد الأحرف الثلاثة إذا تأخر عنها الهمز، وقد تقدم أن إشباع المد فيها في ذلك إجماع من القراء.

وذكر أبو عمرو الداني "التمهيد" وجها ثانيا لورش وهو تمكينها بزيادة طويلة كالزيادة في الياء والواو اللتين حركتهما منهما، وحكى ذلك عن أبي القاسم خلف بن خاقان ثم قال: "وهو مذهب القدماء من شيوخ المصريين.

وذكر في "كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما" وجها ثالثا وهو القصر كسائر القراء[3].

وقال ابن شريح في "الكافي": "وإذا انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين وجاء بعدهما همزة في كلمة واحدة فورش وحده يمدها مدا وسطا نحو شيء وكهيئة واستيئس والسوء وسوءة. وقد قرأت له أيضا بإشباع المد في ذلك كله"[4].

وقال ابن عبد الوهاب في "كفاية الطالب": "ورأيت بعض القراء ينكر المد في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما لورش ولا يرى ذلك، وبه قرأت على حذاق شيوخي، وهو جائز عندهم، لأن فيهما لينا، وإذا كان كذلك لم يمنع المد فيه لمجيء همزة ملاصقة له"[5].

---

[1]- ينظر التعريف 248.
[2]- التبصرة 61-63.
[3]- نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 105.
[4]- الكافي في القراءات بهامش المكرر للأنصاري: ص 13.
[5]- نقله المنتوري أيضا.

وقال ابن مطرف في "الإيضاح": "جاء عن ورش في هذا الأصل ثلاثة أوجه، أحدها: أنه يمده كمد حروف المد واللين سواء، والثاني: يمده أقل من حروف المد واللين، فينقص من المد الذي يمده في حروف المد واللين بمقدار ما نقص من مد الحرف بسبب انفتاح ما قبله، والثالث: أن لا يمد"[1].

واختار ابن بري التوسط في قوله:

"والواو والياء متـــى سكنتا ما بين فتحة وهمـــز مـــدتا
له توســـطا، وفي ســـــوءات خلف لما في العين من فعلات.

قال في القصد النافع: "واقتصر ـ ابن بري ـ على التوسط لشهرته وكثرة العمل عليه، وبه قال ـ الداني ـ في "التلخيص"، وهو ظاهر قوله في "التيسير" و"المفردة"، وبه قال أبو محمد مكي، وهو الذي يترجح عند النظر[2].

وذكر المدغري الوجهين لأهل العشر الصغير وابتدأ بما به العمل، وهو التوسط فقال في "روض الزهر":

"وباب شيء وسطن للأزرق في وصله وبعد أشبع ترتق.

وأما وجه القصر فلم يأخذ به أحد من المدرسة المغربية فيما أعلم، وقد ذكر مكي ما يشعر بالإنكار على من يأخذ به وبعيب غيره، وذلك في قوله في "التبصرة": **"وورش يمد الياء ثم يهمز، ورأيت جماعة من أهل القرآن ينكرون مد هذا الفصل وذلك لجهلهم بالرواية المشهورة بالنقل المتواتر لفظا وجمعا وسمعا وقلة تصرفهم بتصاريف كلام العرب، ورأي ذلك مذهب القراء البغداديين، والذي قرأت به المد، وهي رواية المصريين عن ورش، وهم أقعد به، لأنه مصري"[3].**

أما كيفية أداء هذا المد في الياء والواو فكثيرا ما يخطئ فيها طلبة القرآن في زمننا وقبله، حيث نراهم يمدون الحرف الذي قبل حرف اللين في "شيء" كما يمدونه في

---

[1]- المصدر نفسه لوحة 105.
[2]- القصد النافع للخراز (مخطوط).
[3]- التبصرة 63.

"شاء"، وكذلك يفعلون في حالة الوقف على "لا ريب" و"الصيف" و"من خوف" حيث نسمعهم يزيدون قبل الياء والواو ألفا ويمدونها مدا مشبعا قبل بلوغ حرف اللين.

وقد نبه الإمام الصفار على هذا الخطأ الذي كان يرتكبه بعض الطلبة في زمنه كما حكى عنه صاحبه أبو عبد الله القيسي الصرير في قوله في "رائية الوقف":

"عن البعض يحكي شيخنا في "جوابه" يمد قبيل اليا، فكونن على حذر
وبعض يروم المد يكسر ياءه فياتي بحرف المد من بعد ذا الكسر[1].

وقد حدد الشيخ الصفار كيفية النطق بذلك على وجهه فقال في كتابه "جواب الخل الأولاد":

"وكيفية مد الياء من "شيء" وشبهه أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه إذا لفظت بالياء من "بيت" و"غيث" ونحوهما، ويمكث ثمة بقدر ما يحصل التوسط، وتزيد المكث ان كنت مشبعا.

"وكيفية مد الواو من السوء ونحوه أن تضم شفتيك كانضمامها إذا نطقت بالواو من "عتوا" و"شروا" ونحوهما ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط، ويزاد في المكث إن زيد في المد على ما تقدم"[2].

المستثنيات لورش من هذا الأصل:

واستثنى أهل الاداء لورش من هذا الأصل حرفين، قال أبو عمرو في "جامع البيان" بعد ذكر قراءته بزيادة التمكين في هذا الأصل على شيخه ابن خاقان وأبي الفتح فارس بن أحمد:

"واستثنيا لي من ذلك حرفين وهما "موئلا" في الكهف "والموءودة" في كورت، فلم يمكنا الواو فيها، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان وغيره من أصحاب النحاس وابن هلال وابن سيف، وعليه عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين،

1- تقدم ذكر القصيدة بتمامها في العدد الذي خصصناه للإمام القيسي.
2- نقله ابن المجراد في شرحه على الدرر اللوامع لوحة 52.

وأقرأني أبو الحسن عن قراءته في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء في "شيء" و"شيئا" في جميع القرآن لكثرة دورهما لا غير، وما عدا ذلك بغير تمكين حيث وقع"[1].

وقال المنتوري: "وقد نص على ذلك - يعني استثناءهما لورش - في "جامع البيان" و"الاقتصاد" و"التيسير" و"التمهيد" و"إرشاد المتمسكين" و"التلخيص" و"الموجز" و"كتاب رواية ورش من طريق المصريين" و"التهذيب".

وقال في "إيجاز البيان": "ولا اعلم خلافا بين أصحابنا في ترك تمكين الواو في قوله "موئلا " و"الموءودة".

وقال في "التعريف" نحوه[2].

وقال في "إيجاز البيان": "وبذلك قرأت"، وقال في "الاقتصاد" و"إرشاد المتمسكين" نحوه.

قال في "إيجاز البيان": "وعليه أهل الأداء، ولا أحسب ذلك إلا عن أصل ثابت عن ورش"[3].

قلت: وهذا خلاف ما نسب إليه ابن أبي السداد في "الدر النثير" في قوله:

"الا أن الحافظ نص في "إيجاز البيان" على التمكين الزائد في "الموءودة" و"سوءات"[4].

قال المنتوري: "وقال - يعني الداني - في "كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما": "وليس ذلك إلا عن أصل ثابت من طريق النقل دون القياس، إذ القياس يوجب حملهما على نظائرهما في التمكين"[5].

قال المنتوري: "وبالقصر قرأتهما على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ"[6].

---

[1]- جامع البيان.
[2]- لم أقف عليه في "التعريف" في باب المد 245-247.
[3]- شرح المنتوري على ابن بري. لوحة 109.
[4]- الدر النثير 235/2.
[5]- شرح المنتوري لوحة 109.
[6]- نفسه 106.

وقال ابن الطفيل في شرح الحصرية: "وقد قرأت له بغير مد في ذلك كله"[1].

الخلاف في واو سوءات:

واختلف عن الأزرق عن ورش من هذا الأصل في واو "سوءات".

قال المنتوري: "وذكر الداني في "كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما" وفي "جامع البيان" و"إيجاز البيان" و"التلخيص" والمد في واو "سوءات"، وهو ظاهر قوله في "الاقتصاد" و"التيسير" و"التمهيد" و"التعريف" و"الموجز"، وذكر في "إرشاد المتمسكين" و"التهذيب" القصر.

وقال في "كتاب رواية ورش من طريق المصريين": "وأما قوله "**سوءاتهما**" في الأعراف وطه، فاختلف عنه في تمكينهما وتركه، وبالتمكين قرأت له، وبه آخذ"[2].

وقال مكي في "التبصرة": "فإن أتى بعد الهمزة في هذا الباب حرف مد ولين استغني بمده عن مد حرف اللين نحو "سوءاتهما" و"الموءودة" وشبهه، مد الثانية ولا يمد الأولى، غير أنه لا يمد "موئلا" وأصله يوجب مده"[3].

وعلى هذا يبقى قوله تعالى "سوأة أخيه" و"سوءة أخي" على أصله في زيادة التمكين للواو لأنه ليس بعده ما يستغني بمده عن مد ما بعده: ولم يذكره مكي في هذا السياق فيبقي داخلا في الأصل العام في زيادة التمكين.

وقال ابن شريح في "الكافي": "وخالف أصله في "موئلا" و"الموءودة" و"سوءاتهما" و"سوءاتكم" فلم يمدهن"[4].

وقال المنتوري بعد ذكر الخلاف في سوءات كما نص عليه ابن بري في قوله: "وفي سوءات خلف لما في العين من فعلات.

"وبالوجهين قرأته على بعض من لقيته، وقرأته علـــى شيخنا الأستـاذ أبي عبد

1- منح الفريدة الحمصية لوحة 56.
2- شرح المنتوري لوحة 108.
3- التبصرة 63.
4- الكافي 13.

الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ بالمد وبه آخذ"[1].

قال ابن المجراد معتبرا لهذه الأقوال: "فإذا جمع ما لورش في ألف "سوءات" وواوها من الخلاف تصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه: مدهما معا، وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما قال: "وقد نظمت ذلك في أبيات فقلت:

"وسوءات فاقصر واوها ثم وسطن ومكن كهاويها لورش بلا وهم
فتحصل في سوءات تسعة أوجه إذا تليت وصلا فحققه عن فهم
فاشبعهما واقصر ووسط وخالفن تجد تسعة لا شك فيها لذي العلم[2].

وقد قدمنا ما أثارته هذه المسألة في ترجمة أبي الحسن الحصري بسبب السؤال الذي طرحه فيها على قراء المغرب في قوله:

"أسائلكم يا مقرئي الغرب كلهم وما لسؤال الحبر عن مثله بُدُّ
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله وذا لم يمدوه ومن أصله المد
وقد جمعا في كلمة مستبينة على مثلكم تخفى ومن بعضكم تبدو.

وبسطنا عددا من الأجوبة المنظومة على هذا اللغز الذي يعتبر أقدم سؤال للمعاياة طرح في المدرسة المغربية يمكن الرجوع إلى تفاصيلها في البحث الذي خصصناه لأبي الحسن الحصري وقصيدته في قراءة نافع.

4ـ أصله في مد ما مد للسكون اللازم

هذا النوع من المد يعني زيادة التمكين في أحرف المد واللين على القدر الذي لصيغتها للحيلولة بذلك بين اجتماع ساكنين، فيقوم المد في هذه الأحرف مقام حركة[3]، "وجعل المد عوضا عن الحركة ليتميز بذلك أحدهما من الآخر ولا يلتقيا، فلذلك زيد في إشباعه وتمكينه"[4]، وزيادة التمكين في ذلك إجماع من القراء"[5].

قال الإمام أبو عبد الله بن شريح في "الكافي":

1- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 105.
2- إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد لوحة 53.
3- النشر لابن الجزري 314/1.
4- إيجاز البيان للداني نقله المنتوري في شرح ابن بري.
5- المنتوري لوحة 74.

"واتفقوا أيضا على مد حرف المد واللين إذا جاء بعده ساكن مدغم أو غير مدغم، نحو ءآلله أذن لكم ـ ءآلذاكرين ـ ءآمين ـ والصآخة ـ ودآبة ـ ويشآق ويشبهه "واللائي" ومحيآي في قراءة من سكن الياء"[1].

قال أبو الحسن بن الطفيل: "والساكن الذي ياتي بعد حرف المد واللين الموجب للزيادة فيه يكون على ضربين: مظهرا ومدغما، وياتي مع هذه الحروف في كلمة واحدة نحو "لام ـ ميم" من "ألم" و"كاف" و"صاد" من "كهيعص" وشبه ذلك من فواتح السور التي تكون على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ولين، وكذلك "محياي" و"اللاي" في قراءة من سكن الياء، والمدغم نحو "الضآلين" و"الصآخة" ويشأق" وشبهه"[2].

واختلف أيهما أمكن في المد، أهو ما مد للسكون نحو يحادون ومحياي، أم ما مد للهمز نحو "يشاءون"؟؟ فسوى الأكثرون بينهما.

وذكر أبو جعفر بن الباذش ان "ما مد للسكون بعده أحق وأولى بتمكين المد مما مد لهمزة بعده، لأن المد للهمزة إنما هو على التشبيه بما مد للساكن، والمد لالتقاء الساكنين لا بد منه"[3].

كما اختلف في ما مد للسكون: أي النوعين فيه أمكن في المد، أهو المظهر نحو "ومحياي" أم المدغم نحو دابة؟؟

فذهب قوم إلى أن المد في المظهر لاتصال الصوت فيه أقوى منه في المدغم لانقطاع الصوت فيه باحتباس اللسان في موضعه يسيرا. قال ابن المجراد: وبهذا القول قال ابن مجاهد وأبو حاتم سهل بن محمد وجماعة من المتصدرين.

قال الحافظ ـ يعني الداني ـ: ومنهم شيخنا أبو الحسن بن سليمان وغيره.

1- الكافي 14.
2- منح الفريدة الحمصية لوحة 45.
3- الإقناع 463/1.

وذهب قوم إلى التسوية بينهما لأن الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما حاصل في المدغم والمظهر، فلا معنى للتفرقة بينهما، قال الحافظ: "وهو قول أكثر من أدركناه من المتصدرين، والقولان صحيحان".

قال ابن المجراد: "وهذا الثاني هو ظاهر التيسير، وعليه أكثر المتأخرين، وقال مكي: "وكلا الوجهين حسن"[1]. وقال ابن شريح بمثل قول مكي، ونص عبارته في الكافي: "وتفصيل المد في المدغم أحسن وأقوى، والوجه الآخر حسن"[2].

وأشار المنتوري إلى مذهب من سوى بينهما وقال: "وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ وبذلك قرأت عليه وعلى غيره، وبه آخذ"[3].

ومرادهم بزيادة التمكين هنا الإشباع للمد لا غيره، بدليل وقوع الاختلاف في مساواته أو زيادته على ما كان بسبب الهمزة الواقعة بعد أحرف المد واللين لأن إشباع هذا الضرب كما قدمنا محل إجماع من القراء.

الحروف المقطعة في فواتح السور:

ويندرج في هذا الفصل ـ كما تقدم في تمثيل ابن الطفيل ـ الحروف المقطعة في فواتح السور مما جاء من ذلك على ثلاثة أحرف وسطها حرف مد ولين نحو "لام ـ مبم من "آلم" وطا ـ سين ـ ميم ـ من "طسم" وص وق ون. فالمد في هذا الضرب كله مد مشبع بسبب السكون.

واستثنى بعض أهل الأداء لورش هذا الأصل الميم من "الم الله" و"ألم أحسب الناس" في فاتحتي آل عمران والعنكبوت فأجرى فيه الخلاف، قال ابن الباذش:"فأما "ألم الله" في قراءة الجماعة و"ألم أحسب الناس "في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من راعي اللفظ فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء "ميم" فيهما لتحرك الميم، وعلى ذلك نص إسماعيل النحاس عن ورش، ومنهم من يسوي بينه وبين "ألم ذلك" وسائر ما لم تعرض فيه حركة وهو القياس، وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراء"[4].

1- إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 42.
2- الكافي 15.
3- شرح ابن بري للمنتوري لوحة 75.
4- الإقناع 479/1.

وقال أبو عمرو الداني بعد أن حكى الخلاف في ذلك: "والمذهبان حسنان بالغان، غير أن الأول أقيس، والثاني آثر، وعليه عامة أهل الأداء.

قال المنتوري: "وذكر في "إيجاز البيان" أن المد أقيس بمذهب ورش، وأن على القصر عامة من لقي من الشيوخ، وأنه جاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل النحاس عن أصحابه ومحمد بن خيرون، فقال إسماعيل في كتاب اللفظ: "ألم أحسب الناس" مقصورة الميم، وقال ابن خيرون في كتابه في السورتين: "اللام ممدودة والميم مقصورة".

وذكر في "جامع البيان" النصين عن النحاس وابن خيرون، وذكر في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص الوجهين، وقال في التمهيد والتلخيص: والأول أقيس، وقال في إرشاد المتمسكين: والمد الممكن في ذلك عندي أقيس بمذهب ورش، إذ كان مذهبه ترك الاعتداد بالعارض ومعاملة الأصل ـ قال: "ألا ترى أنه إذا نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وكان قبل ذلك الساكن المنقول إليه الحركة ساكن آخر قد حذف أو حرك من أجله لم يرد ذلك الساكن مع تحريكه للساكن الثاني بحركة الهمزة، وذلك نحو قوله: "قالوا الان" و"في الارض" وإذا الارض مدت" وشبه ذلك لم يرد الواو ولا الياء ولا الألف في شيء من ذلك مع تحريكه للساكن الموجب لحذف ذلك قال: وكذلك "فمن يستمع الان" "وبل الانسان" وشبهه، لم يرد سكون العين ولا اللام مع عدم وجود ما بسببه حرك ذلك، قال: فكان ذلك أدل دليل على معاملته للأصل دون العارض، إذ لو عامل العارض لوجب أن يرد المحذوف ويسكن المتحرك، فإذا كان ذلك مذهبه وجب أن يمكن له مد الميم فيما تقدم، إذ الحركة التي عليها عارضة"[1].

وقال أبو داود في "الطرر على جامع البيان": "وإلى القول الأول أميل ـ يعني المد ـ وعليه أعول، وبه أقول وأقرأ وأقرئ، من أجل أن حركة الميم عارضة، والعارض لا يعتد به ـ قال: "والدليل على ذلك قراءة ورش من جميع طرقه "قالوا الان جئت بالحق" بحذف الواو للساكنين، فعامل الأصل ولم يعتبر بحركة لام "الان"، وكذلك "وأنكحوا الأيامى" و"ألم نهلك الاولين" و"بل الانسان" وشبهه، فكما عامل هنا الأصل ولم يعتد

[1]ـ نقلة المنتوري في شرح ابن بري.

بحركة اللام فكذلك يكون "ألم الله" و"ألم أحسب الناس"، وإلا فما الفرق لمن ادعى ذلك وبالله التوفيق"[1].

ويتخرج على الاعتداد بالعارض وعدمه في "ألم حسب" الأوجه الثلاثة في المد: الإشباع وهو أقواها وأشهرها وعليه العمل، والتوسط والقصر كما أشار إلى ذلك صاحب "التحفة" في ذكر الفواتح بقوله:

"وان تحرك بعـــارض طـــرا	فاقصره وامدد ثم توسيط يرى
ذو القـــصر يعتد فـلا يـــمد	ومن قرا بالـمد لا يعـتد
في الشرح للفاسي[2] تخريج حسن	إذ قال للتوسيط رعي الجانبين
وذاك في ميـــم بأولى العنكبـوت	وأل عمران صحـيح عن ثبــوت.

وقد تقدم ذكر محاورة أبي زيد الجادري لشيخه أبي عبد الله القيسي شيخ الجماعة بفاس في هذه المسألة مما نقلناه مما بقي لنا من شرحه على أرجوزة "الميمونة الفريدة" لأستاذه المذكور، كما ذكرنا في مؤلفات ابن القاضي رسالة خصصها لبحث الخلاف وتخريجه على وجوهه في هذه المسألة سماها "إزالة الشك والإلباس العارضين لكثير من الناس في نقل ألم أحسب الناس"، وقد تتبع في هذه الرسالة أقوال أئمة القراء وعلماء الرسم في المسألة كأبي عمرو الداني وأبي داود الهشامي وأبي وكيل ميمون الفخار وشيخه أبي عبد الله القيسي وتلميذه الآخر أبي زيد الجادري وأبي الحسن المنبهي صاحب "كشف الغمام" وسواهم، وأنهى الرسالة بأرجوزة من ستة عشر بيتا ضمنها أهم تلك الأحكام قال في أولها:

"أحسب الناس بنقل قد جرى	عند المحققـين حقـا لا
نظـيره التـــنوين في المثـــال	امترافالنقـل حاصل ولا تبال..

وأحال في كتابه "بيان الخلاف والتشهير والاستحسان" عند ذكره لنقل همزة "ألم أحسب" فقال على سبيل التنويه:

---

[1]- المصدر نفسه لوحة 84-85.

[2]- يعني محمد بن الحسن الفاسي مؤلف "اللآلئ الفريدة".

"ومن أراد الشفاء فعليه بمطالعة تأليفنا المسمى بـ"إزالة الشك والإلباس"[1].

ويستفاد من اشتراطهم في مد هذه الأحرف أن تكون في هجائها على ثلاثة أحرف وسطها حرف مد ولين أن ما كان منها على ثلاثة لكن ليس وسطه كذلك نحو ألف من "ألم" و"ألر" و"المص" فلا يمد وإنما يحرك بحركته لا غير.

كما يستفاد من ذلك أن ما كان منها على حرفين لا يمد فوق مد الصيغة لعدم الموجب للمد وهو التقاء الساكنين.

قال ابن عبد الوهاب في "المفتاح": "اعلم أن المد في حروف الهجاء التي تقع في أوائل السور إنما هو لالتقاء الساكنين ولا يكون ذلك إلا إذا كان هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطهن حرف مد ولين، فإن كان هجاء الحرف ثلاثة أحرف أوسطهن حرف مد ولين فالتمكين في الحرف حينئذ دون مد طويل، بل يزداد في التمكين على تمكين ما هجاؤه حرفان، لأن ما هجاؤه على حرفين من الحروف التي في أوائل السور لا مد فيه"[2].

وقال ابن عبد الوهاب أيضا في "المفيد": "فأما ما وقع هجاؤه في أوائل السور على حرفين كالحاء من "حم"، والطاء والهاء من "طه" والهاء والياء من "كهيعص" والراء من "ألر" و"ألمر" فليس من هذا الأصل في شيء ولا له حكم في المد، إنما اللفظ به متمكنا على واجبه وبيانه فافهم"[3].

وقال المهدوي في "الموضح في شرح الهداية": "فإذا لم يكن الحرف من حروف التهجي على ثلاثة أحرف لم يدخله المد، لأنه لم يلتق ساكنان، وذلك نحو "طه" ليس في الطاء والهاء سوى ساكن واحد وهو الألف"[4].

وهذا الحكم في استثناء ما كان على حرفين يكاد يكون إجماعا وبترك المد فيه الأخذ والعمل إلى اليوم.

إلا أن الإمام أبا عبد الله بن سفيان قال في كتاب "الهادي في القراءات": "وأما ما كان على حرفين فليس أحد من القراء يمده، إلا شيئا رواه المغربيون عن ورش

1- التأليفان معا مخطوطان.
2- المفتاح لوحة 35.
3- شرح المنتوري على الدرر.
4- الموضح 25.

أنه يمد ذلك كله، وخالفوا أصلهم في الراء من "ألر" وفي الطاء والهاء من "طه"، وهم يفتحون الهاء"[1]. يعني أنهم لا يميلونها حتى لا يظن أن ترك المد إنما هو بسبب الإمالة للحرف.

وتبعه الإمام ابن شريح فقال في "الكافي": "وكذلك إن كان على حرفين فليس أحد يمكن مده نحو"ها" و"يا" و"را" و"طا"، إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمد ذلك كله من "ألر" و"ألمر" والطاء والهاء من "طه"[2].

هذه عبارته في الكافي بالنص في هذا الكتاب، فلا أدري كيف وهم عليه الحافظ ابن الجزري فقال في "النشر":

"وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في "الكافي" بمد ما كان على حرفين في فواتح السور، فحكى عن رواية أهل المغرب عن ورش أنه كان يمد ذلك كله، واستثنى الراء من "ألر" و"ألمر" "والطاء والهاء من "طه"[3].

فأنت ترى أن ابن شريح لم ينفرد بهذا بل تقدمه إليه صاحب "الهادي"، ثم انه لم يذكر انه مذهب له حتى يقال: انفرد بمده، وانما حكاه عن رواية أهل المغرب، وكذلك فعل قبله ابن سفيان، فإنه قال: "إلا شيئا رواه المغربيون"، ولم يقل رويناه، يضاف إلى كل هذا أن ابن شريح لم يستثن في "الكافي" شيئا، وإنما الاستثناء في كتاب ابن سفيان.

5ـ أصل الأزرق عن ورش في المد بسبب الساكن اللازم بعد حرف اللين في بعض فواتح السور:

وهذا الأصل يتعلق بالخلاف عن ورش في حرف "عين" في فاتحتي مريم والشورى، وهو أصل انفرد به.

وقد اختلف أهل الأداء بعد إثبات مده له في مقدار المد المراد. فأما عن انفراده به فقال أبو عبد الله بن سفيان:

1- الهادي لوحة 8.
2- الكافي 15.
3- النشر 346-345/1.

"أما عين" فلم يمكن أحد مدها، إلا ورشا عن نافع، وأما القراء فيلفظون بها بمنزلة "شيء" و"دائرة السوء"[1].

وقال المهدوي: "فأما انفراد ورش بمد "عين" دون غيره فإنه فيه على أصله في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما في أنه يمدهما كما يمد إذا انضم ما قبل الواو أو انكسر ما قبل الياء"[2].

وذكر مكي في "التبصرة" مثل ذلك عن ورش وحكى في مده مذهبين للقراء: مده لسائرهم ومده لورش وحده، كما حكى عنهم في المد مذهبين: ترك الإشباع قال: وبه آخذ من أجل الرواية، وأختار الثاني ـ الإشباع ـ والأول حسن جميل، لأن حروف المد واللين أمكن من غيرها في المد"[3].

وقال مكي في "الكشف: "فأما مد "عين" في "كهيعص" وفي "عسق" فمد دون مد ميم قليلا، لانفتاح ما قبل الياء في هجاء "عين" وانكسار ما قبل الياء في عجاء "ميم"، فحرف المد واللين أمكن في المد من حرف اللين، وكلاهما ممدود لالتقاء الساكنين"[4].

ونقل المنتوري عن ابن عبد الوهاب في "المفيد" نحوا من هذا في توجيه التفاوت بين مد "عين" ومد "ميم" وقال: "وقرأت لنافع وغيره على جميع من قرأت عليه بمد "عين" أقل من مد "ميم" وبذلك كان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ لجميع القراء، ثم رجع يأخذ بذلك لورش وحده، ويأخذ لسائر القراء بالقصر، قال المنتوري: "وهذا الذي رجع إليه شيخنا ـ رحمه الله ـ هو الأرجح وبه آخذ"[5].

وذكر أبو عمرو الداني الخلاف في ذلك في "جامع البيان" قال: "فبعضهم زاد في تمكينه كالزيادة لها إذا انكسر ما قبلها لأجل الساكنين، وهذا مذهب ابن مجاهد فيما

---

[1]- الهادي لوحة 8.
[2]- الموضح 26.
[3]- التبصرة 68-69.
[4]- الكشف عن وجوه القراءات السبع" 1/67-68.
[5]- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 83.

حدثني به الحسن بن علي البصري[1] عن أحمد بن نصر[2] عنه، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن بشر[3] وأبو بكر محمد بن علي[4]، وهو قياس قول من روى عن ورش المد في "شيء" و"السوء" "وشبههما" قال:

"وبعض لا يبالغ في زيادة التمكين لها لتغير حركة ما قبلها، إذ ذلك قد أزال عنها معظم المد، فيعطيها من التمكين بقدر ما فيها من اللين لا غير، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون ومذهب أبي علي الحسن بن سليمان[5] وجماعة سواهما، وهو قياس قول من روى عن ورش القصر في "شيء" وبابه، وكذلك روى ذلك إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش.. قال أبو عمر:

"والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيد ان، والأول أقيس"[6].

وقد تقدم في أصله في مد اللين قبل الهمز ذكر الخلاف فيه وفي "عين" في مذهب الحصري وقوله:

"فقال أناس: مده متوسط وقال أناس: مفرط وبه أقرئ.

وبالإشباع أخذ الشاطبي بعد حكايته الخلاف في قوله: "وفي عين الوجهان والطول فضلا".

وتبعه في ذلك ابن بري فقال: "

"ومد للساكن في الفواتح ومـد عين عند كل راجح

ولفظ رواية الخراز شارحه الأول: "ومد عين عند ورش راجح" قال في "القصد النافع":

فدل ذلك على أن فيه وجها آخر، وهو التوسط على ما قدمناه في مده"[1].

1- يمكن الرجوع إلى ترجمته في شيوخ أبي عمرو الاني من هذا البحث.
2- هو الشذائي قد تقدم.
3- هو أبو الحسن الأنطاكي نزيل قرطبة وشيخ قرائها تقدم في عدد خاص به.
4- هو الأذفوي صاحب كتاب "الإبانة في القراءات".
5- تقدم في مشيخة الداني.
6- جامع البيان لوحة 168-169.

ومذهب التوسيط في نظري أعدل المذهبين، إلا أن العمل في "عين" جرى على الأخذ فيه بالإشباع لورش.

قال ابن المجراد في قول ابن بري: "ومد "عين" عند كل راجح": "يفهم منه أن القصر هو المرجوح عنده، وهذا المفهوم غير صحيح، بل الراجح الإشباع والمرجوح التوسط، إذ لم يقل أحد عن ورش بالقصر في ذلك كما قدمنا عن ابن الباذش"[2].

وإلى ما جرى به العمل أشار أبو وكيل الفخار في "التحفة" بقوله:

"وجهان للكل فلا نزاع توسط والآخر الإشباع
والأرجح المشهور والمفضل لكلهم مد هم المطول
ونجل غلبون يرى التوسطا أرجح للكل فخذ ما قسطا
والمهدوي مد لورش وحده إذ هو في شيء يجيز مده
ومد ورش مد شيء يوجب تمكين "عين" إذ سكون أغلب
من همزة، وتم باب المد مفصلا معللا عن جد.

وقال ناظم "العمل":

"والأخذ بالإشباع في عين لدى مريم والشورى أتى مقيدا.

6ـ أصله في مد ما مد للساكن العارض بسبب الوقف من أحرف المد واللين:

ويتفرع عن أصل الأزرق عن ورش في مد أحرف المد واللين بسبب السكون ما مد من ذلك للسكون العارض في حالة الوقف عليه، قال أبو عمرو الداني في كتاب "التمهيد": "واعلم أن حروف المد واللين الثلاثة إذا وقعن قبل أواخر الكلم الموقوف عليهن نحو "يعلمون" و"تتقون" و"عليم" و"خبير" و"بصير" و"الضالين" و"العادين" و"نستعين" و"كل باب" و"نرضاه" و"النار" و"النهار" وما أشبهه، فإن أصحابنا اختلفوا:

ـ فمنهم من يمكن المد فيه تمكينا مشبعا كالتمكين مع الهمزات من أجل الساكنين، وهو مذهب شيخنا علي بن بشر وغيره". وقال في "الاقتصاد" نحوه. وقال في

1ـ القصد النافع للخراز لوحة 116.
2ـ إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 57.

"إيجاز البيان": "وهو مذهب شيخنا علي بن محمد بن بشر وعامة القدماء من المصريين الآخذين بالتحقيق، وبذلك قرأت على الخاقاني خلف بن إبراهيم شيخنا عن قراءته[1].

وقال في "جامع البيان": "وبذلك كنت أقف على الخاقاني.. قال: والعلة فيما ذهبوا إليه أن الوقف يلزمه السكون فصار لذلك سكون الوقف عليه كالأصلي فزيد في التمكين لحروف المد واللين قبله ليتبين بذلك ويخرج عن التقاء الساكنين[2]. ـ قال في التهميد:

ـ ومنهم من يمكن المد في ذلك تمكينا وسطا من غير إشباع، وهو مذهب شيخنا فارس بن أحمد وطاهر بن غلبون، وهو مذهب الأكابر من أصحاب ابن مجاهد".

وقال في "إيجاز البيان": "وهذا مذهب عامة من لقينا من شيوخنا ومذهب الأكابر من أصحاب ابن مجاهد وقال في "التمهيد" مشيرا إلى مذهب ثالث يذهب إلى القصر: "ومنهم من لا يمكن المد في ذلك إلا بمقدار الإتيان بحرف المد لا غير، لأن الساكن الثاني عارض، وهو مذهب شيخنا الحسن بن سليمان وهو القياس.

وقال في "الاقتصاد" نحوه، وقال في "إيجاز البيان": "وهذا مذهب شيخنا الحسن بن سليمان وجماعة أليه من متأخري أهل الأداء". وحكى في "إرشاد المتمسكين" الأقوال الثلاثة ولم ينسبها لأحد، وبدأ بذكر المتوسط ثم المشبع ثم القصر وقال: "وبما قدمت لك قرأت، وبه آخذ ـ يعني المد المتوسط.

وقال في "التمهيد": "وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك، وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعول. وقال في "إيجاز البيان": "والذي قرأت به أنا على أبي الحسن وغيرهما هو التمكين الزائد والمد الوسط، وبذلك آخذ، غير أني إلى الزيادة في التمكين أميل، لأنه مطابق لمذهب ورش في التحقيق وبيان السواكن والإشباع لحروف المد واللين مع الهمزات وتفكيك الحروف.

1ـ نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع لوحة 86.
2ـ جامع البيان لوحة 187.

وذكر في "التلخيص" و"الموجز" و"كتاب رواية ورش من طريق المصريين" المد المشبع خاصة[1].

ومن مجموع هذه النقول عن كتب أبي عمرو نقف على ثلاثة مذاهب في الجملة: الإشباع والتوسط والقصر، إلا أن الأشبه بمذهب ورش في التحقيق كما نبه عليه أبو عمرو في "إيجاز البيان" هو الإشباع وعليه اقتصر في بعض كتبه، ثم يليه التوسط وهو اختياره الذي عليه عامة من لقيه وبه يأخذ، ولم يخص به ورشا ولا غيره، فيبقى أن المختار عنده في رواية ورش هو الأشبه بمذهبه في التحقيق وهو الإشباع.

وحكى المنتوري عن شيخه أبي عبد الله القيجاطي أنه كان ينكر التوسط هنا ويقول: "لا يجوز عندي في هذا الفصل الوقف بالمد المتوسط، لأنه لا وجه له ولا أصل له في القراءة يرجع إليه"[2].

قال: "وسألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ عن مذهبه في ذلك فقال لي:

"الاختيار عندي أن يجري على حكم أحرف المد واللين إذا أتت بعدهن الهمزات في كلمة أخرى، فمن أخذ في ذلك بالمد أخذ هنا بالمد، ومن أخذ هناك بالقصر أخذ هنا بالقصر، وهذا الذي ذهب إليه شيخنا ـ رحمه الله ـ هو الوجه، وبه آخذ".

وإلى اختيار أبي عمرو ورجال مدرسته يشير ابن بري بقوله في "الدرر اللوامع":

"والخلف في المد لما تغيرا ولسكون الوقف والمد أرى.

وقد خالف أقطاب المدرسة القيروانية عموما في هذا الأصل فذهبوا فيه إلى ترك زيادة التمكين على خلاف ما جرت به عادتهم في أصول طريق الأزرق عن ورش ـ كما تقدم ـ من ميلهم إلى الأخذ الشديد والمبالغة في التحقيق.

فهذا مكي يقول في "التبصرة": "ومن هذا الفصل الوقف على آخر الكلم التي قبل الآخر منها حرف مد ولين نحو "يعلمون" و"عليم" و"خبير" فإن الوقف عليه لمن

---

[1]- نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 86.
[2]- نفسه 86.

أسكن[1] بتمكين مد غير مشبع، وذلك لمجيء الساكن بعده، وليس هو في المد مثل "محياي" في الوقف في قراءة من أسكن في الوصل[2]، ولا مثل "دابة" لأن سكونه عارض، و"محياي" و"دابة" السكون فيهما لازم، فبانا في المد عن ما سكونه غير لازم"[3].

وقد حكى أبو جعفر بن الباذش هذا المذهب فقال في "الإقناع": "منهم من لا يمد شيئا من ذلك، لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين، فحرف المد في هذا كغيره، نحو "حفص" و"بكر" قال: "وممن ذهب إلى هذا ابن سفيان[4].

وإلى مذهب أهل القيروان يشير أبو الحسن الحصري القيرواني في رائيته في قوله:

"وان يتطرف عند وقفك ساكن　　فقف دون مد ذاك رأيي بلا فخر
فجمعك بين الساكنين يجوز ان　　وقفت، وهذا من كلامهم الحر.

ومن فروع هذا الأصل مما نبه عليه القراء بخصوص زيادة التمكين ما اجتمع فيه سببان، وذلك على عدة صور:

1ـ أن يجتمع فيه المد للوقف مع المد للهمز البعدي سواء كان بعد أحرف المد واللين نحو السماء والنبيء وقروء، أم بعد حرفي اللين نحو "من شيء" و"دائرة السوء" قال أبو عمرو في "جامع البيان": "فلا خلاف بينهم في زيادة التمكين والإشباع لحرف المد، لأنهما موجبان ذلك له في حال التحقيق والوصل.. وذلك على مقدار طباعهم ومذاهبهم في حال التحقيق والحدر"[5]. ونقل عنه الجعبري نحو ذلك من كتاب "التجريد"[6].

2ـ أن يجتمع فيه المد للوقف والمد للإدغام، وذلك نحو "غير مضار" و"عليها صواف" و"لا جان"، فلا خلاف أيضا في تمكين المد تمكينا مشبعا، لأن كل سبب من السببين يقتضي ذلك فيه بانفراده فكيف مع اجتماع السببين؟

1ـ يعني لمن وقف بالإسكان دون من وقف بالروم للحركة.
2ـ يعني في قراءة نافع كما تقدم.
3ـ التبصرة 66.
4ـ الإقناع 480/1 ولم أقف على ذكره في الهادي في باب المد.
5ـ جامع البيان لوحة 168.
6ـ وعبارته في كنز المعاني: "وممن نص المد للباقين الداني في تجريده".

قال ابن المجراد ملحقا لهذا القسم بالذي قبله: "فإن كان الموقوف عليه أحدهما فليس إلا الإشباع للمد في ذلك، لأن الهمزة وأول الحرف المشدد هما الموجبان لذلك بأنفسهما كما كان ذلك في الوصل، لا سكون الهمزة للوقف وسكون آخر المشدد فافهمه"[1].

3ـ أن يجتمع فيه مقتضى المد للوقف والمد القبلي نحو الوقف على "النبيئين" و"إليه مئاب"، فهذا يجري فيه الخلاف الجاري في الوصل بسبب تقدم سبب المد على حرف المد والين.

قال صاحب "التوضيح والبيان": فاما أن يكون قبل ألفه همز يؤذن بالتوسط كمئاب أو لا كمتاب وءالان، فان كان قبل ألف همز ففيه في الوقف وجهان لورش حسنان: على الوجه المشهور عنده في الوصل الذي هو التوسط، أو الإشباع.

وإن لم يكن قبل ألفه همز ففيه ثلاثة أوجه له أيضا: الوجهان الأولان والقصر، والمشهور الإشباع أيضا "[2].

4ـ أن يجتمع فيه مقتضى المد والوقف مع مقتضى القصر لورش في الوصل، وذلك نحو الوقف على مثل "علم القرآن"، و"أن عبدت بني اسراءيل" فقد تقدم استثناء ذلك له بسبب الهمز القبلي في حالة الوصل.

قال ابن المجراد عند قول ابن بري:

"فــإنه يقصـــره كالقــرآن   ونحن مسؤولا فقس والظمــآن.

"والقصر الذي ذكر في هذه المواضع إنما يكون حالة الوصل أو حالة الوقف بالروم، وأما إذا وقف عليها بالسكون أو بالإشمام فلا يلزم فيها القصر، بل يجوز فيها ما جاز في الساكن للوقف من الإشباع والتوسط"[3].

وقال في "إسراءيل" وما ذكره ابن بري من قصرها لورش مفرقا بين حالتي الوصل والوقف:

1- إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 46.
2- التوضيح والبيان للودغيري 36.
3- إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 49.

"وهذا الحكم المذكور إنما هو في الوصل، وأما في الوقف فقال ابن آجروم في "فرائد المعاني": لا يجوز فيه إلا الطبيعي كما في الوصل، لأنه إنما ترك مد الياء في الوصل خوفا من أن يجمع في كلمة واحدة بين مدتين مع كونه أعجميا، وهذا بعينه موجود في الوقف، قال: "وقد سألت عن ذلك شيخنا أبا القاسم بن الطيب الضرير[1] فقال ما هذا نصه: "وأما مد "القرءان" في الوقف وما أشبهه مما يترك ورش مده في الوصل فإنه يجري في غيره من حروف المد في الوقف، لأن اختلافهم في مده مبني على الاعتداد بما يسكنه الموقف هل يجري فيه السكون العارض مجرى الأصلي أم لا؟ ـ قال ابن آجروم: فانظر كيف ساوي بين القرءان والظمآن واسراءيل والقياس يوجب ما تقدم من التفصيل والله أعلم" انتهى كلام ابن آجروم.

قال المجراد: "وقد ذكر الخراز أن حكمها في الوقف حكم ما سكن للوقف كما ذكره أبو القاسم بن الطيب، فحصل فيه وقفا قولان: القصر كالوصل كما يقوله ابن آجروم رحمه الله، وإجراؤه مجرى ما سكن للوقف كما يقوله ابن الطيب والخراز والأظهر ما ذهب إليه ابن آجروم رحمه الله"[2].

5ـ ما اجتمع فيه مقتضى المد لورش في الوصل دون الوقف، وذلك في قوله تعالى "ربنا وتقبل دعائي" في سورة إبراهيم فإن الياء التي بعد الهمزة هي من الياءات الزوائد في الرسم وجملتها ـ كما تقدم لورش ـ سبعة وأربعون ياء وكلها تثبت في الوصل له دون الوقف، بل تحذف ويوقف على ما قبلها.

وعلى هذا يجتمع في "دعائي" في حالة الوصل مدتان الأولى مشبعة بسبب الهمز البعدي والثانية جارية على الخلاف فيما تقدم فيه سبب المد على حرف المد واللين، والمشهور التوسط كما تقدم على المختار في طريق الداني.

وإلى هذه الخصوصية في هذا الحرف أشار العلامة أبو زيد بن القاضي بهذا السؤال وجوابه بقوله:

1ـ تقدم ذكره في شيوخ ابن آجروم في ترجمته.
2ـ إيضاح الأسرار لوحة 49.

وما همزة في الوصل وسط وفي الوقف بالإسكان فيها تحملا
ورشهم جوابك بلغت الأماني انه "دعائي" بإبراهيم بان لمن تلا[(1)].

وأما قوله "فلم يزدهم دعائي" فبعكس ما تقدم، إذ لا مد في يائه في الوصل لأن ورشا يقرؤها مفتوحة للهمز بعدها في قوله "الا فرارا"، أما الوقف عليها حالة الاضطرار أو الاختبار فتجري فيه الأوجه الجارية في مثله في ما تقدم فيه السبب على حرف المد واللين كما تقدم، وذلك مع إثبات الياء بعد الهمزة ساكنة ممكنة.

7ـ أصله في مد حرف اللين بسبب سكون الوقف على ما بعده نحو "لا ريب" "ولا ضير" و"الحسنيين"

قال أبو عمرو الداني في جامع البيان: "عند ذكر الوقف على مثل هذه الكلم: "فإن انفتح ما قبل الياء والواو نحو "الحسنيين" و"صالحين" و"أو دين" و"عليكم اليوم" و"من فرعون" و"من خوف" وما أشبهه، فإن عامة أهل الأداء والنحويين لا يرون إشباع المد وزيادة التمكين فيهما لزوال معظم المد منهما بتغير حركة الحرف الذي قبلها. قال:

"والآخذون بالتحقيق وإشباع التمطيط من أهل الأداء من أصحاب ورش وغيره يزيدون في تمكينهما إذ كانا لا يخلوان من كل المد، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن بشر".

"والآخذون بالتوسط يمكنونهما يسيرا"[(2)].

وذكر في "التلخيص" أن أهل الأداء الآخذين برواية أبي يعقوب يمكنون ذلك تمكينا مشبعا"[(3)].

وذكر الإشباع في "إيجاز البيان" وقال: "وهذا مذهب علي بن محمد بن بشر وجماعة من منتحلي قراءة ورش الآخذين بالتحقيق ـ قال: وهو قياس رواية أبي يعقوب

1ـ الفجر الساطع (باب المد) ونقله مسعود جموع في الروض الجامع.
2ـ جامع البيان لوحة 167.
3ـ شرح المنتوري على ابن بري لوحة 113.

عن ورش عن نافع من مد الياء والواو المفتوح ما قبلهما مع الهمزة في نحو "شيء" و"السوء" وشبههما.

وقال في "الاقتصاد": "والذي اختاره في الباب كله التمكين من غير إفراط، لما في ذلك من التبيين والتحقيق.

وقال في "إيجاز البيان": "والذي آخذ أنا به في ذلك بتمكين وسط من غير إسراف، وبه قرأت".

وقال في "إرشاد المتمسكين" نحوه. وقال في التمهيد: "وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك، وبه قرأت على أكثر شيوخي وعليه أعول"[1].

وحكى ابن الباذش في "الإقناع" في "لا ريب" و"الموت" و"صالحين" عند عروض التقاء الساكنين فيها مذهبين:

مذهب من لا يمد شيئا من ذلك قال: "وممن ذهب إلى هذا ابن سفيان.

ومذهب من يمد بسبب الفرار من التقاء الساكنين قال: "وإلى هذا يـميل أبـي ـ رضي الله عنه ـ وهو اختيار أبي الحسن الأنطاكي[2]، وكلا القولين صواب"[3].

وقد أجمل الشاطبي هذه الأوجه الثلاثة في قوله:

"بطول وقصر وصل ورش ووقفه   وعند سكون الوقف للكل أعملا
وعنهم، سقوط المد فيه، وورشهم   يوافقهم في حيث لا همز مدخلا

قال الحافظ أبو شامة: "ذكر ـ الشاطبي ـ وجها ثالثا عن القراء، وهو عدم المد في حرف اللين قبل الساكن للوقف، فصار لهم ثلاثة أوجه، ووافقهم ورش عليها في الوقف على كل ما لا همز فيه نحو "رأي العين" وإحدى الحسنيين" و"فلا فوت" و"الموت"، فيكون أيضا له ثلاثة أوجه. قال:

1- نقله المنتوري.
2- هو علي بن بشر السابق.
3- الإقناع 480/1.

"وأما ما كان ساكنه همزة نحو "شيء" و"سوء" فله فيه الوجهان المقدمان وقفا ووصلا ، لأن مد ورش هو لأجل الهمز، لا لأجل سكون الوقف"[1].

وقد جمع ابن بري الوجوه الثلاثة لورش وقالون في هذا الأصل دون تفريق أو ترجيح فقال:

"وقف بنحو سوف ريب عنهما بالـمد والقصر وما بينهـما

قال الخراز وتبعه ابن المجراد: "المراد بالقصر هنا ترك المد رأسا، وليس هو مثل القصر في حروف المد قال:

"والمختار من هذه الأوجه التوسط، وهو الذي أخذ به الحافظ"[2].

قلت وبه العمل كما قال في أرجوزة "العمل":

"والأخذ في "ريب" ونحوه اشتهر توسطا في الوقف بدوا وحضـر.

وقال الأوعيشي في أرجوزة "ما به الأخذ" المعروفة عند أهل شنقيط بـ"احمرار الأوعيشي" مبينا للمأخوذ به في قول ابن بري:

"بالمد والقصر وما بينهما":

" وبالذي بينهما جـرى العمل من غير شك يا أخي ولا ملل.

1- إبراز المعاني 164-165.

2- القصد النافع لأبي عبد الله الخراز لوحة 118. وكذا الإيضاح لابن المجراد لوحة 57 واللفظ له.

خـــاتمة:

ذلك مذهب ورش مفصلا وتلك أصوله الإجمالية في باب المد من هذه الطريق التي عليها التلاوة وبها القراءة والأداء عند المغاربة قديما وحديثا، ولعل القارئ الحاذق ليس في حاجة إلى أن يكون راسخ القدم في فقه القراءات وأصولها لكي يتبين بجلاء تميز المغاربة في هذا الباب بنمط فني خاص يعتبر حجر الزاوية في هذه الطريق المفضلة عندهم استمساكا منهم بـ"النموذج الأمثل" الذي تأدى إليهم على أيدي المشيخة الأولى من الرعيل الأول الذين أصلوا للقراءة في هذا الجناح من البلاد الإسلامية ابتداء من عهد الرواد في إفريقية والأندلس ومرورا بعهد الأقطاب أئمة المدارس، وانتهاء إلى امتدادات هذه المدارس بمختلف اتجاهاتها الأدائية ومقوماتها ومياسمها الفنية كما تبلورت في الحواضر المغربية وانعكست آثارها وملامحها في المصنفات العلمية والاختيارات المعتمدة التي أكثرنا من النقول عنها.

وننتقل بالقارئ الآن إلى أصول هذه الطريق في باب الهمز بأقسامه لنتابع معالم هذه الطريق في الأصول التي التزمتها واعتمدتها في اختياراتها مع التنبيه ـ كما فعلنا فيما تقدم ـ على ما عليه العمل من تلك الاختيارات مستعينين بالله.

وذلك ما سنقف عليه في العدد التاسع والعشرين من هذه السلسلة بعون الله وتوفيقه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فهرس مصادر العدد الثامن والعشرين

- إبراز المعاني من حرز الأماني للشيخ الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي ـ تحقيق إبراهيم عطوة عوض ـ نشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي نشر المكتبة الثقافية ببيروت ـ لبنان.
- إتقان الصنعة في ضبط القراءات وأحكام التجويد للأئمة السبعة لأبي العباس أحمد بن شعيب م خ ح برقم 12407.
- إتقان الصنعة في التجويد للسبعة (موضوع دبلوم الدراسات العليا) دراسة وتحقيق الأستاذ حسن صدقي
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا الدمياطي تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة: الطبعة1: 1407هـ ـ 1987م.
- إتحاف البررة بالمتون العشرة مجموع يشتمل على عشر منظومات في القراءة وعلومها ـ تصحيح الشيخ الضباع.
- إتحاف ذوي العلم والرسوخ بتراجم من أخذت عنه من الشيوخ لمحمد الفاطمبي السلمي ـ دار الطباعة ـ الدار البيضاء ـ المغرب.
- إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأماني للشيخ محمد بن عبد السلام م ح ع برقم 880.
- أرجوزة النافع لأبي زيد الجادري في قراءة نافع (مصورة).
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات لأبي عمرو الداني (منبهة الشيخ أبي عمرو الداني) ـ دراسة وتحقيق الدكتور الحسن بن أحمد وكاك ـ مرقونة بالآلة.

- أرجوزة الاحمرار بما به الأخذ والعمل في قراءة نافع مما ذكره ابن بري من روايتي ورش وقالون (مخطوط).
- إزالة الشك والإلباس المعارضين للكثير من الناس في نقل حركة الهمز في ألم أحسب الناس لابن القاضي (مخطوط).
- الإرشاد للقلانسي (إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر) لأبي العز محمد بن الحسين الواسطي ـ القلانسي تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة: 1404هـ ـ1984م.
- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش الأنصاري الغرناطي تحقيق الذكتور عبد المجيد قطامش ـ طبعة دار الفكر بدمشق، الطبعة 1: 1403هـ.
- إنشاد الشريد من ضوال القصيد (حاشية على الشاطبية في القراءات السبع) لأبي عبد الله بن غازي (مخطوط خاص).
- الإيضاح لما ينبهم على الورى من قراءة عالم أم القرى لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي رسالة دبلوم الدراسات العليا للأستاذ محمد بلوالي بدار الحديث الحسنية بالرباط، مرقونة بالآلة.
- إيضاح الإسرار والبدائع في شرح الدرر اللوامع لابن بري تأليف الشيخ أبي عبد الله بن المجراد السلاوي م ح ع بالرباط برقم 1745.
- التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ـ تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، الطبعة1: الكويت 1405هـ ـ1985م.
- التجريد لبغية المريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام ـ مصور عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم 33377.
- تحفة المنافع في أصل مقرإ الإمام نافع أرجوزة لأبي وكيل ميمون الفخار (مخطوط خاص).
- التحديد في صناعة الإتقان والتجويد (مخطوط) لأبي عمرو الداني مصور عن مكتبة جار الله بتركيا رقم 23.

- التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم مكتبة الزهراء للإعـلام العربي الطبعة 2: 1411هـ ـ1991م.
- تسهيل العسير في قراءة ابن كثير لإبراهيم بن علي الدرعي م خ بتطوان في مجموع برقم 344.
- ترتيب الأداء وبيان الجمع والإقراء لأبي الحسن بن سليمان القرطبي نزيل فاس. مخ ع برقم 2988.
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع لأبي علي الحسن بن خلف بن بليمة القيرواني ـ نشر دار القبلة ـ جدة ـ السعودية، الطبعة 1: 1409هـ ـ1988م.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ـ تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي طبع اللجنة المشتركة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات لنشر التراث الإسلامي ـ مطبعة فضالة.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ـ تحقيق الشيخ محمد السحابي ـ سلا ـ المغرب.
- تقريب المنافع قصيدة لامية في الطرق العشر النافعية لمحمد شقرون بن أبي جمعة المغراوي الوهراني م خ ح رقم 1719.
- تقريب المنافع في قراءة الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق بن القصاب الأنصاري م خ ج بالرباط برقم 12243.
- تقييد وقف القرآن الكريم للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي ـ تحقيق ودراسة الدكتور الحسن بن أحمد وكاك، الطبعة1 ـ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء: 1411هـ ـ1991م.
- التمهيد في علم التجويد للحافظ ابن الجزري ـ تحقيق الدكتور علي حسين البواب ـ مكتبة المعارف ـ الطبعة 1: 1405هـ.

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب وهم المبين لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي - نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت - الطبعة1: 1407هـ -1987م.
- التوضيح والبيان في مقرإ الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني لأبي العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري - طبعة حجرية - بفاس.
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني مصورة عن دار الكتب المصرية وحدة الميكروفيلم 1966 رقم.
- جمع المنافع في طرق الإمام نافع لمحمد بن علي اللجائي ج خ ح رقم 6294.
- جامع بيان العلم وفضله وما جاء في روايته وحمله للحافظ أبي عمر بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي - تحقيق الدكتور علي حسين البواب - مكتبة التراث - مكة المكرمة: 1408ه.
- الحياة الأدبية والعلمية في المغرب على عهد الدولة العلوية للدكتور محمد الأخضر.
- الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني - تأليف عبد الواحد بن أبي السداد المالقي - تحقيق أحمد عبد الله المقري - دار الفتوى للطباعة والنشر - جدة - السعودية: 1411هـ -1990م.
- الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي الحسن علي بن بري التازي - بشرح النجوم الطوالع للمارغني - نشر دار الطباعة الحديثة - الدار البيضاء.
- الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع لمسعود بن محمد جموع السجلماسي (مخطوط مصور).
- الزهر اليانع في قراءة الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الصفار التينملي م ح ف بفاس برقم 1039.
- طبقات الحضيكي (مناقب الحضيكي) المطبعة العربية بالدار البيضاء: 1357هـ.

- طيبة النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري تصحيح محمد تميم الزعبي - مكتبة دار الهدي ـ المدينة المنورة.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري (مصورة عن مصورة خزانة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم 2724م).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ـ نشر مؤسسة الرسالة ـ الطبعة2: 1401هـ ـ 1981م.
- كنز المعاني شرح حرز الأماني للشاطبي للغمام أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (مصورة).
- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي بهامش كتاب المكرر في القراءات السبع للأنصاري النشار ـ دار الكتب العربية الكبرى بمصر.
- عرف الند في حكم حرف المد لأبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد السجلماسي م خ ح رقم 1064.
- غاية النهاية في طبقات القراء للحافظ ابن الجزري ـ نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ط2: 1400هـ ـ1982.
- غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي بهامش سراج القارئ على الشاطبية لابن القا**ـ نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان الطبعة 2: 1402هـ ـ1989م.
- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي الحسن علي بن بري تأليف أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي م خ ع برقم 989.
- القراء والقراءات بالمغرب للشيخ سعيد أعراب ـ دار الغرب الإسلامي ـ ط1: 1410هـ ـ1990م.

- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الخراز الشريشي ـ تحقيق التلميدي محمد محمود ـ جدة ـ السعودية الطبعة 1: 1413هـ ـ1993م.
- القصيدة الخاقانية في التجويد والقراء لأبي مزاحم الخاقاني (مخطوط).
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة الشاطبية لأبي عبد الله محمد بن يوسف الفاسي م خ ع بالرباط برقم 530 ق.
- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة نافع لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل بن عظيمة العبدري م خ ابن يوسف بمراكش برقم 298.
- منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق لأبي الحسن السخاوي ـ تحقيق صالح مهدي عباس ـ جامعة بغداد: مجلة المورد العراقية: المجلد 17 العدد الرابع: 1409 هـ ـ1988.
- المحجة في تجويد القرآن: مقرأ نافع ـ رواية ورش: لمحمد الإبراهيمي ـ المكتبة السلفية ـ الدار البيضاء.
- المختصر البارع في قراءة نافع من روايتي ورش وقالون لابن جزي الكلبي الغرناطي (مخطوط).
- المحاذي (إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأماني) للشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي).
- المفتاح في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الهادي القرطبي (مصورة).
- الموضح في شرح الهداية في القراءات السبع لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (مصورة).
- شرح الدرر اللوامع للحلفاوي أبي راشد يعقوب الحلفاوي م خ ج برقم 6064.
- شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري الاندلسي م خ ع رقم 518.

- شرح الدرر اللوامع لمحمد بن شعيب اليصليتي المجاصي م خ ابن يوسف بمراكش برقم 105.
- العنوان في القراءات السبع لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف العمراني السرقسطي - تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية - نشر عالم الكتب - الطبعة2: 1406هـ -1986م.
- كتاب السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي بتحقيق الدكتور شوقي صيف - نشر دار المعارف - الطبعة2: القاهرة: 1400هـ - 1980م.
- كتاب الهادي في القراءات لأبي عبد الله محمد بن سفيان الهواري القيرواني (مصورة).



فهرس محتويات العدد 28

الصفحة:



العدد التاسع والعشرون من سلسلة:

قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش

أهم الخصائص الأدائية للتلاوة المغربية:

القسم الثاني

* الهمز وأصول الأزرق عن ورش فيه وما عليه العمل في المدرسة المغربية.
* قضية تسهيل الهمزة بإبدالها هاء خالصة وخطأ نسبة القول بذلك إلى الحافظ أبي عمرو الداني وما نشأ عن ذلك من سجال علمي بين المدرسة الفاسية والسجلماسية والصحراوية.

الهمز وأصول الأزرق فيه عن ورش

وما عليه العمل في المدرسة المغربية.

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير:

الهمزة حرف جلد صعب في اللفظ مخرجه في الحلق يحتاج المتكلم في النطق به إلى كلفة وجهد. لهذا تفنن القراء وأهل العربية في وجوه النطق به على أحوال مختلفة وصور متنوعة تيسيرا للفظ به، كما أشار إلى ذلك الحافظ أبو عمرو بقوله في" المنبهة":

الهمــز فيه كلفـة وتعـــب	لأنه حـــــرف شديد صعب
يـعـيبـه الكلفة والـتنطـــع	إذ هو كالسعلة والتهــــوع
يخـــرجه الناطـق باجتهـاد	من صدره بقوة اعـتـمــــاد
لذاك فيه النقل والتبـــديل	والجعـــل بين بين والتسهيــل

وهـذه الأحـوال التي ذكر في البيت الأخير هي مذاهب في تخفيفه جارية على ما شـاع علـى ألسـنة العـرب الفصـحاء وخاضـعة لقـواعد وأصول تم استنباطها مما ثبت بالنقل والرواية عن أئمة القراء وعلماء القراءة والأداء.

ثـم إن الهمـزة قـد يأتـي مفـردا في أول الكلمة أو في حشوها أو آخرها، وقد يأتـي مـتعددا في كلمة واحدة أو كلمتين، ولكل حالة من هذه الحالات أحكام وضوابط تضبطها تتفق في بعضها القراءات والروايات وتختلف في باقيها.

لـذلك كـان بـاب الهمـز مـن أوسع الأبواب مباحث وأكثرها تنوعا وأصعبها تحلـيلا وتعليلا كما نبه على ذلك أبو عبد الله القيسي شيخ الجماعة بفاس في أرجوزته الميمونة الفريدة" كما تقدم في ترجمته –في قوله:

"إذا ذكـرت الهمز نفسي تقشعر"ومن دخولي في علـومه تفـر".

وقد اصطلح أكثر المؤلفين على تقديم مباحث الهمزتين في الذكر في مصنفاتهم قبل مباحث الهمزة المفردة كما فعل الحافظ أبو عمرو في "التيسير"[1] ومكي في" التبصرة"[2] وابن الشريح في" الكافي"[3] والمهدوي في الهداية وشرحها[4] وأبو الطاهر في "العنوان"[5] والشاطبي في الحرز وابن بري في الدرر اللوامع وسواهم.

وسنسير على منهاج ما رسموا من ذلك في ترتيب مباحث الباب، فنبدأ بأصوله في الهمزتين من كلمة.

1- التسيير 31-34.
2- التبصرة 70-80.
3- الكافي 16-18.
4- الموضح في شرح الهداية لوحة 26.
5- العنوان 44-48 .

الفصـــــل الأول
أصول الأزرق عن ورش
في الهمزتين المجتمعتين من كلمة وأحوالهما .

تقـع الهمـزة ـ والمـراد بها هنا همزة القطع ـ مجتمعة مع مثلها في كلمة واحدة في القرآن الكريم على ثلاث صور:

الأولى: أن تتفقا مفتوحتين نحو "أنذرتهم " "أنتم""أسلمتم" "أتخذ من دونه".

الثانـية: أن تخـتلفا في الحركة والأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو "أئنكم" "أئفكا" "أءله مع الله" " أئمة يهدون".

الثالـثة: أن تخـتلفا والأولـى مفـتوحة والثانـية مضـمومة نحـو "أءنزل" "أءلقي عليه" أءشهدوا خلقهم".

ولأبي يعقوب الأزرق عن ورش في كل قسم منها أصول التزم بها وافق فيها بعض القـراء والـرواة وخالف سائرهم. فأما مذهبه في المتفقتين بالفتح فقد اختلفت الطرق عنه في ذلك بين التسهيل والبدل.

وقد اقتصر أبو عمرو في "التعريف" على ذكر وجه التسهيل وجعله حكما عاما في الهمـزتين مـن كلمـة فقـال: "كـان ورش يسـهل الثانـية من الهمزتين المتلاصقتين ولا يدخل بينهما ألفا".[1]

وذكر في "التسيير" وجه التسهيل مضمنا، ثم عطف عليه وجه البدل فقال: "فان الحـرميين وأبـا عمـرو وهشـاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبد لها ألفا، والقياس أن تكون بين بين"".[2]

فقـوله فـان الحرميين يشير به الى نافع وابن كثير، فيدخل ورش عن نافع ضمنا في وجـه التسـهيل الـذي عبر عنه ببين بين ثم عطف عليه الوجه الثاني المروي عن ورش وهو وجه البدل، إلا أنه تعقبه بما يشبه التوهين في قوله: ""والقياس أن تكون بين بين"".

1- التعريف 235.

2- التسيير 32.

وتبعه الشاطبي في ذلك بقوله مع زيادة بيان وتفصيل فقال:

"وتســهيل أخرى همزتين بكلمــة "سما"، وبذات الفتح خلف لتجملا

وقل ألفا عن أهل مصــر تبدلــت لــورش، وفي بــغداد يروي مســهلا

وتبعه ابن بري في هذا الصنيع فقال:

فنــــافع سهل أخرى الهمزتين بكلمـة فهي بــذاك بين بـــين

لكــــن في المفتوحتين أبدلــت عن أهــل مصر ألفــا ومكنت

وقـد شـرح شـارحه الأول أبو عبد الله الخراز بيته الأخير على أنه يعني أن التسهيل في المتفقتين بالفتح أنما هو رواية قالون - يعني عن نافع - ورواية عبد الصمد عن ورش من طريق البغداديين قال:

"وأمـا المصـريون فـرووا عـن أبـي يعقـوب عن ورش إبدالها ألفا لانفتاح ما قبلها".[1]

وتعقـبه أبو زيد بن القاضي في "الفجر الساطع" فقال: "ذكر الشارح وتابعوه أن البدل مـن طـريق ابـن سـيف في الثانـية من المفتوحتين ذكره صاحب "التذكرة"،[2] وعلى هذا يتخـرج كـلام المصـنف ولا يلـتفت لما قالوه. قال الإمام المحقق ابن الجزري في "تقريب النشـر":"سـهل الثانية من المفتوحتين بين بين ورش من طريق الأزرق عند أبي الحسن بن غلبون وابن بليمة [3] وصاحب العنوان[4]وغيرهم "[5]

وقـال الإمـام الخـباز في "شـرح التفصـيل" وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا خـلاف ما عند شراح الدرر" الذين يقولون: إن التسهيل من طريق البغداديين، والبدل مـن طـريق المصريين، وظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس له تسهيل، وكأن الشيخ –

---

[1]- القصد النافع للخراز لوحة 121.

[2]- يعني أبا الحسن طاهر بن غلبون ولم يصرح في التذكرة بما نسبه اليه، الا أنه قال:"فقرأ الحرميان...بتحقيق الهمزة الأولى وجعلوا الثانية بين بين فصارت كالمدة في اللفظ في جميع القرأن"(التذكرة152) فقوله فصارت كالمدة يحتمل البدل أكثر مما يحتمل التسهيل بين بين كما سيعبر بذلك في المختلفين(التذكرة 153-155).

[3]- ذكر له ذلك في "تلخيص العبارات" 27 فقال: "وجعلوا الثانية بين بين فصارت مدة في سائر القرأن".

[4]- عبر أبو الطاهر في "العنوان" 44 عن ذلك "بتحقيق الأولى وتليين الثانية فتصير كالمدة في اللفظ".

[5]- قال في "تقريب النشر" لوحة 11 عقب ما نقله عنه ابن القاضي: "والأكثر عنه على ابدالها ألفا خالصة كما في التيسير.

يعني ابن غازي ـ إنما أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم والرد عليهم، وإلا استغنى عنه بقوله: "وإن عزا لواحد خلافا... البيت"[1].

وقال سيدي الحسن الدرعي في شرحه: "وروي عن أبي يعقوب البدل كما روي عنه التسهيل، قال أبو العباس أحمد الزواوي [2]: وافق أبو يعقوب صاحبه وزاد البدل" [3]

ذلك ما قرره أبو زيد بن القاضي تصحيحا لخطأ شراح الدرر اغترارا بما ذهب إليه الشارح الأول وتقليدا له. وقد استوفي أبو عمرو في كتبه هذه المباحث بما لا يدع فيها مجالا لشك أو ارتياب، وهذه بعض نصوصه في ذلك.

قال في "جامع البيان" واختلف في ذلك عن نافع فروى ورش من غير رواية أبي يعقوب عنه موافقة لابن كثير ـ يعني في تسهيل الثانية من المفتوحتين بين بين ـ وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفا محضة والإبدان على غير قياس، إلا أنه سمع وروي فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير "ثم قال أبو عمرو:

وهذا الذي حكيناه عن أصحاب ورش وقررناه من مذاهبهم في هذا الضرب على ما تلقيناه أداء دون ما رويناه نصا، فأما النص فإن أبا الأزهر وداود وأبا يعقوب قالوا عنه:

"كل همزتين منتصبتين التقتا في أول حرف مثل""آنتم" "آنذرتم" "آرباب" "آلد وأنا"" فإنه يبين الأولى ويمد الآخرة، لم يزيدوا على ذلك شيئا، ولا ميزوا كيفية التسهيل"[4].

يعني أن الاحتمال ظل واردا في قولهم عنه ويمد الآخرة""أأرادوا به الإبدال المحض أم التسهيل بين بين؟ وقد حكى أبو عمرو المذهبين في تأويل هذه العبارة:

1- يقصد بيت الشيخ ابن غازي في "التفصيل" كما تقدم.
2- من أصحاب أبي الحسن بن سليمان شيخ الجماعة بفاس مات غريقا فيمن غرق في أسطول أبي الحسن المريني في ساحل بجاية في عودة السلطان من حملته على تونس كما تقدم.
3- نقل ابن القاضي في الفجر الساطع.
4- جامع البيان لوحة178.

فأما عن تأويل ذلك على معنى البدل فقال في التيسير":"فورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين [1].

وقال في "الاقتصاد":"فروي عنه البدل للهمزة، وهي رواية أكثر المصريين عنه، " وذلك ضعيف في العربية على أن قطربا حكاه عن العرب[2]

وقال في "إرشاد المتمسكين": وهو قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس، غير أني به قرأت عليهم". وقال في "إيجازالبيان" و"الإيضاح": "البدل على غير قياس".

وقال في "إيجاز البيان": "وبالبدل عبر عن ذلك محمد بن علي بن أحمد - يعني الأذفوي - في كتابه [3].

وقال الداني في "الموجز": "وقال أصحاب أبي يعقوب عنه: إنه يُبْدِلُها ألفا.

وقال في" التلخيص"نحوه: وقال في إيجاز البيان":"وهو الموجود في ألفاظ عامة المصريين لأنهم يشبعون المد في ذلك جدا" [4].

وأما على تأويل من ذهب في ذلك إلى التسهيل فقد عبر عنه في "التعريف""بما تقدم فقال:"كان ورش يسهل الثانية من الهمزتين المتلاصقتين ولا يدخل بينهما ألفا" [5]

وقال في "الاقتصاد":"وروي عنه التخفيف لها بين بين كمذهب ابن كثير، وهي رواية البغداديين وغيرهم، وهي قياس مذهبهم في المختلفتين.

وقال في "إيجاز البيان":"وهذا قول عامة البغداديين وأهل الشام ممن وصلت إلينا الرواية عنه منهم، وهو الوجه السائر في العربية والقياس المطرد في اللغة".

وقال في "ارشاد المتمسكين":"وهو الصحيح في القياس والرواية".

1- التيسر 32.
2- سيأتي ذكر ذلك في كتاب الايضاح للداني.
3- قال المنتوري وقفت على ذلك للأدفوي في كتاب "الابانة".
4- هذه النقول والتي بعدها من شرح المنتوري على ابن بري..
5- التعريف 235.

وذكر في "كتاب رواية ورش من طريق المصريين التسهيل بين بين خاصة" [1].

وقال في "الإيضاح في الهمزتين": "فأما علة ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع من ابدال الهمزة الثانية ألفا ساكنة في جميع الاستفهام فشاذ خارج عن قياس التسهيل، إلا أنه قد سمع من العرب وحكي عنها.

قال قطرب في "المعاني" [2]:"يقولون"آنذرتهم" يدع الهمزة الثانية ويجمع بين ساكنين: النون في "أنذرتهم""والألف قبلها". قال الداني:يعني المبدل من همزة القطع- قال قطرب: وليس ذلك بالحسن.

قال المنتوري:"وذكر في "إيجاز البيان"نحوه وقال:"وزعم قطرب أن ذلك لغة قريش وسعد بن كنانة وكثير من قيس"[3].

قلت: لاشك أن قول أبي عمرو عن الإبدال هنا إنه "شاذ خارج عن قياس التسهيل" إنما أراد به الشذوذ اللغوي لا القرائي، وذلك عنده وانطلاقا من منهجه الأثري لا يضر، فإن منهجه العام كما أعلن عنه في "جامع البيان" أن "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والا قيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[4].

1- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 121.

2- يعني كتابه "معاني القرآن" وقطرب المذكور هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بلقب قطرب تشبها له بدويبة تدب ولا تفتر يقال إن أستاذه سيبويه لقبه به لمباكرته له في الأسحار فسماه قطرب ليل" له مؤلفات في العربية والقرآن منها كتاب "معاني القرآن" توفي 206-ترجمته في تاريخ بغداد 3/298-299 وإنباه الرواة 3/219-220 ترجمة 718. ومعجم الأدباء لياقوت 54/52/19.

3- شرح الدرر اللوامع للمنتوري لوحة 121.

4- جامع البيان (فرش الحروف عند ذكر اسكان همزة بارئكم" لأبي عمرو" وانكار سيبويه لهذا الإسكان)، ونقله ابن الجزري في النشر 1/10-11 ومنجد المقرئين 65.

موقف الزمخشري من إبدال الهمزة لورش في أنذرتهم" والرد عليه:

ولهذا استجهل كثير من المفسرين إنحاء الزمخشري على رواية ورش "آنذرتهم" وأخذه فيها بالبدل حيث زعم أن إبدال الهمزة الثانية فيها ألفا لحن وخروج عن كلام العرب، لأنه جمع بين ساكنين على غير حده [1]

قال أبو الحسن النوري:" وهو مطعون في نحره بالأدلة: منها أن هذه قراءة صحيحة متواترة، فهي أقوى شاهد فلا تحتاج إلى شاهد، ولا لتسلسل.قال:"فقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي اختاره البصريون، واستدلوا عليه، ويكفي مذهبهم في ذلك" [2].

وقبله قال شيخ القراءة والعربية الإمام الفذ أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الغرناطي متعقبا الزمخشري في قوله: "وقد أنكر الزمخشري وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهتين: أحدهما الجمع بين ساكنين على غير حده، الثاني: أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو التسهيل بين بين لا بالقلب ألفا، لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة.

قال أبو حيان: "وما قاله هو طريق البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل اساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن" [3].

والقراءة بالبدل مذهب القيروانيين عامة، ولم يذكر أبو عبد الله بن سفيان في "الهادي غير البدل".

ونص عبارته:""وورش عن نافع يحقق الأولى ويبدل من الثانية ألفا" [4]

1- قال في الكشاف 154/1-155: "فان قلت ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفا؟ قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين:الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفا مدغما نحو قوله "الضالين"..والثاني إخطاء طريق التخفيف، لأن طريق تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة "رأس".

2- غيث النفع للنوري الصفاقسي 79 وساق بعده أبياتا لأبي حيان ينعي فيها على الزمخشري اعتزاله المذهبي وسوء اعتقاده، وذيلها النوري بأبيات مكملة .

3- البحر المحيط لأبي حيان 48/1.

4- الهادي لوحة 8.

وقال مكي في التبصرة": "وأما ورش فإنه يبدل الثانية ألفا فيمده لأنه استفهام، ولأنها همزة تقدمت حرف المد واللين، ولأن الألف بعدها ساكن وهو النون من "آنذرتهم" "آنت". قال:

"وقد قيل: إنه يجعلها بين الهمزة والألف وهو أقيس في العربية، ولكن يتمكن إشباع المد مع البدل ما لا يتمكن مع غيره، وبالإشباع قرأت"(1).

وقال المهدوي في "الموضح" موجها لهذه الرواية: "وعلة ورش في إبدال الثانية من المفتوحتين ألفا نحو "أنذرتهم" أن هذا هو البدل على غير قياس، وهو أن تبدل الهمزة المتحركة بحرف ساكن، وإنما فعل ذلك فرارا من الهمزة محققة كانت أو مخففة، ورأى أن نطقه بالألف اللينة أخف من نطقه بهمزة بين بين، لأنه حين سهلها بين بين لم يقنع بذلك، لأنها عنده بمنزلة المحققة."(2) .

وقد أفاض أبو العباس المهدوي في الاحتجاج لهذا المذهب بما لا مزيد عليه. وكذلك مكي في الكشف(3).

والحاصل أن قراءة الإبدال على مذهب المصريين عن ورش أكثر جمهورا عند المغاربة وبها أخذ عامة القيروانيين ومن أخذ بمذهبهم، ولم يذكر الحصري في قصيدته لورش سواه، وذلك في قوله:

"حكى ورش الإبدال فيها وقد حكوا   خلافا، ولكنا كما نشتري نشري (4)

وإلى شيوع قراءة البدل يشير المنتوري بقوله:

"وقرأت الثانية من المفتوحتين على أكثر من قرأت عليه بابدالها ألفا، وكان شيخنا أبو عبد الله القيجاطي - رضي الله عنه - يأخذ في الثانية بالتسهيل بين بين لورش كابن كثير، وبذلك قرأت عليه" (5)

وإلى رواية البدل أشار الأوعيشي في أرجوزة "ما به الأخذ" بقوله:

1- التبصرة 72.
2- الموضح في شرح الهداية (باب الهمز).
3- الكشف عن وجوه القراءات 75/74/1.
4- يعني كما روينا نروي ونشري بمعنى نبيع.
5- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 118.

"وذا الذي يعزي لأهل مصر جرى به العمل فافهم وادر.

- وأما اجتماع همزتين في كلمة واحدة وأولاهما متحركة والثانية ساكنة فليس من هذا الباب لأنه لا خلاف في إبداله وجها واحدا للجميع، وذلك نحو "أمنوا" "وأدم" و"إيمانا" وأوتوا" و"أوذينا" كما أشار ابن آجروم إليه في "البارع" بقوله:

"وليس في أخرهما إن سكنت خلف كأوتوا بل لكل أبدلت.

2- حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات في كلمة نحو "أآمنتم له" و"أآمنتم به" و"أآلهتنا خير أم هو".

ومن مباحث اجتماع الهمزتين بالفتح من كلمتين هذا الضرب الذي اجتمعت فيه ثلاث همزات لكن الأولى والتي تليها بالفتح -وهما همزة الاستفهام وهمزة الأصل- وبعدهما همزة ساكنة مبدلة ألفا وجوبا للجميع كما تقدم عن قريب.

قال ابن المجراد:"وقد ذكر الحافظ في "ايجاز البيان" فيها الوجهتين فقال:

"واختلف في كيفية تسهيلها، فقيل تبدل الفا ثم تحذف من أجل الألف التي بعدها، وهو قول محمد بن علي - يعني الأذفوي - وغيره من أهل الأداء من مشيخة المصريين، وقال غيرهم: تجعل بين بين فتمتنع لذلك من الحذف لأنها كالمتحركة - قال - وهو القياس، قال ابن المجراد: "فيكون المصنف - ابن بري - جرى في ذلك على القول بابدالها، وان كان التسهيل أشهر منه، ولم يذكر ابن الباذش غيره [1] وكذلك الشيخ ابن القاسم - يعني الشاطبي، والخطب في هذا يسير" [2].

على أن التسهيل هنا فيما اجتمعت فيه ثلاث همزات متعين لتعذر البدل فيه باجتماع الفين مديتين ولهذا قال ابن الباذش في "الاقناع":"ومن أخذ لورش في"آنذرتهم" بالبدل لم يأخذ له هنا إلا بين بين" [3].

وقال الحافظ ابن الجزري: "وأما ما حكاه - الداني - في الايجاز" وغيره من إبدال الثانية لورش فهو وجه قال به بعض من أبدله في "آنذرتهم" ونحوه، وليس

---

[1]- الاقناع 362/1.
[2]- ايضاح الأسرار والبدائع لوحة 63.
[3]- الاقناع 362/1.

بسديد، لما بيناه في "أآلهتنا" فيما تقدم، إذ لا فرق بينهما ولعل ذلك وهم من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرأونها بالخبر [1]، وظن أن ذلك على وجه البدل ثم حذفت احدى الألفين، وليس كذلك، بل هي رواية الإصهاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبي الأزهر كلهم عن ورش، يقرأونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص.

"فمن كان من هؤلاء يرون المد لما بعد الهمز يمد ذلك، فيكون مثل "آمنوا وعملوا" لا أنه بالاستفهام وأبدل وحذف"[2].

وقال الفاسي في " اللآلئ الفريدة": "ويضعف الإبدال في هذه الكلم في قراءة ورش لما يؤدي اليه من حذف إحدى الألفين، والتباس الخبر بالاستفهام". وقال:

وينبغي للقارئ أن يفرق في قراءته بين "أآمنتم" و"أآلهتنا" وبين "أآنذرتهم" وبابه، فقد رايت كثيرا من القراء لا يفرقون بينهما، وانما يلفظون بهمزة محققة بعدها مدة طويلة. والوجه أن يفرق بينهما فيلفظ في "أآمنتم" و"أآلهتنا" بهمزة محققة على إثرها همزة مسهلة بعدها ألف، ويلفظ في" أآنذرتهم" وبابه بهمزة محققة على اثرها الف بعدها همزة مسهلة"[3].

وقال المنتوري: "وبالتسهيل بين بين قرأت الثانية من هذه المواضع لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ"[4].

وقال أبو وكيل الفخار في "التحفة":

لكنه التسهيل في أمنتم	أولى من الابدال فيما يعلم
من يبدل الثاني وثالثا معا	يعالج اللفظ بحذف شرعا
أو مده طول ولا يحتاج	لحذفها، وكل ذا علاج
لا حذف للتسهيل فهو أولى	هنا وللصفار نص يملى

1- سياتي ذكرهم.
2- النشر 369/1.
3- اللآلئ الفريدة(خ).
4- شرح ابن بري.

في مده الثالث مهـــما وسطـــا	مع همزة التسهيل ورش أفــر طـــا
تـوســـــط بـألـــف يـــقـــدر	ونـــصـفـــه وهـــمـــــزة يقـرر
بألـف فــي المـــد حـــــده نمـــا	وصـــار حرفـين ونصفا فاعلمـــا
ومن يقـــــدر همزه بالنصـــــف	ســـــاغ لـــه تـــوسط فـي العـرف

وأشـار أبـو وكـيل هنا إلى نص الصفار يريد به ما اعترض به على الحافظ أبي عمرو في باب المد والقصر من "الزهر اليانع" عند ذكره لمد ما تغير بالتسهيل حيث ذكر مذهب الداني في زيادة المد فيه في "أآمنتم" وبابه فقال الصفار:

"وهـو وغـيره مـن الأئمـة يقـول: إنه دون ألفين، والذي قرأت به في ذلك عدم الـزيادة، اذ بـه يكون التوسط فتأمله جدا، وقد نبه شيخنا أبو الحسن ـ رصي الله عنه ـ [1]علـى هـذا الاعـتراض، لكن لم يبسطه كبسطنا اياه اعتمادا منه على فهم الطالب، وقد ذاكـرت في ذلـك شـيخنا أبا عمران بن حدادة [2] قبيل مرضه الذي مات منه رحمه الله .... [3] ملتمسـا عـن الحـافظ جـوابا فلم يجده، وأقر الاعتراض واستنبله"[4].

وذكـر مـثل هـذا في كـتابه "جواب الخل الأود عن كيفية أداء المد" ونقله ابن المجراد في الايضاح" وعلق عليه بقوله:

"والـذي يوجـبه النظر ترك الزيادة مع التسهيل بخلاف النقل والبدل، اذ بنفس التسـهيل يحـدث في المسهل ما يلفق منه ومن الألف بعده التوسط، ألا تراه دون ألفين في الأوجه من التقديرين على ما ذكر ء فلا وجه لذكر الزيادة مع التسهيل وإرادة التوسيط لحصوله وتحصيل الحاصل محال".

قال ابن القاضي: وبالتسهيل الأخذ عندنا بفاس وأرض المغرب" [5].

وقال الأوعيشي في احمراره على ابن بري مشيرا الى المأخوذ به من المد:

1- يعني القرطبي شيخ الجماعة بفاس .
2- تقدم في شيوخه.
3- تعذرت قراءة نحو خمس كلمات من النص بسبب التآكل في نسخة "الزهر اليانع".
4- الزهر اليانع (مخطوط) في نسخة وحيدة بخزانة القرويين بفاس.
5- الفجر الساطع.

"والعمل اليوم على المد جرى من غير شك يا أخي ولا مرا".

وقال صاحب أرجوزة "العمل":

تسهـــيل ورش بين بين يعلـــم لـــدى "أآمنتـم" بشـأن يفهم

ثـــــلا ثة وذاك في الأعـــراف والشــعرا وطـه باعتـــــراف

كذا "أآلهتـــنا" في الزخـــرف جرى لنا الأخذ بذلك فاعرف.

هـذا تفصـيل أحكام الهمزتين من كلمة المتفقين بالفتح وحكم ما يلحق بها من ذي الهمزات الثلاث.

3ـ حكم الهمزتين المختلفتين وثانيهما مكسورة أو مضمومة

نحو "أئنكم وأئفكا وأأنزل وقل أؤنبئكم بخير من ذلكم".

والأخـذ فـيه لـورش بتسـهيل الهمـزة الثانـية بـين بـين أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتنها كما سياتي.

والهمـزة الأولـى في سائر أمثلة هذا الضرب مفتوحة، وهي فيها كلها للاستفهام، إلا في "أئمة" فإنها همزة الأصل.

وقـد اخـتلف عـن ورش في "أئمـة" مـن هـذا الأصل فأخذ له طائفة بالإبدال وطائفة بالتسهيل بين بين.

فأمـا مـذهب أبـي عمرو الداني في "التيسير" فتسهيلها كسائر ما يسهله الأزرق عن ورش من الهمزتين المختلفتين من كلمة، قال ابن السداد: "يريد يجعلونها بين الهمزة والـياء، وهـو قـياس تسـهيل الهمـزة المكسـورة، وورش هـنا يوافق على هذا التسهيل. "وخصـــــها أبو عمرو بالذكر في سورة التوبة فقال: بهمزة وياء مختلـسة الكسرة مـن

غـير مـــد [1].

قـال المنتوري:"وذكر الأدفوي في "الإبانة" ومكي في "الرعاية" [2] والكشف [3] وابـن سـفيان في "الهـادي"[4] والمهـدوي في الشـرح [5] وابـن شـريح في "الكـافي" [6]"والـتذكير" وابـن شـعيب في "الاعـتماد" وابـن مطرف في "البديع" وابن الطفيل في "الغنية" إبدال الثانية من "أئمة" ياء محضة، وقال الحصري في قصيدته:

ولا بد من إبدالها في "أئمة" فصحوّك إن الحاهلين لفي سكر

قال المنتوري: "وكان شيخنا الأستاذ ابو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ يأخذ من طريق الداني في "أئمة" لنافع وابن كثير وأبي عمرو بياء خالصة، بذلك قرأت عليه، وبه آخذ.

وقلـت لـه: "تأخـذ في مذهب أهل التخفيف من طريق الداني بالإبدال وهو قد نـص علـى التسهيل بين بين، وأخبر أنه مذهب القراء؟ فقال لي: "نصوص المتقدمين من القـراء في "أئمـة" محـتملة، فينبغـي أن تحصـل علـى الإبـدال كمـا حملهـا الكثير من المتأخرين، لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين" [7] .

قـال المنـتوري: "واعلـم أن ثلاثـة مـن المقـرئين سـبقوا شـيخنا ـ رحمه الله ـ فأخـذوا في "أئمـة" من طريق الداني لأهل التخفيف بإبدال الهمزة الثانية ياء خالصة، أولهم ابن الباذش، قال في الاقناع:

"ان حكم التخفيف في "أئمة" عند النحويين والقراء الابدال ياء محضة، لأنها من كلمة واحدة، وهكذا نص عليه سيبويه"[8].

1- التيسير 117 والدر النثير لابن أبي السداد 253/2.
2- الرعاية 150.
3- الكشف 498/1-499.
4- الهادي لوحة 44.
5- الموضح (الهمزة الساكنة)
6- الكافي 75-
7- شرح ابن بري للمنتوري لوحة 129-130.
8- الاقناع 374/1.

وثانيهم أبو بكر القرطبي [1] قال في أرجوزته:

"لكن في "أئمة" حيث ورد فأخلص الياء هديت للرشد.

وثالثهم برهان الدين الجعبري ذكر في قصيدته أن نافعا وابن كثير وأبا عمرو قرأوا أئمة الياء" [2]. وما نسبه لمكي في "الرعاية" هذا نصه:

"واذا كانت الهمزة الثانية من الهمزتين مكسورة وأصلها السكون، أبدلت ياء خالصة في قراءة من خفف الهمزة نحو "أئمة" لا تجعلها مثل "أئذا" و"أئفكا" بين الهمزة والياء، انما تبدل منها ياء محضة مكسورة، لأنها أصلها السكون، لأنه جمع إمام على أفعلة، وأصله "أئمة" ثم أعل بالادغام وإلقاء حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، فصارت مكسورة، فأبدل منها ياء خالصة مكسورة في التليين ثم قال مكي:

"فيجب على القارئ المجود لقراءته أن يفرق في لفظه بين "أئفكا" و"أئمة" فيأتى بالثانية من "أئفكا" وشبهه إذا لّين بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، ويأتي "بأئمة" إذا لين بياء مكسورة خالصة، كأن الاولى أصلها الكسر، والثانية أصلها السكون، والساكن من الهمز إنما حقه في التليين البدل" [3]

وقد فرق أبو عمرو بين وجه الإبدال ورواية التسهيل فجعل الأول قولا للنحويين والثاني مذهبا للقراء فقال في "التلخيص": إن النحويين يبدلونها ياء محضة وهو القياس، والقراء يجعلونها بين بين.

وقال نحو ذلك في "ايجاز البيان" ثم قال: "والأول ـ يعني التسهيل بين بين قول القراء وأهل الأداء ومصنفي الحروف كابن مجاهد [4] وأبي طاهر وابن أشته والشذائي وغيرهم، وبه ورد النص عن ورش من رواية داود بن ابي طيبة. وقال في الايضاح نحوه ثم

1ـ هو أحمد بن عبد الله بن الحسن ابن القرطبي المعروف بحميد ـمصغراـ (607-652) ترجمته في الذيل والتكملة السفر 138/1-143 ترجمة 214

2ـ شرح ابن بري للمنتوري لوحة 130.

3ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة 150-151.

4ـ قال في كتاب "السبعة" 312: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع "أئمة" بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعا يختلف عنه في ذلك.. ثم ذكر اختلاف الروايات عنه.

قال: "ولم يات بذلك منصوصا أحد من الرواة عن الأئمة إلا داود بن أبي طيبة عن ورش عن نافع وأبو بكر الاصبهاني عن أصحاب ورش"[1].

وقد انتقد أبو القاسم الزمخشري البدل في "أئمة" فقال في تفسيره في سورة "براءة":

"فان قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وان لم تكن مقبولة عند البصريين قال:

"وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، ومن صرّح بها فهو لاحن محرف"[2].

ودافع العلامة أبو عمرو بن الحاجب عن مذهب التسهيل باعتباره مذهب القراء فقال في شرح المفصل للزمخشري: "القراء ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواترا، وأما ما نقله النحويون فآحاد، ثم لو سلم أن ذلك ليس بتواتر، فالقراء أعدل وأكثر، والرجوع إليهم أولى" [3].

4- أصول الأزرق في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين وأحوالهما.

اجتماع الهمزتين من كلمتين يكون بأن تأتي الهمزة الأولى آخر كلمة والثانية أول الكلمة التي تليها، وذلك يكون اما مع اتفاق حركتي الهمزتين، وإما مع اختلا فهما.

1- المنتوري لوحة 128-129 والفجر الساطع لابن القاضي لوحة 110. الكشاف للزمخشري ونقله في اللآلئ الفريدة وهو بنصه في ابراز المعاني 138.

2- الكشاف للزمخشري ونقله في اللآلئ الفريدة وهو بنصه في ابراز المعاني 138.

3- نقله ابن القاضي في الفجر الساطع لوحة 56

القسـم الأول
اجتماع الهمزتين من كلمتين مع اتفاق الحركة

وصور اجتماع المتفقتي الحركة ثلاث: اتفاقهما مفتوحتين نحو "جاء أمرنا" و"تلقاء أصحاب النار" و "جاء آل"، واتفاقهما مكسورتين نحو "هؤلاء إن كنتم" و"بالسوء إلا ما رحم ربي" و "من السماء إلى الارض". وأما اتفاقهما بالضم فلم يقع الا في حرف واحد في قوله "وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين".

ولورش في هذه الأنواع من المتفقين أصول تنسجم مع طريقته في "التحقيق" وتستجيب لأصوله في باب المد. وهذه مذاهبه في ذلك أستهلها بذكر مذاهبه في المفتوحتين:

قال أبو عمرو الداني في كتابه "جامع البيان": "قرأ ابن كثير...ونافع من رواية ورش.. بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية فتكون كالمدة في اللفظ، وهي في الحقيقة بين الهمزة والألف، فتحصل الهمزة المحققة بين مدتين: مدة قبلها، وهي مشبعة من أجلها، ومقدارها مقدار ألفين، ومدة بعدها، وهي غير مشبعة، لأنها خلف من همزة، ومقدارها مقدار ألف، وهذا على ما روته الجماعة عن ورش من جعلها بين بين".

"فأما على رواية أصحاب أبي يعقوب عنه فانها تشبع، لأنهم رووا عنه عن ورش أداء إبدالها حرفا خالصا فهي ألف محضة، وهي في حال البدل أشبع منها في حال التليين"[1].

وقال في "إيجاز البيان" بعد ذكر مذهب ورش في تحقيق الأولى وتسهيل الثانية: "وقد اختلف أهل الأداء عنه في كيفية تسهيلها، فقال بعضهم: يبدلها ألفا، فتحصل في ذلك في اللفظ مدتان مدة قبل الهمزة المحققة، ومدة بعدها، الا أن المدة الثانية في التقدير فيما كان بعدها كشطر المدة الأولى، لأنها عوض من همزة، وهذا قول عامة المصريين أعني البدل.

---

[1]- جامع البيان لوحة 170-180.

"وقال آخرون: بل نجعلها بين بين، فتكون بين الهمزة والألف الساكنة فيصير في الحرف الذي جعل خلفا منها مد يسير على مقدار التسهيل، والقراء يقدرونه بمقدار ألف- قال: "وهذا الوجه أقيس في العربية.

قال المنتوري:" وقال في ارشاد المتمسكين "وذكر في "الاقتصاد"والتيسير " و"التعريف" و "الموجز" و"كتاب رواية ورش من طريق المصريين "التسهيل بين بين خاصة.

وذكر ابن الباذش في "الاقناع" و "النجعة" أن ورشا أبدل الثانية ألفا ثم قال: هكذا عبارتهم، والقياس أن تجعل بين بين، كذلك ذكره سيبويه، ـ قال: "وبه أخذ علينا أبي ـ رضي الله عنه ـ قال: وبه كان يأخذ طاهر بن غلبون [1].

وإلى اختلاف الرواية في هذا الضرب عن ورش أشار أبو الحسن بن بري في "الدرر اللوامع" بقوله:

كجاء أمرنا وورش سهلا أخراهما، وقيل: لا بل أبدلا.

وسبب الخلاف هو شبيه بما تقدم في المفتوحتين من كلمة وهو في تاويل التسهيل المنصوص فيهما عن ورش، إذ جاء النص عنه في المفتوحتين أنه يحقق الأولى ويسهل الثانية، فذهب كل فريق في مفهوم التسهيل الى نوع منه قال أبو عبد الله الخراز: "وتسهيلها على ضربين: أحدهما بين بين، وبه أخذ البغداديون عن عبد الصمد عن ورش، والثاني بالبدل، وبه أخذ المصريون عن أبي يعقوب عن ورش"[2].

وقول الخراز هنا متعقب بمثل ما تعقبه به ابن القاضي في باب المفتوحتين من كلمة [3]وذلك لثبوت الوجهتين معا التسهيل بين بين والإبدال عن الأزرق، الا أن الابدال أكثر وأشهر، وذلك ما يفهم من قول مكي في التبصرة:

فقرأ ورش وقنبل بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، يبدلان منها ألفا، والأحسن أن يترجم لقنبل أنه جعلها بين بين، ولورش بالبدل ليصح له المد الذي روي عنه، ولو

1- المنتوري في شرح الدرر اللوامع لوحة 131-132.
2- القصد النافع لوحة 132-133.
3- تقدم.

قيل لورش: بين بين لم يستنكر، لأنه يمد لقرب الهمزة من الألف في حال التسهيل، والبدل أمكن في إشباع المد، وبين بين أقوى في أصول العربية وأحسن. قال :"لكني لم أقرأ إلا باشباع المد، ولا يتمكن ذلك الا على تقدير البدل، فالرواية تدعو إلى البدل على ضعفه في العربية، والنظر يدعو إلى كون الهمزة بين بين [1].

أما العمل اليوم فهو موافق لما قرأ به مكي، وهو من مميزات التلاوة المغربية قديما وحديثا مع إجراء المد الطويل فيه قال الأوعيشي:

"والعمل اليوم على الإبدال في عير جاء ءال خذ مقالي

وقد تقدم أن المد في باب المفتوحتين مد مشبع، وذلك بسبب وقوع السواكن في الباب بعد الألف المبدلة من الهمز في غالب أمثلة الهمزتين المتفقتي الحركة نحو "جاء أمرنا" و "جاء أهل المدينة" و "شاء أن يتخذ".

وأما ما جاء بعده حركة من ذلك فقليل نحو "جاء أحد" و "جاء أجلهم" و"المشهور فيه في التلاوة المغربية الأخذ بالتوسط تنزيلا له على باب "ءامن" و أوحي" وشبهه كما تقدم في مثل "ءالدوأنا" و "ءامتنم من" في باب المد لما تقدم فيه السبب على حرف المد واللين.

- وأما قوله تعالى "فلما جاء ءال لوط" وقوله "جاء ءال فرعون النذر" فقد استثناه عامة من أخذوا في باب المتفقتين بالفتح لورش بالتسهيل والبدل معا مع تحسين البدل كما قال مكي في نصه الآنف الذكر.

قال في "التبصرة": "فأما جاء مع ءال لوط" ونحوه فان الثانية لورش بين بين، لأنك لو أبدلت لوجب الحذف لالتقاء الساكنين، وتلك الألف المبدلة والألف التي بعدها الهمزة من "ءال" التي هي عوض من الهمزة الساكنة فسهلت تسهيلا لا يوجب حذفها، وهو بين بين، وهو الأصل في تسهيلها، وكان أولى من تسهيل يوجب حذفها، وهو البدل، وأصل "أل" "أأل" وكان أصله "أهل" فوجب أن يكون بين بين كذلك، ويصح المد في هذا لأنها همزة مسهلة بعدها ألف، فتصير بمنزلة قالوا الآن".

---

[1]- التبصرة 75

وان شئـــت قلـت: يمكـن المـد لالـتقاء السـاكنين، لأن المسـهلة قـريبـــة من الساكن" [1].

وقـال أبـو عمـرو في "جامـع البـيان" بعد ذكر "جاء ءال": فإن قيل: "فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفاعلى رواية المصريين عنه كما يبدلها من طريقهم في سائر الباب؟

قلـت:"قـد اختلف أصحابنا في ذلك فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما لأن بعدها الفـأ، فيجـتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، فوجب لذلك أن يكون بين بين لا غير، لأن همزة بين بين في زنة المتحركة.

وقـال آخـرون: يـبدلها فـيهما كسـائر الـباب. ثـم فـيها بعد البدل وجهان: أحـدهما أن تحـذف للسـاكنين اذ هـي أولهما، ويزاد في المد دلالة على أنها هي الملينة دون الأولى.

والثاني أن لا تحذف، ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما وبالله التوفيق"[2].

وأمـا مذهب ورش في المتفقتين بالكسر من هذا الضرب نحو "من السماء إن في ذلـك" و "بالسوء إلا ما رحم ربي" و "من النساء إن اتقيتُن" و "من وراء إسحاق" فقد وقع الخلاف عنه في الثانية منهما بعد تحقيق الأولى.

قـال المنـتوري: "واعلـم أن الآخـذين بـرواية أبـي يعقـوب لـورش اختلفوا في المكسـورتين، فأكثرهم يبدلون الثانية ياء خالصة، وبعضهم يسهلونها بين بين، ذكر ذلك الدانـي في "الإيضـاح" و "إرشـاد المتمسـكين" و "إيجـاز البـيان"، وذكـر في "جامع البـيان" و "التمهـيد" الـبدل مـن روايـة أبـي يعقـوب خاصـة. وذكـر في الاقتصـاد" و"التسـيير" و "التعـريف" و "التلخيص" و "الموجز" و "كتاب رواية ورش من طريق المصريين" "التسهيل بين بين خاصة"[3].

1- نفسه 76.
2- جامع البيان لوحة 182.
3- شرح المنتوري على ابن بري لوحة 135.

وعبارته في "التسيير" أن ورشا يجعل الهمزة الثانية كالياء الساكنة"[1] صريحة في التسهيل بين بين،لأنه لم يذكر مدها، وعبر بقوله "كالياء" ولم يقل "ياء" كما سيذكر في المبدلة.

وبين ذلك في "جامع البيان" حيث فرق بين المذهبين عن ورش فقال أولا: "وقرأ نافع في رواية ورش من غير رواية أبي يعقوب ...بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية فتكون في اللفظ كأنها ساكنة، وهي في القياس بين الهمزة والياء الساكنة" قال:

"وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش ابدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزاد في تمكينها لكونها حرف مد وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس"[2].

وقد أشار صاحب أرجوزة العمل الى ما عليه العمل وبه الأخذ في التلاوة المغربية في المفتوحتين والمكسورتين والمضمومتين من كلمتين فقال:

وفي اتـفاق الهمزتين يا فتـــى	نحو مـــن السمـاء إن أو جـــاءنا
بالفتح أو بالضم قل لورشهـم	الـبدل للســاكـن أمـــر قد عـلم
فإن يك الساكن بـــعده فـــلا	بـد مـــن الإشـــباع فيها مسجـلا
وإن يك التحريك بعدها جرى	بـــفاس الـتـــوسيط فيه قد يرى[3]

المستثنيات لورش:

قال ابو عمرو في جامع البيان:

"واستثنى لنا الخاقاني وأبو الفتح وأبو الحسن في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين، وهما قوله في "البقرة": "هؤلاء إن كنتم"، وفي النور "على البغاء ان أردن" فرووهما عن قراءتهم بخلاف الترجمتين المتقدمتين بتحقيق الهمزة الأولى وجعل الثانية ياء مكسورة محضة الكسرة، وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر بن هلال وأبو

[1]- التيسير 33
[2]- جامع البيان لوحة 183.
[3]- أرجوزة ما به العمل والأخذ (باب الهمزتين).

غانم بن حمدان وأبو جعفر بن أسامة وكذلك رواه إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب أداء. قال الداني:

وروى أبو بكر بن سيف عنه إجراءهما كسائر نظائرهما، وقد قرأت بذلك ايضا على أبي الفتح وأبي الحسن وأكثر مشيخة المصريين على الأول، الا أن منهم من يذهب في ذلك الى أن الثانية في ذلك مبدلة بدلا محضا فيشبع كسرتها ويحذفها، حكى لي ذلك ابن خاقان عن أصحابه الذين قرأ عليهم.

وكان شيخنا أبو الحسن يذهب إلى البدل، وكان أبو بكر محمد بن علي ـ يعني الأذفوي ـ يذهب إلى التسهيل، والبدل أقيس، لأنه لما عدل عن تسهيلها على حركتها وسهلت على حركة ما قبلها لزمها البدل، فأبدلت ياء مكسورة للكسرة التي قبلها.

وقال إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب في "كتاب اللفظ" له: "كان يجعل الهمزة الثانية في "هؤلاء إن كنتم" و "على البغاء إن أردن" "ياء في اللفظ" قال: وكان عبد الصمد يقرؤها ممدودة الألف بالخفض[1].

وقال: "أبو عمرو في "الإيضاح" بعد ذكر استثناء شيوخه المذكورين وعيرهم لهذين الموضعين من سورة البقرة والنور: "ولا أعلم نصا جاء عنه ـ يعني عن ورش ـ بإخراج هذين الموضعين من جملة الباب، وإنما تلقاه الشيوخ عن ائمتهم تلقيا، وأخذوه عنهم أداء. قال:

"وروى أبو بكر بن سيف عن أبي يعقوب عن ورش في هذين الموضعين كسائر نظائرهما بتحقيق الأولى وجعل الثانية كأنها حرف مد، وهي في الحقيقة بين الهمزة والياء الساكنة، وقد قرأت أنا بذلك فيهما على ابن غلبون وأبي الفتح".

وقال في "إرشاد المتمسكين": "وقرأت ذلك على ابي الحسن بالمذهبين جميعا. وهما صحيحان جائزان، وبهما آخذ"[1].

وبناء على ما ذكر أبو عمرو يتحصل في هؤلاء إن" و"البغاء إن" ـ كما قال ابن المجراد- اربعة أوجه:

---

[1]ـ نقله المنتوري في شرح ابن بري، وما ذكر من جامع البيان أعلاه نقلته منه لوحة 182-183..

1- البدل على ما يأتي- يعني حرف مد - 2- ابدالها ياء خفيفة الكسر كما قال المصنف –يعني ابن بري-[1]-3- إبدالها مشبعة الكسر-4- ثم التسهيل ـ قال:

"وإبدالها ياء مشبعة الكسر اقيس من إبدالها ياء خفيفة الكسر، وقد نص على هذا بعض شيوخ شيوخنا رحمهم الله تعالى"[2]

والى الكسر ذهب ابن آجروم في "البارع" في قوله:

"و"هولاءان"على البغاء" بالياء مكسورا لدى الأداء

وقال الجادري في "النافع": ويا بكسر هؤلا إن" و "البغاء" واجعلا.

وأما المتفقتان في كلمتين، وهي حرف واحد في سورة الأحقاف "أولياء أولئك" فمذهب ورش فيهما كمذهبه في المتفقتين مطلقا، فقيل يحقق الأولى ويخفف الثانية بالتسهيل، وقيل بالبدل.

قال مكي في "التبصرة: "قرأ ورش وقنبل بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية سهلاها على البدل: يبدلان من المكسورة ياء ومن المضمومة واوا، وقد قيل إنها بين بين، والبدل أحسن في قراءة ورش خاصة، لأن الرواية عنه أنه مد الثانية، والمد لا يكون في همزة بين بين، لأنها مسهلة بزنتها محققة"[3].

وخالفه ابن شريح في استحسان البدل فقال في "الكافي": "فورش وقنبل يحققان الأولى ويبدلان الثانية واوا، وقد قيل إنهما يجعلانها بين الهمزة والواو، وكل ما ذكرته عنهما أنهما يجعلانه بين بين، هو أحسن فيه من البدل[4]

وقال أبو عمرو في "جامع البيان":"وروى المصريون عن أبي يعقوب عن ورش أداء إبدالها واوا ساكنة، وذلك على غير قياس. قال لنا الخاقاني عن أصحاب النحاس عن أبي يعقوب عن ورش يجعلها واوا مضمومة خفيفة الضم.

---

[1]- يعني قول ابن بري: " وأبدلن ياء خفيف الكسر من على البغاء إن وهـــــؤلاءإن.
[2]- ايضاح الأسرار والبدائع لوحة 66.
[3]- التبصرة 77
[4]- الكافي 17-

ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصوا على ذلك عن ورش وترجموا عنه كهذه الترجمة.

وقال اسماعيل النحاس عن أصحاب ورش في "كتاب اللفظ": "أولياء أولئك" يمدّ الألف الآخرة من "أولياء" وهمزتها ويرفعها، ولا يهمز "أولئك" وكأنه يجعلها واوا مرفوعة، وهذا موافق للذي روي لي خلف بن ابراهيم عن أصحابه وأقرأني به عنهم، وذلك أيضا على عير قياس التليين"[1].

قال المحقق ابن الجزري معلقا على مذهب الخاقاني:

والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار ولذلك لم يذكره في التيسير مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان والله أعلم (النشر 385/1).

قلت: عدم ذكره في التيسير لا يدل على عدم ثبوته من طريق الخاقاني عمن نقله عنهم، وقد ذكره في كتبه الأخرى كجامع البيان لأنه بنى كتاب التيسير على الاختصار والاقتصار وعلى المشهور. ويدل على اعتبار أبي عمرو لوجه إبدالها واوا خفيفة الضم أنه ناقش الاختلاف في مدها وقصرها كما سيأتي وارتضى المد.

قال المنتوري: واعلم أن الآخذين برواية ابي يعقوب لورش اختلفوا في المضمومتين فأكثرهم يبدلون الثانية واوا خالصة، وبعضهم يسهلونها بين بين، ذكر ذلك الداني في "الايضاح" و "إشاد المتمسكين" و "ايجاز البيان" وذكر في "جامع البيان" و"التمهيد" البدل من رواية أبي يعقوب خاصة، وذكر في الاقتصاد" و"التيسير" و"التعريف" و"التلخيص" و"الموجز" و"كتاب رواية ورش من طريق المصريين" التسهيل بين بين خاصة".

وذكر ابن الباذش في الإقناع" أن ورشا يبدل الثانية واوا-قال: والوجه بين بين"[2].

1- جامع البيان لوحة 188: ونقله ابن الجزري مع بعض الاختصار في النشر 385/1.
2- شرح الدرر اللوامع للمنتوري لوحة 142.

قلت: لم يذكر ابن الباذش ذلك بهذا اللفظ ونص عبارته في الاقناع: "فورش وقنبل يخففان الثانية، واختلفت عبارة القراء لهما على ما قدمناه في الفصلين قبل، والوجه بين بين[1]

وهذا خلاف ما نسبه اليه من القول بإبدالها واوا، إذ معنى قول ابن الباذش فإن ورشا وقنبلا يخففان الهمزة الثانية يدخله الاحتمال لاختلاف المتأولين للتخفيف في المراد به عندهما، والوجه حمل ذلك على التسهيل بين بين، ولا يخفى أن التخفيف اسم مشترك بين سائر ما يلحق الهمز من تغيير من تسهيل بين بين وإبدال أو نقل أو حذف.

ورواية إبدالها أجرى على مذهب الأزرق في المتفقتين وأسير في التلاوة المغربية ويترتب عليها الاختلاف عنه في زيادة التمكين، قال ابن المجراد: "فإذا أبدل ورش الثانية من المضمومتين حرف مد كان عنده في مده كما تقدم من الخلاف في المد للهمز القبلي لأن ما بعده متحرك، وهو اللام من "أولئك" [2]

وقد ناقش أبو عمرو مسألة المد هنا على القول بزيادة التمكين وعدم الزيادة على المد الطبيعي وبين وجه كل منهما ثم قال: "والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معا، والأول أوجه ـ يعني المد ـ قال: لأن من زاد في التمكين ومدّ عامل الأصل، ومن لم يزد فيه وقصرها عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى وأقيس"[3].

والعمل في "أولياء أولئك" بالبدل لورش مع مد الهمزة المبدلة واوا مدا وسطا إلحاقا له بما يسمى مد البدل في "ءامن"و"أوحي" ولا يشبع مده الا على مذهب من يشبع المد في هذا الباب في "أمن" و "أوحي" و"ايمانا" وشبهها وأما على المذهب الأول فيفرق بينه وبين نحو "هؤلاءان" لسكون ما بعد الهمزة المبدلة فيه. والى هذا المذهب أشار المدغري في "تكميل المنافع" بقوله:

ومـــاله بحــــرف مد أبدلا قبــــل محرك بتوسيط علا

وقبل ســـاكن بإشباع عمل ولو بنقل أو بادغام عقل.

1- الاقناع 381/1.
2- إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 68.
3- جامع البيان لوحة 189.

القســـــم الثـــاني
اجتماع همزتين من كلمتين مع اختلاف الحركة

ويتنوع هذا القسم الى خمسة أنواع:

1. أن تكـون الأولـى بالفـتح والثانـية بالكسر نحو "شهداء إذ حضر" و "أشياء إن تبدلكم" و "أولياء إنا أعتدنا".
2. أن تكـون الأولـى مفـتوحة والثانـية مضـمومة وذلـك في "جـاء أمـة رسولها"، وليس في القرأن غيره.
3. أن تكـون الأولـى مضـمومة والثانـية مفتوحة نحو "وياسماء أقلعي" "الملأ أفتوني" "ونشاء أصبناهم".
4. أن تكـون الأولـى مكسـورة والثانـية مفـتوحة نحو "ممن ترضون من الشهداء أن تضل" و "هؤلاء ءآلهة" و "السماء ءآية".
5. أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو "يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم" "ولاياب الشهداء إذا ما دعوا"[1]

فأمـا الـنوع الأول وهو ما كانت الأولى فيه بالفتح والثانية بالكسر فلـلأزرق فـيه أصـل ثابـت وهـو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين أي: جعلها بين الهمزة والياء.

وذلـك أصـله في الـنوع الثانـي، الا أنـه يجعـل الثانـية كالـواو، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها. وأما النوع الثالث والرابع وهو ما كانت فيه الأولى مضمومة أو مكسـورة والثانـية مفتوحة فليس فيه إلا إبدال الهمزة الثانية واوا بعد المضمومة وياء بعد المكسورة، قال الداني في "إرشاد المتمسكين":

"ولا يجوز في المفتوحة المضموم ما قبلها، ولا في المفتوحة المكسور ما قبلها"[1].

---

[1]- تقضي القسمة الحسابية قسما سادسا، وهو أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، وهذا لا وجود له في القرأن وذكر بعضهم مثالا له لو أقيم الظاهر مقام الضمير في قوله تعالى في "القصص" وجذ عليه أمة "فإن المراد على الماء المفهوم من قوله "ولما ورد ماء مدين" (ذكره الداني في الايضاح ونقله المنتوري لوحة 148).

وقد جرى عمل أهل الضبط عند المغاربة بالتفريق بين المسهلة والمبدلة في وضع الحركة، بحيث جردوا المسهلة منها إشعار بأنها بين بين، ووضعوا الشكل على المبدلة [2]

وأما النوع الأخير وهو أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، فقد وقع الخلاف فيه على مذهبين اشار اليهما ابن بري في قوله:

وان أتت بالكسر بعد الضم   فالخلف فيها بين أهل العلم

فمذهب الأخفش[3] والقراء   ابدالها واوا لدى الأداء

ومذهب الخليل ثم سيبويه   تسهيلها كالياء والبعض عليه.

قال الحافظ أبو عمرو بعد حكاية الخلاف ونسبته الى المذكورين:

"والمذهبان جيدان، غير أن الأول أقيس في العربية، والثاني آثر في الأداء.

وقال في "جامع البيان": "وقد قرأت بالوجهين جميعا، وهما صحيحان، غير أن الأول آثر - يعني ءابدالها واوا -. وقال في "إيجاز البيان": "وقد قرأت بالمذهبين، والقول الأول أقيس، والثاني آثر، وعليه العمل، وبه الأخذ - يعني إبدالها واوا-. وقال في "الايضاح": "وأنا آخذ في مذهب أهل التسهيل بالوجهتين جميعا في هذا الضرب بجعل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء الساكنة، وبإبدالها واوا مكسورة - قال: والوجه الأول أقيس، وهو اختياري - التسهيل بين بين، والوجه الآخر آثر في الأداء والنقل - يعني إبدالها واوا -.

وقال أبو داود سليمان بن نجاح في "الطرر على التيسير": "وبالوجهين قرأت على الحافظ حسب قراءته[4].

والعمل اليوم في التلاوة المغربية على ابدالها واوا محضة، قال المنتوري: "وبإبدال الثانية واوا محضة قرأت ذلك على أكثر من قرأت عليه ".

1- المنتوري 147

2- المحكم للداني 95 وذيل المقنع 135.

3- أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

4- شرح المنتوري لوحة 142

وقال المدغري في "تكميل المنافع" بعد ذكر أبيات ابن بري التي صدر فيها بذكر مذهب الاخفش والقراء

"والأخذ بالأول عند الناس   بغربنا هذا كأهل فـــاس

وقال الأوعيشي في "الاحمرار على ابن بري":

فمذهب الأخفش والقراء   جرى به الأخذ بلا امتراء

الفصـــل الثـــاني
تتميم في كيفية النطق بالتسهيل بين بين عند أئمة أهل الأداء

ومما شاع وذاع في مدارس الإقراء وعم به الأخذ على غير أساس: النطق بالهمزة المسهلة في هذا الباب هاء خالصة ونسبة القول بجواز ذلك الى أبي عمرو الداني أو غيره من الأئمة من رجال المدارس الأصولية في المغرب.

وأقدم من رأيته تعرض لذلك وأنكر في المسهل الهاء الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي (ت 656هـ).

قال في كتابه "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة":

"وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء"(1)

وقال أبو شامة المقدسي (ت 665 هـ) في ابراز المعاني منكرا لذلك أيضا:

"وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك، وليس بشيء"(2).

وقال أبو إسحاق الجعبري في قصيدته: عقود الجمان في تجويد القرآن:

واحـــذر من الها فيه أو محض وقد ... قال ابن شيطا لم تصخ أذنــــاه

مـمـن قـرأت عـلـيه إلا هـاويا ... وكـذا قـرأت الفـتـح كـل أوان"

الادعاء على أبي عمرو الداني أنه أجاز النطق بالتسهيل هاء.

ومن أقدم من وجدته نسب ذلك الى أبي عمرو الداني أبو وكيل في "تحفة المنافع" وحكى مع هذا المذهب مذهبين أحدهما لأبي عمران موسى بن حدادة المرسي نزيل فاس وشيخ ابي عبد الله الصفار، والثاني لأبي شامة المذكور. قال في التحفة:

"فصل وقل حقيقة التسهيل أن ... تمزج همزة بحرف قد سكـــن

1- اللآلئ الفريدة للفاسي، وسيأتي نقل كلامه كاملا عند ابن القاضي في "الفجر الساطع".

2- ابراز المعاني لأبي شامة 147.

من جنس شكك الهمز لـذ بالشرح | من ضم أو من كسر أو من فتـح
واحـذر صويت الهاء عند النـطق | وقيـل لا، أو عـند فـتـح فابـق
ثلا ثة للـشـامـي والـدانـي | وابن حدادة الرضا المرضـي
فمن يغلب ما بها من يـاء | أو واوها يمنع صوت الهـاء
ومن يغلب ما بها من هـمـز | لا يمنع الهاء ودم فـي عـز
وان يكن بألف في المـزج | كلامها والهاء جا في نهـج
لابد من صوت كما في النقـل | لابن حدادة الرضي العـدل
وكيف يستقبح هذا الصـوت | وقد أتى هرقت في أرقـت
هـيـاك فـي إيـاك أيـضا جـاء | وبعضهم يرسـم همـزا هـاء
ورسمـها عينا لديـنا أكثـر | إذ موضـع الهـمز به يختـبر

وقـد تلقـف المتأخـرون هذه الإشارة عنده إلى أبي عمرو التي تزعم بجواز النطق بالتسـهيل هـاء، كمـا تلقفوا عنه ما نقله عن ابن حدادة المذكور من جواز ذلك بل تعينه ووجـوبه في تسـهيل المفـتوحة نحـو "ءآمنـتم" و"جـاءءال"، واستمسـكوا بمـا ذكـره من احـتجاج علـى إبـدال الهمزة هاء في بعض ما ورد من ألفاظ، فأقاموا على هذه الدعوى ومـا اقترن بها جواز إبدال الهمزة المسهلة هاء خالصة في سائر الأحوال التي تسهل فيها الهمزة لورش وغيره ممن يأخذ بالتسهيل.

أقوال الداني في كتبه وتبرئته مما نسب إليه:

وقـد تتـبعت ذلك في ما وقفت عليه في كتب الداني أو وقفت على النقل عنه ككتبه في الرسم والضبط والقراءة والتجويد فلم أجد لما نسب اليه أبو وكيل أثرا، كما وجـدت الذين نسبوا ذلك اليه ممن جاء بعد أبي وكيل الفخار اكتفوا بهذه النسبة دون تسمية كتاب من كتبه أو ذكر لرواية من روى ذلك عنه أصحابه وتلامذته.

قوله في جامع البيان:

فهذا كتابه "جامع البيان" وهو أعظم كتبه، وفيه يقول ابن الجزري:"وهو كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله، قيل انه جمع فيه كل ما يعلمه في هذا العلم"[1]

وقد قرأت فيه باب الهمزتين من أوله الى آخره فما وجدته أحرى ذكرا لابدال الهمزة هاء ولا لتقريب صوتها من صوتها، وإنما وجدت عباراته هكذا:

- قال في أول باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة: "قرأ ابن كثير بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية، **فتكون بين الهمزة والألف..** [2] وأعاد مثل هذه العبارات لأصحاب التسهيل في سائر الباب وسائر الأقسام. فقال مثلا عند ذكر الضرب الثاني من المختلفتين في كلمة مثل "أءله" و "أئن ذكرتم"

فقرأ ابن كثير بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الهمزة الثانية، **فتكون بين الهمزة والياء من غير كسر مشبع** على الياء...وقرأ نافع في رواية ورش من غير خلاف عنه كمذهب ابن كثير، بتحقيق الأولى ما لم يقع قبلها ساكن، وتليين الثانية، **والنحو بها نحو الياء المكسورة المختلسة الكسرة** من غير فاصل بينهما".

وقال في الضرب الثالث نحو "أأنزل" و "قل أؤنبئكم بخير": "قرأالحرميان ـ نافع وابن كثير ـ بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية، فجعلوها بين الهمزة والواو الساكنة، فتصير في اللفظ كالواو المضمومة المختلسة الضمة من غير اشباع[3].

وقال في باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين عند ذكر المفتوحتين نحو "السفهاء أموالكم":

وقرأ ابن كثير.. ونافع من رواية ورش: من قراءتي على أبي الفتح **بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية فتكون كمدة في اللفظ وهي في الحقيقة بين الهمزة والألف ...وهذا على ما روته الجماعة عن ورش من جعلها بين بين "**.

1- النشر 61/1.
2- جامع البيان لوحة 170
3- جامع البيان لوحة 176

وهكذا سار في سائر الباب من الكتاب حيثما ذكر الهمزة الملينة عبر بالتليين أو التسهيل بين بين أو غير ذلك ولم يذكر قط تقريب لفظها من الهاء لا صريحا ولا مكنى عنه، بل انه كان يطلق عبارة الإبدال في سائر مواضع الإبدال فلا يريد به الا إبدال الهمزة حرف مد ولين كقوله في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين:

"فأما على رواية أصحاب أبي يعقوب عنه فانها تشبع، لأنهم رووا عنه عن ورش أداء ابدالها حرفا خالصا فهي ألف محضة، وهي في حال البدل أشبع منها في حال التليين"[1].

فانظر إليه كيف قال: "حرفا خالصا" وكيف فسر هذا الحرف بالألف المحضة، ولو كان قوله: "حرفا خالصا" يدخله احتمال آخر كابدالها هاء وخاصة في الفتح كما ذهب اليه ابن حدادة فيما نسب اليه أبو وكيل ـ لما تسامح في هذه العبارة، ولو كان عنده أن البدل قد يكون على لفظ الألف تارة وعلى لفظ هاء أخرى لما سكت عن بيان حكم المد فيه حينما يبدل الهاء، وذلك لما نعلمه من أن الهاء ليست من أحرف المد واللين، فلا يسكت عن بيان ذلك كما لم يسكت عن تقرير الفرق بين مقدار إشباع المد بين حال البدل وحال التليين كما رأينا في عبارته.

قوله في الأرجوزة المنبهة:

"وحكم ما يجعل بيننا	من جملة الهمز الذي حكينا
أن لا يتم صوته بل يخفى	ووزنه محرك كما مضى
والقول في اجتماع همزتين	التقتا في حرف أو حرفين
نحو"من النساء أو أكنتم"	و"أأله" وكذا "أأمنتم"
كالقول في المفردة المحركة	فاعمل بما هنا فقد عرفتكه[2]

1- نفسه لوحة 180.
2- منبهة الشيخ ابي عمرو الداني (القول في تخفيف الهمز وشرحه) دراسة وتحقيق الدكتور الحسن وكاك(مرقونة).

قوله في كتاب التعريف:

وعبارته في "التعريف عند ذكر ترك الإصبهاني عن ورش الهمزات المتحركة في نحو "كأنه وكأنهم وبأنه وبأي ورأيت"

قال: "وحقيقة ترك الهمزة المتحركة المتقدم ذكرها في مذهبه أن تكون بين بين...[1].

وقال في باب الهمزتين من كلمة:"كان ورش يسهل الثانية من الهمزتين ولا يدخل بينهما الفا... [2].

قوله في كتاب التيسير

وقال في "التيسير" في باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة:" اعلم أنهما اذا اتفقتا بالفتح نحو "أأنذرتهم" "..فان الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منها، وورش يبدلها الفا، والقياس أن تكون بين بين"[3].

وقال في "ذكر الهمزتين من كلمتين" عند المتفقتين بالكسر:" فقنبل وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة". وقال عنهما في المتفقتين بالفتح:"فورش وقنبل يجعلان الثانية كالمدة، " وفي المضمومتين:"يجعلانها كالواو الساكنة، " ثم قال لمزيد البيان:

"وحكم تسهيل الهمزة في البابين أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها... [4].

وهكذا نلاحظ أن أبا عمرو لم يذكر في "جامع البيان" وهو أعظم كتبه، ولا في "النيسير" وهو أشهرها وأسيرها شرقا وغربا، ولا في "التعريف" وهو عمدة المغاربة في ما اختصوا به من "العشر الصغير" ـ أدنى إشارة إلى جواز إبدال الهمزة هاء أو تقريب لفظها عند التسهيل من لفظ الهاء.

1- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع 216-217

2- المصدر نفسه 235

3- التيسير 31-32

4- المصدر نفسه 34.

قال ابن أبي السداد شارحا لقول ابي عمرو في "التيسير": "فإن الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية": "أعلم أن التسهيل يستعمل مطلقا ومقيدا، فاذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإن كانت محركة بالفتح جعلت بين الهمزة والألف، **ومعناه أن يلفظ بها نوعا من اللفظ يكون فيها شبه من لفظ الهمزة** ولا تكون همزة خالصة، وشبه من لفظ ألف خالصة.

وكذلك إن كانت محركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم، وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم.

وهذا كله تحكمه المشافهة، ويقال في ذلك كله تسهيل وتليين، ويقال تسهيل على مذاق الهمزة، ويقال همزة بين بين، والمراد ما تقدم.

فإن قيد التسهيل فالمراد به اذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقييد، فيقال تسهيل بالبدل، وتسهيل بالنقل، وتسهيل بالحذف"[1].

والألقاب التي يترجم بها عن التسهيل بالمعنى المطلق هي أربعة عند ابن أبي السداد ـ كما رأينا ـ، ولكن أبا عمرو قال في "الايضاح في الهمزتين":

"والعلماء من القراء والنحويين يترجمون عن همزة بين بين بست تراجم، كلها تؤدي عن معنى واحدا، وهي مخففة، ومسهلة، وملينة، ومذابة، ومدغمة، ومبدلة، [2].

وقد تتبعت عبارات ابي عمرو عن التسهيل في سائر كتبه التي ينقل عنها المنتوري وابن القاضي في باب الهمزتين، وقد سقت من النقول عنها الكثير فيما تقدم في هذا الباب، فلم اجده يزيد كلما ذكر التسهيل على ما تقدم من أنها مخففة أو مسهلة بين بين أو ملينة الخ، ولم أجد من بينها عبارة يمكن حملها ولو بنوع من الاحتمال على ما ذكره أبو وكيل ميمون الفخار من جواز إبدالها هاء.

1- الدر النثير لابن أبي السداد 243-244.

2- نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع في أول باب الهمز.

قوله في التحديد في الاتقان والتجويد:

والعبارة الوحيدة التي وقفت عليها تنحو ذلك بضرب من التأويل هي العبارة التي ذكره ابو عمرو في "كتاب التحديد لصناعة الإتقان والتجويد" فقد وجدته يقول عند ذكره للهمزة المسهلة:

"**والهمزة إذا سهلت وجعلت بين بين أشير اليها بالصدر إن كانت مفتوحة، وان كانت مكسورة جعلت كالياء المختلسة الكسرة، وإن كانت مضمومة جعلت كالواو المختلسة الضمة من غير إشباع، وتلك الكسرة والضمة هي التي كانت مع الهمزة، إلا أنها مع الهمزة أشبع منها مع الحرف المجعول خلفا منها**. قال:

"ومعنى "بين بين" أي بين الهمزة المحققة وبين الحرف الساكن الذي منه حركتها، فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء الساكنة، والمضمومة بين الهمزة والواو الساكنة، فهي خفيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها، وهي في الوزن محققة، إلا أنها بالتوهين والضعف تقترب من الساكن، ولذلك لا يبدأ بها كهو"[1].

ومن هنا يتبين أن الحق في مذهب أبي عمرو خلاف ما نسب اليه، وأنه إنما يرى الإشارة إلى الهمزة المفتوحة في نحو "ءأامنتم" و "جاء ءال"، وربما نسب ذلك لأبي عمرو على مقتضى ما فهمه من كلامه السابق في كتاب "التحديد"، وخاصة أنه ذكر فيه"الاشارة بالصدر" في حالة المفتوحة لا غير، ولعل هذا الاختصاص قائم على استشعاره لتعذر النطق بجزء الحركة على الألف الساكنة التي هي خلف من الهمزة المفتوحة، في حين أنه قال في المكسورة "كالياء المختلسة الكسر"، وفي المضمومة "كالواو المختلسة الضم".

عبارة الإمام الشاطبي وأقوال الشراح فيها:

وهذا أقوم الناس على مذاهب أبي عمرو الداني بعد أصحابه ورائد مدرسته في المشرق الشيخ أبو القاسم الشاطبي يعبر عن التسهيل في الحرز كثيرا بهذا اللفظ كقوله في

1- التحديد لأبي عمرو الداني (مخطوط). وساقه علم الدين السخاوي بأكثر ألفاظه في "جمال القراء533/2".

بـاب الهمـزتين مـن كلمـة: "والاخـرى كمد عند ورش وقنبل". حتى إذا فرغ من باب الهمزتين من كلمة أو كلمتين وأراد أن يميز لنا الفرق بين البدل والتسهيل قال:

"والابدال محض والمسهل بين ما هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا .

وقـد تتابع شراح "الحرز "على بيان المراد بالتسهيل بين بين ولم يخرج أحد منهم عـن المعنـى الـذي رسـمه أبـو عمـرو في "التسـيير" و"الـتحديد" وغيرهما، وأكثر من تعرضـوا للقـول بإبـدالها هاء محضة فعلوا ذلك بقصد الإنكار، ولم أر أحدا منهم نسب القول بجوازه لأبي عمرو، وأكثرهم ينقل عن كتبه المعروفة.

قول الفاسي في شرح الشاطبية:

فمـن ذلـك مثلا ما قاله الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي في "اللآلئ الفريدة" واصفا للهمزة المفتوحة المسهلة قال:

"وكيفـية التسـهيل في الهمـزة المفـتوحة أن تـزال نبرتها وتقرب من الألف، وزاد بعضـهم فتصـير كالمـد في اللفظ[1] ، وربما عبر بعضهم عنها بالمد لصيرورتها كالمدة[2] ، فحمـل ذلـك بعـض الناس على قراءتها بألف خالصة، ولم يعن أحد بذلك البدل، وإنما عبر بذلك حيث أضعف الصوت بها فصارت كالمدة. قال:

"وربما قرّب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء"[3].

فانظـر الـى الشـيخ الفاسي كيف شجب مجرد تقريب لفظها من الهاء وقال ليس بشيء، فكيف بمن يبدلها هاء خالصة، ويزعم أن العمل جرى بها؟

قول أبي شامة في شرحه:

أمـا الحـافظ أبـو شـامة فـيقول شارحا لبيت الشاطبي السابق: "والإبدال محض والمسـهل بين ما هو الهمز...البيت: الإبدال محض أي: ذو حرف محض، أي يبدل الهمز حـرف مـد محضـا لـيس يبقـى فيه شائبه من لفظ الهمز، بخلاف التسهيل فإنه عبارة عن جعـل الهمـز بيـنه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة، فمن أبدل في موضع التسهيل، أو

1- تقدم هذا في قول الداني في جامع البيان.
2- مثال ذلك قول أبي عمرو في "إيجاز البيان" كما تقدم: "وجعل خلفا منها مَدٌّ يسير".
3- اللآلئ الفريدة ونقله، ونقله ابن القاضي في الفجر الساطع لوحة 102.

سـهل في موضـع الإبـدال فهـو غالط.. ثم ذكر ما تقدم من أن "بعض أهل الأداء كان يقـرب الهمـزة المسـهلة من مخرج الهاء، قال: وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك، وليس بشيء"[1].

قول الجعبري في شرحه:

وأمـا أبو إسحاق الجعبري (ت 732) فقال محذرا من ذلك أي من ابدال الهمزة المسهلة هاء:

"وينبغـي للقـارئ أن يفـرق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهـاء والهـاوي –يعنـي الألـف السـاكنة _وفيه لين لفظ المد، وهذا معنى قول مكي في همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف"[2].

فهـؤلاء الـثلاثة وهـم رؤسـاء هـذه الصناعة وشيوخ شراح الشاطبية كلهم أنكر ابدال الهمزة المسهلة هاء فحذر منه.

أقوال أئمة المغاربة في القراءة والأداء:

وإذا رجعـنا الـى مشـايخ القراءة والأداء بالمغرب نجد أن أحدا منهم لم يشر هذه القضـية ولا الـتفت إلـيها ابـتداء من شيوخ القيروان كأبي عبد الله بن سفيان صاحب الهـادي وأبي العباس المهدوي صاحب الهداية والموضح في شرحها، وأبي محمد مكي بن أبـي طالـب صاحب التبصرة وشرح القراءات الواردة فيها في الكشف، وانتهاء إلى أبي الحسن الحصري في رائيته في قراءة نافع، إلى من سواهم من شيوخ الأندلس كأَبي القاسم بـن عـبد الـوهاب في "المفـتاح" وأبـي عـبد الله بن شريح في "الكافي" وأبي الحسن بن الطفيل العبدري في شرح الحصرية وأبي جعفر بن الباذش في "الإقناع" وسواهم كثير.

ثـم من بعد هؤلاء هذا أبو الحسن بن بري صاحب "الدرر اللوامع" انما يذكر في هذه الأرجوزة التسهيل بين بين كما تقدم في باب الهمزتين.

ثـم هـذا شـارحه الأول أبـو عـبد اللـه الخـراز لم يعـرج على ذكره، وإنما عرف التسهيل عند ذكره في بيت ابن بري:

1- إبراز المعاني 147.
2- نقله ابن القاضي في الفجر الساطع في باب الهمزتين وهو بلفظه في الكنز.

"فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة فهي بذلك بين بين"قال:

"ومعنى بين بين أي بين الهمزة وبين حرف من جنس حركة الهمزة، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف..الخ [1].

وعاد إلى ذكر التسهيل بين بين مرات في باقي الباب ونقل من كتب أبي عمرو الداني فيه فلم يجر للهاء ذكرا، وسلك سائر الشراح بعده سبيله كالحلفاوي وابن المجراد والوارتني والمنتوري والثعالبي والشوشاوي وغيرهم، وأقدم من وجدته تعرض لجوازيل قال بوجوب صوت الهاء في المسهل من شراح الدرر اللوامع هو الشيخ يحيى بن سعيد الكرامي السوسي في "تحصيل المنافع" وسيأتي نقل كلامه مندرجا في هذه المسألة، كما أعاد أثارتها في أواسط المائة الحادية عشرة الشيخ أبو زيد بن القاضي شيخ الجماعة بفاس (ت 1082هـ).

ويبدو أن تحويل الهمزة المسهلة إلى هاء كان في زمن ابن القاضي قد أصبح أمرا واقعا، ودخل في جملة الأوضاع الغريبة التي دخلت في التلاوة المغربية مما ظل العلماء ينتقدونه بدون جدوى[2]، الأمر الذي جعل مثل الشيخ ابن القاضي نفسه يمرره تحت لواء "ما جرى به العمل" كما سيأتي، أو ينتقده انتقادا رفيقا فيه الكثير من الهوادة بعد أن يعرض الأقوال الثلاثة وينسبها إلى القائلين بها كما سماهم الشيخ أبو وكيل في "تحفة المنافع" دون تحقق من صحة ما نسب إليهم بالرجوع إلى مؤلفاتهم، وخاصة مؤلفات الحافظ أبي عمرو التي ملأ كتابه الفجر الساطع بالنقول عنها إما مباشرة وإما بواسطة الشيخ المنتوري في شرحه.

ولقد كان ابن القاضي باستعراضه لهذه الأقوال ونسبة القول بجواز إبدال الهمزة المسهلة هاء إلى أبي عمرو الداني كأنه يعطي لهذا القول المشروعية الكاملة وينصب من تقريره له حجة بالغة وسندا عتيدا لكل من ذهب إلى القول به، وذلك لما لأبي عمرو من جلالة في النفوس ومكانة ورسوخ في هذه العلوم، ولما للشيخ ابن القاضي أيضا من منزلة فيها في زمنه كما قدمنا في ترجمته.

1- القصد النافع لوحة 122.

2- سيأتي طرف من تلك الانتقادات، ومن آخرها تعليق الأستاذ الدكتور الحسن وكاك في تحقيقه ل"تقييد وقف القرءان الكريم" للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي " ص 104 الهامش رقم 145.

ولننظر الآن كيف عرض لهذه القضية في بعض كتبه، وماذا كان لإعادة إثارتها من جديد من تأثير سلبي ؟

قضية إبدال الهمزة المسهلة هاء عند أبي زيد بن القاضي :

ألف أبو زيد ابن القاضي في هذه القضية رسالة مشهورة سماها "قرة العين، في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين"، وتعرض لبحثها أيضا في بعض كتبه كالفجر الساطع وغيره.

فأما في الكتاب الأخير فقد نبه على ذلك عند قول ابن بري : "فنافع سهل أخرى الهمزتين- في كلمة فهي بذاك بين بين" فقال : قوله "بين بين" : "اعلم أن "بين بين" اسمان مركبان جعلا اسما واحدا، ومعناه بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو "ثم قال : "قائدة" : قال في "الكنز" : تجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد الذي يجانس حركتها أو حركة سابقها وتأصل للمتحرك" "انتهى[1] ثم قال ابن القاضي:

تنبيه : "وقد اختلف القراء-رصوان الله عليهم - في كيفية النطق بالتسهيل، هل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقا كيفما تحركت الهمزة، وبه قال أبو عمرو الداني؟ أو لا يجوز صوت الهاء عند النطق بالتسهيل مطلقا، قاله الشامي شارح الشاطبية[2]، ويمذ هبه أخذ في "مختصر البرية"[3] فشدد في منعه.

والقول الثالث لابن حدادة قال : "يجوز إبقاء صوت الهاء في تسهيل المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة" ثم قال ابن القاضي :

فمن اعتبر ما في التسهيل من الهمز قال يجوز أن يكون فيه صوت الهاء، وقد سمع إبدال الهمزة هاء نحو "هرقت الماء" و"هياك" في "اياك"، وجاء عن بعض الرسام أنهم يرسمون الهمزة كهاء نحو "جاه" في جاء" و"هامنوا" في "ءآمنوا"، ومن اعتبر ما في التسهيل من حرف المد قال لا يكون فيه صوت الهاء. وحجة القول الثالث لأنها

1-النص في كنز المعاني لوحة 87 في آخر باب الهمزتين من كلمتين.
2-المراد أبو شامة في إبراز المعاني 147
3-لم يسم صاحب المختصر المذكور.

سهلت بينها وبين الألف، وهو مع الهمزة مخرجهما واحد، وهوآخر الحلق، فلابد من صوت الهاء" قاله في "تحصيل المنافع" قال ابن القاضي :

قلت مشيرا للأقوال الثلاثة :

واختلفوا في النطق بالتسهيل فقيل بالهاء بلا تـفصيل
وفيل ممنـوع على الإطـلاق وقيل في المفتوح قـط بـاق

ثم نقل قول الجعبري في "الكنز" المتقدم وفيه قوله: "ويحترز في التسهيل عن الهاء والهاوي..ثم أتبعه بقول نسبه لابن غلبون قال فيه: "يلين الهمزة ويشير إليها بصدره"[1]،ثم نقل قول ابن أبي السداد في "الدر النثير": "وعبر الحافظ في "التيسير" عن همزة بين بين بالمد، وكذلك عبر الشيخ في التبصرة وغيرها..ثم نقل النص الذي قدمنا عن أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي من كتاب "اللألئ" الفريدة" وفيه القول: "وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء وليس بشيء"، ثم نقل الأبيات الأربعة الأولى من الأبيات التي تقدمت من قول أبي وكيل ميمون الفخار في "تحفة المنافع" "وفيها ذكر المذاهب الثلاثة في قوله : "ثلاثة للشامي والداني" وابن حدادة الرضا المرضي"ثم انتقل إلى تفصيل أحكام الهمز دون أ، يقول شيئا عن المختار عنده من هذه الأقوال كما اعتاد فعله في كتابه.

ولكن الذين اعتمدوا تفصيله هذا من تلامذته وشيوخ مدرسته ذهبوا إلى إقراره لإبدال التسهيل هاء ولو على سبيل الجواز على الأقل، كما فهم ذلك من النقول التي أوردها وهي في الحقيقة نقول مدخولة لأنها تفتقر إلى وسائل الإثبات، ولأن أبا زيد بن القاضي لم يزد في الاحتجاج لمذهب الجواز على العزو إلى كل من أبي عمرو وابن حدادة دون أن يسمي كتابا أو ينقل نصا عن واحد منهما مما يدل على أنه إنما قلد في ذلك الشيخ ميمون الفخار فيما قاله في "التحفة" ومذلك الشأن في توجيه كل قول بما وجهه به من توجيه، فإنه لم يزد على نثر معنى أبيات أبي وكيل في "التحفة" ولم يسق نصها في

---

[1] لم أقف على هذه العبارة بهذا اللفظ في باب الهمزتين من كلمة ولا من كلمتين ولا في غيرهما من كتاب "التذكرة لأبي الحسن بن غلبون 1/152-164 ولكنه قال في المفتوحتين من كلمة : "بتحقيق الهمزة الأولى وجعلوا الثانية بين بين فصارت كالمدة في اللفظ " (التذكرة 1/152) وكرر ذلك في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين (التذكرة 1/157) وقد تقدم أن عبارة "ويشير إليها بصدره" هي من كلام أبي عمرو الداني في "كتاب التحديد".

"الفجر" واكتفى بتحليل معانيها دون عزو ذلك إليه بل نسب بعض ذلك إلى صاحب "تحصيل المنافع"، وهو متأخر عن صاحب التحفة بكثير.

ثم هو إلى ذلك ختم عرضه بأقوال المانعين من صوت الهاء كالفاسي والشامي (أبي شامة) والجعبري، وهي كلها تنقض كل ما بناه، لكنه لم يعلق عليها بحرف، وكأنه إنما جاء بها ليبين تعادل الكفتين واستواء الخلاف بين الطرفين.

ولهذا كان سكوته عن التعليق ذريعة إلى الأخذ بمذهب الجواز استنادا إلى مازعموه من نقله له ودعواهم أن الأخذ عم به كما نجد مثلا في قول الشيخ مسعود جموع في "الروض الجامع" حيث نقل التنبيه الذي نبه به هنا شيخه ابن القاضي بنصه، إلا أنه أدرج فيه بعد ذكر الجواز مطلقا قوله :

"وبه قال الحافظ أبو عمرو ثم قال : "وبه الأخذ عندنا بفاس والمغرب"[1].

وإذا كان الشيخ ابن القاضي قد جمجم في هذه القضية ولم يفصح عن مذهبه في "الفجر الساطع" فإنه في غيره من كتبه ك"كتاب المفردات" قد صرح بالجواز كما سيأتي.

<u>في كتابه قرة العين :</u>

وأما في كتابه "قرة العين" "فقد اضطرب رأيه بين ما قرره في أوله وما انتهى إليه في آخره.

وأصل التأليف المذكور أنه ورد عليه سؤال "من بعض الفضلاء" في "مسألة حمزة إذا وقف على الهمز في "رءا ونحوه فإنه يقف بإمالة الألف والهمزة والراء مع تسهيل الهمزة بين بين أي : بين الهمزة وبين حرف مد ولين يجانس حركتها، وهو الألف في الممال، فالهمزة مشتملة على طرف من الهمزة المحركة وطرف من الحرف الساكن، فكيف يتأتى مع هذه الحالة إمالتها؟..."..وأما على من يجوز نطق الهاء فلا إشكال في إمالتها، جوابا شافيا.

---

[1]-الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع (مخطوط).

ويقع الجواب في ثمان ورقات من القطع المتوسط[1] أوله قوله : "الحمد لله مسهل الأمور مبين الخفاء...ثم قال بعد التصدير :

"فنقول ـ وبالله التوفيق ـ: "اعلم أن الجاري عندنا بأرض المغرب في تسهيل بين بين جعلها هاء خالصة، فمن قرأ بذلك فقد أبدل الهمزة هاء فلها مخرج معين وحيز محقق فعلى هذا الوجه لا إشكال فيه، ولا يلتبس على الناظر في أول وهلة. وهذا القول هو أحد الأقوال الثلاثة، والثاني : لا يجوز صوت الهاء مطلقا، والثالث : يجوز صوت الهاء في المفتوح لخفته وعدم التبعيض دون غيره كما في الروم والإشمام، وإليها أشرنا : "واختلفوا في النطق بالتسهيل ...وساق البيتين السابقين ثم قال : وقد جمع الأقوال الثلاثة أبو وكيل ميمون في بيت واحد فقال :

واحذر صويت الهاء عند النطق وقيـــل لا، أو عند فتح فـــابق

قال : وأشار بعضهم إلى طريق المنع بقوله :

"ومن يمل بصـوته للهــــاء فخارج عن ســـنن القراء

قال: "ويؤيده ما قال في "الكنز"..ثم نقل ما تقدم من قوله : "أن يحترز في التسهيل عن الهاء، "وأتبعه بنقل قول الفاسي في "اللآلئ الفريدة" ثم قال :

"فمذهب أهل الأداء المعمول عندهم أنها تسهل بين بين كما هو مصرح به في كتبهم كالتيسير والشاطبية والدرر، وهم القدوة دون غيرهم، لأن الرواية من طريقهم، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بغير طريقهم".

ثم أخذ يشرح معنى قولهم تسهل الهمزة "بين بين" ونقل عن أبي وكيل في التحفة بيتين في حقيقة التسهيل كما قدمناهما، وأتبع ذلك بنقل ما قدمنا من قول ابن أبي السداد عن التسهيل أنه يستعمل لفظه مطلقا ومقيدا، ونقل عن الكنز والشاطبية والمهدوي والقيسي وجماعة ثم قال في نهاية الجواب :

"فحصل بما ذكرنا أن الهمزة المسهلة ليست مشتملة على طرف من الهمزة وطرف من الألف كما هو المعتقد عند الناس، وكما سطر في السؤال على جهة الإقرار، إذ لا

---

[1]-وقفت عليه مخطوطا بقرية تالمست بإقليم الصويرة في مجموع تضمن عددا من مؤلفات ابن القاضي.

قائل به، بل إنما الممال حرف الهاء المبدل من الهمزة كما تقدم، ويه وقع الأخذ عندنا بأرض المغرب، ووقعت المشافهة به عن الأشياخ المقتدى بهم"، ثم قال ابن القاضي :

فإن قلت : هل يجوز لنا أن نأخذ بالحقيقة التي سطرنا كما هو المنصوص؟

الجواب : "لا يجوز، لأنهم اشترطوا فيه المشافهة، وقد عدمت فانعدم.

وأيضا حرف الهاء نص عليه الداني، فلنا مندوحة عن الأخـــذ به ـ يعني بين بين ـ إذ لم نقدر على الإتيان به لعدم الأخذ، اللهم إن ساعدتك حافظتك، يجوز لك منفردا لا في الرواية للكذب والافتراء فاعلم، إذ لم نروه عن أحد".

ثم نقل قول أبي داود سليمان بن نجاح في "كتاب التنزيل" كما تقدم نقله مستدلا بقوله فيه : ليس للقياس طريق في كتاب الله- عز وجل- إذ هو سماع وتلقين، لقوله عليه السلام : لا يجوز أن يقرأ أحد إلا بما أقرئ وسمع تلاوته من القارئ على العالم، أو من العالم على المتعلم على قصد منهما :"وختم بقول مماثل للإمام الجعبري.

وهكذا انتهى من هذه الرسالة فانتقل بنا من قوله أولا عن مذهب أهل الأداء المعمول به عندهم الذين قال : "إن الرواية من طريقهم"، و"هم القدوة دون غيرهم" ولا يجوز لأحد ن يقرأ بغير طريقهم".

إلى دعوتنا ودعوة سائر قراء عصره أخيرا إلى هجران تلك الطريق التي هي طريق أهل الأداء والاكتفاء بما وقع "الأخذ به عندنا بأرض المغرب وقعت المشافهة به عن الأشياخ المقتدى بهم".

بل يزيد على ذلك فيحذر من محاولة حكاية مذهب أهل الأداء الذين وصفوا في كتبهم حقيقة التسهيل بأنها "بين بين كما هو منصوص عنهم، ولم يعد بذلك أخذ ولا مشافهة" وقد عدمت فانعدم"، ولنا مندوحة عنه بما نص عليه الداني من إبدال الهمزة المسهلة هاء إذ لم نقدر على الإتيان به لعدم الأخذ".

ثم تأتي الطامة الكبرى في تحرجه من العودة إلى تصحيح ما اختل وتدارك ما فسد حين يقول بمنطق متهافت : "يجوز لك منفردا، لا في الرواية "للكذب والإفتراء..إلخ"، وكأن الذي يروي الخطأ عن "الأشياخ المقتدى بهم " لا يجوز له أن يعود إلى الصواب إذا وقف عليه، لا سيما والكيفية موصوفة منضبطة وتمثلها بالدرية

والمران متأت وممكن فأي محظور في مراجعة الحق بعد ما تبين ؟ أو ليست مراجعة الحق خيرا من التمادي في الباطل؟.

ثم أين هو النص المزعوم عن الحافظ الداني الذي يجيز فيه إبدال الهمزة المسهلة هاء مطلقا أو في أي حالاتها الثلاث؟ لم نجد أحدا أرشد إليه ولا نقل أحد ممن إدعاه شيئا من كلامه فيه، فبأي ذريعة نخالف نصوصه الصريحة في سائر كتبه والتي تفسر لنا المراد بهمزة بين بين تفسيرا لا يدخله الاحتمال كما قدمنا نقلا عن بعض كتبه المتداولة والمشهورة ؟

أما الاحتجاج لجواز إبدال الهمزة هاء بما عليه العمل عندنا فهو احتجاج لا ينتهض أخذا بمنهج أبي زيد بن القاضي الصريح في كتبه، فإنه كثيرا ما يذكر ما عليه العمل بفاس ثم ينتقده وينسفه بقوة الحجة ويدعو إلى العودة إلى الحق والصواب.

فمن ذلك مثلا قوله في كتابه "مقالة الإعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام" يقول عند ذكر الوقف على همزة "قروء" عند حمزة وهشام بالإبدال والإدغام : "تنبيه: **قد بان بالدليل والبرهان من كلام الأئمة الأعيان أن ما جرى به العمل من نقل حركة الهمزة من قوله تعالى "ثلاثة قروء" لحمزة وهشام باطل لا عمل عليه**.. فصار العمل به عندنا تقليدا، وإن ذكر الحق كان بعيدا، فرحم الله من أنصف، واتبع الحق حيث كان واعترف".

وقال في كتابه "بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادة على التيسير" عند ذكر إخفاء النون وحقيقته في "أنذرتهم" في أول البقرة : "فمن أخل بالإخفاء فلا تحل تلاوته ولا روايته، فهذه وما أشبهها قد غفل عنها أهل مغربنا، فقد اجتمع أساتيذ المغرب يوما ب"المدرسة العنانية" وتفاوضوها فلم يلم بها أحد ولم يشعر بها، مع أنها صريحة في الشاطبية وفي كل كتاب من كتب أهل الأداء، فلا يغتر عاقل بإجماع الناس على أمر، فعليك بالحق واتباعه، واعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال، والزم طريق الهدى ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين".
وكثير من مثل هذا من الاعتراض على ما جرى به العمل في القراءة والرسم وغير ذلك مما نقف عليه في "الفجر الساطع" وبيان الخلاف والتشهير". والقول والفصل" و"الإيضاح" وعلم النصرة" وغيرها من كتبه.

الفصـــل الثـالث

أثر ما انتهى إليه ابن القاضي من القول بالجواز وإسناد ذلك إلى أبي عمرو الداني :

ولنتابع الآن أثر هذه الدعوى في ساحة الإقراء لنرى كيف اغتر بها طائفة من المشايخ وتدرعوا بها للدفاع عن مذهب الإبدال المحض، وكيف تصدى آخرون بحق لإدحاضها وتفنيد مستنداتها.

فأما على المستوى الأول فنقف على صورة منه عند الشيخ أبي سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي الرحالة صاحب الرحلة المشهورة ب"ماء الموائد" (ت 1090) وهو من تلاميذ أبي زيد بن القاضي وممن سلك سبيله في الجواز[1] وقد نقل القول بالجواز إلى بعض أئمة الإقراء بالمشرق ونقل له عن شيخه ما يقيم به البرهان على دعواه فقبل منه. يقول في كتاب رحلته وهو بصدد الحديث عمن لقيهم من شيوخ القراءة بالمسجد النبي فيذكر الشيخ أبا الحسن علي بن محمد الزبيدي :

"ابتدأت عليه القراءة سنة 1073هـ بالمسجد النبوي الشريف، فقرأ "ءأنذرتهم" بالتسهيل بين بين، **وكان حسن النطق به، وقال : لا نعرف فيه "محض الهاء"، فأخبرته بأن شيخنا أستاذ الجماعة بفاس أبا زيد بن القاضي قد نقل في "مفرداته" عن أبي عمرو الداني جواز إبداله هاء محضة، فسألني أن أطلعه على ذلك، فأطلعته عليه، فسر بذلك".**

قال أبو سالم :

"وقد اشتد سرور شيخنا الملا إبراهيم[2] بالإطلاع على ذلك، لكونه-رضي الله عنه- غلبت العجمة على لسانه، فيعسر عليه النطق بالهمزة المسهلة، بل كان لا يطيقه، فقال :

---

[1] ترجمته في طبقات الحضيكي (مناقب الحضيكي) 2/149-151.

[2] هو أيضا من شيوخ أبي سالم العياشي، وقد ذكره في جملة من لقيهم وقرأوا معه على الشيخ الزبيدي بالمسجد النبوي "ابتداء من صبيحة يوم الإثنين رابع صفر عام 1073هـ بالمسجد النبوي أمام الوجه الشريف "رحلة 315-316".

"الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة، ولم يكلفنا فوق طاقتنا، فنحن نقتنع بموافقة إمام من الأئمة، خصوصا الإمام المتفق على جلالته أبا عمرو الداني رضي الله عنه"،

قال أبو سالم :

"ونص ما ذكره شيخنا ابن القاضي في "مفرداته المكية" [1] :

"جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بهاء خالصة مطلقا، وبه قال الداني، ومنعه أبو شامة والجعبري وفصل ابن حدادة بجوازه في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة"[2].

وانظر كيف أمسى هذا المذهب الذي لا سند له من رواية ولا أداء مأخوذا به آخر الأمر مشهودا له مزكى بما "جرى عليه العمل"، مدعوما بنقل الأئمة المشهورين عمن ثبتت جلالته، وهو في الوقت ذاته قد ملأ كتبه بما يناقضه ويدفعه، وسائر من نقلوا كتبه أو استفادوا منها أو نظموها أو شرحوها كابن الباذش في "الإقناع" وأبي القاسم الشاطبي في "الحرز" وابن أبي السداد المالقي في "الدر النثير" والمنتوري في شرح الدرر اللوامع" لم ينقلوا عنه حرفا واحدا في التسهيل إلا مصرحا فيه أو مرادا به أنه "بين بين"أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها كما تقدم.

ومع هذا فقد جرى العمل "عندنا بفاس والمغرب في المسهل بهاء خالصة"، وهاهو أبو العباس الأوعيشي يقول في "الاحمرار"على ابن بري :

"وما به العمل ذا المسهــل   يقرأ هاء خالصا ويقبــل

ولا أدري عمل من هذا الذي جرى به، مع أن علماء القراءة شرقا وغربا على إنكاره وأطبق المعتمدون منهم على شجبه والتحذير منه قديما وحديثا.؟

ولنبدأ عرض صور من ذلك من قريب من زمن ابن القاضي بذكر ما يلي :

---

[1] ـكذا ذكر اسم الكتاب "مفردات" بصيغة الجمع، وأراد بها كتابه المشهور في قراءة ابن كثير المكي وهو المسمى" الإيضاح ليا ينيهم على الورى في قراءة عالم أم القرى"، وهو موضوع رسالة دبلوم للأستاذ بلوالي محمد تحت إشراف الدكتور التهامي الراجي. والنص المذكور في (الورقة 51 من الرسالة المرقونة ومنها نسخ بخزانة دار الحديث").

[2] ـالرحلة العياشية (ماء الموائد) 315-316.

1- <u>اعتراض الشيخ أبي الحسن علي النوري الصفاقسي</u> (1053-1118) وهو من تلاميذ بعض أصحاب ابن القاضي كما تقدم[1].

قال في كتابه "تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين"، وإذا سهلت المفتوحة في نحو "ءأنذرتهم" وجاء أحدكم" و"السفهاء أموالكم" فالتسهيل حرف بين الهمزة المحققة وحرف المد الذي يجانس حركتها وهو الألف...ثم ذكر تسهيل المكسورة والمضمومة بنحو ما تقدم وقال :

<u>و"بعض القاصرين يجعل التسهيل هاء محضة وهو لحن لا تحل القراءة به.</u>

واستدل له بعض الأخذين به بأنه يجوز في كلام العرب إبدال الهمزة هاء، وهو باطل بديهي البطلان، إذ لا يلزم من جواز الشيء في العربية جواز القراءة به، وأيضا فإن إبدال الهاء من غير التاء مقصور في العربية على السماع من العرب، كقولهم "هياك" في إياك، ولا يجوز القياس عليه، وهو في الكتب المتداولة: "التوضيح"[2] وغيره ومسألتنا لم يسمع فيها. ثم قال :

"ولنا أدلة كثيرة في الرد على زاعم هذا بيناها في تأليف لنا مستقل في هذه المسألة بسبب سؤال ورد علينا فيها"[3].

1- <u>اعتراض الشيـخ المقرئ أبي العلاء ادريس بن عبـد الله الودغـيري الـبدراوي (ت 1257).</u>

قال في كتاب "التوضيح والبيان"، "فيجب على القارئ أن يفرق في تلفظه بين البدل وبين التسهيل بين بين، لأن جل الناس إذا تلفظ بالتسهيل بين بين جعله هاء خالصة، وذلك عين البدل لا عين التسهيل بين بين، لأن حقيقة البينية هي أن يؤتى بالحرف بين مخرجين كما وصفت، فالهاء محضة لمخرج واحد، فليست بين مخرجين.

وأجاز بعضهم صوت الهاء في التسهيل بين بين، وبعضهم خصه بالمفتوحة منه فقط لشدة خفتها.

---

[1]-سبقت الإشارة إلى قراءة الشيخ النوري على الشيخ محمد بن محمد الإفراني السوسي من أصحاب ابن القاضي وهو الذي يعنيه بشيخنا حيثما ذكره في "غيث النفع في القراءات السبع" كما ذكر في أوله.
[2]-المراد أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري أنظر كشف الظنون لحاجي خليفة : 507/1.
[3]-تنبيه الغافلين 38.

والمعتمد أنه لا يجوز منه شيء من ذلك، إذ ربما يظهر من مذهب المجيز لذلك الترخيص لعاجز عن التلفظ به على حقيقته، وإذا ما تأملت ألفاظ جميع الناس لا تجدهم يحسنون غير التلفظ بالتسهيل بين بين، فضلا عن أن يعجزوا عنه.

وبيان ذلك هو أن الهمز المحقق لما كان صعبا جدا عند التلفظ به افتقر إلى زيادة عمل واعتناء به عند النطق به، فمهما فرط الإنسان في شيء من حقه إلا وضعف الصوت به ومال اللفظ به إلى جهة مخرج الحرف الذي يناسب حركته، فإن كان مفتوحا مال اللفظ به إلى الألف، وإذا كان مضموما مال اللفظ به إلى الواو، وإذا كان مكسورا مال اللفظ به إلى الياء، وهذا القدر هو الموجود في طبع الناس كافة عند إرادتهم النطق بالهمز المحقق، ويدرك ذلك منهم عند سماعه للفظهم بالهمز من له أدنى تمييز.

"ثم إنهم إذا أرادوا أن ينطقوا بين بين في إعتقادهم ارتكبوا البدل المحض، فيأتون بالهاء الخالصة، **فالجواب عن ذلك : لا حول ولا قوة إلا بالله، قال :**

وقد جمعت هذه الأحكام التي ذكرت ههنا في عشرة أبيات أحببت ذكرها ههنا لأن ما ذكر كله كالشرح لها وهي هذه :

والنطق بالتسهيل في الأداء	في مذهب الحذاق دون هاء
ومن يقل بصوتها في الفتح	رخص للعاجز لذ بالشرح
والعجز لا يثبت في الرواية	في مثل هذا عن ذوي الدراية
ومن يخلص هاء ها في الكل	يكن مخالفا لما في النقل
إذ هي محض بدل بالهاء	وبين بين صح في الأداء
يكون بين همزة والشكل	لأنه ممحض في القول
وصفة النطق بذا الطريق	عدم الإعتناء بالتحقيق
يلزمه التهوين والتقليل	لصولة الهمزة لا التبديل
في الكسر والضم وفتح قد ألف	كاليا وكالواو يرى وكالألف
وذاك عين بين بين في الأدا	إذ محض حرف في الجميع فقدا[1].

---

[1]-التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن 139-140.

فهذا شيخ الجماعة بفاس في زمنه وقاضي الجماعة بها في عهد المولى سليمان العلوي الشيخ إدريس البدراوي كما رأينا، والشيخ أبو الحسن النوري الصفاقسي التونسي قبله ينقضان كل ما تدرع به أصحاب مذهب الهاء ولا يلتفتان إلى ما نظره به الذين قاسوه على "هرقت" و"هياك"، ولا إلى قول من قال "نقتنع بموافقة إمام من الأئمة" لأنهما لا يثبتان هذا في رواية ولا دراية، كما رأينا أن العجز الذي تترس خلفه أبو زيد بن القاضي حين إدعى عدم القدرة على الإتيان به لعدم المشافهة "وقد عدمت فانعدم" جاء البدراوي فنقضه بأمر محسوس حين بين أن ترك الاعتناء بتحقيق الهمزة يجعلها تلقائيا مسهلة بينها وبين حرف المد واللين الذي منه حركتها كما تقدم.

2- موقف التونسيين بشكل عام :

تعرض الشيخ إبراهيم المارغني شيخ القراء بالزيتونة بتونس (ت 1349هـ) لهذه القضية في "النجوم الطوالع" فاستعرض الأحكام المتعلقة بالتسهيل بين بين ووصف كيفيته ثم قال :

"هذا هو المأخوذ به عندنا في كيفية التسهيل بين بين...ثم ساق قول أبي شامة السابق في إبراز المعاني القائل بالمنع، وأنه سمع بعض أهل الأداء ينطق بذلك هاء وليس بشيء" ثم قال المارغني مقلدا لابن القاضي :

"لكن جوز الداني وجماعة إبدالها هاء خالصة في الأنواع الثلاثة- قال : قال العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي في بعض تآليفه: "جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بالهاء خالصة مطلقا وبه قال الداني"، ثم ذكر مذهب المجوزين في المفتوحة فقط وقال :

"والأكثرون على المنع مطلقا، وعليه جرى عملنا بتونس"[1].

3- موقف علماء سجلماسة ولمطة :

لم أقف إلا على بعض الإشارات في موضوع إبدال الهمزة المسهلة هاء وموقف أهل سجلماسة منه، ولكن يمكن من خلال هذه الإشارات على قلتها تصنيفهم ضمن السواد الأعظم من الأئمة المتأخرين الذين تتابعوا على رفض ذلك. ولا يستغرب منهم

---

[1]-النجوم الطوالع 67.

ذلك لما عرفوا به بين أهل المغرب من التحقيق كما تقدم في قول أبي العباس بن الرشيد السجلماسي في رسالته "عرف الند" إذ يقول عنهم : "ولقد صدق هذا المجيب فيما نسب إليهم من الطريقة المثلى والصنع العجيب، فما رأينا في هذا المغرب من وفى حروف الذكر حقها وأعطاها من المخارج والصفات مستحقها سوى هذه العصابة أولي التحقيق والإصابة، جزاهم الله رضوانه، وأسبغ عليهم إحسانه"[1].

ويظهر أن أصداء المعركة التي قامت حول هذه القضية قد بلغت إليهم فكان للشيخ المجود شيخ القراء في زمنه وزعيم "المدرسة اللمطية" في التجويد موقف صارم فيها ينسجم مع ما عرف له من مواقف أخرى مشابهة حكى عن بعضها صاحبه أبو العباس بن الرشيد السجلماسي في "عرف الند"[2].

إلا أن ما وصل إلينا من ذلك إنما هو بعض الإشارات لكنها وافية بالمراد بوجه عام، لأنها تدخل ضمن الموقف العام الذي اتخذه أكابر العلماء من هذه القضية منذ المائة العاشرة ـ فيما عدا ابن القاضي بفاس ـ.

أما إحدى هذه الإشارات فنجدها في الأرجوزة التالية للشيخ محمد الولاتي من علماء شيقيط في قوله :

وأحمد اللمطي حين نظرا	حفاظ أهل الغرب قال : لم أرى
في الهاء عندهم سوى التصميم	كذاك رخوهم لحرف الجيم[3].

وأما الإشارة الثانية فهي من آخر ما كتب في وقتنا، وهي لمؤلف كتاب "المحجة في تجويد القرءان" قال بعد أن قرر أحكام الهمزة وأحوالها وبين أن همزة بين بين تسهل بين الهمزة وجنس حركتها (كذا) :

"**يجوز إشراب الهمزة المسهلة بين بين صوت الهاء قليلا، ولا سيما المفتوحة، وبه قرأنا على شيخنا** عن أشياخه[1] رحمهم الله ثم قال :

1-عرف الند في حكم حرف المد "الوحة 1-2 وقد تقدم أنه عنى بذلك الشيخ أبا البركات أحمد بن محمد اللمطي المعروف بالحبيب زعيم مدرسة التجويد في سجلماسة ونواحيها ممن قرأ في المشرق على الشيخ أحمد البنا الدمياطي صاحب الاتحاف في القراءات الأربع عشرة، كما أراد معه أخاه صالح بن محمد اللمطي إمام هذه الجهة بعد أخيه.

2-عرضنا طرفا من مقومات هذا الاتجاه في أول حديثنا عن المد في العدد الأخير.

3-سيأتي ذكر البيتين ضمن أرجوزته عن قريب.

"وإبدالها هاء خالصة ليس براوية، وأراه لحنا"[2].

4- موقف أهل الصحراء المغربية وعلماء شيقيط :

ولعل أكثر المواقف صرامة في رفض إبدال همزة التسهيل هاء هي مواقف أهل الصحراء المغربية وما وراءها، ويترجم عن هذه المواقف عدد كبير من الآثار التي وقفت على بعضها أو على الإشارة إليها من آثار قراء الصحراء وعلمائهم.

ومن أبرز من تصدى لهذا المذهب من علماء هذه الجهات الشيخ محمد المختار بن محمد بن يحيى الولاتي، فألف في ذلك نظما ونثرا، وهو من علماء شنقيط توفي سنة 1352هـ.

فأما نثرا فقد ألف في ذلك كتابه الذي سماه "درة الغائص، في الرد على أهل الهاء الخالص"[3] وأما نظما فقد نظم فيه أرجوزة لعلها تضمنت أهم ما أدار عليه بحثه في كتابه النثري، ونظرا لأهميتها باعتبارها من ثمرات التمسك بالأصول والقواعد المنهجية التي أرسى عمداء المدرسة المغربية أركانها، كما أنها تمثل واجهة من واجهات هذه المعركة الأدائية في هذه الجهاب من البلاد المغربية، وحفاظا عليها وتعريفا بها نوردها بنصها وهي في 37 بيتا حسب النص الذي وصل إلي مصورا عن أصل أمدني بها بعض الأساتذة الباحثين شكر الله له[4]. وهذا نصها :

أرجوزة محمد المختار الولاتي في تسهيل الهمز

الحمد لله الذي لي علما ... علم كتابه الذي قد أحكما
وصلواته على من أيدا ... بساطع النور فجاء مرشدا
وأله وصحبه إذ سطروه ... ورتلوه غاية ونشروه
وحرروه ورووه بالسند ... وجعلوه فيه شرطا يعتمد
وشرطوا فيه التواتر إلى ... طبقة سفلى كما قد نقلا

1- يعني نه قرأ بذلك على والده محمد بن عبد القادر الإبراهيمي عن شيخه محمد بن أحمد المبخوت المسيفي الغرفي الفيلالي- كما تقدم- بسنده إلى أحمد الحبيب المطي عن الشيخ البنا بسنده.
2- المحجة 202.
3- ذكره له الأستاذ الخليل النحوي في كتابه "بلاد شنقيط" 599.
4- المراد الدكتور وكاك.

ويعد لما عمت البلايا ... بالهاء خالصا على "الزوايا"[1]

أردت نصحهم بما في علمي ... خوف حديث وارد في الكتم

تسهيلك الهمزة بين بين أن ... تمزجها مزجا بحرف قد سكن

من جنس شكلها متى تضم ... فمزجها بالواو قد يؤم

وإن تكن مكسورة فمزجها ... بالياء جنسها، وذاك نهجها

وإن تكن مفتوحة فقد عرف ... لها امتزاج واضح مع الألف

في كلها صويت هاء نزعا ... وقيل في المفتوح قط وقعا

وقيل مع كل صويت الهاء ... ثلاثة في طرق القراء

للشامي مع نجل حدادة الأبر ... والحافظ الداني أبي عمرو الأغر

فبان أن من يقول العمل ... بالهاء خالصا لمن يسهل

ليس له في ذي الثلاث من سند ... فصار محدثا لقول انفرد

ومن يقل روبته فليات لي ... بالغزو في المطولات الأول

أين رواه، وإلى من استند ... فيه، وهل قال به من يعتمد؟؟؟

أول من قال به أكاز[2] ... وقوله ليس له اعتزاز

لأنه خالف خط المصحف ... والنحو، والسند فيه منتف

فقد حكى ابن الجزري في نشره[3] ... ألف طريق قد خلت من ذكره

---

[1]- تطلق كلمة "الزوايا" على مجموع القبائل غير الحسانية ببلاد شنقيط، وسموا بذلك لملازمتهم الزوايا (جمع زاوية) أي التكليا المعروفة بهذا الاسم في المشرق لطلب العلم والانقطاع للعبادة ويطلق لقب "الزوايا" أو أهل الزوايا "على مجموع القبائل الصحراوية(ينظر في ذلك كتاب شنقيط المنارة والرباط للأستاذ الخليل النحوي 34-35.

[2]- كذا ولم أقف على معناه.

[3]- النشر 1/362-390.

وصوتها لا الهاء كل ذكره ... وكلهم ذكره مصغره[1]

وأذن التصغير[2] بالتقليل ... فضل أهل الهاء عن دليل

إذ هو خالصا به لم يقل ... شيخ من أشياخ الأداء الأول

كالمهدوي والداني والخراز ... والشيخ مكي ونجل غازي

كذا ابن شنبوذ ونجل غلبون ... وفارس بن أحمد المقربون

والمالقي[3] والشاطبي والحصري ... وابن شريح والسخاوي الأشهر

والغير من أئمة القراء ... لم يرو منهم واحد بالهاء

وأحمد اللمطي حين نظرا ... حفاظ أهل الغرب قال لم أرى

في الهاء عندهم سوى التصميم ... كذلك رخوهم لحرف الجيم

واغتر من للهاء جهلا مالا ... بنظم نجل القاضي حيث قالا :

واختلفوا في النطق بالتسهيل ... فقيل بالهاء بلا تفصيل

من بعد نثره الذي فيه أبي ... عن ذكر هاء مطلقا فوجبا

أن مضافا في النظـــام حـــذفا ... وهو "صويت الها" لما قد عرفا

"وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الإعراب إذا ما حذفا"[4]

وذا الذي أفادني الشيـــخ الأبـــر ... شيخ الأداء الأحمدي[5] المعتبر

تلك أرجوزة الولاتي، وقد ناقش فيها القضية من جميع جوانبها، إلا أننا نلاحظ أنه سلم ولو جدلا بوجود الرواية في هذا عن الداني، كما لم يرفض القضية من أساسها، ولكن رفض منها القول بإخلاص الهاء في التسهيل، وقبل قبولا مبدئيا نوعا من المقاربة لذلك، وذلك عندما حاول الجمع بين ما قاله ابن القاضي نثرا في "الفجر الساطع" كما قدمنا- وبين ماقاله نظما في بيتيه اللذين ذكر فيهما المذاهب الثلاثة، ولذلك تأول قوله "فقيل بالهاء" على أن فيه حذف المضاف، لأنه أراد "صويت الهاء"

1- كذا ولعله يريد "مصغرا له" ولو قال : فصغره كان أولى.

2- يعني بصيغة التصغير "صويت الهاء".

3- يعني به عبد الواحد بن أبي السداد المالقي صاحب "الدر النثير في شرح التيسير".

4- البيت من ألفية ابن مالك (الخلاصة في النحو) – باب الإضافة- (متن الألفية 28).

5- لم أقف على المراد به، ولعله أحمد بن محمد الحاجي (ت 1351هـ) صاحب شرح الشاطبية "و" نظم الضبط و"قراءة قالون" و"تحفة الوليد في أحكام التجويد (بلاد شنقيط 543).

لا الهاء الخالصة، لان القول بالهاء الخالصة معناه البدل الكامل وهو مخالف لرسم المصحف ولا سند له في الرواية عن أحد من الأئمة المعتبرين.

وهذه أرجوزة أخرى من عطاء هذه المعركة للشيخ عبد الله بن داداه الشنقيطي وتشتمل على نسعة وتسعين بيتا :

يقول عبد الله نجل سيدي … محمد بن الداه وهو المبتدي
باسم الإله وله الحمد على … نعمه التي بهاتفضلا
صلى على رسله وسلما … وأحمد، وكل شخص أسلما
وبعد ذا فمقصدي أن أذكرا … إبطال هاء في البلاد اشتهرا
وهو الذي من "بين بين" أبدلا … وحجة الإبطال وجهها جلا
فلا ترى رواية بالهاء … مسندة لأحد القراء
سيان من قد صح ما كان روى … وضده هذان في ذاك سوا
والكتب توجد من ادعاها … فلياتنا بها لكي نراها
والحرف جاز فيه أن يذكرا … وأن يؤنث كما عنهم يرى
وحيثما القراء كانوا أطلقوا … الأربعة عشر هم فحققوا
لأنهم هم الذين ألفا … ما قد رووه ففشا وعرفا
هـــم نافـــع عـــاصم والمكي … وحـمزة الكســـــائي والبصري
ونجل عامر ويعقوب خلف … كذا أبو جعفر معهم ائتلف
والأعمش اليزيدي ثم الحسن … ومعهم من أبه محيصن[1]
فما إلى السبعة كان أسندا … فإنه تواترا قد ــوردا
وصح ما إلى الثلاثة نسب … أو هو ذو تواتر وذا انتخب
وما للأربعة كان قد روي … فما رآه العلماء كالقوي
وما عن السبعة ذا الهاء ورد … ولم يكن إلى الثلاثة استند
وما أتى عن هؤلاء الأربعة … فما إليهم أحد قد رفعه
فما بذي الها أتحف "الإتحاف" … [2]وقد أتى بما لهم يضاف

1- يريد " أبوه" على حد قول الشاهد المشهور في النحو : " بأبه اقتدى عدي في الكرم".
2- المراد إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر "للشيخ أحمد البنا الدمياطي.

والشاطبي ما في "القصيدة" روى ... ذا الها لهم، وهو المقارئ حوى

كذاك شراح "القصيدة"فما ... رووا لهم ذا الها كما قد علما

والجزري في "نشره" لم يات به ... عنهم ولا في غيره من كتبه[1]

وما "بغيث النفع" ذا الها جاء ... عنهم فمن عنهم روى ذا الهاء

إن قال ذو الها قد روى ابن القاضي ... ذا الها وما قد قال فهو ماض

وقد عزا ما قاله للداني ... وهو بالقرآن ذو عرفان

فقل له : الداني ما إن ذكرا ... إبدال ذي الهمزة لكن فسرا

همزة بين بين أنها قربت ... من مخرج الهاء لذاك ضعفت

فكان فيها حالة الأداء ... ضعف وذاك صفة للهاء

وذلك الضعف هو التسهيل ... لا أنه يعنى به التبديل

والوصف غير الصوت والداني ما ... ذكر صوت الهاء فيما رسما

وطالب ما قد نقلت عنه في ... تيسيره يجده غير خفي

فمن عزا ذي الها له ما فهما ... مراده بذكرها فوهما

فهمز بين بين هاء أبدلا ... ومقصد الداني أن تسهلا

وكون هذا الهمز ليس يشكل ... وهو قد أبدل هاء يشكل

إذ كل همزة بواو أبدلت ... أو يا فشكلها لديهم ثبت

فـــما لها إذ أبـــدلت بالهاء لا ... تشـــكل عند من لها قد أبـــدلا

والحرف إن كـــمل في صفاته ... فشكـــله مقـــترن بـــذاته

وإن يكن منـــع بعض وصفه ... فشكله عنه حـــر بحـــذفه

لا المدغم الناقص شرح "المورد" ... لنجل عاشر لذا انظر تجد

فبين بين عندهـــم ما شكلت ... لكونها صفتها ما استكملت

قلت انخذاف شكلها دل على ... طرو الإبدال الذي قد أشكلا

إذ نافع وصحبه مـــا أشـــكلوا ... لأنهم ذا الهمز ها ما أبدلوا

وقد عزا ذو "الدرر اللوامع" ... تأليـــفه للـــداني ثم نـــافع

لقوله لا تك ذا نسيان ... سلكت في ذاك طريق الدانى

1ـ من ذلك قوله في "التمهيد" 109 : "وينبغي للقارئ إذا سهل الهمزة أن يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها".

وما روى في نظمه إلا بدالا ... للهمز بالهاء ولكن قالا :

"فنافع سهل أخرى الهمزتين ... بكلمة، فهي بذاك بين بين

ثم إذا اختلفتا وانفتحت ... أولا هما فإن الأخرى سهلت"[1]

إن قال ذو الها عندنا دليل ... لهائه قد وضح السبيل

"لهنك" الوارد في شعر نرى ... فيه دليلا للذي بالها قرا[2]

لأنه قد صح جعل الهاء ... في موضع الهمز بلا خفاء

عن عربي والقرآن عربي ... فمن قراه بلغاهم يصب

فقل له : ما قلت ليس حجة ... لكن به حدت عن المحجة

أبدلت همزا من كلام البر ... هاء لأن جا مثل ذا في شعر

فلا يصح أخذ ما قد سبقا ... عندهم من الذي قد لحقا

مثال ذا أخذ كلام الوارث ... وهو قديم من كلام حادث

فإن يقل ذو الها جرى بها العمل ... وقال منا رجل بيتا نقل:

وما به العمل ذا المسهل ... يبدل هاء خالصا ويقبل"[3]

فقل له القرآن لا بالعمل ... يثبت لا ولا بقول رجل

لأنما العمل إن كان انفرد ... عن الرواية فإنه يرد

فـــــإن يقـــــل ذو الها لنا رواية ... بـــــها عن الداني "ذي الدارية

فقل له : ما صح ما قد نسبا ... له من الإبدال فاجعله هبا

لا تنس في الهمزة ما قد قالا ... من ذكره التسهيل لا إلابدالا

وإن فرضنا أنه بالها قرا ... وأنه قد كان عنه صدرا

فما رأيناه له مجاوزا ... فما رواه قطع المفاوزا

وننحن ننكر وجود سند ... بالهاء للداني بلا تردد

فالمدعي له بذي الها سندا ... يأتي على الذي ادعى بشهدا

لا يثتب القرءان إلا بسند ... متصل عن عدد جم —ورد

وهكذا إلى النبى الأمى ... ذكر ذا جميع أهل العلم

1- البيتان لابن بري في "الدرر اللوامع" في باب الهمزتين.

2- يمكن الرجوع في ذلك لى المفصل للزمخشري 369 والشعر قوله: "لهنك من برق علي كريم"يريد لإنك".

3- البيت من أرجوزة "الاحمرار على ابن بري "للإيد وعيشي الشنقيطي كما تقدم.

صلى عليه ربنا وسلما وءاله ومن لدينه انتمى
فالسند المقطوع لا يحتج به قد قال ذاك كل عالم نبه
فبان من ذا ضعف ما كان استند ذو الها له لقطع ذلك السند
وبين بين بالتواتر وصف سندها في ذاك عنهم ما اختلف
ببين بين قرأ البصري ونافع الإمام والمكي
كذا أبو جعفر واليزيدي ثم نجل محيصن إليهم يضم
وقل لمن عجز عن تحقيق لبين بين مل إلى التحقيق
فإنه ورد عن قراء هم عاصم حمزة والكسائي
ونجل عامر ومنهم خلف كذاك يعقوب له ذا يعرف
ومعهم الأعمش أيضا والحسن ومن قفا ذا الرهط جاء بحسن
وألف الإدخال للشامي قد أتى مع التحقيق ذا به انفرد
ومن على التحقيق كان استندا فليس يحتاج لشيخ في الأدا
فسند التحقيق كالتسهيل فيما له من قوة الدليل
إياك أن تقرأ إلا بالذي صح عن القرا وغيره انبذ
فمن بتسهيل أو التحقيق قرأ ما حاد عن الطريق
ومن يكن بهذه الهاء قرا فإنه بمهمه تحيرا
لعدم الدليل والعاقل لا يسلك إلا منهجا مذللا
وإن ترد حكم القراءة بها فاسمع كلام العلما وانتبها
فالعالم النوري بدر العلما قراءة القرآن بالها حرما[1]
وصاحب "الكفاف" في بيتين نظم ذا فقال دون مين :
"من جعل الهمزة هاء خالصا لحن لحنا مستبينا وعصى
كما به النوري شيخ المقرئين صرح في "إرشاده للقارئين[2]
والعلما أكثرهم ذي الها منع ومثل هذا في "النجوم" قد وقع[3]
فقل لذي الهاء إذا ما علما بمنعها يترك ما قد حرما

---

[1] يشير إلى ما ذكرناه من موقف الشيخ علي النوري الصفاقسي التونسي.
[2] يعني ما نقلناه في "تنبيه الغافلين وإرشاد التالين"، ولم أقف على صاحب أرجوزة "الكفاف"..
[3] يشير إلى ما تقدم عن "النجوم الطوالع على الدرر اللوامع".

ويأخذ الذي رءاه اتفقا على جواز أخذه من سبقا
ممتثلا "دع ما يريبك إلى آخره، وهو حديث اعتلى
وفقنا الله لترك ما نهى عنه ولاجتنابنا ما اشتبها
بجاه أحمد عليه الله صلى وسلم ومن تلاه
والحـــــمد لله في الإنتـــهـــــاء كمــــا له الحـــمد في الإبتـــداء
قد تـــــم ذا الجـــــمع بطا وضاد عدد أســـــــما خالق العباد[1]

وقد وقفت على أرجوزة شنقيطية ثالثة للشيخ المسمى عال بن أف سماها "التنبيه للمنحرف في 79 بيتا جمع فيها عدة مباحث منها 15 بيتا لهذه القضية وناقشها بنحو مما تقدم في الأرجوزتين السالفتين ومما جاء فيها :

يقول راجيا بلوغ الأمـــــل من العلي علي وعفـــو الزلل

ثم قال بعد أبيات :

تسهيل همز بينه تلتمس ومن حروف المد ما يجانس
فقيل يسمع صويت الهاء وقيل لا، وذابه أدائي
ولم يك الصويت محض الهاء كما رويناه عن القراء
بخالص الهاء ابن حاج قاض وقد نماه لابن قاض راض
لقوله في بينه بالهاء فحذفه المضاف فيه جاء
دليل ذاك أنه قد نصرا قبيل بينه لما تسطرا
فكيف نظمه لما يخالف لنثره فع ولا تخالف
واحتج بعض بوجود الأرب نظما ونثرا في كلام العرب
ورده الشسخ الشهير المقسط بعدم الرواية اللت شرطوا
فبان من ذا أن هاء خالصا ليس بخالص القويل القالصا
وصحة التسهيل بين بينا أي بينه وبين ما ذكرنا
وأيضا الإبدال عند الراوي إبدالها محضا كيا أو واو
لذا كآنتم على احتمال عبر في "الدرر" بالإبدال

---

[1]-زودني بالأرجوزة الدكتور الحسن وكاك.

وإنما التسهيل عند القوم أن تمزج المد بغير لوم
فبان أن الهاء مع عدمه مخالف للاصطلاح فأدره[1]

تلك صورة عن مواقف قراء الصحراء المغربية وما وراءها ممن حافظوا على صحة الأداء ووقفوا موقف الرفض والإباء من كل طارئ يطرأ على التلاوة في صفائها وسلامتها من الهجنة والفساد، ولعل القارئ الكريم يلاحظ أننا قد أفضنا في عرض وقائع هذه القضية، وقد فعلنا ذلك قصدا لبيان مواقف علماء المدرسة المغربية الأصلاء من كل تهاون أراد أن يتسلل إلى ساحة الإقراء تحت ستار "ما جرى به العمل" "احتياطا منهم لكتاب الله أن يؤدي بالأساليب الأدائية الهجينة، ورعاية لما أفنى فيه سلف هذه الأمة في هذا الجناح الغربي من العالم الإسلامي الأعمار، وبذلوا في تحصيله وتأصيله النفوس على توالي الأعصار، حتى وصل إلينا محررا مهذبا مصفى من كل شائبة وقذى.

ولينظر القارئ المتهاون في هذا ومثله مع من يضع نفسه في آخر المطاف حينما يأخذ في كل موضع أبان علماء هذا الشأن وهنه وضعفه أو سقوطه وبطلانه، بما يراه هو ومن لف لفه من المتهاونين تعللا بما عليه العمل مرة، وإدعاء لذهاب التحقيق في هذا الشأن كما قالوا في شأن النطق بالإمالة كما سيأتي، وإخلادا منهم إلى الأرض وركونا إلى الكسل الذي أدى في النهاية إلى هجران علم التجويد كله جملة وتفصيلا ، وهو علم أصيل انبثق من مشكاة النبوة وتتابع عليه السلف والخلف في قراءتهم لكتاب الله يقيمون بقواعده وأصوله ميزان تلاوته على حد قول صاحب الخاقانية في قصيدته :

"زن الحرف لا تخرجه عن حد وزنه فوزن حروف الذكر من أفضل البر"

ولنعد الآن بعد هذه الجولة إلى متابعة خصائص التلاوة المغربية في أصول رواية الأزرق بذكر أصوله في الهمزتين اللتين أولاهما للاستفهام والثانية همزة وصل.

---

[1] -هذه الأرجوزة أيضا مما زودني به الأستاذ الدكتور الحسن وكاك مما وقف عليه في موريطانيا من الإنتاج المحلي.

أصوله في الهمزتين اللتين أولاهما همزة قطع والثانية همزة وصل.

اعتاد القراء إدراج هذا القسم في باب الهمزتين لجريان أحكام الهمزتين القطعيتين عليه، كما اعتبروه من باب الهمزتين من كلمة، وهو في الحقيقة من كلمتين باعتبار استقلال همزة الاستفهام بلفظها عن همزة الوصل التي أدخلت على حروف الكلمة الأصلية للابتداء بها وإن كانت في رسمها هي كالجزء من الكلمة.

وقد دخلت همزة الاستفهام في القرءان الكريم على همزة الوصل في مواضع عديدة، إلا أن دخولها باعتبار ما بعدها قد جاء على صورتين :

الصورة الأولى : دخولها على همزة وصل مقترنة بلام التعريف، وذلك في ثلاثة ألفاظ من القرآن تكررت ست مرات : " قل آلذكرين"معا في سورة الأنعام، و"ءالان" معا في سورة يونس، و"ءألله" معا في سورتي يونس والنمل.

وأصل الأزرق في هذا الضرب أنه يحقق الهمزة التي للاستفهام ويخفف الثانية كما يفعل في المفتوحتين فيما تقدم، ثم اختلف عنه كما اختلف هناك في كيفية هذا التخفيف، أهو بالتسهيل أم بالإبدال؟

قال المنتوري : "واعلم أن فيها بعد ثبوتها خلافا بين القراء والنحويين، فمنهم من يبدلها ألفا ومنهم من يسهلها بين بين، وعلى البدل اقتصر الناظم- يعني ابن بري- فقال :

"فصل وأبدل همز وصل اللام   مدا بعيد همز الاستفهام

أي حرف مد، فهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

وكان حق الناظم أن يذكر فيها الوجهين معا لأن الشاطبي ذكرهما في قصيدته فقال :

"وإن همز وصل بين لام مسكن   وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا
فللكل ذا أولى ويقصره الذي   يسهل عن كل كالان مثلا

وقال الداني في "التيسير": "وكلهم سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في نحو قوله: "قل ءالذكرين" و"قل ءالله" وءالله خير"، ولم يحققها أحد منهم - يعني السبعة - ولا فصل بينها وبين التي قبلها بألف لضعفها، ولأن البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها"[1].

وقال في "جامع البيان": "واختلف علماؤنا في كيفية تليينها، فقال بعضهم تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازما لها، وهذا قول أكثر النحويين، وقال آخرون : تجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه فهي كالهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام". قال أبو عمرو :

"والقولان جيدان، ولم يحققها أحد من أئمة القراء ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأن البدل يلزمها في أكثر القول فلم يكن لذلك إلى تحقيقها ولا إلى الفصل سبيل"[2].

قال المنتوري: "وبالبدل قرأت ذلك على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي - رضي الله عنه يأخذ فيها بالتسهيل بين بين خاصة، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وكان يحتج للتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب والجاري على أصول القراءات"[3].

والعمل اليوم في التلاوة المغربية على البدل لا غير.

ثم يأتي على الأخذ بهذا الوجه الخلاف الآنف الذكر في باب المد، وذلك أن المد في هذا القسم يكون لازما تارة لقوة السبب المقتضي له، وتارة يكون مختلفا فيه وفي مقداره بعد القول به لضعف السبب قال ابن المجراد :

1-التيسير 122.
2-جامع البيان لوحة 178-179.
3-شرح الدرر اللوامع للمنتوري 154-156(مخطوط).

"فإذا أبدلت وكان بعدها ساكن مدت مدا مشبعا لورش وقالون، كآلذكرين "و"آلله" لأجل الساكنين بعدها، فإن كان بعدها متحرك لفظا كالآن ففيه لورش الخلاف المتقدم"[1].يعني الخلاف في مد ما تقدم فيه الهمز على حرف المد واللين.

الصورة الثانية :

أما الصورة الثانية من دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل فهي دخولها على همزة وصل ليس بعدها لام تعريف، وذلك نحو "قل أتخذتم عند الله عهدا" وقوله "أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا "وقوله "أصطفى البنات على البنين " فإن همزة القطع هنا لقيت همزة الوصل التي ترسم خطا ويؤتى بها تجنبا للابتداء بساكن.

وأصل الأزرق فيها حذف همزة الوصل والإجتزاء عنها بهمزة الاستفهام، ولم يفعل مثل ذلك في القسم السابق مخافة التباس الخبر بالاستفهام، قال الحافظ أبو عمرو الداني مقررا لهذه الخصوصية: "وليس شيء من ألفات الوصل يثبت في حال الاتصال غير هذه الألف الداخلة على لام التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ بثبوتها يتبين الخبر من الاستفهام ويعرف الفرق بينهما"[2].

تكرر الاستفهام :

ومن المباحث التي أدرجها علماء القراءة في باب الأصول هذا النوع من الاختيارات التي أخذ فيها كل قارئ من السبعة وغيرهم بأصول التزمها وربما خرج عنها في بعض المواضع دون بعض، ما تكرر فيه الاستفهام.

والمواضع التي اجتمع فيها الاستفهام من هذا النوع أحد عشر موضعا :

في الرعد"أئذا كنا ترابا إنا لفي خلق جديد"، وفي الإسراء موضعان : "أئذا كنا عظاما ورفاتا إنا لمبعوثون خلفا جديدا" مرتين، وفي المومنين "أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما إنا لمبعوثون"، وفي النمل " إذا كناترابا وءاباؤنا أئنا لمخرجون"، وفي العنكبوت" إنكم لتاتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أئنكم لتاتون الرجال" وفي السجدة "أئذا ضللنا في الأرض إنا لفي خلق جديد وفي الصافات

1- إيضاح الأسرار والبدائع لوحة71.

2- نقله ابن المجراد في الإيضاح لوحة 71-72.

موضعان: "أئذا متنا وكناترابا وعظاما إنا لمدينون" وفي الواقعة "أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما إنا لمبعوثون أو ءآباؤنا الأولون"، وفي النازعات "أئنا لمردودون في الحافرة إذا كنا عظاما نخرة".

ولنافع في هذه المواضع أصل يقوم على منهجه في اعتبار المرسوم في المصحف الإمام، وذلك بجعله الأولى من الجملتين للاستفهام والثانية على الخبرية بطرح همزة الاستفهام، إلا أنه خرج عن هذا الأصل فيما ذكرنا من ذلك في سورتي النمل والعنكبوت فأخبر بالأولى واستفهم بالثانية[1].

أصول الأزرق عن ورش في الهمزة المفردة :

الهمزة المفردة إما أن تكون في مقابل فاء الكلمة أو عينها أو لامها في الميزان الصرفي، والهمزة التي هي فاء الكلمة لا يخلو من أن يكون ما قبلها متحركا مثلها أو ساكنا والمتحرك ما قبلها لا يخلو أن تكون تلك الحركة مخالفة لحركة الهمزة أو موافقة لها.

قال أبو جعفر بن الباذش : "فإن كانت مخالفة لها فذلك على ثلاثة أضرب :

الأول : الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها :

سهلها ورش بالبدل واوا في ثلاثة أسماء وخمسة أفعال، فالأسماء "مؤجلا" و"مؤذن" و"المؤلفة" والأفعال "يواخذ" و"يوخر" وما جاء منهما و"يؤيد بنصره" و"يوده إليك" وبابه "و"يولف" وبابه.

الثاني : الهمزة المفتوحة المكسورة ما قبلها، أبدلها ورش يا"نحو" لئلا" حيث وقع وفي "لأهب لك" وقد قيل إن الياء في "ليهب" ياء المضارعة، وقيل ما حملناه عليه من أنها بدل من ألف المتكلم، وكلا الوجهين صواب.

1- يمكن الرجوع إلى هذه الأحكام في شروح الدرر اللوامع عند قوله : "فصل والاستفهام إن تكررا".

الثالث الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها، وذلك حرفان "يؤوده" "وتؤزهم" أجمعوا على تحقيقهما[1].وبعض المؤلفين في الأصول لم يدرج قوله "لئلا" "ولأهب" في قسم الأصول وإنما ذكرهما في الفرش كما فعل أبو الحسن بن بري في الدرر وغيره.

أصله في الهمزة الساكنة :

من خصائص رواية الأزرق عن ورش إبداله كل همزة ساكنة وقعت في مقابل فاء الكلمة حرفا من جنس حركة ما قبلها، وذلك نحو ياكل ويامر وتاتون وتاسرون فريقا ولا يستاخرون والمستاخرين وانه كان وعده ماتيا، وكذلك يوتون وتوثرون والمومنين والموتفكات، لأنها صيغ مأخوذة على التوالي من فعل مهموز الأول، كأكل وأمر وأتى إلى آخره.

ويدخل في هذا الضرب ما تصدر بالواو أو الفاء العاطفتين نحو "وآتوا البيوت من أبوابها" وامر أهلك" "واتمروا بينكم بمعروف" "وفاتوا بسورة من مثله" و"فاتنا بما تعدنا".

ويدخل فيه بالتبع ما وقع من الهمزات السواكن في فاء الكلمة بعد همزة وصل، إلا أن البدل فيه مختلف من حال إلى حال:

فأما إبداله حال البدء به فإنه يكون بحسب حركة همزة الوصل المبتدإ بها، فإن كانت مكسورة أبدلت الهمزة الساكنة ياء نحو: ايتوني بكتاب" ايذن لي" في حال الإبتداءبها.

وإن كانت همزة الوصل مضمومة بحسب حركة عين الكلمة نحو "اؤتمن" في أواخر سورة البقرة أبدلت الهمزة الساكنة واوا على حركة الضمة قبلها، ذلك في حال الإبتداء بها.

وأما في حالة الوصل فإن الهمزة الساكنة هنا تبدل حرفا مجانسا لحركة الحرف الواقع في آخر الكلمة الأولى قبلها دون اعتبار لصورة الخط، فتبدل ألفا أو واوا أو ياء بحسب نوع الحركة، ويسقط من اللفظ ما يؤدي إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو "الهدى

---

[1]-الإقناع لابن الباذش 1/385-386.

ايتنا" ولقاءنا ايت " "وثم ايتوا" تبدل الهمزة في كل ذلك ألفا وتسقط الألف التي قبلها من اللفظ بسبب التقاء الساكنين.

وكذلك تبدل الهمزة الساكنة واوا على حركة آخر الكلمة الأولى في نحو "يا صالح ائتنا" و"قال فرعون ايتوني" "وقال الملك ايتوني" "ومنهم من يقول إيذن لي "و"قالوا ايتوا بئابائنا".

وتبدل كذلك ياء على حركة آخر الكلمة قبلها في نحو "الذي اوتمن" وإن كانت مرسومة بالواو، وفي "أن ايت القوم الظالمين" و"في السماوات ايتوني".

ملاحظات على ضعاف القراء في النطق بالهمزة المبدلة بعد همزة الوصل.

ولا يجوز بحال الانتقال من الفتح إلى الكسر في مثل "إلى الهدى ايتنا" ولا من الضم إليه في مثل "يقول ايذن لي" وقال فرعون ايتوني" "كما نسمع ذلك اليوم من بعض ضعفاء الطلبة في الأمثلة السابقة وفي مثل "ثم ايتوا صفا" حيث ينتقلون من فتحة الميم إلى الابتداء بالهمزة وكسرها وتمكينها على حركتها المكسورة، وهو لحن فاحش خارج عن أصول القراءة والعربية معا، وأكثره ناتج عن الجهل بالقواعد والاغترار بصورة الرسم فيقرأ بحسب الصورة المرسومة غير مفرق بين حالة الابتداء وحالة الوصل.

وقد سمعت من يقرأ "الذي اوتمن" بواو ساكنة مع إسقاط الياء من اللفظ وهذا من جنس ذلك.

وأما أصل الأزرق عن ورش في الهمزة الواقعة في مقابل عين الكلمة أو لامها سكنت أو تحركت فليس له فيها إلا التحقيق نحو سأل ويسألونك، ولا تجأروا اليوم "وكأسا" و"الرأس" و"رءوف" "ويئوسا" ورئاء الناس" والفؤاد" وجيء "ويضيء " "والمسيء.

وخرج عن أصله في الهمزة في عين الكلمة في ثلاثة ألفاظ : "بيس" حيث وقع سواء كان بصيغة الفعل أو صفة كقوله "بعذاب بيس"، والثاني "الذيب" في سورة يوسف، والثالث "وبير" في سورة الحج، فترك الهمزة فيها وأبدلها على حركة ما قبلها.

كما خرج عن هذا الأصل في الهمزة الواقعة في لام الكلمة في موضع واحد في قوله تعالى " إنما النسي" في سورة التوبة، فأبدل الهمزة فيه ياء وأدغمها في التي قبلها، لأنه من "نسأ" المهموز، وإليه الإشارة بقول ابن بري :

وإنما النسي ورش أبدله ولسكون الياء قبل ثقله

قال الداني في "جامع البيان": "مشيرا إلى إدغامه لورش: "وهو الذي لا يجوز في تسهيل مثل هذا غيره وقال في إيجاز البيان": "وهذا الذي لا يجوز في التخفيف غيره، إذ كانت الياء قبل الهمزة زائدة في الكلمة للمد ولم تكن أصلية"[1].

وقال المهدوي في "الموضح": "ومن قرأ بغير همز فأصله الهمز كالقراءة الأخرى، لكنه أبدل الهمزة ياء من أجل الياء التي قبلها وأدغم"[2].

وأما لفظ "النبيء" و"النبوءة " فقد اعتاد المؤلفون إدراجه في قسم الفرش لا في قسم الأصول وقد تقدم ذكره عند إيراد ما انفرد به نافع في سورة البقرة في الباب الثاني لأنه انفرد عن السبعة فيه بالهمزة.

أصله في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها :

يعتبر هذا الأصل من مميزات رواية ورش عند المغاربة، وقد بلغ من رسوخ الأخذ به عندهم أنه تجاوز مستوى القراءة إلى مستوى الاستعمال اليومي في أدبهم الفصيح ولغتهم العادية[3].

---

[1]-نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع لوحة 169.

[2]-المصدر نفسه لوحة 170 وهو بلفظه في "الموضح في شرح الهداية".

[3]-أما في الاستعمال الفصيح فنجد ذلك واسع الانتشار في أشعار المغاربة والأندلسيين بوجه عام، إذ كثيرا ما يلجأون إلى إطراح الهمزة ونقل حركتها إلىالساكن قبلها وخاصة في أشعار المتأخرين، ومن أمثلة ذلك مثلا قول أبي الحسن علي بن منصور الشيظمي شاعر المنصور السعدي في قصيدة استهلها بالغزل لجأ فيها إلى نقل الهمز في ثلاثة أبيات متتابعة في قوله : "

من إذا تجلت في مشاهد قدسها أجلت هموم شهود ذاك المعهد
من لي بها وقد اسفرت في ليلة يزري دجاها في العيون بإثمد
فهل اركبن لها المطي عشية وأروح مشمولا ببرد الأبرد

القصيدة في مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا للفشتالي 228 الجوء الثاني.

وقد تفرد به ورش عن نافع عن سائر الرواة عنه، إلا في كلمات قليلة رويت عن نافع بالنقل وتركه.

قال أبو عمرو في "التعريف" :

"وقرأ ورش وحده بإلقاء حركة الهمزة إذا كانت أول كلمة، على كل ساكن قبلها إذا كان آخر كلمة ولم يكن ياء مكسورا ما قبلها ولا واوا مضموما ما قبلها، نحو قوله تعالى " من ءامن" و"قد أفلح" و"هل أتاك" " ومن شيء إلا" "ومن شيء إذا"و"خلوا إلى شياطينهم" و"ذواتي أكل" و"وألم أحسب الناس " "واذكر إسماعيل: وشبهها"[1].

وقد عبر عن هذا أبو جعفر بن الباذش فقال في "الإقناع" :

"كان ورش يحذف كل همزة في أول كلمة إذا كان قبلها ساكن وينقل حركتها إليه أي حركة كانت، إذا كانا من كلمتين، ما لم يكن الساكن حرف مد ولين أو ميم الجمع" قال :

"وهذا إذا وصل، وإذا وقف حقق الهمزة لابتدائه بها"[2].

قال أبو عمرو : "واختلف الرواة عنه في قوله في "الحاقة" : "كتابيه إني" فروى أبو يعقوب الأزرق عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها، وروى عبد الصمد والأصبهاني عنه كسر الهاء وحذف الهمزة"[3].

وقال في "إرشاد المتمسكين" : "فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه عن ورش ترك الإلقاء، وذكر في جامع البيان والتمهيد والتعريف والتلخيص والموجز عن أبي يعقوب عنه ترك النقل في ذلك خاصة".

قال في إرشاد المتمسكين" : " وبذلك قرأت في روايته وبه آخذ".

وقال في "التيسير" : "وبذلك قرأت على مشيخة المصريين، وبه آخذ"[4].

1-التعريف 54.
2-الافناع 388/1.
3-التعريف 226.
4-التيسير 35-36.

وقال في "التمهيد": "والوجهان صحيحان عن ورش- قال : والأوجه عندي ترك النقل، لأن هذه الهاء إنما دخلت لتتبين بها حركة ما قبلها، وهي ساكنة لا سبيل إلى تحريكها، لأنه إنما ينوى بها الوقف، والسكون والنقل لا يكون فيما ينوى به الانفصال، وإنما يكون فيما ينوى به الاتصال.

قال المنتوري: "وترك النقل هو المشهور المعمول به في رواية أبي يعقوب عن ورش"[1].

قال أبو عمرو الداني : "وقد روى ورش عن نافع أيضا أنه كان يلقي حركة الهمزة على لام المعرفة في قوله تعالى" الأرض" و"الآخرة" و"الآزفة" و"الان جئت" وفالان باشروهن" و"الأولى" و"الإيمان" وما كان مثله، لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين"[2].

قلت: قد احتاج الحافظ أبو عمرو إلى أفراد هذا القسم بالذكر لأنه لا يدخل ضمن قوله "بالقاء حركة الهمزة إذا كانت أول كلمة"، إذ يحتاج ليدخل في ذلك الضابط إلى نوع من التدبر، وذلك أن أداة التعريف وإن كانت متصلة خطا بما بعدها فهي كلمة مستقلة بمعناها إذ هي داخلة في حروف المعاني.

لكن مفهوم الكلمة عند القراء أوسع مدلولا من مفهومها عند النحويين إذ يشمل المتصل في الخط وغيره[3].

✓ **ومما ورد فيه النقل للهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة : "عادا الأولى" في سورة النجم.**

قال أبو عمرو : " وأجمعوا عن نافع على إلقاء الحركة على اللام في قوله تعالى في النجم : "عادا الأولى"، إلا أن قالون وحده يهمز همزة ساكنة بعد ضمة اللام، والباقون لا يهمزون"[4].

1-شرح المنتوري على ابن بري والنقول المذكورة عنه لوحة 176-177.

2-التعريف 227-228.

3-أعني أن الكلمات مثل "الأرض" و"الأخرة" و"الأولى" هي عند القراء ثلاث كلمات، وهي عند النحويين ست كلمات لأنهم يعتبرون "ال"كلمة مستقلة داخلة لمعنى اقتضى دخولها فهي معتبرة وجودا وعدما، وكذلك الشأن في مثل "مما" و"فيما" "فهما عند القراء كلمة واحدة فيهما وعند النحويين كلمتان.

4-التعريف 229-230.

✓ ومنه أيضا نقل الهمزة في "ءالان" في الموضعين من سورة يونس".

✓ ومنه على المشهور نقله في "ردا يصدقني" وقد تقدم ذكر مذهب نافع فيه.

وقد جمع ابن بري هذه الثلاثة في بيت واحد في قوله :

ونقلوا لنافع منقولا ردا وءالان وعادا الاولى

قال المنتوري : "وبالنقل قرأت" "ردا" في الوصل والوقف لنافع من روايتيه- ورش وقالون- على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ"[1].

هذه أهم أصول رواية ورش في التلاوة المغربية في الهمز بأقسامه وأنواعه، وهو كما رأينا باب حافل عكس لنا جانبا من خصائص هذه الرواية من طريقها المختارة عند المغاربة.

ونمر الآن إلى ذكر أهم أصوله في الإظهار والإدغام.

---

[1] شرح الدرر اللوامع للمنتوري لوحة 181.



الفصل الرابع

أصوله في الإظهار والإدغام والنون والتنوين

ترتكز أصول ورش من طريق الأزرق في هذا الباب على مذهبه في التحقيق كما نوهنا به في أول الفصل وهو مذهب يقوم- كما قدمنا- على بيان الحركات والسكنات وتفكيك الحروف من بعضها، وذلك من شأنه أن يجعل ميله إلى الإظهار أقوى منه إلى الإدغام، وذلك من سمات هذه الرواية في التلاوة المغربية.

وفقه اختيارات القراء والرواة في هذا الباب يقوم على أساس المعرفة المكينة بمخارج الحروف والصفات قبل التحقق من مذاهبهم في الإظهار والإدغام، ليتمكن بذلك من إدراك معنى التماثل والتجانس في المخارج والصفات والتقارب والتباعد فيها لقيام مذاهبهم على رعاية ذلك في أخذ من أخذ منهم بالإظهار أو الإدغام أو خير فيما يجوز فيه الوجهان تبعا لما صح عنه من روايات ونقل عنه من اختيارات.

ولهذا نجد المؤلفين في القراءات كثيرا ما يذيلون مؤلفاتهم بباب يعقدونه للمخارج والصفات تنبيها على مقدار الحاجة إليه خاصة في باب الإظهار والإدغام كما فعل الشاطبي في "الحرز" وابن بري في "الدرر".

وليس من غرضنا هنا أن نتوسع في عقد مقارنة بين مذهب ورش ومذاهب سائر القراء والرواة في الباب، وإنما غرضنا الوقوف بالقارئ على بعض معالم أصوله الأدائية فيه محتذيا الترتيب الذي سلكه صاحب "الدرر اللوامع" مع الاقتصار على ما توافق فيه مع الراوي الثاني عن نافع : عيسى بن مينا المعروف بقالون قارئ المدينة المنورة بعد نافع، ومنبها على ما تفرد به ورش عنه من أصول في الباب أخذ فيها بالإظهار أو الإدغام.

وهذه أهم تلك المعالم وفق ذلك الترتيب :

1- إظهار ذال "إذ" وإدغامها

وافق ورش قالون عن نافع في إظهار الذال من "إذ" عند ستة أحرف : ثلاثة منها للصفير وهي السين والصاد والزاي، نحو "إذ سمعتموه" و"إذ صرفنا إليك" "وإذ زين لهم الشيطان".

والثلاثة الأخرى يجمعها هجاء "جدت"، وهي الجيم في مثل "إذ جعل" والدال مثل "إذ دخلوا" والتاء نحو "إذ تبرأ الذين" لقول ابن بري :

"وإذ لأحرف الصفير أظهرا ولهجاء جدت ليس أكثرا"

وقد نبه الشراح على أنه خص هذه الستة بالذكر لوقوع الخلاف فيها بين القراء، وإلا فإن إظهارها عند غيرها من الحروف في مثل "إذ نادى" "وإذ قاموا" "وإذ واعدنا" حكم عام، لكنه لا خلاف فيه بين القراء[1].

2- إظهار دال "قد" وإدغامها :

وأظهر ورش وقالون أيضا الدال من "قد" عند أحرف الصفير المذكورة في نحو "لقد سمع" ولقد صرفنا" ولقد "زينا"، وعند ثلاثة أحرف أخرى هي الذال نحو "ولقد ذرأنا" والجيم نحو "لقد جئت" والشين نحو"قد شغفها".

وأدغمها ورش دون قالون في الظاء نحو "فقد ظلم"، وفي الضاد نحو "قد ضلوا".

قال أبو عبد الله القيجاطي : "ووجه إدغام الدال في الظاء والضاد التقارب الذي بين الدال وبينهما، وأنهما من حروف اللسان- قال- وقد كثر الإدغام في كلامهم في حروف اللسان"[2].

3- إظهار التاء الساكنة للتأنيث وإدغامها :

واتفق ورش وقالون على إظهار التاء الساكنة التي تلحق الأفعال الماضية عند إسنادها إلى فاعل مؤنث أو نائب عنه نحو "قالت"وجاءت وضربت عليهم الذلة، فأظهراها معا من المختلف فيه عند خمسة أحرف وهي : أحرف الصفير الثلاثة نحو "أنبتت سبع سنابل" و"حصرت صدورهم""وكلما خبت زدناهم""، وعند الجيم نحو "نضجت جلودهم"، والثاء نحو "كذبت ثمود".

---

[1] -يمكن الرجوع في هذه الأحكام إلى القصد النافع لأبي عبد الله الخراز وإيضاح الأسرار لابن المجراد وشرح المنتوري والفجر الساطع والنجوم الطوالع وغيرها من شروح الدرر اللوامع.

[2] -شرح المنتوري على ابن بري لوحة 190.

وخالفه ورش في موضع واحد وهو الظاء في "حرمت ظهورها" و"كانت ظالمة" "فأدغمها ورش دون قالون. وقد أجمل هذه الأحكام الشيخ أبو الحسن الحصري في أبياته الثلاثة التالية فقال :

"وإن سكنت في الوصل تاء مؤنث — كقولك "قامت زينب ربة الخدر
فقل أظهراها عند أول ثابت — وجمل وسعد ثم زيد وصنبر
وأظهر عند الظاء قالون وحده — لقد ضحكت أزهار علمي بلا ثغر

4- إظهار لام "هل" و"بل"

واتفق ورش وقالون على إظهار لام "هل" و"بل" إذا لقيت الطاء أو الظاء أو الضاد أو الثاء أو الزاي أو السين أو النون، وذلك في نحو "بل طبع الله" و"بل ظننتم" "وهل تربصون" و"هل ثوب الكفار" "وبل ضلوا" و"بل سولت لكم" "وبل زين" و"بل نحن". وهي ثمانية أحرف وقع فيها الخلاف بين باقي القراء غير نافع.

5- إدغام إذ وقد وتاء التأنيث الساكنة في الحروف المقاربة لها في المخارج :

واتفقا على إدغامها في ملاقاة الحرف لمقاربة، وذلك من مواضع الاتفاق بينهما وقد خالف فيه بعض القراء. فمن ذلك إدغام ذال "إذ" في الظاء في قوله "إذ ظلموا" و"إذ ظلمتم"، وإدغام دال "قد" في التاء في مثل قوله "قد تبين الرشد" و"قد تعلمون"، وإدغام تاء التأنيث الساكنة في الطاء نحو "وقالت طائفة "وهمت طائفتان"، وكذاك في الدال في قوله تعالى "فلما أثقلت دعوا الله ربهما"وقوله " قد أجيبت دعوتكما".

قال أبو عمرو الداني في "المفصح" : "والعلة في إدغام هذه الحروف أنها ومـا

أدغمت فيه من مخرج واحد فصارت بذلك كالمتماثلة التي تزدحم في المخرج فوجب إدغامها لذلك"[1].

6- إدغام المتماثلين :

واتفقا أيضا على إدغام المتماثلين في بعضهما إذا كان أو لهما ساكنا وكان غير حرف مد، وذلك سواء كان التقاؤهما في كلمة واحدة أو في كلمتين فالأول نحو "يدرككم الموت""وأينما يوجهه" "ومن يكرههن" والثاني مثل "إذ ذهب" و"قد دخلوا" "وفما زالت تلك" "واذهب بكتابي" "ومن ناصرين" و"قل لا يعلم" "وما أشبهها.قال أبو عمرو في "إيجاز البيان " : "ولا خلاف بين القراء والعرب في إدغام الأول من الحرفين المتماثلين إذا إلتقيا وقد سكن الأول منهما، وسواء كانا من كلمة أو كلمتين، وسواء كان سكون الأول أصليا أو كان عارضا لجازم أو غيره، وذلك من أجل ازدحامهما في المخرج، فامتنع اللسان من أن يطوع ببيانه لعدم الحركة التي تزعجه وتنقله من موضع إلى آخر"[2].

7- إظهار المتقاربين في المخرج :

ومن المظهرات لورش وقالون مما خالفا فيه من أدغمها من القراء والرواة :

- ✓ الفاء عند الباء في "إن نشأ نخسف بهم الأرض".
- ✓ والذال عند التاء في "إني عذت بربي" وفي المومن والدخان، وكذلك في "فنبذتها" في طه.
- ✓ والثاء عند التاء في "لبثت" و"لتثت" و"لبثتم" حيث وقعت مع هذه الضمائر، وكذلك أورثتموها.
- ✓ والباء عند الفاء في نحو "اذهب فمن تبعك" و"يغلب فسوف" "وتعجب فعجب" و"يتب فأولئك".
- ✓ والدال عند الثاء في "ومن يرد ثواب" في الموضعين من آل عمران.

1- نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 193.

2- المصدر لوحة 195.

وقد استثنى نافع من الذال في التاء مادة "الأخذ" كيفما تصرفت فقرأها بالإدغام نحو "أخذت" واتخذت" و"اتخذتموه" "ولتخذت من لدني"، قال الداني في "التمهيد".

"ولم يختلفوا في إدغام الذال عند التاء إذا كان قبل الذال خاء نحو قوله "أخذتم" و"اتخذتم" "ولتخذت وشبهه، وقال في "إيجاز البيان": "فإن قال قائل: "لم أظهر الذال عند التاء في نحو قوله "إذ تقول و"شبهه وأدعمها هاهنا في "أخذتم" وبابه؟ قال: فالجواب عن ذلك أن الذال هنا متصلة بالتاء في كلمة واحدة لا تنفصل عنها، وهي هناك مع التاء من كلمتين، والإدغام فيما كان من كلمة آكد عند القراء والنحويين مما كان من كلمتين، إذ قد يوقف على إحداهما فينفصل المدغم مما أدغم فيه بذلك فيبطل الإدغام، فلما افترقا من جهة الاتصال المحقق للإظهار فرق بينهما بالإدغام والإظهار دلالة على ذلك"[1].

- ✓ والدال من "صاد" في قوله تعالى في أول سورة مريم "كهيعص ذكر رحمة ربك" وقد أظهرها ورش وقالون معا.
- ✓ والباء الساكنة في "ويعذب من يشاء "في آخر سورة البقرة، وفي قوله "يا بني اركب معنا" في سورة هود.

لكن اختلف عن قالون في ذلك.

- ✓ والثاء في الذال من قوله تعالى "أو تحمله يلهث ذلك"، واختلف عن قالون في إظهاره وإدغامه.
- ✓ والنون عند الواو في قوله تعالى :"يس والقرءان" و"ن والقلم".

واختلف عن ورش في "ن" خاصة، قال أبو عمرو الداني في "ارشاد المتمسكين":

[1] نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 199.

وأما ن والقلم فاختلف عن ورش في إدغامها، فروى أكثر المصريين عن أبي يعقوب عنه الإظهار نصا، وبذلك قرأت على أبي الفتح[1]، وأخبرني به أبو القاسم[2]، وكذلك روى يونس عن ورش قال :

وروى بعضهم عن أبي يعقوب الإدغام قياسا، وبذلك قرأت على أبي الحسن"[3].

وذكر في "التيسير" الإدغام في "يس" و"ن" فقال : "ورش وأبو بكر وابن عامر والكسائي يدغمون نون الهجاء في الواو ويبقون الغنة، وكذلك في "ن والقلم"، غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في مذهب ورش هناك- يعني في "ن" بالبيان، والباقون بالبيان للنون في السورتين"[4].

وقال في "إيجاز البيان "بعد ذكر الإظهار في ن : "وهو الذي يأخذ به اكثر أهل الأداء من مشيخة المصريين، وبه كان يقرئ محمد بن علي بن أحمد- يعني الأفوي"، وبه آخذ، لأن ذلك لا يكون إلا عن أصل ثابت عن ورش، على أني رايت أصحاب بكر بن سهل ومواس بن سهل وأصحاب أبي جعفر بن هلال وأبي بكر بن سيف وأبي عبد الله الأنماطي وأبي القاسم بن داود بن أبي طيبة[5] قد نصوا على ذلك عنهم عن أصحابهم عن ورش".

قال المنتوري بعد نقل ما تقدم : "وبالوجهين قرأت "ن والقلم" لورش على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، وبالإظهار آخذ، وعليه اقتصر ابن مجاهد في "السبعة"[6] وابن أشته في "المحبر" "والخزاعي في "المنتهي" والأذفوي في "الإبانة" والبغدادي في "الروضة" وأبو الطاهر العمراني في "الاكتفاء"[7] وابن سوار في "المستنير" وابن شفيع في "التنبيه والإرشاد"، وقال ابن سفيان في "الهادي" : "وهو الصحيح عن ورش[8] وقال المهدوي في "الهداية" و"التحصيل" "وابن مطرف في

1-يعني شيخه فارس بن أحمد الحمصي.

2-يعني شيخه خلف بن إبراهيم بن خاقان.

3-يعني ابن غلبون، ومذهبه في "التذكرة 629/2.

4- التيسير : 163.

5- جميع الأعلام المذكورة هنا ترجمنا لاصحابها عند حديثنا عن رجال مدرسة ورش بمصر.

6- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد 646.

7- وقال أبو الطاهر في "العنوان" 195 : "أدغم النون في الواو ابن عامر والكسائي وأبو بكر وأظهرها الباقون".

8- الهادي في القراءات لابن سفيان لوحة 34(سورة يس).

"الإيضاح": "والصحيح عن ورش إدعام "يس والقرءان" وإظهار "ن والقلم" وقال أبو محمد القرطبي في مختصره: وإظهارها أشهر، وبه قرأت، وذكر الداني في المفصح أن إظهار النون عند الواو في "يس والقرآن" و"ن والقلم" وعند الميم من "طسم" هو على مراد القطع والسكت..[1].

تلك أهم أصول طريق الأزرق عن ورش في الإظهار والإدغام بوجه عام أتبعها بأصوله في النون والتنوين.

8- أصوله في النون الساكنة والتنوين :

النون حرف من حروف الهجاء "تخرج من المخرج السادس من مخارج الفم فوق اللام قليلا أو تحتها قليلا على الإختلاف في ذلك"[2]، والنون التي تتعلق بها أحكام هذا الباب هي النون الساكنة، وتقع وسطا وطرفا.

والتنوين نون مزيدة ساكنة تلحق أواخر الأسماء، "وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع"[3].

والأحوال التي تعتري النون والتنوين كما قال أبو جعفر بن الباذش وتبعه ابن أبي السداد أربعة: الإدغام والإظهار والإبدال والإخفاء"[4].

قال ابن القاضي: "أكثر أهل الأداء قسم هذا الباب إلى أربعة أقسام، والتحقيق: ثلاثة: إظهار، وإدغام محض وغيره، وإخفاء مع قلب، ودونه"[5].

قال الجعبري: "وأكثر مسائل هذا الباب إجماعية من قبيل التجويد، لكن أطبق المصنفون على ذكرها في الخلافيات لكثرة دورها والاختلاف في بعضها"[6].

وقد قسم المصنفون في القراءات أحكام النون والتنوين بالنظر إلى وقوع الخلاف فيهما وعدمه إلى أربعة أقسام : قسم اتفق القراء على إدغام النون الساكنة والتنوين

1- نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 203.
2- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب 193.
3-الإقناع لابن الباذش 246/1.
4-الإقناع 246/1 والدر النثير 130/3، وفي النشر 22/2 : "إظهار وإدغام وقلب وإخفاء".
5-الفجر الساطع لوحة 170، وذكر أبو الحسن النوري نحوا من ذلك في "تنبيه الغافلين"91.
6-كنز المعاني (مخطوط).

فيه، وقسم اتفقوا على إظهارهما عنده، وقسم اتفقوا على قلبهما عنده، وقسم اتفقوا على إخفائهما عنده"[1].

<u>القسم الأول : المتفق على الإدغام فيه</u> وجملته ستة احرف، وهي النون نحو "المن" و"إن نشأ"، والميم نحو عما "وان من شيء"، فلا خلاف في إدغام هذين النوعين مع الغنة.

واللام نحو "من لينة" و"هدى للمتقين"، والراء نحو"من رب رحيم"، ولا خلاف في إدغام النون والتنوين في هذه الأمثلة وما أشبهها إدغاما صحيحا تذهب فيه الغنة ويخلص إبدال الحرف الأول بحرف من جنس الثاني.

والياء بشرط وقوعها منفصلة عن النون والتنوين في كلمتين نحو "من يشاء" "ويوما يجعل".

والواو أيضا بشرط الانفصال كذلك نحو "من وال" "وسراجا وهاجا".

وأما إذا كانت الياء والواو متصلتين بالنون في كلمة واحدة نحو "الدنيا" و"بنيان" "وقنوان" "وصنوان" فلا خلاف في إظهارهما، قال ابن أبي السداد في شرح التيسير :

"واعلم أنه لا خلاف في إظهار النون المتصلة بالياء والواو في كلمة، وكان ينبغي للحافظ أن يذكره في "التيسير" كما ذكره في غيره، ولا خلاف في إدغام ما عداها من سائر الأمثلة المذكورة وما أشبهها بعد النون المنفصلة والتنوين"[2].

وقال أبو وكيل في التحفة :

فإن تكن مع نونها متصلة	فحكمها الإظهار عند النقلة
كقوله" الدنيا" و"صنوان" اعرف	مخافة الإلباس بالمضعف"

1-الدر النثير 3/130-131.
2-الدر النثير لابن أبي السداد 3/133-134.

القسم الثاني : المتفق على الإظهار عنده، وهو حروف الحلق الستة التي جمعها أبو عمرو في "المنبهة" في قوله :

الهاء والهمزة ثم الهاء والعين والغين معا والخاء"

وذلك في نحو "ينهون عنه، وينئون عنه" و"حميم ءان" "وجرف هار" و"تنحتون" "وعليم حكيم" "ومن خير" و"مغفرة خير" و"أنعمت" "وسلام عليكم و" من غل" و"قولا غير".

وليس في القرآن على رواية ورش من النون الساكنة التي لقيت الهمزة في كلمة واحدة غير "ينئون" في سورة الأنعام، وأما التنوين الذي لقي الهمزة فكثير، إلا أن ورشا يجري عليه أصله المتقدم في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو التنوين هنا، ثم يحذف الهمزة نحو "عذاب أليم" "ورحيم المص".

وربما اجتمعت بسبب النقل هنا عدة نونات منها أصلية ومنها مبدلة من التنوين نحو"أكان للناس عجبا أن أوحينا" "ورسولا أن اعبدوا الله" و"من شيء ءان الحكم" و"حميم-ان"، قال مكي :

"وهو كثير في قراءة ورش خاصة، كل ذلك يجب التحفظ بإظهاره خوفا من أن يدخله شيء من الإخفاء والإثقال"[1].

وقد اختلف في بقاء الغنة في النون والتنوين عند الإظهار، والذي ذهب إليه أبو عمرو الداني وغيره بقاء الغنة قال في "الاقتصاد" : وإذا أظهرا كان مخرجهما من طرف اللسان مع صوت من الأنف"[2].

وقال ابن أبي السداد في "شرح التيسير" : "وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد معها من جريان صوت الغنة في الأنف"[3].

1- الرعاية 194.
2- نقله المنتوري في شرح ابن بري لوحة 205.
3- الدر النثير 137/3.

وعموم قول أبي عمرو في "المنبهة" يدل على ما قاله في "الاقتصاد" و"ذهب إليه ابن أبي السداد، قال في ذلك :

"واعلم هداك الله أن الغنة صوت من الأنف فكن ذا فطنة

إلى أن قال :

والنون في النطق له صوتان صوت من الأنف وصوت ثان
مخرجه من داخل الخيشوم وهو الذي يفضي إلى الحلقوم

ومراد أبي عمرو بقوله : "إن الغنة من صفة النون "أنها داخلة في بنيتها التركيبية إذ لا تفارقها مظهرة ولا مدغمة، وقال مكي في "الرعاية" في حديثه عن النون : "وهي متوسطة القوة، وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم، فذلك مما يزيد في قوتها، والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة"[1].

وقال أبو الفضل بن المجراد : "وكان الشيخ أبو القاسم - يعني الشاطبي - يقتضي أن لاغنة مع الإظهار لأنه قال في باب مخارج الحروف :

وغنة تنوين ونون وميم إن سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى"

فاشترط أن تكون تلك الأحرف سواكن، وأن تكون غير مظهرات، هذا مقتضى كلام الفاسي وأبي شامة ومن تبعهما من شراحها في ذلك، وهو أيضا ظاهر كلام مكي في "التنبيه" "حيث قال:

"فأما النون في نفسها والتنوين إذا أدغمتهما فيما بعدهما فإنهما يصيران من مخرج الحرف الذي أدغما فيه لأنهما ينقلبان حرفا مثله، فأما إذا أظهرتهما فإن مخرجهما في حال الإظهار خاصة من مخرج النون المتحركة، وذلك من طرف اللسان بينه وبين فوق

1-الرعاية 193.

الثنايا العليا ومخرج النون الساكنة والتنوين في حال الإخفاء من الخياشيم لا غير ".قال ابن المجراد:

"فجعل مخرج النون والتنوين في حل الإظهار من طرف اللسان خاصة، فيظهر منه أن لا مخرج لهما في الخيشوم، وهو خلاف ما ذكر في "الكشف"كما نقلنا[1].

"والصحيح ما قاله الشاطبي ومن وافقه، وقد نقل ذلك أبو شامة نصا عن الداني رحمه الله عند كلامه على بيت الشاطبي المذكور"[2].

قلت: "إشارة ابن المجراد إلى ما نقله أبو شامة عند البيت المذكور للشاطبي حيث قال:

"وقوله" إن سكن ولا إظهار": بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأن هذه الحروف ليست لازمة للعنة لا تنفك عنها[3]، فقال : شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات، إلا في موضع نصوا على الإدغام فيه يعبر عنه أو اختلف في ذلك على ما مضى شرحه في باب أحكام النون الساكنة والتنوين.

"فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة..ثم قال :

"قال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون الخفيفه: هذه النون التي مر ذكرها، فإن ذلك من الفم، وهذه من الخيشوم- قال: وشرط هذه أن يكون بعدها حرف الفم ليصح إخفاؤها، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى[4]، فإذا قلت "عنك" و"منك" فمخرج هذه النون من الخيشوم، وليست تلك النون في التخفيف[5]، فإذا قلت "من خلق" و"من أبو ك" فهذه هي النون

1-يريد قوله في "الكشف" 163/1 "لأنك إذا أدغمت في حرفين فيهما غنة، وذلك الميم والنون، فبالإدغام تلزم الغنة، لأنهما باقية غير مدغمة، وبالإظهار أيضا تلزم الغنة، لأن الأول حرف تلزمه الغنة، ومثله الثاني، فالغنة لا بد منها ظاهرة أدغمت أو لم تدغم". يعني بذلك الإدغام في "من نور" "ومن ماء" ونحوهما.

2-إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد لوحة 94.

3- هذا خلاف ما تقدم من قول مكي وأبي عمرو، وهو أيضا قول الأخفش كما قال أبو عمرو في المنبهة : "وزعم الأخفش أن الغنة رغم بلفظ النون فاعلمنه"..

4- يعني النون المظمرة المعبر عنها بالخفيفة في اصطلاحهم.

5- في إبراز المعاني المطبوع "التحقيق" بقافين، وهو تصحيف كما يظهر، إذ المراد "التخفيف أي الإظهار.

التي مخرجها من الفم، وكذلك إذا قلت "أعلن" وشبهه مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي الأولى أيضا"[1].

القسم الثالث : المتفق على قلب النون الساكنة والتنوين عنده : وهو الباء خاصة سواء كانت متصلة بالنون في كلمة نحو "فانبذ" و"سنبلة" أم منفصلة نحو "من بعد" و"من بين"، وكذلك مع التنوين نحو "صم بكم" وبيس بما".

قال ابن أبي السداد : "وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلا من النون الساكنة والتنوين، وتتحفظ من سريان التحريك السريع: ومعيار ذلك أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك "الحمد" و"الشمس" فتجد الشفتين تنطبقان حالة النطق بالميم، ولا تنفتح إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم سرى التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم ومعها تنفتح الشفتان بالحركة"[2].

قال أبو عمرو: "وإنما قلبا عندنا ميما خاصة من أجل الميم للنون في الغنة ومشاركتها للباء في المخرج فقلبا ميما من أجل ذلك"[3].

قال ابن الجزري: "ولا بد من إظهار الغنة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا فرق حينئذ في اللفظ بين "أن بور " وبين "يعتصم بالله"، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك قال :

"وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع[4] حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء[5]، وقد بسطنا بيان ذلك في كتاب "التمهيد""[1].

1- إبراز المعاني 750.
2- الدر النثير 3/139-140.
3- التحديد في صناعة الإتقان والتجويد للداني لوحة 44.
4- يقصد أبا عبد الله الخراز في "القصد النافع" وقد جاء فيه قوله : "لأن حكم الساكنة عند الباء بعد القلب إما إظهار وإما إخفاء نص على ذلك أبو عمرو وغيره ولكن رجح الإخفاء وقال هو مذهب الحذاق من أهل الأداء"(القصد النافع لوحة 200).
5- قال الجعبري في الكنز : "والذي استقر عليه رأي المحققين كابن مجاهد أظهارها عند الفاء والواو والتخيير بين إظهارها وإخفائها عند الباء مراعاة للانطباق والأختصاص".

القسم الرابع : المتفق على الإخفاء عنده، وهو خمسة عشر حرفا، وهي الباقية من الحروف الهجائية بعد حروف الحلق المتفق على الإظهار عندها، وحروف "يرملون" المتفق على الإدغام عندها، وحرف الباء الذي يكون عنده القلب[2].

وقال أبو عمرو الداني في "التيسير": "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وهو عار من التشديد"[3].

قال في "الموجز" و"رواية ورش من طريق المصريين" : "والإخفاء حال بين الإدغام والإظهار، ولا تشديد فيه، والغنة معه باقية".

وقال في "إيجاز البيان" : "والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء لا تشديد معه لأنه لا ينقلب الحرف فيه من جنس الثاني، والمدغم مشدد لأنه ينقلب فيه من جنس ما أدغم فيه"[4].

قال ابن أبي السداد شارحا لعبارة "التيسير" أعلاه : "وحقيقة ما أراد الحافظ : أن لا تلصق طرف لسانك بما يقابله من مقدم الفم، وتبقي الغنة في الأنف، وبقدر ما زال من عمل اللسان أشبه الإدغام، وبما بقي من الغنة أشبه الإظهار قال :

"واعلم أن عبارة الإمام- ابن شريح- موافقة لعبارة الحافظ، فإنه قال : "والإخفاء حال بين حالين"[5].

فأما الشيخ فقال : "الإخفاء عند أهل اللغة كالإظهار، لأن الأول فيه غير منقلب إلى جنس الثاني، ولا تشديد فيه، فصار مثل الإظهار، وفارق باب الإدغام في قلب الأول إلى جنس الثاني وإدغامه في الثاني بتشديد ظاهر"[6].

---

[1]- يمكن الرجوع إلى كلامه في التمهيد 144-ونقل محققه بهامشه قول أبي عمرو الداني في كتاب التحديد"وما نقلناه عن أبي الجزري أعلاه هو من النشر 26/2.

[2]- يذكره بعض القراء كابن الجزري في التمهيد 157 يلفظ الإقلاب وانتقد ابن المجراد ذلك وصحح ابن القاضي في الفجر اللغتين قال ابن المجراد : " والقلب مصدر قلب يقلب ولا يقال إلا قلاب كما يقوله بعض عوام الطلبة، لأن الإقلاب وزنه إفعال بكسر الهمزة، وإفعال لايكون مصدرا إلا لأفعل رباعيا مثل أظهر وأنذر ولم يسمع عن العرب "أقلب" رباعيا، وإنما سمع ثلاثيا" إيضاح الأسرار والبدائع لوحة 93) قال في الفجر الساطع : "وهذا مخالف لما يأتي إن شاءالله أنه يقال رباعيا نقله في "فتح الباري".

[3]- التيسير 45.

[4]-نقله المنتوري في شرح ابن بري.

[5]-الكافي 30 بهامش المكرر الأنصاري.

[6]-الدر النثير 140/3.

قال النوري في "تنبيه الغافلين : "ولا خلاف بين القراء في إخفاء النون والتنوين عند هذه الحروف، وسواء اتصلت النون بهن في كلمة أو انفصلت عنهن في كلمة أخرى، إلا أنه إذا كان من كلمة فالحكم في الوصل والوقف سواء، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل.

"وأما التنوين فمن المعلوم أنه لا يكون إلا منفصلا ، ثم قال :

"وإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف ليس على حد السواء، بل يختلف على قدر القرب والبعد منها، فإخفاؤهما عند الجيم والشين أقوى منه عند القاف والكاف، قال الداني :

"إن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه"[1].

وقد نبه غير واحد من علماء القراءة والتجويد على وجوب التفريق بين حالتي إظهار النون والتنوين وإخفائهما وبنوا أن حالة الإخفاء تذهب النون معها من اللفظ وتبقى غنتها ظاهرة من الخياشيم، قال مكي :

"والعلة في إخفاء النون الساكنة والتنوين عندما ذكرنا : أن النون قد صار لها مخرجان مخرج لها ومخرج لغنتها، فاتسعت في المخرج، فأحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة فخفيت عندها.

وقال سبويه بعد أن ذكر ما تدغم فيه النون : "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفيا مخرجه من الخياشم، وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم- يعني من الخياشم- كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها

---

[1] تنبيه الغافلين 93-94.

نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس" قال مكي :

"هذه علة سبويه في إخفاء النون الساكنة عند حروف الفم فأفهمها قال :

وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها، فإذا قلت "عنك" و"منك" فمخرج هذه النون من الخياشيم لا غير، لأنها غير مخفاة والغنة ظاهرة.

وإذا قلت "منه" و"عنه" فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة والغنة ظاهرة. وإذا قلت "من ربهم" فأدغمت صار مخرج النون من مخرج الراء لا غير، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام راء. وكذلك إذا قلت "من لدنه" فأدغمت صار مخرج النون من مخرج اللام، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام لاما. وإذا قلت "من يومن" فأدغمت فمخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء غير أنك تبقي الغنة التي في النون من مخرجها على ما كانت عليه قبل الإدغام، وكذلك التنوين مثل النون في كل ما ذكرنا، وعلى هذا فقس كل ما جاءك من هذا النوع"[1].

قال أبو الحسن النوري : "ويقع الخطأ في هذا الباب من أوجه :

منها إظهار النون الساكنة والتنوين عند الراء واللام نحو "من ربك" و"أمة رسولها" و"محمد رسول الله" "يكن له " "أندادا ليضلوا"، وهذا لا يقوله قارئ ولا نحوي.

ومنها ترك الإخفاء والإدغام بغنة، فإن كثيرا من الناس يتركهما ويقرؤهما بالإظهار، وهو لحن وتغيير لأن مخرج النون الساكنة والتنوين مع ما يدغمان فيه بغنة ومع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، لا عمل للسان كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، ومن أظهرهما عند حروف "يومن" وحروف الإخفاء الخمسة عشر فقد أعمل اللسان فيهما".

---

[1]-الرعاية لمكي 267-269.

ومنها توليد حرف عند إرادة الغنة في نحو "إن الأبرار"، "إن كنتم" فإن كثيرا من الناس يزيد بين الهمزة والنون ياء وبين الكاف والنون واوا"[1].

وقد نعى العلامة ابن القاضي في بعض كتبه علىقراء المغرب في زمنه إخلالهم بهذه القواعد فقال عند حديثه عن الإخفاء في "ءانذرتهم" في أول البقرة وحقيقته في كتابه "بيان الخلاف والتشهير" :

"فمن أخل بالإخفاء فلا تحل تلاوته ولا روايته، فهذه وما أشبهها قد غفل عنها أهل مغربنا.

فقد اجتمع أساتيذ المغرب يوما ب"المدرسة العنانية، وتفاوضوها فلم يلم أجد بها ولم يشعربها، مع أنها صريحة في "الشاطبية" وفي كل كتاب من كتاب أهل الأداء، فلا يغتر عاقل بإجماع الناس على أمر[2]، فعليك بالحق واتباعه، واعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال، والزم طريق الهدى ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين"[3].

وقال في "الفجر الساطع" عند ذكر القلب : "تنبيه. قد بأن من هذه النصوص أنه لا بد من القلب والإخفاء مع الغنة، فمن لم يأت بهما فقد أخل بالتلاوة وهو آثم فلا تجوز روايته، فقل من يتفطن لهذا فلا حول ولا قوة إلا بالله فقد عم الجهل وانتشر، وصار الحق منكرا"[4].

---

[1]-تنبيه الغافلين 94-95.

[2]-يعني بالإجماع هنا اجتماع العوام القائم على تقليد بعضهم لبعض، لا الإجماع الشرعي الذي هو أصل من أصول استنباط الأحكام عند الجمهور.

[3]-ايضاح ما ينبهم على الورى من قراءة عالم أم القرى "لأبي زيد بن القاضي ورقة 14 (تحقيق الأستاذ بلوالي محمد)" وقد مثل بهذا النص لموقف ابن القاضي من قراء عصره (الإيضاح ورقة 14-15).

[4]-الفجر الساطع لوحة 180.

خاتمة

تلك أهم الأحكام المتعلقة بالنون الساكنة والتنوين، وهي في مجملها محل إجماع واتفاق بين القراء، ومنها عدد يسير يحتاج إلى البيان بالنسبة لرواية ورش كمسألة نقل حركة الهمزة إلى التنوين فيما قدمنا، وتركه الغنة عند الإدغام في الراء واللام لأنه صح عن ورش الإدغام فيهما مع الغنة من طريق الأصبهاني عن أصحابه عنه[1].

وقد نبهنا في الباب على بعض ما يقع فيه طلبة القرآن من هفوات بسبب الإخلال بهذه القواعد وهجرانهم لها وذهاب المشافهة بها من أفواه المشيخة منذ زمان، إلا قليلا يسيرا ما يزال عند بعض الخواص ممن وفقهم الله لذلك بفعل الإحتكاك بقراء المشرق والعودة إلى مصادر الفن في مصنفات الأئمة مع بذل الجهد المطلوب للإنتقال بهذه الأحكام من حيز النظر إلى آفاق التطبيق والعمل، والله الموفق.

---

[1]- يمكن الرجوع في ذلك إلى النشر 24/2.



فهرس المصادر المعتمدة في العدد التاسع والعشرين

- إبراز المعاني من حرز الأماني للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة تحقيق إبراهيم عطوة عوض نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا الدمياطي تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل- نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة الطبعة: 1407هـ-1987م.
- إتحاف البررة بالمتون العشرة تصحيح الشيخ علي بن محمد الضباع بطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- أرجوزة الإحمرار مما به الأخذ والعمل للايد وعيشى(مخطوطة)
- أرجوزة محمد المختار الولاتي في تسهيل الهمز (مخطوطة)
- أرجوزة الشيخ عبد الله بن داداه الشينقيطي في تسهيل الهمز (مخطوطة).
- أرجوزة الشيخ عال بن أف الشنقيطي في مسائل من الأداء. (مخطوطة)
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات (منبهة الشيخ أبي عمرو الداني) تحقيق ودراسة الدكتور الحسن بن أحمد وكاك (مرقونة بالآلة)
- إيضاح الأسرار والبدائع من الدرر اللوامع لأبي الفضل بن المجراد السلاوي (مخطوطة)
- الإيضاح لما ينبهم على الورى من قراءة عالم أم القرى لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي تحقيق الأستاذ محمد بلوالي مرقونة بالآلة بخزانة دار الحديث. الرباط.
- بيان الخلاف والتشهير وما جاء في الحرز من الزيادة على التيسير لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (مخطوط).
- بلاد شنقيط- المنارة والرباط تأليف الخليل النحوي نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-تونس.

- البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم لأبي حيان محمد بن يوسف النفزي الأندلسي مكتبة السعادة بمصر : 1373هـ.
- التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق الدكتور محي الدين زمضان- الطبعة : 1 – الكويت : 1405هـ 1985م.
- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام الصقلي (مصورة عن مخطوط) المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم 33377.
- التجديد في صناعة الإتقان والتجويد لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني مخطوط بمكتبة جار الله بتركيا برقم 23.
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي نشر دار الكتاب العربي-بيروت- لبنان.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي نشر مطبعة فضالة المحمدية.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تحقيق الشيخ محمد السحابي-سلا .
- تقريب النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري تحقيق إبراهيم عطوة عوض نشر دار الحديث القاهرة : 1412هـ 1992 م الطبعة الثانية.
- تقييد وقف الفرآن الكريم للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي تحقيق الدكتور الحسن بن أحمد وكاك ط 1 : مطبعة النجاح الدار البيضاء : 1411هـ-1991م.
- التمهيد في علم التجويد للحافظ ابن الجزري تحقيق الدكتور علي حسين البواب- مكتبة المعارف ط 1 : 1405هـ.
- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطإ حال تلاوتهم لتلاوة كتاب ربهم المبين لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي- مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط 1 : 1407هـ- 1987م.

- التوضيح والبيان في مقراء الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني لأبي العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري البكراوي- طبعة حجرية-فاس.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني نشر دار الكتاب العربي بيروت- لبنان
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني مصورة عن دار الكتب المصرية وحدة المكروفيلم 1966 رقم 3.
- جامع بيان العلم وفضله وما جاء في روايته وحمله لأبي عمر بن عبد البر النمري دار الكتب العلمية- بيروت.
- جمال القراء وكمال الإقراء لأبي الحسن علي بن محمد علم الدين السخاوي تحقيق الدكتور علي حسين البواب- مكتبة التراث – مكة المكرمة : 1408هـ – 1987م.
- الخلاصة الألفية (ألفية ابن مالك) في النحو.
- الدر النثير في شرح التيسير لأبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي المالقي تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقري- دار الفنون للطباعة والنشر – جدة: 1411هـ – 1990م.
- الدرر اللوامع في أصل مقراء نافع لأبي الحسن علي بن محمد بن بري التازي.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لمحمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي تحقيق الدكتور إحسان والدكتور محمد بن شريفة- نشر دار الثقافة – بيروت- لبنان.
- ذيل المقفع في رسم المصاحف لأبي عمرو الداني (وهو كتاب النقط) بتحقيق محمد أحمد دهمان نشر دار الفكر : 1403هـ – 1983م دمشق.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات طبعة دار المعارف دمشق: 1393هـ – 1973م. وكذا طبعة دار عمار ط 2- الأردن: 1404هـ

- الرحلة العياشية (ماء الموائد) لأبي سالم العياشي الطبعة 2 إعداد محمد حجي 1397هـ - 1989ن.
- الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع لمسعود بن محمد جموع (مخطوط).
- الزهر اليانع في قراءة نافع لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الصفار التينملي المراكشي ح خ ق رقم 1039.
- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي تحقيق الدكتور شوقي ضيف نشر دار الطبعة 2 : القاهرة، 1400هـ 1980م.
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم علي بن عثمان بن القاصح العذري البغدادي- نشر دار الفكر الطبعة 4- 1398هـ - 1978م.
- شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري الأندلسي ح خ ع برقم 518 الرباط.
- شرح الدرر اللوامع لمحمد بن شعيب اليصليتي المجاصي م خ ابن يوسف بمراكش برقم 105.
- شرح الدرر اللوامع لأبي راشد يعقوب الحلفاوي م خ ع برقم 3443 وكذا م خ ح بالرباط برقم 6064.
- طبقات الجضيكي (مناقب الحضيكي) الطبعة العربية برحبة الزرع القديمة- الدار البيضاء : 1357هـ.
- عرف الند في حكم حرف المد لأبي العباس أحمد بن عبد العزيز ين الرشيد السجلماسي م خ ع رقم 2186 الرباط
- عقود الجمان في تجويد القرآن لأبراهيم بن عمر الجعبري (مخطوط مصور).
- العنوان في القراءات السبع لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن عمران السرقسطي الأندلسي تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية نشر عالم الكتب الطبعة 2 : 1406هـ - 1986م.

- غاية النهاية في طبقات القراء للحافظ ابن الجزري نشر دار الكتب العلمية- بيروت: 1400هـ – 1980.
- غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي بهامش سراج القارئ لابن القاصح الغذري.
- فتح المنان في شرح مورد الظمآن في رسم المصاحف لعبد الواحد بن عاشر الأنصاري الفاسي م خ ح برقم 4326.
- قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين لأبي زيد بن القاضي (مخطوط خاص).
- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي بهامش المكرر للأنصاري نشر دار الكتب العربية الكبرى بمصر.
- الكشاف عن حقائق التنزيل لأبي القاسم الزمخشري طبعة مصطفى البابي الحلبي : 1387هـ – 1968م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة- مكتبة المثنى ببغداد.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور محي الدين رمضان نشر مؤسسة ط 2 : 1401هـ – 1981م.
- كنز المعاني شرح حرز الأماني (الشاطبية) لإبراهيم بن عمر الجعبري (مخطوط مصور).
- كيف نقرأ القرآن للشيخ عبد الحميد أحسااين الطبعة 1 : 1407 مارس 1987 م فضالة- المحمدية.
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (الشاطبية) لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي م خ ع بالرباط برقم 530ق.
- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تحقيق الدكتور عزة حسن : الطبعة 2 نشر دار الفكر 1407هـ – 1986م.

➢ المحجة في تجويد القرآن لمحمد الإبراهيمي نشر المكتبة السلفية- الطبعة 1- الدار البيضاء : 1410هـ.

➢ مقالة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام لأبي زيد بن القاضي (مخطوط خاص).

➢ المكرر فيما تواتر من القراءات وتقرر لسراج الدين عمر بن قاسم الأنصاري نشر دار الكتب العربية- المطبعة الميمنية بمصر : 1326هـ.

➢ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لأبي عبد الله الذهبي الحافظ تحقيق محمد سيد جاد الحق ط 1 : دار الكتب الحديثة-شارع الجمهورية- عابدين- مصر.

➢ منجد المقرئين ومرشد الطالبين للحافظ ابن الجزري- نشر دار الكتب العلمية- بيروت : 1400هـ- 1980)

➢ منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدري المعروف بابن عظيمة م خ ابن يوسف بمراكش برقم 298.

➢ متعة المقرئين في تجويد القرآن المبين لعبد الله الجراري الطبعة 1 : مطبعة النجاح- الدار البيضاء : 1401هـ- 1981م.

➢ مناهل الصفافي أخبار الملوك الشرفا للوزير أبي فارس عبد العزيز بن محمد الفشتالي تحقيق الأستاذ عبد الله كنون منشورات جامعة محمد الخامس- الرباط مطبعة المحمدية : 1384هـ – 1964م.

➢ منبهة الشيخ أبي عمرو الداني تحقيق ودراسة الدكتور الحسن بن أحمد وكاك- دار الحديث الحسنية- الرباط.

➢ الموضح في شرح الهداية في القراءات السبع لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (مصورة عن مخطوط).

- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة للحافظ أبي عمرو الداني تحقيق ودراسة محمد شفاعت رباني رسالة لنيل الدرجة العالمية "الماجستير" من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : 1410هـ- 1990م، (شعبة التفسير وعلوم القرأن).
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري نشر دار الجيل الطبعة 2 : بيروت لبنان.
- النشر في القراءات العش للحافظ ابن الجزري تصميم الشيخ على الطباع نشر مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- النجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع للشيخ إبراهيم المارغني التونسي – دار الطباعة الحديثة الدار البيضاء.
- الهادي في القراءات لأبي عبد الله محمد بن سفيان الهواري القيرواني مصورة عن مكتبة الأستانة بتركيا برقم 59.
- الهوزنية في مخارج الحروف والصفات لأبي زكرياء يحيى الهوزني الإشبيلي م خ المحجوبية سوس برقم 162.

فهرس محتويات العدد التاسع والعشرين.

الصفحة



العدد تمام الثلاثين من سلسلة

قراءة الإمام نافع عند المغاربة
من رواية أبي سعيد ورش.
أهم الخصائص الأدائية للتلاوة المغربية:

القسم الثالث والأخير.

* أصول الأزرق عن ورش في الإمالة والفتح.
* مواقف العلماء وأئمة الأداء من إبدال الألف الممالة ياء خالصة.
* اصوله في الراءات واختلاف أقطاب المدارس الأدائية في مهمات منها.
* أصوله في اللامات وأهم ما فيها من خلافيات أدائية.
* خاتمة الدراسة ونتائج البحث الإجمالية عن الطابع العام للمدرسة المغربية في قراءة نافع في صورتها الاعتبارية القائمة.

أهم الخصائص الأدائية في طريق الأزرق عن ورش :

القسم الثالث :

أصول ورش في الإمالة والفتح

تصدير في معنى الإمالة

موضوع الإمالة والفتح استأثر باهتمام اللغويين والقراء على السواء لدقة مباحثه وسعة ميدانه، لهذا تعددت فيه المؤلفات فألف فيه مكي كما تقدم "كتاب الإمالة" وأبو عمرو الداني كتاب "الموضح في الفتح والإمالة" وكتاب الفتح والإمالة لأبي عمرو بن العلاء"، وابن القاصح "كتاب قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين "وسواهم من الأئمة.

قال أبو عمرو الداني في "الموضح": "اعلموا أحسن الله إرشادكم أن الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرءان بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس قال:

"والفتح عند علمائنا الأصل، والإمالة فرع داخل عليه، وذلك بدلائل خمسة..ثم ساقها[1].

قال المنتوري: "ومعنى الفتح أن تخرج الألف من مخرجها من غير أن تشربها صوت الياء ولا صوت الواو، وكذلك الفتحة من غير أن تشربها صوت الكسرة ولا صوت الضمة.

ومعنى الإمالة أن تشرب الألف صوت الياء والفتحة صوت الكسرة والضمة صوت الكسرة"[2].

وقال ابن الباذش في "الإقناع": "معنى الإمالة أن، تنتحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاء خفيفا، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء، ولا تستعلي كما كنت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة، والغرض بها أن يتشابه الصوت مكانها ولا يتباين"[3].

قال أبو عمرو الحافظ بعد ذكر الأدلة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة:

1-الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة 147-150.
2-شرح المنتوري على الدرر اللوامع لوحة 217.
3-الإقناع في القراءات السبع 268/1.

"وإنما عدل عنه من اختار الإمالة من القراء والعرب رغبة في أن يتناسب الصوت بمكانها ولا يختلف، فيخف على اللسان ويسهل في النطق[1]، فلذلك نحا بالفتحة نحو الكسرة فمالت الألف التي بعدها نحو الياء ولا بد في الألف الممالة من هذا، وذلك أنها صوت لا معتمد لها في الفم[2]، فلا تكون أبدا إلا تابعة للحركة التي قبلها تدبرها، فلذلك إذا أريد تقريبها من الياء بالإمالة تخفيفا وتسهيلا لزم أن تقرب الفتحة التي قبلها من الكسرة، إذ الكسرة من الياء، فتقوى بذلك على إمالة الألف بعدها"[3].

وذهب مكي إلى نحو من هذا فقال في :"الرعاية" : "ومعنى الإمالة : أن تنحو بها نحو الياء، ولا تقدر على ذلك حتى تنحو بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة، فإذا قلت "في دارهم" أملت الألف لأجل كسرة الراء، وأملت فتحة الدال لأجل إمالة الألف، فالألف وهاء التأنيث[4] يمالان في أنفسهما، ويمال ما قبلهما من أجلهما، وتمال هي من أجل غيرها نحو "ترى" و"اشترى" "فافهمه"[5].

أنواع الإمالة وألقابها :

ثم إن الإمالة على ضربين متوسطة وشديدة، قال أبو عمرو : والقراء تستعملهما معا.

فالإمالة المتوسطة حقها أن يوتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة.

والإمالة الشديدة حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف الساكنة من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ" قال : "والمصنفون من القراء المتقدمين وغيرهم يعبرون عن هذين الضربين من الممال "بالكسر" مجازا واتساعا، كما يعبرون عن الفتح ب"التفخيم"، ويعبرون عنهما ب"البطح" و"الإضجاع"، وذلك كله حسن مستعمل"[6].

---

[1]- تعقبه هنا الشيخ أبو الحسن السخاوي في كتابه "جمال القراء" 500/2 فقال : "أما القراء فما قرأ أحد منهم بالإمالة لما ذكره، وإنما قرأ بها من قرأ لما رواه ونقله، ألا ترى أنهم يميلون الشيء في موضع ويفتحونه بعينه في موضع أخر .

[2]- لهذا عدوها من الحروف المشربة كما في تنبيه الغافلين 29.

[3]- الموضح 152 لأبي عمرو الداني .

[4]- يعني في قراءة الكسائي نحو ونعمة.

[5]- الرعاية 129-130.

[6]- الموضح لمذاهب القراء للداني 152-154.

وقال ابن أبي الأحوص[1] في "الترشيد":

"والإمالة على ضربين: شديدة وهي المسماة بـ"محضة"و"خالصة" وكبرى"وضغيفة وهي المسماة غير محضة" و"بين اللفظين" "وبين بين" و"غير خالصة و"صغرى"[2].

قال المنتوري: "ويعبر أيضا عن "الإمالة المحضة" بـ"الإضجاع" و"البطح" "والكسر" "والياء"وإتمام الكسر"، وعن الإمالة بين بين وبالإمالة اللطيفة وبين الإمالة والفتح" "وبين الفتح والكسر" و"التقليل:"و"التوسط" و"الوسط" و"الترقيق"[3].

أسباب الإمالة :

وقد اختلف الأئمة في تحديد الأسباب التي تجلب الإمالة عند من يميل:

فقال مكي في الكشف: "اعلم أن العلل التي توجبها الإمالة ثلاث: وهي الكسرة، وما أميل ليدل على أصله، والإمالة للإمالة"[4].

وقال أبو جعفر بن الباذش: "وللإمالة أسباب توجيها قد حصرها أبو بكر بن السراج[5] في "أصوله" وفيما نقل أبو علي[6] عنه إلى ستة أسباب، وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها، وياء، وألف منقلبة عن الياء، وألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وإمالة لامالة"[7].

وقال أبو عمرو الداني: "والأسباب التي تجوز معها الإمالة سبعة: الكسرة والياء والإنقلاب من الياء والمشبهة بالمنقلب من الياء والإمالة للإمالة والألف التي ينكسر ما

1-هو الإمام أبو علي الحسين بن عبد العزيز الجياني الأندلسي أحد كبار شيوخ أبي حيان الغرناطي وصاحب كتاب "الترشيد في علم التجويد" تقدم التعريف به –ترجمته في غاية النهاية 242/1-243، ترجمة 1106.

2-نقله المنتوري في شرحه على ابن بري لوحة 218.

3-شرح المنتوري على ابن بري لوحة 218.

4-الكشف عن وجوه القراءات السبع" 170/1 وما بعدها.

5-هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج البغدادي من أصحاب المبرد النحوي قرأ عليه كتاب سبويه وكان يقر به له كتاب " الأصول الكبير" ومصنفات أخرى في النحو واللغة والأدب والقراءات توفي سنة 310هـ ترجمته في أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي 145/3 ترجمة 653 وتاريخ بغداد 319/5-320 ومعجم الأدباء 197/18.

6-هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي صاحب الحجة في شرح كتاب السبعة لابن مجاهد تقدم ذكره.

7-الإقناع 268/1-269.

قبلها أو ما بعدها في بعض الأحوال والألف المتطرفة فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف"[1].

وبلغ بها الحافظ ابن الجزري اثني عشر سببا بعد أن حكى عن القراء أنهم قالوا عشرة ترجع إلى شيئين : أحدهما الكسرة، والثاني الياء..إلخ، وقد فصل هذه الأسباب بأمثلتها[2].

ومن تأمل هذه التقسيمات وجدها لا تكاد تخرج عن القسمة الثلاثية التي ذهب إليها مكي، ولكن تحديد سمات كل نوع والتمثيل له اقتضى كثرة التفريع والتنويع.

قال أبو عمرو الداني في "الموضح" : "والإمالة لا شك من "الأحرف السبعة" و"من لحون العرب وأصواتها، لأن لحونها وأصواتها مذاهبها وطباعها، فقد ثبت بها الخبر وصحت القراءة بها عن رسول الله كما ثبت الخبر بالفتح وصحت القراءة به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[3].

هذا وإن الرواية الصحيحة الثابتة هي عماد ما اختاره كل قارئ في مذهبه في الفتح والإمالة، قال أبو الحسن السخاوي : "وإنما قرأ بها من قرأ لما رواه ونقله، ألا ترى أنهم يميلون الشيء في موضع ويفتحونه بعينه في موضع آخر"[4].

وقال مكي بن أبي طالب عند ذكر الألف الهوائي :

إنما هو حرف اتسع مخرجه في هواء الفم، ولذلك قيل له "هوائي" و"هاو" ..ولا تقع الألف إلا ساكنة أبدا، ومفتوحا ما قبلها أبدا، ولا يبتدأ بها أبدا، ولا تكون إلا بعد حرف متحرك أبدا، فهي متفردة بأحوال ليست لغيرها..قال :

"فيجب على القارئ أن يعرف أحوالها وصفاتها، وإن يلفظ بها حيث وقعت غير مفخمة[5] ولا ممالة، ولا يميلها إلا برواية، ولا يغلظ اللفظ بها إلا برواية، ويلزم في

1-الموضح 167.
2-النشر في القراءات العشر 32 وما بعدها.
3-الموضنح 167.
4-جمال القراء وكمال الإقراء 500/2.
5-سيأتي بحث هذه القضية وذكرها في تفخيم الألف من خلاف بين الأئمة.

لفظها التوسط أبدا حتى ترده الرواية إلى إمالة أو تغليظ، وهذا مذكور في كتب اختلاف القراء في الإمالة والفتح وما هو بين اللفظين"[1].

فالمدار في الفتح والإمالة عند من قرأ بشيء من ذلك إنما هو على الرواية والنقل، ولذلك لا يتجاوز بالمفتوح ولا بالممال عن مقداره الذي تواترت القراءة به وجرى الأخذ عند أهل الاداء عليه لما يؤدي إليه من اللحن والتحريف. قال الإمام أبو إسحاق الجعبري في "الكنز" : "والألف تنقسم إلى لفظ مستقيم وهو الفتح، وهو مرقق على كل حال، وتفخيمه لحن معدود من لغة الأعاجم، وإلى معوج، ويسمى إمالة وإضجاعا وليا وبطحا.

"وهو قسمان : ما ينحى به إلى حد لو زاد به صار ياء، ويسمى إمالة محضة وكبرى، وهي المفهومة عند الإطلاق، وإلى ما ينحى به إلى لفظ بين الفتح والمحضة، ويسمى صغرى بالنسبة إلى الكبرى وبين بين وبين اللفظين أي بين الفتح والمحضة"[2].

---

[1] -الرعاية 160-161.
[2] -كنز المعاني للجعبري لوحة 121.



الفصل الأول
من مظاهر الانحراف في النطق بالإمالة كسرة خالصة

وأما العدول بالألف إلى الكسر الخالص فلا أعلم أحدا من أهل الأداء قرأ به أو استجازه، بل وجدتهم يحذرون منه ويمعنون في تحديد كيفية إمالة اللفظ بالألف مخافة الإسراف فيه والإفراط حتى يتحول من الإمالة إلى الكسر، سواء تعلق ذلك بالإمالة الكبرى أم بالإمالة الصغرى، وشناعة ذلك في تعلقه بالصغرى أولى وأحرى.

وقد رأينا الإمام الجعبري يذكر في الكبرى أن ينحى بالألف إلى جهة الياء "إلى حد لو زاد صار ياء" وهذا عين ما قاله أبو عمرو الداني في الكبرى وهو "أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف الساكنة من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ"[1].

ونبه الشيخ أبو وكيل ميمون الفخار في تحفته على امتناع الكسر المحض سواء لأهل الإمالة الكبرى أو الصغرى، قال :

"ذا الحد يلفى للجميع فرضا	لأهل "تقليل" وأهل "محضى"
لكن أهل المحض جزء الكسر	أكثر، ذو "التقليل" عكس نادر
ولم أرى[2] أخلاص قلب [3] في سند	ولا أظن أن قرا به أحد[4]

ولعل الشيخ أبا وكيل بإثارته لهذه القضية كان يعالج أمرا واقعا بدأت بوادره تنذر بالانتشار والاستفحال.

ثم ترامت الحال بما شجبه الشيخ المذكور حتى أمسى من الأوضاع المشينة الشائعة التي عمت وطمت في البلاد المغربية حتى أخذ المقلدون ينكرون على من ينكرهما ويعترض عليهما كما رأينا في قضية التسهيل.

---

[1]-الموضح للداني 153.
[2]-أثبت حرف العلة في آخر الفعل مع الجزم لإقامة الوزن، وهو أيضا لغة ضعيفة.
[3]-في بعض النسخ "إخلاص كسر" ورجحت هذا اللفظ الذي أثبته لأنه يشمل قلب الفتحة كسرة والألف ياء.
[4]-تحفة المنافع (أول باب القول في الفتح والإمالة).

وقد عم بها الأخذ وطم في الجنوب المغربي وخاصة في سوس منذ أوائل المائة الثالثة عشرة وربما قبل ذلك كما رأينا في تنبيه أبي وكيل الفخار(ت 816)، وحذر العلماء من الوقوع فيها قديما وحديثا حتى كان منهم من منع من القراءة بالإمالة مطلقا سدا للذريعة وقطعا لدابر الفتنة بها.

مواقف العلماء من إبدال الألف الممالة ياء خالصة وما ثار حوله :

لعلنا إذا عدنا إلى مؤلفات الأئمة التي تعرضت للإمالة لا نعدم فيها تحذيرا للقارئ من الإمعان فيها إمعانا يتجاوز بها القدر المرسوم لها سواء كانت إمالة صغرى أم كبرى، ولكن تقويم الأخذ بها في ضوء الواقع العملي لم يكن يومئذ يطرح إشكالا لتوافر الحذق بهذه العلوم الأدائية في العصور الأولى واتساع الرحلة في هذا الشأن إلى أهل الحذق به والرسوخ فيه، فكانت المشافهة به متأتية على الوجوه المرضية التي تلقاها الخلف عن السلف.

ثم ضرب الزمان من ضربه فبدأت هذه العلوم في التراجع، وهكذا لا تطل علينا المائة العاشرة حتى نجد الميزان يضطرب وتميل الكفة ميلا يكاد يكون كليا إلى التطفيف والخسران المبين.

وكانت قضية الإمالة إحدى هذه الهنات التي برزت بروزا واضحا في التلاوة المغربية وخاصة في الجنوب المغربي في بلاد سوس وفي جهات أخرى من المغرب فتفاقم الأمر بها وازداد سواءا بالرغم مما بذل في مقاومتها ووقفها من جهود.

موقف الشيخ أبي العلاء البدراوي بفاس (ت 1257هـ)

تعرض الشيخ أبو العلاء إدريس بن عبد الله البدراوي لقضية الإمالة في كتابه "التوضيح والبيان" الذي فرغ من تأليفه كما ذكر في آخره عام 1231هـ فقال في سياق حديثه عن أحكام الألف :

"ويجب على القارئ أن لا يخفض صوته بالألف حتى تدخله الإمالة في مذهب من لا يميله، لأنه حرف خفي شديد الخفاء لا تساع مخرجه" قال :

"ويتأكد في حق القارئ أيضا أن يتحفظ في المواضع التي تثبت فيها إمالة الألف عن أن ينقلب في لفظه ياء خالصة كما يفعله جل الناس، وذلك من التحريف البين والله أعلم"[1].

فقول الشيخ البدراوي "كما يفعله جل الناس" يدل على ما قلناه من شيوع هذا الاستعمال لهذا العهد، وأحسب أنه لو كان فيه أدنى شبهة جواز لما تردد المتسامحون في إدراجه فيما جرى به العمل.

ولكونه كذلك فقد ظل علماء الفن ينكرونه على العوام ويعتبرونه من الأوضاع الشائنة التي تسللت إلى التلاوة المغربية في جملة ما تسلل إليها بسبب التفريط في الالتزام التام بقواعد التجويد وعلومه[2].

وهذا القارئ الصحراوي الشيخ علي بن أف الشنقيطي المعروف بـ"عال ولد أف "يذكر هذا الإستعمال المزري في جملة ما انتقده في أرجوزته الآنفة الذكر التي انتقد فيها إبدال همزة بين بين هاء خالصة فيقول :

"وقرأوا إمالة كبراها	صغرى وذي الصغرى بما خلاها
لذاك لم يجز لأهل البلد	قبيل أخذهم لقار مهتد
أن يقرأوا "طه" بقول الأزرق	إذ شيخه القارئ بالصغرى اتق[3].

فها هو الشيخ عال ينتقد هذا التخليط في تلاوة أهل بلده بين الكبرى والصغرى ويهيب بأهل البلد أن يتركوا القراءة بالإمالة للأزرق في "طه" وهي الإمالة المحضة الوحيدة في طريقه كما سيأتي، حتى يأخذوا القراءة على وجهها من قارئ مهتد إن وجدوه.

1-التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن 41.
2-نبه على بعض هذه الأوضاع الدكتور الحسن وكاك في تحقيقه لكتاب "تقييد وقف القرءان الكريم" للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي 104 بالهامش رقم 145.
3-سبق ذكر قسم من أرجوزة الشيخ عال ولد أف وهي من اسهامات علماء شنقيط في علوم التجويد.

مواقف علماء سوس وقرائها :

ولعل العراك حول قضية النطق بالإمالة ياء خالصة لم يبلغ في جهة من جهات المغرب ما بلغه في سوس في أثناء المائة الثالثة عشرة وما بعدها، حيث نجد عددا من مشاهير العلماء والقراء قد تدافعوا إلى معمعته بين منكر على أهل هذا الإستعمال يدعو إلى العودة إلى القراءة بالفتح فقط، وبين مدافع عن الإمالة ولزوم الأخذ بها لثبوتها في الرواية التي عليها الأخذ في التلاوة المغربية بقطع النظر عن التمكن من أدائها على الوجه المطلوب أو عدمه.

1- موقف الشيخ عبد الرحمن الجشتيمي :

كان للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله الجشتيمي (1185-1269) شفوف كبير على أهل زمنه بسوس، وقد عده الشيخ محمد المختار السوسي في طليعة علماء "التمليين" "من الأسرة الجشتيمية البكرية، وأبرز عالم من علماء جزولة في أواسط القرن الماضي، "وذكر عددا من شيوخه وقال : "توجه إلى التدريس في مدرسة "أبي النذر" وفي مدرسة" أكشتيم" ببلده فدرس وخرج وأفتى وقضى " في تفاصيل واسعة ذكرها عنه وعن عدد من أهل بيته.

ويهمنا منه هنا أنه كان في جملة من تصدى لقراء زمنه بالإنكار في قضية الإمالة، ولعله ألف في ذلك وحاضر وبقي لنا من ذلك هذه القطعة التي نظمها وسماها" نصيحة للقراء والمقرئين" وهذا نصها:

أمغشر من يقرا القرآن ومن يقري فديتكم راعوا الذي حق للذكر

من إجلال في تحسين ترتيله مع الخضوع له والفكر في ءاياته الغر

وإياكم قصرا لممدوده وأن تمدوا الذي قد كان أنزل بالقصر

وأن تكسروا الحرف الممال بل إلزموا له الفتح إذ علم الإمالة في القبر

فقد كان في القراء مختار فتحه ولم يك من يقرا بالإخلاص للكسر

ولا تحقروا تغيير حرف تعمدا فقد عده "القاضي عياض" من الكفر[1]
نسال إله العرش توفيقنا وأن يمن بجبر الكسر والغفر للوزر[2].

إنها دعوة إلى هجران الإمالة هجرانا كليا والعودة بالقراءة إلى الفتح، إذ لم يعد هناك مطمع في تصحيح اللفظ بها، فقد مات أهل الإتقان، وذخلت معهم معارفهم القبور، ثم إن الذي يقرأ بالفتح الخالص يجد له على الأقل سلفا من أئمة القراء أخذوا به وانتظمت اختياراتهم عليه، وأما القراءة بإخلاص الكسر- يعني في الألف الممال فليس للأخذ بها سند ولا سلف يتعلل به ويتبع سننه وسبيله.

2- موقف الشيخ محمد بن العربي الأدوزي الباعقيلي (1249-1323).

قاد الشيخ محمد بن العربي بن إبراهيم الأدوزري البعقيلي رحا هذه المعركة ضد عدد من مشاهير قراء زمنه، وكان-كما وصفه العلامة محمد المختار السوسي مؤرخ هذه الجهة- خلفا لوالده في "المدرسة الأدوزية بجزولة الجنوبية" وفيها مائتان من التلاميذ فيما يقوله أحدهم من المعمرين، فقام بعبئها بمنكب فحل قرم لا يقذع أنفه، كان إماما في الفنون، ونبراسا في المعضلات، وصارما في البدع، وأريحيا فكها في الآداب، وجبلا في السنة..ألف خمسة وعشرين مؤلفا في النحو والفقه والبيان والسيرة وغيرها، وذلك ما فاق به معاصريه السوسيين...

وأما ديانته وجرأته في الحق فمثل يضرب، فما نزلت حادثة خولف فيها الحق في رأيه حتى نراه يتصدى لردها بلسانه وقلمه والمناداة في الأسواق على رؤوس الناس، وكانت "ولتيتة" إلى "آيت باعمران" أذ نا لما يقول"[3].

وذكر له في "سوس العالمة" "ثلا ثة وثلا ثين كتابا ما بين نظم ونثر وتأليف وشرح عليه في مختلف العلوم، وذكر من جملتها الكتاب الذي يعنينا هنا في قضية الإمالة وهو كتابه "حكم اللحن في القرءان"[4].

---

[1]- يشير إلى ما نسبه إليه أبو عبد الله الخراز في قوله في مورد الظمآن
(قال عياض أنه من غير حرفا من القرآن عمدا كفرا)

[2]- *** في خزانة خاصة.

[3]- كتاب رجالات العلم العربي في سوس لمحمد المختار السوسي 126-127.

[4]- سوس العالمة 204-205.

وأشار السوسي في ترجمة المقرئ المشهور "الحاج علي بو الوجوه البعقيلي إلى أنه كان السبب في تأليفه لهذا الكتاب، وهذا يكشف لنا عن جانب من جوانب هذه المعركة وعن طرف من أطرافها الممثلين لطبقة القراء الذين ثارت ثائرة الشيخ ابن العربي عليهم حتى ألف في نقض مذاهبهم، ومنع من القراءة بالإمالة بالمرة سدا للذريعة كما تقدم وقطعا لدابر هذه الفتنة التي عمت منطقة سوس بكاملها.

يقول السوسي في ترجمة أبي الوجوه المذكور :

"تخرج ب"أنجار"[1]، ثم تصدى في بعقيلة وسملالة وآيت صواب لنشر القراءات...وهو الذي ثاوره ابن العربي الأدوزي في وجه إظهار الكسرة في الإمالة، فينادي به وبأمثاله في الأسواق بأنهم يمرقون في تلاوة لقرآن، وأنه لا يصلى وراءهم، وهو السبب حتى ألف الاستاذ المذكور مؤلفا في لحن القرءان، توفي عن سن عالية بعد 1340هـ، درس في "البومروانية" وفي "الأفاوزورية"[2].

رسالة في الموضوع إلى الشيخ ابن العربي الأدوزي :

ولقد وقفت على رسالة في الموضوع ببعض الخزائن الخاصة بسوس موجهة إلى الشيخ محمد بن العربي الأدوزي من السيد عبد الرحمن من تيفر سين بسوس جاء فيها قوله :

"محبنا الأرض وخليلنا الأصفى، العلامة سيدي محمد بن العربي، عليكم السلام ورحمة الله وبركاته-...فالغرض الأهم من سيدي إرسال الكتاب لحامله أولا، وثانيا جوابكم الشافي ونصكم الكافي عن مسألة "الإمالة"..لأن هذا الأمر طالما أشكل علي، وقد كان أبي- رحمه الله- ينهاني ويزجرني ويغلظ علي القول في صغري عند إبدالي الألف بالياء في سورة "سبح" في "فسوى" و"فهدى" وما أشبه ذلك.

وسبب الإشكال في ذلك أن المعنى يتغير بذلك، كقوله تعالى "مسمى" مثلا "والنار" والجار".

---

[1]-هو أبو العباس أحمد بن إبراهيم البوجرفاوي الباعمراني السوسي المعروف بالنجاري أو"أنجار" بالسوسية ترجمنا له في الطرق عن الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي بسوس وله ترجمة في المعسول للسوسي 18/123-124.

[2]-رجالات العلم العربي في سوس 225.

وقد استفدنا من جوابكم أن الإمالة متعذرة، وأن القراءة غير جائزة بها، فإذا تعذرت وجب الرجوع إلى الأصل وهو الأصل، واحتجنا إلى دليل، فإذا وجدتم على ذلك دليلا واضحا ونصا صريحا فأعلمنا بذلك..والسلام من قصير الباع السائل للإفادة: عبد الرحمن من[1] تيفرسين".

إن تدبر هذه الرسالة يدلنا على أن موقف العلماء من هذه القضية وإن كان مناوئا لأصحاب الكسر الخالص، فإنه أيضا ليس موافقا لما ذهب إليه الشيخ ابن العربي من ترك الإمالة بالمرة لتعذر النطق بها على وجهها كما ذكره في هذه الرسالة. كما يدل قوله فيها "وقد استفدنا من جوابكم أن الإمالة متعذرة" على أن السائل سبق له أن راسله في ذلك وسبق للشيخ أن أجابه بما لم يشف عنده غليلا ، ولذلك أعاد الكرة يطالبه بدعم دعوته بما يشهد لها من دليل واضح ونص صريح، وهذه الرسالة على وجازتها تعطينا صورة عن المستوى الذي عولجت فيه المسألة من جهة البحث والتمحيص، وأنها تحولت إلى موضوع شاغل حاول فيه كل فريق أن يدعم موقفه بما يشهد له ويزكيه.

إلا أن الأمر لم يؤخذ فيما يبدو بعين الجد أو ينظر إليه بروح الإنصاف من لدن كبار المقرئين الذين ربما استشعروا نوعا من الأنفة من الاعتراض عليهم، الأمر الذي زاد في وقود المعركة حتى تحولت إلى ما حكاه السوسي من المناداة على المخالفين في الأسواق وإصدار الفتاوي ببطلان الصلاة خلفهم لمروقهم في تلاوة القرآن كما قدمنا.

ولعلنا لو أتيح لنا الوقوف على أكثر مما وقفنا عليه من آثار هذه الخصومة وحصادها العلمي لوجدنا سيلا من الرسائل والمؤلفات والمناظرات، ولعل من تتبع ذلك على وجه الخصوص في خزائن مخطوطات هذه الجهة سيقف منه على جانب كبير.

وقد وقفت على إشارة في بعض التراجم في "المعسول" على ما يدل على أن القضية ظلت قائمة لم تحسم، فقد ذكر السوسي- رحمه الله- **في ترجمة القاضي السيد موسى بن العربي الرسموكي (1361هـ) أن له جوابا عن سؤال حول جعل الإمالة**

[1] كذا في أسفل الرسالة الخطية، وما أدري أهي بالميم (من) أم هي "بن" ونسب نفسه إلى ذلك لأنه اشتهر به، ولم أقف لصاحب الرسالة لمذكورة على ترجمة.

بإخلاص الكسر، ولعل السوسي قد وقف عليه لأنه قال بعد ما تقدم: "يراجع فهو مفيد"[1].

هذا وإن هذه الجهود إنما آتت أكلا محدودا في صرف الناس عما ألفوه بعد أن تمكن في ساحة الإقراء تمكنا بعيدا لا نزال نسمع بقاياه في ألفاظ السوسيين بكلمات معينة منها ما يقرأ لورش بالإمالة الصغرى كالكافرين وكافرين وما يقرأ له بالكبرى وهو الهاء من "طه"، إلا قليلا ممن راجع الصواب وأقلع عما نشأ عليه منذ أن دخل الكتاب.

[1]-المعسول 18/26-27 وله ترجمة أيضا في "رجالات العلم العربي بسوس" 240.

الفصل الثاني
مذهب ورش في الإمالة من طريق أبي يعقوب الأزرق

لورش من طريق أبي يعقوب الأزرق مذاهب في الإمالة والفتح تقوم على أصول ثابتة قام علماء القراءة والأداء باستقرائها وافق فيها بعض الرواة عن ورش كأبي الأزهر عبد الصمد العتقي، وخالف بعضهم كأبي بكر الأصبهاني الذي اختص بفتح كل ما أماله الأزرق وعبد الصمد كما قال أبو عبد الله الرحماني في "تبصرة الإخوان في مقرأ الأصبهان" :

"وافتح للأصبهاني كل ما ترى   من الإمالة وكيف ظهرا[1]

وقال غيره :

ليست للاصبهاني من إمالة   في سائر الذكر فخذ إفادة[2]

فالأخذ بالإمالة هو إحدى السمات البارزة في رواية ورش في التلاوة المغربية أخذا بمذاهبه في ذلك من طريق أبي يعقوب التي درج عليها القراء عندنا، ومذاهبه في ذلك مفصلة في سائر كتب المغاربة تنزيلا على أصوله التي رواها عن صاحب الرواية واستنباطا من القواعد التي تضبطها وتساعد على توجيهها من جهة الصناعة تبعا للأسباب التي بالنظر إلى وجودها يميل أو يفتح، وقد تحدثنا قبل عن تلك الأسباب دون أن نتعرض لمقدار أخذ ورش بها ومراعاتها في مذاهبه في التلاوة، أما الآن فنريد أ، نقف على جملة من السمات العامة والخصائص التي ينفرد بها أو يشارك فيها طائفة من القراء والرواة، وهذه أهمها :

1- **توسعه في اعتبار الأسباب التي تنشأ عنها الإمالة في مذاهب القراء ولغات العرب** كما نبه على ذلك الإمام المنتوري بقوله: "واعلم أن الأسباب التي تنشأ عنها

1- يمكن الرجوع إلى أرجوزة التبصرة في نصها الكامل في العدد 24 ص 28.

2- هذا الحكم حسب الطرق المقروء بها عند المغاربة من طريق التعريف (ينظر التعريف لأبي عمرو 261)، وقد ذكرت للاصبهاني إمالة "التورية" من طرق النشر وطيبة النشر، وإمالته في "التورية" إمالة محضة كما في النشر 2/61-62.

الإمالة كلها موجودة في قراءة ورش، إلا ما تعرض فيه الكسرة في بعض الأحوال، نحو إمالة "جاء" "وشاء" "لقولهم جئت" و"شئت"فلم يمل ذلك[1]،ولم يمل الألف لكسرة ما قبلها نحو قوله "ضعافا"[2]، وأمال الفتحة للكسرة قبلها والياء نحو "شاكرا" "وخبيرا"و"الخير" وما أشبه ذلك، وكذلك الضمة نحو "يبشر" و"بصير" "وخير" وما أشبه ذلك"[3].

2-أخذه في الإمالة بمذهب التوسط، وهو ما يعبر عنه ب"الإمالة الصغرى" أو "التقليل" أو "بين بين"، وذلك في سائر ما أماله من حروف القرآن، إلا الهاء من "طه" فقرأها بالإمالة الكبرى وهي المحضة أو الإضجاع أو البطح، وقد نبه الإمام أبو الحسن الحصري على أصله هذا فقال :

"إمالة ورش كلها غير محضة سوى الهاء من "طه" وللفتح أستجري"

قال شارحه أبو الحسن بن الطفيل في شرحه عليها : "الإمالة المحضة إنما جيء بها لتدل على أن الألف منقلبة عن ياء أو مشبهة بما أصله الياء، أو للتأنيث، وهذا الحرف الرابع من المزيدة[4]،ومخرجه بين مخرج الألف والياء، والفتح لا دلالة فيه، فتوسط ورش اللفظين، وأتى بلفظ فيه إعلام بالدلالة على الأصل والمحافظة على الحرف المغير فقرأ بين اللفظين :

1. كل ألف في اسم أو فعل هي منقلبة عن ياء وقبلها راء نحو ترى ونرى وأرى واعترى وافترى وأدرى ومجرى وافتراه واشتراه ويتوارى وتتمارى والتورية بأي إعراب كانت.

2. وكذا قرأ كل ألف منقلبة عن ياء هي لام الفعل أيضا في مثل "فعل"مما فاء الفعل فيه راء أو عينه همزة نحو نئا ورءا ورءاك ورءاها وفرءاه وشبهه من لفظه حيث

1- تفرد حمزة بإمالة ما ذكر كما في التيسير 50.

2- تفرد حمزة أيضا بذلك (التيسير 51).

3- شرح المنتوري على الدرر اللوامع لابن بري، ومراده بإمالة الضمة في "يبشر" و"خير" ترقيق الراء كما سيأتي .

4- يعني الحروف التي زادتها العرب على التسعة والعشرين حرفا منها الألف الممالة وهمزة بين بين وتسمى الأحرف المشربة ويمكن الرجوع إلى تفاصيل ذلك في الرعاية لمكي 107 وتنبيه الغافلين للنوري 29.

وقع، قرأ ألف ذلك كله بين الفتح والإمالة، وهو الذي يسمى بين اللفظين، وقد قرأت له "ولو أراكهم" بالفتح كما ذكر.

3. وكذلك قرأ أيضا الألف التي للتأنيث نحو "ذكرى" و"بشرى" و"أسرى" وشبهه مما هو على وزنه مثل فعلى وفعلى وفعلى- يعني باختلاف حركة أوله-مما قبل ألفه راء.

4. وكذا أيضا قرأ الألف المشبهة بما أصله الياء وهي الألف الزائدة على لام الفعل في الجمع، وتوجد في مثال فعالى وفعالى نحو "النصارى" و"سكارى" وشبههما.

5. وكذا قرأ "يا بشراي"[1].

وقد أجمل أبو الحسن بن بري أصول الأزرق هنا على طريقة أخرى وبين المتفق عليه والمختلف فيه فقال :

"أمال ورش من ذوات الياء	ذا الراء في الأفعال والأسماء
نحو رءا بشرى وتترا واشترى	ويتوارى والنصارى والقرى

أطلق ههنا وعمم في ذكر أصله في ذوات الياء مطلقا التي قبل الألف الممالة فيها راء كالأمثلة التي ساقها، قال الداني في "إرشاد المتمسكين" بعد أن ذكر أمثلتها : "فلا خلاف عن ورش أنه يقرأ جميع ذلك بين اللفظين"[2].

وأما ما لا راء فيه وكذا لفظ "أراكهم" لتوسط الألف فيه بوجود ثلاثة أحرف بعده فقد ثبت عنه بالوجهين، قال ابن بري :

"والخلف عنه في "أريكهم"وما	لا راء فيه كاليتامى ورمى"

فاستثنى له من ذوات الياء التي فيها راء قبل ألفها "ولو أريكهم" في سورة الأنفال فذكر فيه الخلاف.

1- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية 105-106(مخطوط).
2- نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع 221 (مخطوط).

قال أبو عمرو في "التلخيص": "واختلف أهل الأداء عنه في موضع واحد من الأفعال وهو قوله في الأنفال: "ولو أريكهم كثيرا"، فعامة المصريين على إخلاص الفتح فيه أداء عن مشيختهم"[1].

وقال في كتاب "الراءات والامات لورش": "وأقرأني أبو الفتح عن قراءته "ولو أريكهم" في الأنفال بإخلاص الفتح وكذلك رواه أصحاب ابن هلال عنه، وقال في الموضح : "وقد اختلف المصريون عنه في موضع واحد مما فيه الراء وهو قوله تعالى في سورة الأنفال : "ولو أريكهم"، فروى عنه عامتهم الفتح فيه، وبذلك أقرأني أبو الفتح عن قراءته على أصحابه، وعليه أحمد بن هلال وعامة أصحابه"، وروى عنه آخرون بين بين، وكذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون وهو القياس"[2].

قلت : والعمل فيه على التقليل كسائر ذوات الياء مما فيه راء ليجري الباب على سنن واحد قال أبو عمرو في إرشاد المتمسكين : "وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الحسن عن قراءتهما، وهو الصواب، لأني لم أجد ذلك مستثنى في كتاب أحد من أصحابه"، قال المنتوري : "وظاهر قوله- الداني- في الاقتصاد والتيسير والتعريف والموجز والتهذيب الإمالة بين بين لأنه لم يستثن ذلك في أحد منها"[3].

وقد أجمل الإمام الشاطبي أصل ورش في ذوات الياء فذكر المتفق عليه بالإمالة والمختلف فيه عنه فقال :

"وذو الراء ورش بين بين وفي "أراكهم وذوات اليا له الخلف جملا

وهذا التفريق يدل على أن مذهب ورش فيما فيه راء من ذوات الياء هو الإمالة فقط، ولم ينقل أحد له الفتح فيما أعلم من طريق الأزرق فيه، ولا نقل فيه خلافا إلا في "أراكهم" في سورة الأنفال، فلا بد إذن من إمالتها إمالة يسيرة بين بين قال أبو شامة : "وصفة إمالة بين بين : أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة- كما تقول في "همزة

1- نقله المنتوري لوحة 223.
2- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة 533-534.
3- شرح الدرر اللوامع لوحة 225.

بين بين "إنها بين لفظي الهمز وحرف المد، فلا هي همزة ولا حرف مد- فكذا هنا لا هي فتح ولا إمالة قال :

"وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت بالمحضة وخفضه ببين بين، وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين، وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت ببين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات، وقد أطلق العلماء على ترقيق الراءات لفظ بين بين فدل على ما ذكرناه، وإن كان الأمر في اتضاحه لا يحتاج إلى شاهد"[1].

قلت: أما عندنا فقد اضطرب الأمر عند قرائنا في باب الإمالة لورش فتارة يقرأون له بالفتح في ذوات الياء سواء كان فيها راء أو لم يكن، وتارة يقرأون له بالإمالة غير مميزين بين مالا راء فيه وغيره، ثم هم إذا أمالوا فريقان : فريق يسرف في الإمالة إسرافا كبيرا فلا يفرق بين صغرى وكبرى، وإنما قرأ ورش بالكبرى في الهاء من "طه" لا غير كما تقدم.

وفريق يقرأ بإخلاص الكسر إلى حد قلب الألف ياء كما تقدم، ومنهم من يرقق الراء في نحو "نرى" ويتوارى" "والقرى" دون إمالة الألف، وإنما أميلت فتحة الراء تمهيدا لإمالة الألف بعدها، فإذا تركت إمالة الألف فما الموجب للترقيق؟

ونخلص من هذا إلى أن مذهب ورش في ذوات الياء التي فيها راء الإمالة اليسيرة من طريق الأزرق، ولا يجوز له في الرواية غيرها، وأما مالا راء فيه فقد صح عنه الوجهان الفتح والإمالة.

وثبت عنه الوجهان في المرسوم بالياء مطلقا من غير ذوات الراء، سواء كان يائيا أو واويا في أصله، أو كان مجهول الأصل، إلا ما استثناه ابن بري في قوله : "

وفي الذي رسم بالياء عدا "حتى" "زكى منكم" "إلى" "على" "لدى"

---

[1]-إبراز المعاني 221.

وخرج ورش عن أصله في جواز الوجهين مما ذكرناه له مما لا راء فيه فاستثنى منه ما يلي :

- الألفات الواقعة من ذلك في رؤوس الآي وهي في فواصل عشر : سور فأمالها فيها إمالة يسيرة بين اللفظين قال ابن المجراد: نص على ذلك الحافظ وغيره"[1].

والسور العشر هي طه والنجم والمعارج والقيامة والنازعات وعبس وسبح والليل والضحى والعلق، فهذه لا خلاف فيها عن ورش من طريق الأزرق أنها ممالة بين اللفظين سواء كانت من ذوات الياء في الأصل نحو هدى وهوى والمنتهى أم من ذوات الواو نحو العلى والضحى وسجى.

- واستثنى من فواصل الآي ما فيه هاء فأبقاه على حكمه الأول في ذوات الياء التي لا راء فيها وهو جواز الفتح والإمالة بين اللفظين.

قال أبو عمرو الداني في "كتاب رواية ورش من طريق المصريين": "واختلف أصحابنا في الفواصل إذا كن على ضمير مؤنث نحو فواصل "الشمس وضحيها" وبعض "النازعات" فقرأت ذلك بإخلاص الفتح من أجل أن الألف المنقلبة عن الياء لم تقع في ذلك طرفا وهو وضع في التغيير، وقرأته أيضا بين اللفظين لكون الضمير زيادة قال: ولا خلاف في قوله "من ذكريها" أنه بين بين من أجل الراء.

وقال في "إيجاز البيان": "وبالأول قرأت على أبي الحسن- يعني بالفتح، وقرأت على الخاقاني وعلى أبي الفتح ذلك بين بين كسائر الفواصل التي لا كناية مؤنث بعد الألف المنقلبة عن الياء فيها طردا لمذهبه في جميع ذوات الياء[2].

3- أصله في الألفات الواقعة قبل الراء المكسورة طرفا في الكلمة :

أجمل أبو الحسن بن بري هذا الأصل عنده فقال عاطفا على ما أخذ فيه بالإمالة بين اللفظين :

"والألفات اللاء قبـــل الـــراء مخفوضـــة في آخـــر الأســـماء

1- إيضاح الأسرار والبدائع 103.

2- شرح المنتوري على الدرر اللوامع 231-232 (مخطوط).

كالـــدار والأبـــرار والفجـــار والـــجار لكن فيه خلـــف جـــار

قال العلامة المنتوري في شرحه: "واعلم أن الكسرة في الراء لا تكون سببا في إمالة الألف في قراءة ورش إلا بثلاثة شروط:

1- أن تكون متطرفة.

2- أن تكون كسرة إعراب.

3- وأن لا يفصل بينهما وبين الألف بعارض، وقد جمع الناظم هذه الشروط الثلاثة في البيتين الأولين، وعبر عن كسرة الإعراب في الراء بقوله "مخفوضة".

فإن كانت الراء متوسطة نحو "مارد" أو متطرفة وكسرتها كسرة بناء نحو "أنصاري"، أو متطرفة وكسرتها كسرة إعراب وقد فصل بينهما بساكن مدغم نحو "غير مضار" الأصل مضارر فأسكنت الراء ووقع الإدغام، فإن ورشا يقرأ ذلك وما أشبهه بالفتح"[1].

قال الداني في "جامع البيان": "وقد كان محمد بن علي يعني الأذفوي يستثني عن قراءته على أصحابه من جملة الباب ما كان قبل الألف فيه حرف من حروف الاستعلاء نحو "من أبصارهم" "والإبصار" "ومن أثصار ومن أقطارها" وبقنطار "والفخار" "والغار" وما أشبهه، فكان يخلص الفتح فيه، وقول أصحاب ورش في كتبهم يدل على خلاف ذلك، ويوجب اطراد الإمالة التي هي بين بين في جميع الباب"[2].

قال المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش هذا الفصل من غير استثناء لما قبله حرف استعلاء على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ، وهو ظاهر قول الناظم إذ لم يستثن ما قبله حرف استعلاء قال:

"واعلم أن بعض المصنفين للحروف ذكر عن ورش الإمالة بين بين في قوله "من أنصاري" في آل عمران و"الحواريين" وذهب الداني إلى الفتح فيه عن ورش، ونص على ذلك في "الموضح" و"الاقتصاد" و"التيسير" و"التلخيص" و"الموجز" "وكتاب رواية ورش من طريق المصريين"، وقال في "التمهيد": فأما قوله "أنصاري" فلا أعلم خلافا

---

[1] شرح المنتوري على الدرر اللوامع 231-232 (مخطوط).
[2] جامع البيان (مخطوط) ونقله المنتوري (لوحة 232).

بين أصحابنا في فتحه، لأن الكسرة فيه ليست بكسرة إعراب، وإنما هي كسرة بناء، إذ كان من حكم ياء الإضافة أن لا يكون ما قبلها إلا مكسورا البتة، "وقال في "إرشاد المتمسكين" نحوه وقال في "جامع البيان":

"ولا أعلم خلافا عن نافع في إخلاص فتح" من أنصاري" في السورتين لكونه في محل رفع، وكون الكسرة فيه بناء لا إعرابا"[1].

وأما قوله تعالى "والجار ذي القربى والجار الجنب" فقد ذكر أبو عمرو في "التيسير" أن ورشا يقرأ بذلك بين بين على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك، قال : وبالأول قرأت وبه آخذ- يعني بين بين"[2].

وقال في التخليص " فأقرأني ذلك أبو الحسن بإخلاص الفتح، وأقرأنيه غيره بين بين وهو القياس وبه آخذ"[3].

وألحق ورش بهذا الأصل كلمة كثيرة الدور في القرآن الكريم وهي لفظ "كافرين" في حالتي الجر والنصب دون حالة الرفع التي تكون فيها بالواو، وإلى ذلك أشار الحصري في رائيته بقوله :

"وكان يميل "الكافرين" إذا أتوا   بياء ويغزو جيشهم دامي الظفر

وأشار إليه ابن بري فقال :

"والكافرين" مع كافرينا"بالياء،   والخلف بجبارينا

وذكر ذلك الداني في سائر كتبه في القراءة وربما يقرأ ذلك بين اللفظين، وقال في "إيجاز البيان" : ولا أعلم خلافا عنه في ذلك"، إلا أنه قال في "التمهيد" : "ولم أجد لهذا أثرا في كتاب أحد من أصحاب ورش وإنما نقل إلينا من طريق الأداء"[4].

1-نفسه ونقله المنتوري لوحة 233.
2-التيسير 50.
3-نقله المنتوري في شرحه لوحة 234.
4-نقله المنتوري في شرح الدرر اللوامع لوحة 235.

وذكر المهدوي في "الموضح" أن الإمالة فيه لما توالى بعد الألف من الكسرات، وهي كسرة الفاء وكسرة الراء والياء في تقدير كسرة، وكسرة الراء كسرتين من أجل التكرير الذي فيه فصار كأنه قد ولي الألف أربع كسرات فقويت الكسرات على الألف فاستمالتها" قال :

"وكان يلزم من أمال "الكافرين" أن يميل "الشاكرين" و"الذاكرين" ولكنه اتبع في ذلك الأثر المروي"[1]. وقال المهدوي نفسه في "التحصيل" : "ولم يمل من أمال "الكافرين" "الشاكرين" و"الذاكرين" "لقلة دورهما قال : والإمالة فيما كثر دوره أولى لأنها تخفيف، وما قل لم يستثقل"[2].

ولم يمل ورش ما كان من لفظ "كافر" مفردا نحو "ولا تكونوا أول كافر به"، وقد علل ذلك أبو عمرو بتعليلين أحدهما قلة دور المفرد في كتاب الله، والثاني أن لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد فلذلك خففه بالإمالة[3].

وأما لفظ "جبارين" فذكر أبو عمرو فيه الخلاف في "التيسير" وغيره قال في "التيسير" عند ذكر "الجار" "وجبارين".."فإن ورشا يقرؤهما أيضا بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول قرأت- يعني الإمالة- وبه آخذ"[4].

وقال في "إيجاز البيان" عند ذكر "جبارين" : "فقرأته على أبي الحسن بإخلاص الفتح، وعلى غيره بغير إخلاص بين بين، ثم قال : "والوجهان في ذلك جائزان، وبالثاني آخذ وهو أقيس"[5].

أصله في الحروف المقطعة في فواتح السور :

وأمال ورش من فواتح السور الراء من "الر" و"المر" والهاء والياء من "كهيعص" و"الهاء من "طه" والحاء من "حم" حيث وقع، وحكى أبو الحسن بن بري الخلاف في "حا" من "حم" وهايا" من أول سورة مريم قال في أرجوزته :

1-الموضح في شرح الهداية للمهدوي (مخطوط).
2-التحصيل في شرح التفصيل للمهدوي (مخطوط).
3-يظر تعليله لذلك في شرح المنتوري لوحة 235-236.
4-التيسير 49-50.
5-نقله المنتوري لوحة 236.

"ورا وهايا ثم ها طه وحا وبعضهم "حا" مع "هايا" "فتحا"

والعمل على خلاف ما استدرك كا قال الإيدوعيشـــي في "الاحمـــرار على ابن بـــري".

"وليس أخذنا بهذا الفتح بل بين بين فاستمع للنصح

ولا خلاف عنه في الطاء من طه وطس طسم والياء من يس أنها جميعا بالفتح لا غير، وذكر أبو عمرو في "إرشاد المتمسكين" أنه قرأ لورش الطاء في طه وطس وطسم والياء من يس بالفتح قال : ورواية الجماعة عنه في النصوص بين اللفظين.

وذكر في "التلخيص" أن المصريين رووا عنه أداء إخلاص فتحة الطاء من طه وطسم وطس والياء من يس قال : والنص عنه في جميع ذلك بين بين قال : "وبالأول قرأت وبه آخذ "يعني الفتح[1].

وهذه الأحكام التي قدمناها تجري في الوصل كما تجري في الوقف، ففي ذوات الياء يستوي الوصل والوقف في الأخذ بإمالة بين بين لا غير لورش فيما فيه راء، وبالوجهين فيما لا راء فيه وفي لفظ "أراكهم" كما تقدم، وكذلك فيما ذكرنا من أخذه بالإمالة "بين بين" لا غير في السور العشر فإنه يستوي فيها الوصل والوقف، وإن كان أصل الإمالة فيها مبنيا على إرادة الوقف، لأنها فواصل ورؤوس آي، وهي مواضع الوقف، وكذلك نقول فيما استثناه من التي فيها الهاء فإن الوقف والوصل فيها سواء. وقد أشار ابن بري إلى هذه القاعدة بقوله :

فصل ولا يمنع وقف الراء إمالة الألف في الأسماء
حملا على الوصل وإعلاما بما قرأ في الوصل كما تقدما

---

[1] نقله المنتوري لوحة 241.

ومراده بهذين البيتين الوقف على مثل "وقنا عذاب النار"، لأن الراء تصير فيه ساكنة للوقف فتزول الكسرة التي لأجلها أميلت الألف قبل الراء فيها، وقد أجرى فيه الخلاف بعض أهل الأداء اعتبارا بحاله السكون العارض للوقف قال الإمام الشاطبي :

"ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضا   إمالة ما للكسر في الوصل ميلا

قال المنتوري : "والإمالة في ذلك في الوقف هي مذهب شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي-رضي الله عنه- وبذلك قرأت عليه وعلى غيره ممن قرأت عليه وبه آخذ"[1].

أصله في المنون :

ويتفرع عن أحكام الوقف إمالة المنون عند الوقف عليه إذا كان مما فيه راء نحو "في قرى" و"مفترى" وترك ذلك في الوصل، إذ الوصل بالتنوين وهو نون ساكنة لا إمالة فيها، والوقف تبدل فيه هذه النون ألفا فتمال كسائر ما يمال، لأنها مرسومة بالياء، فإن كانت قبل ألفها راء ألحقت بهذا الضرب، وإن لم تكن فيها راء نحو "مصلى" و"مصفى" ألحقت بما لا راء فيه، وقد ذهب الحصري وغيره إلى تفصيل في ذلك قال فيه :

"وأن نونت راء كقولك في قرى   محصنة ناهيك في سورة الحشر
فتفخيمها في موضع النصب رأينا   وترقيقها في موضع الرفع والجر

وقد ذكروا التفخيم في الكل والذي بدأنا به المختار في نحونا البصري

أصله فيما لقي ألفه سكون :

وأما ما لقيه سكون من الألفات الممالة نحو "وترى الناس" "والقرى التي وهدى الله" و"اهتدى اقترب" فلا خلاف عن ورش أنه في الوصل بالفتح فقط، وأن

---

[1] شرح الدرر اللوامع للمنتوري لوحة 245-246.

الوقف فيه جار على الأحكام السابقة في ذوات الياء من إمالة أو فتح وإمالة على الوجهين وهو الذي نبه عليه ابن بري بقوله :

"ويمنع الإمالة السكون في الوصل والوقف بها يكون

قال المنتوري : "وتكون الإمالة على حسب ما تقدم من المختلف فيه أو المتفق عليه، وقد نص على ذلك كله الداني في "الموضح" و"الإبانة" "وجامع البيان" و"الاقتصاد" و"التيسير" و"التمهيد" و"إرشاد المتمسكين" و"إيجاز البيان" و"التلخيص" "والموجز" "وكتاب رواية ورش من طريق المصريين" وقال الشاطبي : "وقبل سكون قف بما في أصولهم.. [1].

وقد تقدم ذكر هذه المسألة في سؤال المقرئ أحمد بن سعيد الهشتوكي السوسي لشيخه الآنف الذكر محمد بن علي بن المبارك بن محمد الرحالي الضرير الشهير بأحمد في أرجوزتين يمكن الرجوع إليهما في موضعهما من ترجمته في أصحاب الإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف الترغي شيخ الجماعة بفاس ومراكش في عصر السعديين[2].

وأما ما ذكره ابن بري من الخلاف في "ذكرى الدار" فلا معنى لا يراده لجريانه مجرى غيره[3].

1- المصدر نفسه لوحة 248.

2- يمكن الرجوع إلى القصيدتين المتضمنتين للجواب عن السؤال في العدد السادس والعشرين من هذه السلسلة.

3- وقد ناقشه في ذلك عدد من شراحه ومنهم الخراز في القصد النافع والمجراد في إيضاح الأسرار والبدائع. أعني قوله :

والخلف في وصلك ذكرى الدار ورققت في المذهب المختار

الفصـــل الثـالث
أصوله في الراءات

لورش في باب الراءات واللامات مذاهب تعتبر من أهم الخصائص التلاوة المغربية لتشعب مباحث الباب وقد أشار غير واحد من شراح الشاطبية وغيرهم إلى اختصاص المغاربة بنقل هذه المذاهب دون غيرهم من المشارقة، قال الجعبري في باب الراءات من "الكنز": "خاتمة": أكثر كتب أصحابنا العراقيين خالية من الراءات واللامات إلا القليل.. قال: "لأن طريق ورش عندهم الإصبهاني لا الأزرق غالبا"[1].

وقال في باب اللامات : "كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره، ومن لا فلا".

والصفتان اللتان تعرضان لحرف الراء في هذا الباب هما الترقيق والتفخيم، فالترقيق- كما قال الحافظ ابن الجزري "من الرقة، وهو ضد السمن، فهو : عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله، والتفخيم : من الفخامة وهي العظمة والكثرة فهي : عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ" قال :

"وقد عبر قوم أن الترقيق في الراء بـ"الإمالة بين اللفظين "كما فعل الداني[2] وبعض المغاربة وهو تجوز، إذ الإمالة : أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما تقدم، والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحس[3] والعيان، وإن كان لا يجوز مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم. قال :

"ومن الدليل أيضا على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت "ذكرى" التي هي "فعلى" بين بين كان لفظك بها غير لفظك ب"ذكرا" "المذكر وقفا إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء وليس كذلك، ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء، واللفظ

1- كنز المعاني للجعبري لوحة 141.

2- وعليه بنى في التيسير 55 فعقد له "باب ذكر مذهب ورش في الراءات مجملا" بدأه بقوله : "اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بن اللفظين" .إلخ.وفعل مثل ذلك في الموضح وغيره.

3- في النشر "الحسن" وهو تحريف

بالمذكر ممال الراء فقط، فإن الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تبع لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالا بالتبعية كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولا مزيد على هذا في الوضوح والله أعلم"[1].

ثم ساق ابن الجزري مذهب ورش في الراءات واستهله بلفت النظر إلى ما تقدم من خصوصية المغاربة والمصريين قديما بنقله عن ورش فقال : "إذا علم ذلك فليعلم أن الراءات في مذاهب القراء عند أئمة المصريين والمغاربة- وهم الذين روينا رواية ورش من طريق الأزرق من طرقهم- على أربعة أقسام : قسم اتفقوا على تفخيمه، وقسم اتفقوا على ترقيقه، وقسم اختلفوا فيه عن كل القراء، وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء فالقسمان الأولان اتفق عليهما سائر القراء وجماعة أهل الأداء من العراقيين والشاميين وغيرهم، فهما مما لا خلاف فيهما، والقسمان الآخران مما انفرد بهما من ذكرنا"[2].

وقد تقدمه ابن أبي السداد فقال : "فإذا تقرر هذا فاعلم أن الراءات في مذاهب القراء ثلاثة أقسام : قسم اتفقوا على تفخيمه، وقسم اتفقوا على ترقيقه، **وقسم اختلفوا فيه، فرققه ورش وحده، وفخمه الباقون**[3].

ونظرا لكون القسم الذي رققه ورش هو الذي يهمنا هنا فإننا سنقتصر عليه، وكذلك فإني سأعمد إلى ذكر مذاهب الأقطاب الثلاثة أئمة المدارس المغربية الثلاث الكبرى فيها، وهم الحافظ أبو عمرو الداني وأبو محمد مكي وأبو عبد الله بن شريح وقد تقدم ذكر ذلك مفصلا في تراجمهم في الفصول التي عقدناها لبيان اختياراتهم ومقومات مدارسهم، ولذلك نكتفي هنا بذكره مجملا مختصرا مع الاقتصار على مسائل الخلاف لا غير.

مذاهب ورش في الراءات والمختلف فيه منها بين أقطاب المدرسة المغربية الثلاثة :

استعرضنا في الفصول التي عقدناها لمذاهب الأقطاب واختياراتهم ومقومات مدارسهم جملة مسائل الخلاف وأهم ما اخذ به كل إمام من الأقطاب العشرة الكبار

1- النشر 2/90-91.
2-النشر 2/91.
3-الدر النثير 4/51-52.

الذين أصلوا للقراءة في المدرسة المغربية الجامعة، ونريد في هذا الفصل أن نقف على مذاهب ورش في الراءات مختصرة وما أخذ به الثلاثة الكبار فيها، وهم أبو عمرو الداني زعيم "المدرسة الأثرية" أو "الاتباعية" والشيخ مكي بن أبي طالب القيسي زعيم مدرسة القيروان أو "المدرسة القياسية"، والإمام أبو عبد الله بن شريح زعيم "المدرسة التوفيقية:" التي توسطت بين المدرستين، مع اعتمادنا الألقاب العلمية المصطلح عليها في ذلك للتفريق بن الثلاثة، فإذا فيل "الحافظ" – كما تقدم- فالمراد أبو عمرو الداني، وإذا قيل "الشيخ" فالمراد مكي، وإذا قيل "الإمام" فالمراد ابن شريح صاحب "الكافي"، وهذه الطرق الثلاثة هي أمهات الطرق المقروء بها عند المغاربة كما قدمنا في موضعه من البحث وسنعتمد في المقابلة بين مذاهب هؤلاء الأقطاب طلبا للاختصار على ما لخصه الشيخ ابن أبي السداد في "الدر النثير".

قال الحافظ أبو عمرو في "التيسير" :

"اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بن اللفظين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة، وسواء لحق الراء تنوين أو لم يلحقها، فأما ما وليت الراء فيه الكسرة فنحو قوله- عز وجل- "الآخرة" و"باسرة" و"ناضرة" و"فاقرة" "وتبصرة" و"المدبرات" "والمعصرات" و"ظهرا" "وساحران" "ومدبرا" و"صابرا" وشبهه.

وأما ما حال بن الراء والكسرة فيه الساكن فنحو قوله- عز وجل – "الشعر" و"السحر" و"الذكر" و"سدرة" و"ذو مرة" و"لعبرة" وشبهه.

وأما ما وليت الراء فيه الياء، وسواء انفتح ما قبلها أو انكسر فذلك نحو قوله "الخيرات" و"حيران" و"الخير"، و"غيركم" و"المغيرات" و"الفقير" وخبيرا" و"بصيرا" و"نذيرا" وخيرا" و"طيرا" و"سيرا" وشبهه.

"ونقص مذهبه مع الكسرة في الضربين في قوله "الصراط" و"صراط" حيث وقعا، و"الفراق" و"فراق بيني" والإشراق" و"اعراضا" "ومدرارا" و" اسرارا" و"ضرارا" و"فرارا" و"الفرار" و"إبراهيم" و"إسرائيل"، و"عمران" و"ارم ذات العماد" و"امرا" و"ذكرا" و"سترا" و"وزرا" و"صهرا" و"حجرا" وإصرهم" و"إصرا" و"مصر"

و"مصرا" و"قطرا" وفطرت الله" و"وقرا" وما كان من نحو هذا، فأخلص الفتح للراء في ذلك كله من أجل حرف الاستعلاء والعجمة وتكرير الراء مفتوحة ومضمومة قال :

"وحكم الراء المضمومة مع الكسرة والياء حكم المفتوحة سواء نحو "يسرون" و"منذر" و"قدير"و"بصير" و"خبير" و"خير" و"ذكر" و"بكر" وشبهه.

وأمال أيضا فتحة الراء في قوله في والمرسلات "بشرر" من أجل جرة الراء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله "أولى الضرر" في النساء لأجل الضاد قبلها، وقرأ الباقون بإخلاص الفتح في جميع ما تقدم"[1].

هذا مذهب ورش في الراءات مجملا من طريق أبي عمرو الحافظ في "التيسير"، وهو الذي عليه العمل عندنا في التلاوة المغربية اليوم تبعا لما نظمه الشاطبي من أصوله في "الحرز" وتبعه أبو الحسن بن بري في "الدرر اللوامع".

تلخيص ابن أبي السداد للخلاف في شرح التيسير :

قال ابن أبي السداد في عرضه للمتفق عليه والمختلف فيه لورش من طرق الأقطاب الثلاثة المذكورين عمداء المدارس المغربية :

"واعلم أن مجموع الراءات التي يشتمل عليها هذا القسم فإني الآن- بحول الله عز وجل- أذكرها وأحصرها في فصلين : أحدهما اتفق الحافظ والشيخ والإمام فيه على الترقيق لورش، والثاني اختلفوا فيه، وأقدم المختلف فيه مستعينا بالله تعالى.

الفصل الأول : فيما اختلفوا فيه من الراءات، ويشتمل على ثمانية أقسام :

القسم الأول : "سراعا" و"ذراعا" تفرد الإمام فيهما بالتفخيم.

القسم الثاني : "كبره" و"لعبرة" و"وزر أخرى" حيث وقع، تفرد الشيخ فيها بالتغليظ.

القسم الثالث : "حذركم"، اتفق الشيخ والإمام على تغليظه.

---

[1]-التيسير في القراءات السبع 55-56.

القسم الرابع: "عشيرتكم " في التوبة "واجرامي" "وحيران"، ذكر الشيخ والإمام عن ورش التغليظ والترقيق، وقال الإمام في "إجرامي" أن بين اللفظين أكثر".

القسم الخامس : "عشرون" "وكبر ما هم ببالغيه" و"وزرك" و"ذكرك" و"حصرت صدورهم" مذهب الشيخ التغليظ وعن الإمام الوجهان، وقال إن التفخيم في "وزرك" و"ذكرك" أكثر، ولا خلاف في ترقيق "حصرت"في الوقف.

القسم السادس : "المرء" في قوله تعالى "بين المرء وزوجه" و"بين المرء وقلبه"، ذكر الشيخ والإمام عن ورش التغليظ والترقيق، وقال الشيخ: والمشهور عن ورش الترقيق، وقال الإمام والتفخيم أكثر وأحسن.

القسم السابع : كل راء منصوبة منونة بع كسرة أو ياء ساكنة، فالتي بعد الكسرة من ذلك عشرون حرفا وهي "شاكرا" "وسامرا" و"صابرا" و"ناصرا" و"حاضرا" و"ظاهرا" و"عاقرا"...إلخ قال بعد تمام العشرين حرفا :

والذي بعد الياء الساكنة على ضربين : أحدهما أن تكون الياء حرف لين و هو بذلك ثلا ثة ألفاظ وهي "خيرا" و"طيرا" و"سيرا"، والثاني أن تكون الياء حرف مد وهو على ضربين : أحدهما أن يكون وزنه "فعيلا " وجملته اثنان وعشرون حرفا وهي "قديرا" وخبيرا" و"بصيرا" ...إلخ تلك الحروف ..ذكر الإمام في جميع ذلك عن ورش في الوصل التغليظ والترقيق، وفي الوقف الترقيق لا غير، وافقه الشيخ على ما كان وزنه "فعيلا " وقال إن التفخيم في الوصل مذهب أبي الطيب[1]،وما ليس وزنه "فعيلا " أخذ فيه بالترقيق في الحالين، ومذهب الحافظ الترقيق في جميع ما تقدم في هذاالفصل.

القسم الثامن : كل راء منصوبة منونة قبلها حرف ساكن صحيح غير حرف الاستعلاء، وقبل ذلك الساكن كسرة، وجملته في القرءان ستة أحرف وهي "ذكرا" و"سترا" "وزرا" و"إمرا" و"حجرا" وصهرا"، مذهب الحافظ والشيخ التفخيم في الستة- قال الشيخ : إلا "صهرا" فإنه بالوجهين لورش، وأما الإمام فنقل في هذه الستة التغليظ لورش ثم قال : إلا "صهرا" في الفرقان فإنه "بين اللفظين" في الحالين ثم قال : وقد قرأت له هذا الفصل كله بين اللفظين.

---

[1] -يعني شيخه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي صاحب الإرشاد في القراءات ووالد طاهر بن غلبون شيخ الداني.

فحصل من هذا التفخيم في "صهرا" للحافظ، والترقيق للإمام، والوجهان للشيخ، وأن باقي الفصل بالتفخيم من الطرق الثلاثة، وزاد الإمام بين اللفظين والله أعلم"[1].

الفصل الثاني : فيما اتفق الحافظ والشيخ والإمام على ترقيقه لورش وتفخيمه لسائر القراء

ساق ابن أبي السداد المتفق عليه بين الأقطاب الثلاثة مفصلا بأمثلته ونقتصر مما ذكره على مجمله دون ما ذكره من التفاصيل، فمن ذلك :

أ) الراء المفتوحة المتوسطة في الاسم وهي أربعة أضرب :

1- الراء المفتوحة في وسط الاسم بعد كسرة لازمة نحو "فراشا" و"سراجا" و"مراء" و"كراما".

2- أن يفصل بين الراء والكسرة حرف ساكن صحيح غير الصاد والطاء والقاف نحو "إخراج" و"إكراه" و"إسراف".

3- أن يفصل بين الراء والكسرة ياء ساكنة نحو "كبيرة" و"كثيرة" و"بحيرة" و"عشيرتهم" من غير سورة براءة.

4- أن تكون قبل الراء ياء ساكنة بعد فتحة مثل الخيرات و"غيركم" و"قد تقدم ذكر "حيران " وأخواته في الفصل الأول.

ب) ومنه الراء المفتوحة المتوسطة في الفعل نحو "لأكفرن" و"أحضرت الأنفس" و"لنحضرنهم" و"بعثرت".

ت) ومنه الراء المفتوحة في آخر الاسم ولا تكون منونة، لأن الراء المنصوبة المنونة قد تقدمت في الفصل الأول- في المختلف فيه- والوارد منه في القرآن أربعة أضرب :

1- الراء المفتوحة بعد الكسرة نحو "كبائر" و"بصائر" و"الحناجر" و"قاطر" و"ظاهر" إلخ.

---

[1]-الدر النثير لابن أبي السداد 55/4-61 يمكن الرجوع إلى ماذكره من مذاهب الداني ومكي وابن شريح في التيسير للداني 55-56. والتبصرة لمكي 140-143 والكافي لابن شريح بهامش المكرر للأنصاري 40-43.

2- أن يفصل بينها وبين الكسرة ساكن صحيح نحو "السحر" و"الذكر" و"الشعر"...إلخ.

3- أن يفصل بينها وبين الكسرة ياء ساكنة نحو "الفقير" و"العير" و"الحمير" و"الخنازير" و"قوارير".

4- أن يقع قبلها ياء ساكنة بعد فتحة نحو "الخير" و"الطير" والسير" و"غير" و"لاضير".

ث) **الراء المفتوحة في آخر الفعل** نحو "سخر" و"خسر" و"يظهر" و"ازدجر" إلخ.." [1].

تلك جملة المتفق عليه والمختلف فيه من أحكام الراءات بين أقطاب المدارس الثلاث، والتي عليها العمل عندنا منها هي التي أجملناها من كتاب التيسير، ولذلك أضرب الإمام الشاطبي عن التعرض لما سواها مما ذكره أبو عمرو في غير "التيسير" أو ذكره مكي أو ابن شريح أو غيرهما من مشايخ المدرسة القيروانية مما نجد طرفا منه في القصيدة الحصرية كما عرضناها، وقد اكتفى الشاطبي في التنبيه على تلك المذاهب المخالفة لما أخذ به أبو عمرو في "التيسير" بقوله :

"وفي الراء عن ورش سوى ما ذكرته   مذاهب شذت في الأداء توقلا

وقد قدمنا طرفا مهما من ذلك في الفصول التي عقدناها للأئمة القيراونيين كأبي عبد الله بن سفيان وأبي العباس المهدوي وأبي محمد مكي وأبي القاسم الهذلي وأبي علي بن بليمة وأبي القاسم بن الفحام وأبي الحسن الحصري فيمكن الرجوع إليه.

قال أبو عبد الله الفاسي في "اللآلئ "الفريدة" في قول الشاطبي "وفي الراء عن ورش سوى ما ذكرته..." :

1-الدر النثير والعذب النمير لابن أبي السداد المالقي 61-71.

"لما انقضى الكلام فيما اشتهر من المستثنى لورش نبه على أن ثم كلما أخر وأصولا استثنيت له أيضا، إلا أنها شاذة في الأداء، مبنية على أقيسة ضعيفة يضعف النص في بعضها ويعدم في بعض :

فمن ذلك "وزر أخرى "حيث وقع، و"وزرك" في "ألم نشرح"، ومنه عند بعضهم "وزرك" و"ذكرك" في "ألم نشرح" دون "وزر أخرى"، ومنه "حذركم" و"لعبرة" و"اجرامي" و"عشرون" "وكبر" و"كبره" و"عشيرتكم" و"حصرت صدورهم" في الوصل، وفي الوقف لمن استثناه وجهان، ومنه ما وقع بعده ألف الإثنين اسما كانت أو حرفا نحو "تنتصران" و"ساحران"، وما وقع بعده ألف بعده همزة أو عين نحو "مراء" و"افتراء" وذراعيه" و"سراعا"، وما كان منصوبا منونا بعد ياء أو كسرة نحو "خبيرا" و"نذيرا"، واستثنى بعضهم من هذا النوع الأخير ما كان وزنه "فعيلا" لا غير"[1].

قضية السبب إذا تأخر :

وإذا تأملنا أصول ورش في باب الراءات وجدنا أنه يراعي في برقيق الراءات وجود الأسباب المقتضية للترقيق وهي الكسرة اللازمة سواء كانت في الراء أو قبله، وسواء كانت متصلة به قبله نحو "كراما" وفرعون" أو مفصولة عنه بساكن نحو "إكراههن" و"إجرامي" و"اخراجا" إلا ما كان الساكن فيه من حروف الاستعلاء غير الخاء نحو "مصر" وفطرت" أو كان بعد الراء ما يمنعها من الترقيق كحرف الاستعلاء في "صراط" و"اعراضهم" أو تكررت الراء بالفتح أو الضم نحو"مدرارا" "وضرارا" و"لن ينفعكم الفرار"، أو كان أعجميا نحو "إبراهيم" و"إسرائيل" و"ارم".

أما السبب الثاني فهو الياء الساكنة قبل الراء سواء كان ما قبلها مفتوحا نحو "خيرا" و"الطير" أو مكسورا نحو "الخبير" وقديرا" و"زمهريرا" و"قمطريرا" و"تثير" و"يجير" و"المصير".

أما السبب الثالث فالإمالة نحو "القرى" و"مجريها" و"ذكريها" واعشريك" و"تتمارى" و"يتوارى" و"النصارى".

1- اللآلئ الفريدة لمحمد بن الحسن الفاسي (مخطوط).

وهذه الأسباب كما تلاحظ بعضها واقع قبل الراء وبعضها مقارن لها كالكسرة والإمالة لأن إمالة الألف كما تقدم لا تكون دون إمالة الفتحة قبلها نحو الكسرة لزوما.

وأما الترقيق لسبب بعد الراء فلم يقل به أحد من أهل التوجيه للقراءات إلا في قوله "بشرر" في المرسلات كما قال ابن بري :

"وقبل كسرة وياء فخما   في "المرء" ثم "قرية" و"مريما"
إذ لا اعتبار لتأخر السبب   هنا وإن حكي عن بعض العرب
وإنـما اعتـــــير في "بشــرر"   لأنـــــه وقـــــع في مــكـــرر

ولكن مدرسة أهل القيروان قد قالت بشيء من ذلك اعتمادا على بعض اختيارات مشيخة الإقراء من المصريين، وأصروا على اعتبار السبب المتأخر في اجتلاب الترقيق للراءات على مذهب ورش، فاعتبروا الكسرة بعد الراء في "بين المرء" موجبة للترقيق فيه، كما اعتبروا الياء بعد الراء الساكنة موجبة للترقيق في "قرية" ومريم" واحتجوا لذلك وانتصروا له والفوا في صحته، واحتج لهم فيه من سلك سبيلهم واقتفي مذهبهم كما فعل أبو الحسن بن شريح في تأليفه الذي خصه بهذه المسألة وسماه "كتاب الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني المقرئ في رده ترقيق راء مريم وقرية"[1].

وفي الوقت ذاته احتج الآخذون بمذهب أبي عمرو الداني في ترك اعتبار السبب المتأخر فألف أبو داود سليمان ابن نجاح المؤيدي صاحب أبي عمرو وعميد مدرسته من بعده كتاب "الاختلاف في راء" المرء" في قوله تعالى "بين المرء وزوجه" و"بين المرء وقلبه"، وقد أشرنا إلى كتابه هذا وكتاب أبي الحسن شريح في ذكر مؤلفات أبي داود وذكرنا أن "الكتابين معا يمثلان نوعا من السجال العلمي والمحاماة عن اتجاهي المدرستين" من لدن اتباعهما.

كما ذكرنا إشارة أبي جعفر بن الباذش إلى القضية وقوله : "وقد ألف في ذلك أبو داود كتابا أذن لنا في روايته عنه قال : "وكان أبو محمد مكي والناس الجماء الغفير يأخذون بالترقيق، وعليه اليوم أكثر القرأة عندنا"[2].

1- يمكن الرجوع إلى ذكر الكتاب في مؤلفات أبي الحسن شريح .
2- الإقناع لابن الباذش 328/1-329، وقد ذكرنا تأليف أبي داود في جملة مؤلفاته في الورقة 860.

وقد ذكرنا طرفا من هذا السجال الذي قاد إلى معركة علمية لم يخمد أوارها إلى زمن متأخر بسيادة مذاهب "المدرسة الأثرية"، وخاصة بعد ظهور قيدوم هذه المدرسة الإمام أبي القاسم الشاطبي واستقرار مذاهبه في المشرق والمغرب استمساكا بما قرره في هذه المسألة في قوله :

"وما بعده كسر أو اليا فمالهم   بترقيقه نص وثيق فيمثلا
وما لقياس في القراءة مدخل   فدونك ما فيه الرضا متكفلا

وعلى العموم فقد أسالت المسألة مدادا كثيرا من لدن طرفي الخلاف نجد آثاره بارزة فيما كتبه أبو عمرو الداني نفسه في إبطال مذهب محمد بن علي الأذفوري وغيره من أهل الأداء من المصريين من مشيخة مكي والمهدوي ثم الحصري حتى إن منهم من إدعى أن "ترقيقها لأجل ذلك إجماع من الأئمة القراء"[1].

وقد بسطنا طرفا من احتجاج أبي عمرو لمذهبه في ترجمته، ويمكن لمن طلب المزيد من التحقيق فيها أن يرجع إلى شروح الشاطبية والبرية عند ذكر الأبيات التي نقلناها عنهما هنا، كما يمكن الرجوع إلى"النشر" لابن الجزري الذي ناقش مستندات الطرفين فقال فيما يخص "قرية" و"مريم":

"وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال :

"وإن سكنت والياء بعد كمريم   فرقق وغلط من يفخم عن قهر

قال : "وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص عن أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح"[2].

وعرض أيضا مذهب القائلين بالترقيق بسبب الكسرة بعد الراء وقول الحصري :

1- نقله بلفظ "زعم" في اللآلئ الفريدة دون أن يسمي أحدا.
2- النشر لابن الجزري 2/101-102.

"ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر[1]

فقال بعد ذكر اعتراض الحافظ أبي عمرو على هذا المذهب : "والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في "الشاطبية" و"التيسير" والكافي" والهادي" و"الهداية" وسائر أهل الأداء سواه، قال : "وأجمعوا على تفخيم "ترميهم" و"في السرد" و"رب العرش" و"الارض" ونحوه، ولا فرق بينه وبين "المرء" والله أعلم"[2].

أحكام الوقف على الراء المرققة في الوصل :

ومن فروع مباحث الراءات حكم الراء المتطرفة التي يوقف عليها بالسكون أو به مع الإشمام أو روم الحركة.

وقد تعرض الإمام الشاطبي لحكم ذلك فقال :

وترقيقها مكسورة عند وصلهم وتفخيمها في الوقف أجمع أشملا
ولكنها في وقفهم مع غيرها ترقق بعد الكسر أو ما تميلا
أو الياء تأتي بالسكون ورومهم كما وصلهم فابل الذكاء مصقلا

قال أبو عبد الله الفاسي في شرحه لهذه الأبيات: "أخبر أن تفخيم الراء المكسورة في الوقف أجمع أشملا يعني إذا لم ترم حركتها، ولم يقع قبلها كسرة ولا ياء ساكنة ولا حرف ممال...وذلك نحو "من مطر"و"القمر" و"البحر" و"دسر" و"النار" و"الغرور" وما أشبه ذلك، وأشار بقوله "أجمع أشملا" للقراء الناقلين لرواية ورش وغيرهم، وفيه تنبيه على ما روي عن ورش من ترقيق ذلك في الوقف قال مكي- رحمه الله- في وقف ورش على مثل ذلك:

1- هذه رواية ابن الجزري ورواية ابن الطفيل في شرح الحصرية "ولا تقر راء المرء" وقد أثبتناها على رواية ابن الطفيل في تحقيقنا لنصها (الورقة 1128).

2- النشر 102/2-103.

"الصحيح المختار أن يجريها مجرى الساكنة فيدبرها ما قبلها قال: وقد روى عنه بعض أصحابه أنه يقف بالترقيق- قال: ووجه ذلك أنه حمل الوقف على الوصل، والعرب تحمل الوقف على الوصل والوصل على الوقف في كثير من الكلام، قال: والمختار ما قدمناه أولا"[1].

قال الفاسي: "وفي ترقيق ورش لذلك قال الحصري رحمه الله عليه:

"وما أنت بالترقيق واصله فقف   عليه به إذ لست فيه بمضطر[2]

فنبه الناظم ـ الشاطبي ـ رحمه الله على أن الترقيق وإن كان جامعا لشمل القراء القائلين به فإن التفخيم أجمع أشملا للقراءة حيث جمع شمل أكثر الناقلين لرواية ورش ويشمل الناقلين لرواية غيره.

قال الحافظ أبو عمرو ـ رحمه الله ـ في "كتاب الراءات":

"فإن كان ما قبل الراء المكسورة فتحا أو ضما نحو "دسر" أو "نهر" وقفت بالتفخيم لا غير في مذهب الجماعة ". قال الفاسي :

"وجملة الأمر أن الراء الموقوف عليها لا تخلو من أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة، فإن كانت ساكنة في الوصل كانت في الوقف على ماكانت في الوصل من ترقيق أو تفخيم، إن كانت متحركة في الوصل بأي حركة كانت فلا تخلو من أن يوقف عليها بالسكون خاليا من الإشمام، أو مصاحبا له، أو بالروم حيث يصح.

فإن وقف عليها بالسكون مطلقا نظر إلى ما قبلها، فإن كان كسرة متصلة بالراء أو حائلا بينه وبينها ساكن، أو كان ياء ساكنة أو حرفا ممالا رققت، وإن كان فتحة أو ضمة متصلة بالراء أو حائلا بينها وبينها ساكن غير ممال فخمت، لأن التناسب في الجميع إنما يحصل بذلك.

---

[1]- لم أقف لمكي على هذا النص في "التبصرة في " ذكر حكم الوقف على الراء المتطرفة" 143-144، ولا في الكشف 216/1-218 والرعاية 197 ولعله من كتابه "شرح الراءات على قراءة ورش وغيره" وقد ذكرناه في مؤلفاته.

[2]- تقدم أن تتمة الشطر الثاني من البيت ثبتت برواية آخرى وهي قوله : "عليه به لا حكم للطاء في "القطر"، وهذه الرواية التي ذكرها الفاسي في اللآلئ هي المذكورة أيضا عند ابن الطفيل في "منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية" وقد فسر "القطر" بالنحاس الذائب" (شرح الحصرية لوحة 132-136).

"والمراد بالحرف الممال الألف الممالة إمالة كبرى أو صغرى.

واختلف في قوله "بشرر" في رواية ورش، فألحقه الحافظ أبو عمرو وغيره بالممال، ونص على الوقف له فيه بترقيق الراء المتطرفة لوقوعها ساكنة بعد الراء المرققة، والترقيق ضرب من الإمالة كما تقدم".

وقال مكي : "إن وقفت عليه لورش بالإسكان وقفت بالتغليظ- قال : لأن الراء تصير ساكنة قبلها فتحة"[1].

تلك بإجمال أحكام الراء لورش من طريق الأزرق وما فيها من المتفق عليه والمختلف فيه.

11- أصول الأزرق عن ورش في اللامات :

هذا الفصل- كما تقدم في نظيره في الراءات- هو من خصائص رواية ورش وسماتها البارزة في المدرسة المغربية، ولذلك لم يكن به اهتمام واسع في المدرسة المشرقية، قال الإمام الجعبري :

"كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره، ومن لا فلا، وليس لغة ضعيفة للإجماع عليها"[2].

وسنقوم باستعراض مذهب ورش فيها من طريق الحافظ أبي عمرو التي عليها الأداء عندنا مع التنبيه على ما خالفه فيه مكي وابن شريح كما فعلنا في باب الراءات.

شروط تفخيم اللام في مذهب الحافظ أبي عمرو : في رواية ورش من طريق الأزرق.

قال ابن أبي السداد في "الدر النثير" : شرط الحافظ- رحمه الله- في تغليظ اللام ثلاثة شروط :

أحدها : أن **تكون مفتوحة**، والثاني : **أن يكون قبلها صاد أو طاء أو ظاء**، والثالث : أن **يكون كل واحد** من هذه الأحرف الثلاثة إما ساكنا وإما مفتوحا"[1]

1-اللآلئ الفريدة للفاسي (مخطوط)، وما نقله من مذهب مكي منصوص في الكشف 216/1.
2-كنز المعاني (مخطوط لوحة 148).

...ثم ساق الألفاظ التي جاءت من ذلك في القرآن مستوفاة مع كل حرف نحو يصلى وأصلابكم وفصل الخطاب والصلاة ويوصل وصلى وفصلى ومصلى ويصالحا والطلاق واطلع ومعطلة ومن أظلم وإذا أظلم وفيظللن وظلموا وظللنا وظلت أعناقهم وظل وجهه مسودا، ثم ذكر تقسيمها على مذهبه فقال : "اعلم أن هذه اللامات على رأي الحافظ في قراءة ورش تنقسم إلى قسمين : قسم يلزم فيه تغليظ اللام، وقسم يجوز فيه التغليظ والترقيق.

ثم هذا القسم الثاني منه ما يترجح فيه الترقيق، ومنه ما يترجح فيه التغليظ.

فالذي يترجح فيه الترقيق قوله تعالى "فلا صدق ولا صلى" في سورة القيامة، و"ذكر اسم ربه فصلى" في سورة سبح، "واذا صلى" في سورة العلق، فوجه تغليظ اللام في هذه المواضع الثلاثة ولايتها مفتوحة للصاد لمفتوحة.

ووجه الترقيق المختار عنده أن يتمكن به من إمالة فتحة اللام فتتبعها الألف، إذ هي رأس آية، فيحصل التناسب بينها وبين ما يليها من رؤوس الآي".

"والذي يترجح فيه التغليظ ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : اللام بعد الصاد إذا وقعت بعدها ألف منقلبة عن ياء ولم تكن رأس آية، وجملتها في القرءان "يصليها" في الإسراء والليل "ويصلي" في الإنشقاق و"تصلى" في الغاشية و"سيصلي" في المسد، وكذلك "مصلى" في البقرة في الوقف..ويلحق به الوقف على "يصلى" في سبح.

فوجه التغليظ ولاية اللام لحرف الاستعلاء، ووجه الترقيق التمكن من الإمالة، لكن لما لم تكن هذه المواضع من رؤوس الأي التي يطلب فيها التناسب في تحصيل الإمالة ضعف الترقيق وقوي التغليظ"[2].

قلت : "ولهذا ترسم اليوم في الألواح على وجه التفخيم فلا توضع علامة الإمالة تحت اللام فيها.

---

[1]-تقدم ذكر زيادة بعض القيروانيين الضاد في الأحرف التي تفخم اللام عندها وزيادة بعضهم اللام المضمومة نحو "فضل الله" و"من أضل".

[2]-الدر النثير 4/118-123.

الضرب الثاني : "اللام المفصولة بالألف، وذلك "طال" و"يصالحا" و"فصالا"، فوجه الترقيق حصول الفصل، ووجه التغليظ أن الألف حاجز غير حصين فلم يعتد به".

الضرب الثالث : ما وقع من هذه اللامات طرفا، وذلك قوله تعالى "أن يوصل" في البقرة والرعد، "ولما فصل" في البقرة، و"قد فصل" "في الأنعام، و"بطل "في الأعراف.

فإذا سكنت هذه اللامات في الوقف احتملت الترقيق لسكونها، والتغليظ حملا على الوصل، إذ لا تكون في الوصل إلا مغلظة، والسكون في الوقف عارض لا يعتد به".

وأما القسم الذي يلزم تغليظه فهو ما خرج من هذه المواضع المذكورة من جملة اللامات التي تقدم حصرها، والله الموفق للصواب"[1].

فأما ما خرج عن هذه اللامات المذكورة في هذا الباب مما لم تكمل فيه الشروط الثلاثة فمذهب الحافظ ترقيقه لورش، ولا خلاف عن سائر القراء أنهم يرققون جميع هذه اللامات التي تقدم أن ورشا يغلظها.

الموازنة بين مذاهب الأقطاب الثلاثة في المختلف فيه من اللامات :

قال ابن أبي السداد : "واعلم أن للشيخ والإمام في هذا الباب خلافا مع الحافظ ينحصر الغرض منه في ثماني مسائل :

المسألة الأولى : اللام المفتوحة بعد الطاء المفتوحة أو الساكنة نحو "طلقتم" و"اطلع" و"مطلع" تقدم أن مذهب الحافظ تغليظها لورش، وعن الشيخ والإمام فيها الوجهان : التغليظ والترقيق، ويظهر أن التغليظ أشهر عند الإمام، وبه قرأ الشيخ على أبي الطيب، ثم نص الشيخ على نفسه أنه يأخذ فيه بالوجهين".

المسألة الثانية : اللام المفتوحة بعد الظاء المفتوحة أو الساكنة نحو "ظلموا" و"ظلت" و"أظلم"، مذهب لحافظ التغليظ، وافقه الشيخ فيما لامه مخففة، وقال في المشددة : إنه لم يقرأه على شيخه أبي الطيب، قال الشيخ : "وقياس نص كتابه يدل على

---

[1]-الدر النثير 4/122-124.

أن تغليظها بعد الظاء[1] وإن كانت مشددة، لأنه لم يشترط في المفتوحة تشديدا ولا غيره"[2].

ووافق الإمام الحافظ على التغليظ بعد الظاء الساكنة، وذكر فيما بعد المفتوحة وجهين : التغليظ وبين اللفظين، وكأن بين اللفظين أشهر عنده".

المسألة الثالثة : اللام المشددة بعد الصاد نحو "مصلى" و"يصلبوا" ما لم يكن رأس آية في السور الثلاث[3]، اتفق الحافظ والشيخ فيها على التغليظ، ونقل الإمام الوجهين وقال إن التفخيم أشهر".

المسألة الرابعة : "فصالا" و"يصالحا"[4] و"طال"، ذكر الحافظ في غير "التيسير" فيها الوجهين، ورجح التغليظ كما تقدم، وافقه الإمام فيما بعد الصاد، ولم يتعرض لما بعد الطاء، غير أنه قال في آخر هذا الباب :

"وكل لام ليس لها في هذا الباب أصل ولا مثال فلم يختلف فيها إنها بين اللفظين"[5]، فظهر أنه يرقق اللام في "طال"، وكذلك الشيخ لم يتعرض لهذه اللام المفصولة بالألف بعد الطاء ولا التي بعد الصاد، وقال في آخر الباب : "فكل ما كان بخلاف ما ذكرت لك فهو غير مغلظ لورش"،فظهر أنه يرقق اللام في الكلمات الثلاث[6].

المسألة الخامسة : الوقف على "فصل" و"فصل" و"بطل" "ويوصل" قد تقدم أن الحافظ يرجح فيها التغليظ، وقال الإمام بين اللفظين، وأجاز الشيخ الوجهين في كتاب الكشف[7].

المسألة السادسة : اللام المضمومة إذا وقع قبلها صاد أو طاء أو ضاد أو ظاء سواكن كقوله تعالى "لقول فصل" و"أصلها ثابت"، و"فضل الله" و"الفضل" و"يطلبه حثيثا" و"تطلع على قوم" و"المطلوب" و"من قتل مظلوما"، وكذلك اللام المفتوحة بعد

1-في "التبصرة" "على تغليظها" دون كلمة "أن".
2-التبصرة 145.
3-يعني القيامة والأعلى والعلق.
4-كتبناه على الصواب، وفي ا"الدر النثير" المطبوع "ويصلى" و"طال" وليس في يصلى فصل بالألف.
5- هو بهذا اللفظ في الكافي للإمام ابن شريح وكذلك جميع ما نسبه إليه هنا (ص 38-39) بهامش المكرر للأنصاري.
6- ذكره في آخر اللامات من التبصرة 144-145.
7- الكشف 222/1.

الضاد الساكنة نحو "فضلا من الله" و"أنتم أضللتم"، نقل الإمام التغليظ عن ورش في جميع ذلك، وقال أيضا : إنه قرأ بعد الطاء المهملة والضاد المعجمة بين اللفظين، وكأن التغليظ عنده أشهر، ومذهب الحافظ والشيخ الترقيق في جميع ذلك.

المسألة السابعة : اللام في قوله تعالى "وأخلصوا" و"المخلصين" و"ليتلطف" و"اختلط" و"خلطوا "و"اغلظ" ذكر الإمام فيها الوجهين عن ورش، وأن التفخيم أكثر، ومذهب الحافظ والشيخ الترقيق".

المسألة الثامنة : اللام الأولى من "صلصال"، مذهب الحافظ ترقيقها، ومذهب الإمام تفخيمها، وأخذ الشيخ فيها بالوجهين" قال ابن أبي السداد :

" وما عدا هذه المسائل الثمانية فلا خلاف ين الشيخ والإمام والحافظ فيما يرقق من ذلك وما يغلظ.

فأما تغليظ اللام من اسم "الله" العلي العظيم وهو قولنا : "الله" فأمر متفق عليه قصد به التعظيم، وهذا بشرط أن يكون مبدوءا به، أو يكون موصولا بحرف متحرك بالفتح أو بالضم، فإن اتصل بحرف متحرك بالكسر فلا خلاف في ترقيقه"[1].

وهكذا كان باب اللامات لورش من طريق الأزرق في المدرسة المغربية مجالا خصبا لاختيارات الأئمة انطلاقا من مقومات مذاهبهم الفنية وأصولهم الأدائية التي اعتمدها كل إمام منهم استنادا إلى ما صح عنده في الأثر واتباعا لطرق المشيخة، أو قياسا على ماثبت بهذه الطرق، أو رعاية لمقاصد لغوية كالتناسب بين الأحرف أو جمعا بين الوجهين المقروء بهما إلى غير ذلك مما نبهنا عليه من مذاهب الأقطاب في الفصول التي عقدناها لذلك.

وقد استعرض الإمام الشاطبي في الحرز جملة الاختيارات التي أخذ بها الحافظ أبو عمرو في الباب، وسكت عن غيرها مما لم يأخذ به دون أن ينبه على تلك المذاهب كما نبه في باب الراءات- كما قدمنا- بقوله "وفي الراء عن ورش سوى ما ذكرته مذاهب شذت في الأداء توقلا "، ولذلك نبه الشراح على سكوت الشاطبي هنا فقال أبو عبد الله الفاسي"ولأهل القيروان وغيرهم في تفخيم اللام لورش مذاهب غير ما ذكرته يطول

1- الدر النثير والعذب النمير للخطيب أبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي المالقي 127-129 مجلد: 4.

ذكرها، واعتمادنا من جميع ذلك على ما قرأنا به مما ذكره الحافظ أبو عمرو في كتاب التيسير[1] وأثبته الناظم في "القصيد"[2] لا غير"[3].

وقال الجعبري متعقبا للشاطبي في سكوته على التنبيه هنا كما نبه في الراءات :

وقياس قوله في الراءات : وفي الراء عن ورش..وفيما عدا هذا..أن يقول مثلا :

وفيما خلا المذكور شذت مذاهب بلامـات ورش لم تنـــص فتنقــلا "[4]

ولقد رأينا من جملة تلك المذاهب اختيارات أخذ بها بعض أقطاب المدرسة القيروانية كأبي عبد الله بن سفيان وأبي العباس المهدوي وأبي القاسم الهذلي وأبي علي بن بليمة وأبي القاسم بن الفحام ونظم طائفة منها أبو الحسن الحصري على مذهب مدرسته في رائيته "الحصرية" مما لا نطيل بإعادة التنبيه عليه، ويمكن الرجوع إليه في تراجمهم.

تلك أصول الأزرق في اللامات في التلاوة المغربية في زمن الأقطاب، وفيها أصول أبي عمرو التي انتهت إليها مشيخة الإقراء ووقع عليها آخر الأمر إجماع القراء، وبها نكون قد عرضنا أهم ملامح المدرسة المغربية الجامعة من هذه الطريق والحمد لله رب العالمين.

وأما ما بقي من الأصول التي لم نتعرض لها كأصول ورش في الوقف على أواخر الكلم، وفي ياءات الإضافة والياءات الزوائد فلا نرى حاجة للإطالة به لتوافره في سائر كتب القراءة وهو في مجمله من المتفق عليه بين أئمة الأداء في طريق الأزرق، بل أكثره مشترك بين الأزرق وغيره عن نافع، وبين نافع وعدد من السبعة إلا الزوائد السبع والأربعين التي تميز بها ورش عنه في هذه الطريق وخالف في عدد كبير منها سائر الرواة عنه، وقد استعرضناها في رائية الإمام الحصري فلا نطيل بها.

وكذلك الشأن في القسم الثاني المعروف ب"فرش الحروف" فإن أكثره قد مر بنا في حديثنا عن اختيارات الإمام نافع في العدد الثاني، وهي أيضا مستفيضة في النقل عند

1- التيسير " باب ذكر اللامات" 58.
2- حرز الأماني.
3- اللآلئ الفريدة.
4- كنز المعاني.

جميع من نقل رواية ورش، والخلاف فيها حتى بين الطرق بين الأزرق وغيره عن ورش يسير، فنكتفي بما عرضناه منها في بعض الأراجيز والقصائد التي ذكرناها بنصها.

خاتمة عامة لموضوع البحث (قراءة الإمام نافع عند المغاربة):

وبعد فقد شارفنا بحمد الله وحسن توفيقه نهاية هذا البحث الذي أرسلنا فيه للقلم العنان، وأفضنا في تتبع المسار العام الذي سارت فيه المدرسة المغربية في مجالها هذا الفسيح الممتد في الزمان والمكان، وصحبنا من خلال ذلك قارئنا المغربي في حلة وترحاله طالبا لهذا الشأن ينتجعه في الآفاق، ومتصدرا للإفادة بما عنده تشد إليه فيه الرحال، وتعقد عليه الآمال، مؤلفا مصنفا، ومفسرا وشارحا، ومستدركا ومصححا، ومسندا ومجيزا، وموجها ومنبها، وألممنا بكل ، صقع نزله أو عبره من جهات البلاد المغربية فرأيناه في ضعفه وقوته، وفي عسره ويسره، ومنشطه ومكرهه، وحصلنا من خلال هذه الصحبة له على جملة من الملاحظات النافعة.

ولقد رفعت لنا من خلال البحث والدرس والموازنة معالم نيرة سرنا على هداها قادتنا في رحلتنا مع القارئ الكريم من أول هذه الدراسة إلى آخرها إلى ارتياد آفاق رحبة شاسعة ما كان لنا أن نقوى على ارتيادها لولا عناية ربنا وحسن معونته، انتهت بنا إلى استكشاف جملة من الخصائص والفوائد المتعلقة بتطورات المدرسة القرءانية في المغرب في متقلبها الطويل العريض، وإلى استدرار أفاويق شهية من عطائها السمح الذي سكبنا منه للقارئ الكريم كؤوسا علمية مترعة، كما اقتطفنا له من تراث هذه المدرسة الزاخر قطوفا دانية سقاها أئمتها وأغلامها بسواد الأحداق، وغالوا في قيمتها مسترخصين نفائس النفوس وكرائم الأعلاق.

نتائج وملاحظات :

على أننا لو ذهبنا في استقصاء ذلك كل مذهب ما بلغنا معشاره ولا أحصينا مقداره، فلنكتف من ملاحظاتنا عنه بالإشارة إلى رؤوس أقلام، يعترف بها الخاص والعام، نجعلها في ختام هذا البحث المتواضع مسك الختام.

وهذه جملة تلك الملاحظات :

1. أن المدرسة القرآنية في المغرب مدرسة غنية زاخرة بالعطاء، وهي إلى ذلك فسيحة الأروقة متعددة الأجنحة، وأنها مع ذلك منطلقة من أصول مشتركة تقوم عليها اختيارات فنية تحمل طابع الأفق الذي ظهرت فيه متأثرة بالبيئة والجوار والمستوى العلمي السائد كما رأينا في المدارس التأسيسية والمدارس الأصولية الكبرى على عهد الأقطاب ثم في عهد المدارس المحلية الخاصة بقراءة نافع التي نشأت في الحواضر المغربية بالمغرب الأقصى.

2. أن التنوع في مقومات كل مدرسة من مدارسها الأدائية هو الطابع السائد، إلا أنه لا يشكل فصاما بين مدرسة وأخرى، ولكنه يحقق تكاملا بينها، ويساعد على مزيد من التلاقح والحذق بمقوماتها وأصولها، فاختلاف هذه المدارس كما رأينا صورا غنية منه في ميدان الأداء، لم يشكل عقبة كوؤدا في طريق توحيد القراء على النمط الرسمي الذي عليه التلاوة اليوم عند الأئمة المتقنين والقراء المجودين.

3. أن المدرسة المغربية قد نمت وترعرعت كما ينمو الكائن الحي ويترعرع إلى الحد الذي اكتسبت فيه استقلال الشخصية وامتلاك القدرة على الإسهام في التوجيه والاختيار والموازنة والاستنباط.

4. أن هذه النقلة من التبعية إلى الاستقلال قد استلزمت زمنا غير قليل حتى امتلك القارئ المغربي أدواته وأمسى متمكنا من المشاركة والإدلاء بالرأي في الموازنة والاختيار.

5. أن امتلاكه لزمام المبادرة سرعان ما قاده وقاد المدرسة المغربية من خلاله إلى اقتعاد كراسي الأستاذية والمشيخة لأهل المشرق بعد أن كان يرتاد هذه الآفاق مجرد طالب أفاق، وذلك على نحو ما رأينا بالإسكندرية مع أبي علي بن بليمة وأبي القاسم بن الفحام، وما رأينا بالقاهرة مع أبي الطاهر بن خلف صاحب "العنوان " وأبي القاسم الشاطبي صاحب "الحرز"، ومع أبي القاسم بن جبارة الهذلي في الشرق الأقصى ونيسابور.

6. أن لرواية ورش عند المغاربة شأنا ومكانا لم تقو على مزاحمتها فيه أية قراءة أخرى أو رواية على الرغم من انفتاح البلاد على سائر القراءات والروايات.

7. أن هذه الرواية كانت ولا تزال إحدى أقوى دعائم الوحدة الوجدانية التي نشأت بين الاقطار المغربية منذ زمن الفتح وظلت تشرئب باستمرار لاستعادتها كلما طاف بها طائف أو عصف بها عاصف.

8. أنها كانت ولا تزال ذات طابع متميز وبارز في هيكل الحضارة المغربية، كما كانت خطوطها ناصعة متميزة في صنع الطراز المغربي في سائر مناحي الحياة في الغرب الإسلامي وعامة ميادين العلوم والفنون.

9. أن الأحداث والتقلبات التي كان أوارها يطول القارئ المغربي كلما عصفت عاصفة من عواصف الزمن كسقوط القيروان في أيدي أعراب سليم وهلال، وسقوط صقلية في أيدي نصارى الشمال، وتبدد وحدة الأندلس على عهد ملوك الطوائف، ثم سقوط كثير من حواضر الأندلس في أوائل المائة السابعة من الهجرة، ثم ما كان من حركة الإسترداد التي تداعت فيها سائر حواضر الأندلس إلى السقوط حتى كان الجلاء العام آخير المطاف، كل ذلك لم يكن يخلو من عوامل إيجابية كانت تؤرق القارئ وتحمله على مغادرة المنطقة بحثا عن ملاذ آمن أو كنف يعيش في رعايته، الأمر الذي كان يتم غالبا لصالح القراءات، فيخرج الإمام المتمكن الذي كان في بلده قارئا عاديا لا يكاد يؤبه له، جريا على العادة في مثل ذلك على ما ذهب إليه القائل : "التبر كالترب ملقى في أماكنه والعود في أرضه نوع من الحطب[1] أو على حد ما ذهب إليه ابن حزم في قصيدته في قوله : "أنا الشمس في جو العلوم منيرة ولكن عيبي أن مطلعي الغرب[2]. إلى أخر ما علل به بحق غربته الفكرية في ديار إقامته بين أهله وذويه- إذا بهذا القارئ وقد انفتحت له الدنيا، وتناغت بذكره الآفاق، ودعك مما حققه الأنطاكي في قرطبة وما حققه مكي القيرواني فيها، وما تأثل لأبي عمرو الداني في هذه المدينة "دانية" التي أمست منذ أن تصدر بها وغادر قرطبة إليها تدعى- كما قدمنا- "معدن القراء بالغرب" وانظر إلى ما تحقق لأبي القاسم الشاطبي القارئ الضرير الذي كان في بلده "شاطبة" في جنوبي

---

[1]ـمن قصيدة تنسب للإمام الشافعي مطلعها : "ما في المقام لذي عقل وذي أدب من راحة فدع الأوطان واغترب" وهي مذكورة في "ديوان الإمام الشافعي" 34-35.

[2]ـالقصيدة لابن حزم وهذا مطلعها وهي من عيون شعره- يمكن الرجوع إليها في القسم الأول من الذخيرة لابن سام الجزء الأول 113.

شرق الأندلس قارئا مغمورا أو كالمغمور، فما أن وطئت قدماه بلاد مصر حتى امتدت إليه أيدي الحفاوة فطار له بها الصيت الذي لم يطر لأحد معه ولا بعده في هذا الميدان.

وقل مثل ذلك في أبي عبد الله الفاسي شارح "حرز الأماني" "وأبي حيان الغرناطي" الإمام في كل فن" كما قال فيه الحافظ الذهبي، وفي عدد من فحول المدرسة القرآنية في المغرب الذين نبت بهم الديار فما لبثوا أن حققوا ما لم يكن يدور لهم في خلد وهم مقيمون في ديار الأنس بين الأهل والأحباب، وهل كنا نطمح أن ينظم لنا الشاطبي ما نظم في "حرز الأماني" "لو بقي في بلده والدواعي فيه غير متوافرة، والبيئة غير البيئة، ورغبة الطلاب فيه غير رغبة أولئك هناك؟ لا سيما مع وجود مشايخه الكبار على كراسي المشيخة وعلو أسانيدهم في القراءة وعلومها بالقياس إليه، وإن كان قد قيل أنه نظم مقدمة قصيدته المذكورة وهو يومئذ بالأندلس.

إن هذه الأحداث والتقلبات التي كانت تلجئ القارئ إلى الخروج القسري أو شبه القسري من تلك التي يخرج فيها بسبب الإغراء وطلب الحظوة في ظل أمير أو كبير من كبراء العصر، كانت في النهاية تجري لصالح القراءة والإقراء حيث نلاحظ التنافس على أشده في استقطاب هؤلاء الأئمة واصطياد الفرص فيهم على نحو ما وصفناه سابقا في حديثنا عن الحكم المستنصر في قرطبة مما يسمى في عصرنا ب"تهريب الأدمغة"، وهو أمر ظل يحرك الحياة العلمية ويستحث الهمم في طريق النبوغ والإجادة والاتقان في كل ميدان، ويبعث على التنافس بين الإمارات والجهات على طلب المزيد مما تنتعش معه الحركة ويتقوى به جانب الإمام المتصدر على نحو ما حدث للإمام أبي عمرو الحافظ غداة مقامه في كنف مجاهد العامري أمير دانية والجزر الشرقية بالأندلس، وما حدث للإمام الحصري في كنف الأمير سقوط البرغواطي بسبتة.

10. أن هذه الأحداث والحوادث المتقلبة التي استتبعت نوعا من الخلخلة في تكوين المجتمعات المغربية وخاصة في عهود الوحدة السياسية ابتداء من عهد المرابطين في أواخر المائة الخامسة، قد أحدثت في الوقت ذاته نوعا من التمازج بين ساكنة هذه الأقطار، وعملت من جهة ثانية على وقوع التلاقح بين المدارس الأدائية واحتكاك بعضها ببعض مما أفادت معه المدارس المحلية الناشئة في الحواضر المغربية بالغرب الأقصى فائدة

كبيرة كانت ممهدة لها لتخلفها في المستقبل حينما يضعف الوجود الإسلامي ويتقلص في العدوة الأخرى من البلاد الأندلسية.

11. أن الحواضر المغربية بمدارسها الناشئة بعد استقرار الوحدة بين الأقطار التي تدخل في هذا الإطار قد استطاعت أن تكون خير خلف للمدارس الأمهات التي سادت زمانا في إفريقية والأندلس مستفيدة من عطائها العلمي وامتدادها الفعلي المتمثل في نزوح عدد كبير من المهاجرين الذين لجأوا إلى المغرب ونزلوا حواضره كما رأينا في طنجة وسبتة ومراكش وفاس وتازة وغيرها.

12. أن مشيخة الإقراء الواردين على هذه الحواضر والآخذين عنهم من أبناء المنطقة قد انصهروا أخر الأمر في وحدة علمية وفكرية ومذهبية كانت في الحقيقة تعويضا عما ضاع من المجد الأثيل الذي حققته مدارس الأقطاب في أقطار الأندلس وأطرافها في عهد الإزدهار وتكريسا على آثارهم فيما كان لهم في المجال العلمي من مذاهب واختيارات.

13. أن المدارس المغربية كانت أميل مما قبلها إلى التخصص في "القراءة الأم" وخاصة من رواية ورش حيث أصبح الاهتمام واسعا بطرقها الأدائية ووجوه الإختلاف بينها إما مفردة، وإما ضمن إطار "العشر الصغرى" النافعية المعروفة عند المغاربة ب" العشر الصغير" يريدون به ـ كما تقدم ـ الروايات الأربع عن نافع من طرقها العشرة.

14. أن رجال المدارس المغربية الناشئة قد استطاعوا تمثل عطاء مدارس الأقطاب وإعادة صياغته صياغة جديدة منقحا ومحررا إما منظوما في قصائد وأراجيز، وإما منثورا في شرح من شروح مصادر الأئمة وقصائدهم، وخاصة بعد أن تحول طلبة هذا الشأن عن المصادر المطولة إلى هذه الملخصات حين طغى المنهج التعليمس على المنهج العلمي كما قدمنا.

15. أن للمدارس القرائية الناشئة في الحواضر المغربية وخاصة بعد سقوط الحواضر الأندلسية فضلا كبيرا على تراث المدارس الناشئة في إفريقية والأندلس في عهود التأسيس والتأصيل والنضج، إذ استطاعت أن تحافظ على هذا التراث وأن تتحرك به على

نحو من الأنحاء جعل أثره يبقى صامدا صاعدا، وخاصة في مجالات الفروع التطبيقية في قواعد الأداء وعلوم الرسم والضبط والوقف والإبتداء.

16. أن أئمة هذه المدارس قد أسهموا في القراءة وعلومها بنصيب كبير تمثل أكثره في الأراجيز والمنظومات في سائر هذه العلوم، وأصبحت أعمالهم العلمية بمثابة "المادة الرسمية" التي تشكل الثقافة العامة للطالب، وخاصة ما كان يسمى في مدارس الإقراء ومعاهد العلم بـ"الكراريس"، وهي المواد الأولية التي على الطالب استظهارها وروايتها عن شيوخها موصولة بأسانيدهم فيها في الغالب الأعم قبل أن تذهب العناية بالإجازات والأسانيد كما قدمنا.

17. أن محاولات التجديد وإدخال الجديد ظلت تسير جنبا إلى جنب مع حركة الإقراء، إلا أننا نلاحظ أنه كلما تقدمنا نحو المائة التاسعة فالعاشرة وما بعدها نحس ببداية التراجع تسير بخطا حثيثة حتى كادت تقف مسيرة التقدم إلى الأمام، مما أدى إلى إرتفاع أصوات الإستنجاد والاستنكار من لدن عدد من علمائنا من أئمة القراء الذين أخذوا يلاحظون خروجا مشينا عن السمت، وتهاونا بينا في المحافظة على القواعد والالتزام بها، ابتداء من الإمام أبي محمد ابن عاشر وأبي زيد بن القاضي ومشيخة فاس كأبي زيد المنجرة وأبي عبد الله بن عبد السلام الفاسي وصاحبه أبي العلاء إدريس البدراوي، بالإضافة إلى مشيخة التجويد في سجلماسة والصحراء المغربية على نحو ما مر بنا عند أبي البركات الحبيب اللمطي وأخيه صالح بن محمد اللمطي وتلميذهما أبي العباس بن الرشيد السجلماسي صاحب "عرف الند" وسواهم ممن رأينا صورا من انتقاداتهم واعتراضاتهم في بابي المد والإمالة من الفصول الأخيرة.

18. أن الحاجة اليوم إلى إعادة النظر في الطريقة التي تؤخذ بها علوم القراءة أشد الحاحا وأكثر مساسا على الرغم من وجود المبشرات التي يمكن بالاستناد إليها قياس درجة الوعي بهذه الحقيقة، وذلك بالدعوة إلى إحياء دراسة علوم التجويد في المدارس والمعاهد والمساجد والالتزام بها في القراءة والأداء، وعدم السماح بتجاوزها في قراءة القرآن، سواء في القراءة الفردية أم في الجماعية التي اعتادها الناس عندنا في "الحزب الراتب" إن لم يتأت العدول عن هذا النمط من الأداء إلى توزيعه على أدوار

يتناوب فيها القراء أو المتعلمون فيقرأ كل واحد ثمنا أو ربعا كما جرب في بعض المساجد فأفاد وحسن.

وبالدعوة أيضا إلى عدم السماح بجمع القراءات بتاتا، إلا بعد التمكن التام من إفراد كل قراءة أو رواية على حدة، مع مراعاة صحة المعنى وسلامة للنظم القرآني عند الإقدام على جمع أكثر من قراءة في أداء واحد على نحو ما نجده عند المشارقة في "الجمع بالوقف" لا ب"الحرف" الذي عندنا، والذي نجده قد أفسد التلاوة وشوهها تشويها كبيرا لا يجوز السكوت عليه بحال، وينبغي إلى ذلك المساعدة على تحقيق ما لم يحقق بعد من تراث أئمة هذا الشأن من المغاربة، والدفع به في طريق النشر، وتيسير تداوله بين الطلاب، وتشجيع الرسائل الجامعية للتوجه إلى خدمة هذه العلوم والتعريف بها ووضعها موضع التطبيق، وربط صلة الوصل بينها وبين الدراسات اللغوية والبلاغية والأدبية، وهذه الدعوة ينبغي أن تتبناها المؤسسات التي للدراسات فيها صبغة إسلامية بصفة عامة وخاصة معاهد التعليم الأصيل، ودور القرآن، وشعب الدراسات الإسلامية في الكليات والمراكز الجهوية، بالإضافة إلى دار الحديث الحسنية التي ينتظر منها في هذا المجال دور أكبر مما تأتى لها حتى الآن بحكم موقعها في الساحة العلمية وإمكانياتها المتوافرة لوضع ذلك موضع الإجراء والتنفيذ.

هذا وإن العمل في هذا الإتجاه ينبغي أن يرتفع إلى مستوى المشروع، وأن ترصد لتحقيقه الوسائل اللازمة وتتضافر لإنجازه سائر الطاقات الممكنة، وذلك لإعادة إقامة المدرسة المغربية في القراءة وعلومها على قواعد متينة بعد أن تخلخل بنيانها وتداعى نحو الإنهيار، وبعد أن بدت النذر من بين أيديها ومن خلفها تنذر بهجرانها والاستبدال بها، وخاصة عند طلبتنا الذين احتكوا بالساحة العلمية في المشرق العربي، إذ نجدهم سرعان ما يتحولون عن "القراءة الرسمية" التي عليها المغاربة في التلاوة العامة إلى الأخذ برواية حفص السائدة في بلدان المشرق، إما استصعابا لرواية ورش، ونفورا مما فيها من قواعد في المد والتفخيم والترقيق والإمالة وتسهيل الهمز وغير ذلك مما يجدون الإلتزام به في الأداء شاقا عليهم يحتاج إلى تعلم ومران.

وإما افتتانا بكل جديد، ورغبة في المخالفة بغية الإغراب والظهور بمظهر التجديد، حتى إنه ظهر في الساحة من يتنكر لهذه الراوية ويرميها عن جهل بأنها شاذة

"ترديدا لهذا الوصف الذي يرسله بعض المشارقة على عواهنه كلما سمع ما لم تألفه أذنه، ولقد بلغني عن بعض المتحذلقين أنه أمر بإعادة الصلاة وراء من صلى بهم فقرأ بسورة الإخلاص فهمز "كفؤا" فكاد يساوره في الصلاة ثم اعترض عليه بعد أن قضيت الصلاة وأمر بإعادتها.

على أن طائفة من الأغرار يظهرون على الناس بمنطق غريب ليبرروا به العدول عن رواية ورش إلى رواية حفص، وذلك حينما يربطون بين هذا العدول وبين الوحدة الإسلامية المنشودة، ففي رأيها أن إلتقاء العالم الإسلامي على تلاوة واحدة بقراءة واحدة من شأنه أن يقلص الفوارق، ويضع مزيدا من اللبنات في بناء هذه الوحدة.

19. أن أمر القراءة في ديارنا لا يترك ولا ينبغي أن يترك للظروف – كما يقال- لتقول فيه كلمتها، بل ينبغي أن تجند له الإمكانات والطاقات، لأنه بقية من التراث العلمي والحضاري لهذه الأمة في هذه الجهة من البلاد الإسلامية تأدى إلينا، وهو إلى ذلك أمانة في أعناقنا علينا أن نحرص أشد الحرص عليها حتى نوديها على وجهها للخلف بعدنا، كما أن في المحافظة على هذه الرواية التي يقرأ بها المغاربة منذ الصدر الأول محافظة على جزء من كتاب الله، إذ من المعلوم أن القراءات المتواثرة التي سارت في الأمة وانتشرت وتلقاها أئمة هذا الشأن بالقبول تجري كلها في الأخذ والأداء والإعتبار مجرى واحدا، وليس حرف منها بأولى من حرف، ولا رواية بأحق من رواية، إلا أن أهل كل ناحية استقروا في تلاوتهم على ما شاع عندهم وتأثل، فكان من نصيب المغاربة في هذه الديار أن اختصوا برواية ورش حتى أمست جزءا لايتجزأ من كيانهم العلمي والحضاري، بل تحولت مع الزمن إلى مكسب من المكاسب التي لا يجوز التفريط فيها محافظة على الشخصية، وإلا ذهبت "الهوية" التي ظل الغرب الإسلامي يدلي بها في مجالات العلم والعرفان، وإلا أمسى نسخة مكرورة من سائر البلدان.

20. إن رواية ورش بهذا المفهوم قد أصبحت شعارا للمدرسة المغربية أو قل المحور العام الذي تدور عليه وتنطلق منه سائر العلوم الأصلية والفرعية بحكم اعتمادها في التلاوة الرسمية من جهة، والإستناد إليها في التعليم والتوجيه والقراءة والدراسة والتفيسر وغير ذلك، مما يبدأ مع الطفل من الكتاب لينتهي معه إلى المعهد والجامعة وإذا كان المذهب المدني في الفقه قد استطاع أن يستحوذ على الميدان في الأقطار المغربية،

وأن يكون الإطار الذي تعامل المغاربة من خلاله مع المؤسسات الإسلامية في التشريع والقضاء والعبادات والمعاملات، فإن قراءة نافع من هذه الرواية كانت هي أيضا الوعاء الذي استوعب عطاء هذه المدرسة في جميع الفروع العلمية التي لها صلة بكتاب الله.

مكانة قراءة نافع في المغرب وبلورتها للشخصية المغربية إلى جانب المذهب الفقهي الرسمي المعتمد عبر العصور الإسلامية.

21. أن الوجه الحقيقي لهذه الديار من حدودها المشرقية إلى حدودها المغربية لا يمكن لأحد أن يبصره على صورته المشرقة والنبيلة إلا من خلال الوجود الإسلامي فيها، هذا الوجود الذي تمثل القراءة فيه محور النشاط الأولي الذي يمارسه المتعلم، ويستفرغ في الغالب زهرة شبابه في تحصيله والتحقق منه والتمكن من ناصيته.

وإذا كانت الدراسات الحضارية التي تسعى إلى التعرف على مقومات شعوب الأرض قد اتجهت إلى استنطاق تراثها العلمي والفني والتنقيب في "فولكلورها" التقليدي بغية الكشف عن خطوط شخصيتها ومعالم كيانها، فإن الدارس لمثل هذا عند المغاربة في أقطارهم المختلفة لا يمكن أن يهتدي إلى خطوط هذه الشخصية ومعالم هذا الكيان إذا لم يتوجه بالبحث إلى هذه الناحية التي نرى أنها عالم قائم بنفسه بأدبياته ووسائله ونظرته التربوية وتصوراته عن الكون والحياة من خلال الجو الخاص الذي يعيش فيه المشيخة وطلبتهم داخل المؤسسة التقليدية في المسجد أو "الحضار" أو "المحضرة" بتقاليده الشرعية وأنماط التعامل فيه مع الشيخ ومع الفئة المتعلمة ومع "العوام" وآباء التلاميذ.

22. وإن الدارس لهذه الرواية أخيرا سيجدها عند المغاربة ماثلة في كل مناحي حياتهم، متمثلة في لهجاتهم ومتجسدة في صلواتهم وألفاظ ادانهم وإقامتهم وفي قراءتهم وكتابتهم وفي كل مكان من نشاطهم العلمي وعملهم اليومي كما نبهنا عليه في مقدمة هذا البحث، وذلك عندنا أزكى شاهد على ماذكرناه وتوهنا به من كونها أمست جزءا لا يتجزأ من هذا الكيان، وليست فقط لبنة عادية من لبنات هذا البنيان، لأنها استطاعت أن تتجاوز الحدود والحواجز، وأن تتغلغل من المغاربة في العقل والشعور والقلب والوجدان.

خاتمة

والآن وقد بلغنا مما أردنا من هذا البحث غاية الطوق، لم يبق لنا إلا أن نودع القارئ الكريم بعد أن صحبناه وصحبنا في هذه الجولات الطويلة التي نرجو أن يكون قد أفاد منها، سائلين الله تعالى أن يحقق النفع بما رقمنا في هذه الصحائف، وأن يثينا عليه بما هو أهله، وأن يتقبل هذا العمل بقبول حسن ويجعله خالصا مخلصا لوجهه الكريم لا إله غيره ولا رب سواه.

ونسأله سبحانه أن يعزم لهذه الأمة في هذه الديار وفي سائر بلاد المسلمين عزيمة رشد وصلاح يعز فيها أو لياؤه، ويذل فيها أعداؤه، ويؤمر فيها بالمعروف، وينهى فيها عن المنكر، وأن يقيل عثار الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، ويرفعها من كبوتها التي استبيحت فيها بيضتها، وانتهكت حرماتها، وأن يعيدها إلى سابق عزها وسؤددها، وأن يوحدها على منهاج كتاب ربها وسنة نبيها محمد صلى الله عليه وسلم.

ونسأله عزت كلمته أن يعيد لمؤسساتها الإسلامية كامل هيبتها وعزتها ومكانتها في قيادة الأمة، وأن يحقق المعقود عليها من الآمال، وأن يخص هذه الديار والقائمين عليها والعاملين فيها بمزيد من العناية والحفظ ويبارك في مسيرتها العلمية، وأن يحفظ للشعب المغربي مكانته المرموقة وخطواته الرشيدة الموفقة، وأن يجازي العاملين المخلصين الجزاء الأوفى، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

قاله وكتبه عبد الهادي بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله حميتو.

وحرر بمدينة آسفي في العشر الأواخر من ذي الحجة عام 1413هـ الموافق لأواسط يونيو من عام 1993م. والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة.

1- فهرسة المخطوطات المعتمدة في البحث في العدد الأخير والأعداد السابقة المكونة لهذه السلسلة.

2- فهرسة المطبوعات المعتمدة في العدد الأخير والأعداد السابقة عليه.

3- فهرسة المنظومات المعرف بها في البحث ضمن أعداد السلسلة.

4- فهرسة محتويات العدد الأخير.



فهرس المخطوطات المعتمدة في البحث

(حرف الألف)

- إتحاف الأخ الأود المتداني المحاذي لحرز الأماني للشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي(ت 1214هـ) مخطوط الخزانة العامة بتطوان عدد 880.
- إجازة الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي المصري بخط يده للسيد إدريس بن الجلالي الحنفي الفاسي برواية ورش من طريق الشاطبية (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- 11 رجب 1407).
- إجازة أبي الحسن علي بن هارون لأبي العباس أحمد الشيخ الوطاسي بقراءة نافع رواية ورش (خزانة أوقاف آسفي).
- إجازة أبي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان البوعناني لتلميذه محمد الشرقي الدلائي م خ ح عدد 9977.
- إجازة العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي لتلميذه أبي عبد الله محمد بن محمد الرحماني (أوقاف آسفي).
- إجازة الشيخ أبو عبد الله محمد بن يوسف التملي لأبي عبد الله محمد بن محمد الرحماني ايضا (أوقاف آسفي).
- إجازة الشيخ أبي عبد اله محمد بن محمد بن سليمان البوعناني لأبي عبد الله الرحماني أيضا (أوقاف آسفي في مجموع).
- إجازة الشيخ أبي عبد الله بن غازي لجماعة من تلاميذه (مصورة منشورة في كتاب الإتحاف لابن زيدان 11/4).
- إتقان الصنعة في ضبط القراءة وأحكام التجويد للأئمة السبعة لأبي العباس أحمد بن شعيب نزيل فاس م خ ح 12407.
- إتحاف القراء المتحزبين المعانقين تلاوة كتاب الله المجددين "للحاج الحسن البعقيلي (مصورة خطية).

- إزالة الشك والإلباس العارضين لكثير من الناس في نقل "ألم أحسب الناس" (مخطوط خاص) لأبي زيد بن القاضي.

- إزهار الحدائق في علم مخارج الحروف والحقائق لأبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة (أرجوزة) م خ ح 7107.

- إبراز الضمير من أسرار التصدير (شرح أرجوزة التصدير) كلاهما للشيخ ابن عبد السلام الفاسي م خ ح 3443.

- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات للحافظ أبي عمرو الداني م خ ح 975.

- إصلاحات أبي عبد الله بن جابر المكناسي لمورد الظمآن في الرسم لأبي عبد الله الخراز مخطوط القرويين بفاس 1055.

- إيضاح الأسرار والبدائع على الدرر اللوامع لابن بري م خ ع 1745 لأبي عبد الله محمد بن محمد بن المجراد السلوي.

- أسانيد الشيخ ابن عبد السلام (أرجوزة نظم فيها طرقه في القراءات) م خ ع 3443.

- أسانيد الشيخ ابن عبد السلام 0من نظم بعض تلامذته) (مخطوط خاص).

- إرشاد القارئ والسامع لكتاب الدرر اللوامع لأحمد بن الطالب محمود بن عمر ادوعيشي الصحراوي م خ ح 10180.

- أرجوزة التصدير لأبي العلاء إدريس المنجرة (م أوقاف آسفي).

- أرجوزة فيما خالف فيه ابن كثير نافعا في الوقف لأبي زيد ين القاضي (مخطوط خاص).

- أرجوزة "ما به الأخذ والعمل" أو احمرار الأوعيشي على ابن بري) (مخطوط خاص).

- إعانة المبتدئ على مورد الظمآن لسعيد بن سعيد الكرامي السملالي م خزانة ابن يوسف بمراكش.

- الأنوار السواطع على الدرر اللوامع لحسين بن علي بن طلحة الشوشاوي الرجراجي (مخطوط خاص).
- أرجوزة في ألفات الوصل لأبي عبد الله بن آجروم الصنهاجي صاحب الجرومية (مخطوط أو قاف آسفي).
- أنوار التعريف لذوي "التفصيل" و"التعريف" في الطرق العشر النافعية لمحمد بن أحمد بن أبي القاسم بن الغازي الجزولي (مخطوط خاص).
- الأقتوم في مبادئ العلوم (أرجوزة مطولة) لعبد الرحمن الفاسي م خ ع عدد 15 ك.
- إيضاح ما ينبهم على الورى من قراءة عالم ام القرى لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي رسالة دبلوم بتحقيق الأستاذ بلوالي محمد بإشراف الدكتور التهامي الراجي منها نسخ مرقونة بالآلة بخزانة دار الحديث بالرباط.
- إنشاد الشريد من ضوال القصيد للشيخ أبي عبد الله بن غازي العثماني المكناسي (مخطوط خاص).

(حرف الباء)

- البارع في قراءة نافع لأبي عبد الله محمد بن آجروم الصنهاجي (مخطوطة فريدة بخزانة الصبيحية بسلا رقم 306/ 4.
- البارع في شرح رواية الإمام نافع لأبي بكر القيرواني م خ ح رقم 787.
- بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد (شرح على تفصيل عقد الدرر اللوامع لابن غازي) لأبي زيد القصري الشهير بالخباز وبالفرمي م خ ح رقم 887 في مجموع.
- برنامج شيوخ المقرئ ابن عبد السلام الفاسي (م خ ح رقم 1057).
- البيان في عدد آي القرآن لأبي عمرو الداني م خ ح بالرباط رقم 11336 ز.
- بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادة على التيسير م خ ح رقم 4679 لأبي زيد بن القاضي.

- بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الضمآن لأبي زيد بن القاضي م خ ح رقم 12630.

- بستانة المبتدي في الرسم لمحمد بن يوسف الجناتي م خ ح رقم 12627.

(حرف التاء)

- تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي وكيل ميمون الفخار (مخطوط خاص) (أرجوزة).

- تحفة القراء في رسم المصحف على قراءة نافع للشيخ محمد العربي بن البهلول السرغيني (أرجوزة).

- التجريد لبغية المريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي القيرواني المعروف بابن الفحام (مصور عن مخطوطته بالمكتبة الأزهرية – القاهرة برقم 33377.

- تحصيل المنافع في شرح الدرر اللوامع لأبي زكرياء يحيى بن سعيد السملالي الكرامي (مخطوط خاص).

- تحفة الأليف في نظم ما في "التعريف" قصيدة لامية للإمام أبي عبد الله الصفار المراكشي التينملي م خ الناصرية بتمكروت رقم 1689 ونسخة شيخنا (مخطوط خاص).

- تنبيه العطشان على مورد الظمآن لحسن بن علي بن طلحة الشوشاوي الرجراجي م خ الناصرية بتمكروت رقم 1648.

- تكميل المنافع في الطرق العشر المروية عن نافع لمحمد بن محمد بن أحمد الرحماني م خ ح رقم 8864.

- تكميل المنافع في الطرق العشر التي لنافع لعبد السلام بن محمد المضغري (أرجوزة طويلة) (مخطوط خاص).

- تبصرة الإخوان في مقرأ الإصبهان أرجوزة لمحمد بن محمد بن أحمد الرحماني (نسخة شيخنا السيد محمد إبراهيم الزغاري حفظه الله).

- تقريب النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري (مصورة عن مخطوط خاص).
- تقريب النشر في الطرق العشر النافعية لمحمد بن عبد الرحمن الأزرولي م خ ح 1611.
- تقريب المنافع في قراءة نافع لمحمد شقرون بن أبي جمعة المغراوي الوهراني به عرف م خ ح رقم 1719.
- تقبيد وقف القرآن الظيم للهبطي لمحمد بن أحمد بن محمد المرابطي البعقيلي عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يوسف الترغي (مخطوطة خزانة أوقاف آسفي العتيقة)
- تقيبيد على مورد الظمآن لمحمد بن العربي بن محمد الكومي الغماري (خزانة أوقاف آسفي).
- تقييد على مور الظمآن عن بعض مشيخة فاس (مخطوط خاص بآسفي).
- تقريب معاني الضبط للخراز لأبي عثمان سعيد بن سليمان الكرامي السملالي (خزانة اسفي العتيقة)
- تقريب المنافع في قراءة الإمام نافع للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق بن القصاب الأنصاري نزيل فاس م خ ح بالرباط (مخطوطة وحيدة) برقم 12243.
- تقييد في آي الكتاب العزيز لأبي الحسن على بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي نزيل قرطبة م خ الناصرية بتمكروت رقم 1576.
- تقييد فواصل التنزيل لمحمد بن يوسف التملي (مخطوطة اوقاف آسفي).
- تقييد في رؤوس الآي التي لا ياتي عليها وقف الهبطي (مخطوط).
- تقييد في آي الكتاب العزيز لأبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي نزيل قرطبة م خ الناصرية بتمكروت رقم 1576.
- تقييد فواصل التنزيل لمحمد بن يوسف التملي (مخطوطة أوقاف آسفي).

- تقييد في رؤس الآي التي لا يأتي عليها وقف الهبطي لبعض الشيوخ (أوقاف آسفي).

- تقييد ما قرأ به الرحماني من قراءات على شيخه محمد البوعناني.

- تقييد ....أبي زيد بن القاضي.

- تقييد ....علي محمد بن يوسف التملي وغيره (كلها بأوقاف آسفي).

- ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء لشيخ الجماعة أبي الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي نزيل فاس م خ ع برقم 2988د (نسخة وحيدة).

- تقرير على ما في "التعريف" للداني (غير مذكور المؤلف) مخطوطة بخزانة المقرئ السيد السحابي محمد بسلا .

- تحقيق في حرف الجيم ومخرجه لحامد بن محنض الديماني الشنقيطي.

- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (مصورة عن مخطوط بخزانة بنجمود- بنواحي أكادير-).

- التبيان في شرح مورد الظمآن لأبي محمد بن آجطا صاحب أبي عبد الله الخراز م خ ح رقم 2702.

- تأليف في أحكام التجويد لمحمد بن يوسف الجناتي (خزانة بنجمود-بنواحي أكادير)

- التحصيل في تفسير القرآن الكريم لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (مجلد م خ ع برقم 89ق) (المجلد الثاني)

- التكملة المفيدة لقارئ القصيدة لأبي الحسن علي بن عمر القيجاطي (نسخة شيخنا السيد محمد إبراهيم الزغاري).

- تفصيل عقد الدرر للشيخ أبي عبد الله بن غازي (مخطوط خاص).

- التبيين للتفصيل- أرجوزة لأبي عبد الله محمد الخروبي (مخطوطتان- مخطوطة أوقاف آسفي والناصرية رقم 212).
- تحفة المشتاق (أرجوزة) نسبت إلى محمد بن شعبان الهواري م خ ح رقم 7164.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني م خ ح رقم 6247.
- التنزيل في رسم المصاحف لأبي داود سليمان بن نجاح المؤيدي م خ ح رقم 11930. وأخرى برقم 808.
- تشهير ما لنافع في الطرق العشر الصغرى لإدريس بن محمد المنجرة م خ الصبيحية بسلا رقم 458.

(حرف الجيم)

- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة للحافظ أبي عمرو الداني (مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية) بالقاهرة وحدة المكروفيلم 1966) ورقها بالخزانة المذكورة 3 (قراءات).
- الجامع المفيد في أحكام الرسم والقراءة والتجويد لأبي زيد بن القاضي م خ ابن يوسف بمراكش رقم 144.
- الجامع أو "الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع" لأبي سرحان مسعود بن محمد جموع السجلماسي (مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط برقم 119- ومخطوطة المقرئ الشيخ أحمد الكونطري بالصويرة حفظه الله.
- جمع المنافع في طرق الإمام نافع لمحمد بن علي اللحائي م خ ح رقم
- جميلة أرباب المراصد لأبي إسحاق الجعبري (مصورة الأستاذ أحمد اليزيدي بالقنطرة حفظه الله).

(حرف الحاء)

- حلة الأعيان على عمدة البيان في الضبط للخراز تأليف الشيخ حسين بن علي بن طلحة الشوشاوي الرجراجي م خ ابن يوسف بمراكش رقم 686.

- حفظ المعاني ونشر المعاني لأبي القاسم بن درى المكناسي م خ ح رقم 8427.
- حاشية على كنز المعاني للجعبري تأليف عبد الرحمن بن إدريس المنجرة م خ ح رقم 6468.

(حرف الخاء)

- اختلاف القراءات وأثره في التفسير وإستنباط الأحكام لصاحب البحث عبد الهادء حميتو (وهو بحث تقدمت به لنيل رسالة دكتوراه السلك الثالث من دار الحديث الحسنية بالرباط، ومنه عدة نسخ مرقونة بالآلة بخزانتها).

(حرف الدال)

- الدرة السنية في خلف "البرية" أرجوزة في الخلاف بين الداني ومكي وابن شريح لأحمد التازي (مخطوط خاص).
- الدرة الجلية في رسم المصحف لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى الفخار أرجوزة م خ ابن يوسف بمراكش 610.
- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقلية (شرح لعقلية أتراب القصائد في الرسم لأبي القاسم الشاطبي) تأليف أبي بكر بن عبد الغني اللبيب م خ ح رقم 3893 وأخرى مخطوطة بخزانة أحمد اعوينات باليوسفية بالرباط.
- الدرة المضيئة في القراءات (أرجوزة) لمحمد المغراوي البرجي (مخطوط خاص).
- الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع (لأبي الحسن علي بن بري ومخطوطاتها كثيرة في الأيدي).
- الدر النثير والعذب النمير في شرح التيسير لأبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد المالقي م خ ح رقم 1592 (6).

(حرف الذال)

- ذيل التنزيل في رسم المصاحف ويسمى أيضا "أصول الضبط" لابن نجاح المؤيدي م خ ح رقم 808 (2).

(حرف الراء)

- الرائية في الوقف أو "الأجوبة المحققة) للشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي، ونسبت خطئا لمكي بن أبي طالب القيسي م خ ع بالرباط رقم 388.
- رائية الحصري في قراءة نافع (ونسخها موفورة).
- رحلة أبي محمد الشرقي بن محمد الوزير الإسحاقي م خ ح رقم 11867.
- رسالة التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه لأبي عمرو الداني في الرد على الإمام المهدوي م خ تطوان رقم 881.
- رسالة في أحكام القراءات وأصول السبعة لمبارك بن محمد أمري المحمد جوابا على رسالة الشيخ البشير بن محمد التنائي الفسفاسي السوسي (خزانة السيد الحاج إبراهيم النومري بمدرسة بنجمود بنواحي أكادير- رحمه الله).
- رقم الحلل في نظم الدول (أرجوزة تاريخية للسان الدين ابن الخطيب الأندلسي) م خ ع رقم 1299د.
- روض الزهر في القراءات العشر لعبد السلام بن محمد المدغري صاحب تكميل المنافع (م خ ح رقم 119).
- ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن وهو مختصر لشرح ابن آجطا "التبيان" لأحمد بن علي بن عبد الملك الركراكي (مخطوط بخزانة أوقاف آسفي العتيقة).

(حرف الزاي)

- الزهر اليانع في قراءة نافع لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الصفار التينملي (نسخة وحيدة) بخزانة القرويين رقم 1039.

(حرف الطاء)

- الطراز في ضبط الخراز لأبي عبد الله بن عبد الجليل التنسي م خ ع رقم 1532د.

(حرف الكاف)

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري (مخطوطة وحيدة) صورة مكبرة منها عن نسخة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم 2724م.

- كشف الغمام في ضبط مرسوم المصحف الإمام للحسن بن علي المنبهي الشباني م خ ح 2142 وابن يوسف 19.

- كفاية التحصيل في شرح التفصيل لأبي سرحان مسعود بن محمد جموع السجلماسي م خ ح رقم 1410 في مجموع.

(حرف اللام)

- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي م خ ح بالرباط برقم 530ق.

(حرف الميم)

- منح الفريدة في شرح القصيدة الحصرية لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل م خ ابن يوسف بمراكش (نسخة وحيدة) برقم 298.

- منظومة في عدد سور القرءان وآياته وحروفه ونقطه للشيخ إبراهيم الفاسي (مخطوط بخزانة الشيخ إبراهيم النومري إمام مدرسة بنجمود رحمه الله) بنواحي مدينة أكادير.

- معونة الذكر في الطرق العشر (في بعض النسخ مصونة) في الطرق العشر النافعية لمسعود بن محمد جموع السجلماسي (وتسمى أيضا الدرة السنية في القراءة العشرية) م خ ابن يوسف بمراكش في مجموع رقم 229.

- الموضح في شرح الهداية في القراءات السبع للإمام المهدوي رواية أبي محمد غانم المخزومي (نسخة مصورة عن أصل ليس عليها رقم-زودني بها بعض طلبة الدراسات الجامعية بالمدينة المنورة وهو الأخ أحمد حيدر جزاه الله خيرا).

- مناهل الصفا في التقاط درر الشفا لموسى بن محمد الراحل الدغمي م خ ح رقم 355.

- مصدرة الطالبين لعبد الرحمن الزدوتي م خ ح 9241.

- مرآة المحاسن لأبي المحاسن يوسف الفاسي-طبعة حجرية بمدينة فاس.

- المسند الصحيح الحسن في ذكر مآثر مولانا أبي الحسن م خ ع رقم 111ك.

- منهاج رسم القرءان في شرح مورد الظمئان لمسعود بن محمد جموع السجلماسي (مخطوط مصور عن نسخة الشيخ المقرئ السيد أحمد الكونطري بالصويرة).

- مسائل أبي الوليد بن رشد تحقيق ودراسة السيد محمد الحبيب الجكاني (مرقونة بالآلة بدار الحديث بالخزانة).

- منبهة الشيخ أبي عمرو الداني تحقيق الدكتور الحسن وكاك (مجلدان) مرقونة بالآلة أهداني نسخة منها حفظه الله.

- منار الوقف والابتداء في تتبع الأداء للشيخ محمد بن محمد بن أحمد الملقب "بداه بن البوصير) أرجوزة وعليها شرح يظهر أنه للمؤلف نفسه كتب معها على صورة تعليقات على جوانب الأبيات (مخطوطة موريطانية مصورة).

- منظومة في الرد على أهل الزوايا بالصحراء الذين ينطقون الهمزة المسهلة هاء (أرجوزة للشيخ محمد المختار بن محمد بن يحيى الولاتي (زودني بها وبالتي قبلها الأستاذ الدكتور الحسن وكاك جزاه الله خيرا).

- منظومة في الموضوع نفسه سماها "التنبيه للمنحرف" للشيخ عال بن أف الشنقيطي (مخطوط خاص).

- الميمونة الفريدة في ضبط المصحف للشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي شيخ الجماعة بفاس منها مخطوطة بالخزانة الحسنية برقم 4558 وعندي مصورة منها، وبلغني وجود نسخة أخرى بالخزانة العامة برقم 884ك.

- مختصر "التعريف" أو "التعريف الصغير" أرجوزة للشيخ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي في الخلاف بين ورش وقالون.

- ما أغفله أبو الحسن بن بري من الإدغام والإظهار (أرجوزة لعبد العزيز الرسموكي) مخطوطة بخزانة أوقاف آسفي.
- مجموع البيان في حل ألفاظ مورد الظمآن تقييد عنه لأبي الحسن التروالي الزرهوني م خ الناصرية بتمكروت رقم 1989.
- المورد الروي في ضبط قول ربنا العلي (مخطوط بخط يد صديقنا المقرئ السيد الطاهر بن ج مبارك العبدي).
- المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع لأبي زيد الثعالبي (مخطوط) خزانة السيد السحابي بسلا .
- المقاصد النامية في شرح الدالية (دالية ابن المبارك في الهمز) لعبد الرحمن بن إدريس المنجرة م خ ح 503.
- مختصر الجادري على شرح أستاذه أبي الوليد إسماعيل بن الأحمر لبردة البوصيري م خ الصبيحية بسلا 210.
- المفيد فيما خالف فيه أحمد الحلواني محمد بن هارون المروزي عن قالون عن نافع (مخطوط خاص) وهي قصيدة للقيسي.
- ما زاد به "حرز الأماني" على "التيسير" أرجوزة لأبي زيد بن القاضي ذيل بها على "بيان الخلاف والتشهير).
- المنهج المتدارك في شرح دالية ابن المبارك لأبي العلاء إدريس المنجرة م خ ح رقم 1064.
- المفتاح في اختلاف القرأة السبعة املاء الشيخ الحافظ أبي القاسم عبد الوهاب القرطبي المقرئ (مصورة عن مصورة عن الأصل بخزانة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم 19 ق.

(حرف النون)

- النافع في أصل حرف نافع لأبي زيد عبد الرحمن بن غالب بن عطية الجادري المديوني (نسخة وحيدة مصورة عن خزانة خاصة) في مجموع بمدرسة سيدي أحمد وعلي بقبيلة مزوضة بنواحي مراكش جنوبا.
- نزهة الناظر والسامع في إتقان الإرداف والأداء الجامع لإدريس المنجرة م خ ع ي مجموع برقم 3443.
- نور الفهم (أرجوزة في رواية قالون) للشيخ عبد السلام بن محمد المضغري م خ ح رقم 119.

(حرف العين)

- عرف الند في أحكام المد لأبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد السجلماسي م خ ع رقم 2186د.
- علم النصرة في قراءة إمام أهل البصرة (مخطوطة خاصة بخزانة سي محمد بن سي الدين بتالمست).
- عمدة البيان في رسم أحرف القرآن (الخراز القديم) نسخة وحيدة مصورة من خزانة خاصة نظم أبي عبد الله الخراز.
- عمدة البيان في الضبط وهي الذيل الملحق ب"مورد الظمآن" مشهورة في أيدي الطلبة.
- عقود الجمان ي تجويد القرآن لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري مصورة عن مخطوطة في خزانة الأخ توفيق عبقري المراكشي.
- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لابن القاضي م خ ع 989 ونسخ أخرى.
- فهرسة الإمام المنتوري م خ ح رقم 1578.
- فهرسة أبي زكرياء السراج م خ ح (المجلد الأول) رقم 10929.

- فهرس أبي زيد عبد الرحمن بن إدريس المنجرة م خ ح في المجموع رقم 11463 .

- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني لابن آجروم (مجلدان بخط، يده كما يرجح) م خ ع رقم 146ق.

- فتح المنان المروي بمورد الظمآن للشيخ أبي محمد عبد الواحد بن علي بن عاشر الأنصاري م خ ح رقم 4326.

- فهرسة أبي علي الحسن اليوسي (مصورة عن خزانة خاصة).

- الفوائد الجمة بإسناد علوم الأمة لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن إبراهيم التمنارتي م خ ع 02. 964.

(حرف القاف)

- القصيدة الخاقانية في التجويد والقراء لأبي مزاحم الخاقاني رواية أبي الحسن الأنطاكي(مخطوطة).

- القصيدة الشاطبية (حرز الأماني) للإمام الشاطبي معروفة.

- القصد النافع في شرح الدرر اللوامع وهو أول شروح أرجوزة ابن بري لأبي عبد الله الخراز م خ ح رقم 3719\

- القصيدة التهامية في الهمز للشيخ التهامي الأويبري م خ ع رقم 3443 في مجموع.

- قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين (مخطوط خاص ضمن مجموع) لأبي زيد بن القاضي بتالمست خزانة السيد محمد بن الدين .

- القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل لأبي زيد بن القاضي (مخطوط خاص ضمن المجموع السابق) لابن القاضي.

- القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز للشيخ محمد بن عبد السلام (طبعة فاسية حجرية).

(حرف السين)

- سند التعريف نظم الشيخ عبد الواحد الونشريسي (م خ أوقاف آسفي).
- سوق العروس (الجامع في القراءات) القسم المتعلق بالأسانيد لأبي معشر الطبري مقرئ الحرم المكي (مصورة عن أصل أخذت منه مصورة لخزانة قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بعث إلي بها بعض طلبتها جزاه الله خيرا).

(حرف الشين)

- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لأبي عبد الله المنتوري الأندلسي م خ ع رقم 518.
- شرح الدرر اللوامع لأبي راشد يعقوب الحلفاوي م خ ع 3443 في مجموع وكذا م خ ح برقم 6064.
- شرح الدرر اللوامع لمحمد بن شعيب اليصليتي المجاصي م خ ابن يوسف بمراكش رقم 105.
- شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الكريم الأغصاوي قيده عنه تلميذه عبد الله بن عيسى الوارتني (مصور عن مخطوط).
- شرح أرجوزة الضبط للخراز (عمدة البيان) لأبي عبد الله محمد بن شعيب المجاصي (خزانة ابن يوسف بمراكش).
- شرح روضة الأزهار في المواقيت للجادري لأبي زيد عبد الرحمن بن عمر البعقيلي ويسمى أيضا (قطف الأنوار من روضة الأزهار) طبعة فاسية قديمة بمنزلة المخطوط مطبوعة على نفقة محمد بن قاسم البادسي.
- شرح التكملة المفيدة لقارئ "القصيدة" لأبي الحسن القيجاطي م خ ع 246د.
- شرح البردة للإمام البوصيري لأبي زيد عبد الرحمن الجادري م خ القرويين تحت عدد 643.
- شم روائح التحفة (شرح تحفة المنافع) لسعيد بن سليمان الكرامي السملالي م خ ح 1088.

(حرف الهاء)

- الهداية لمن أراد الكفاية في ضبط أواخر الكلم مما صح بالرواية للشيخ محمد بن إبراهيم أعجلي الولتيتي (مخطوط خاص).

- الهداية في التفسير لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (مجلد 3) م خ ع 337 ك والمجلد 1 رقم 217ق.

- الهدية المرضية في الطرق العشرية النافعية للشيخ عبد السلام المدغري م خ ح رقم 2/119- 3/119.

- الهادي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني (مصورة عن مخطوطة الأستانة بتركيا 59).

- الهوزنية في مخارج الحروف ليحيى الهوزني الإشبيلي م خ المحجوبية بسوس 162

- وثيقة التحبيس الخاصة بوقف عدد من الفدادين الفلاحية بضواحي فاس لفائدة تدريس "تجويد القرآن" بسارية "العنزة" بمسجد القرويين بفاس م خ ع برقم 114 (ميكروفيلم).

- وسيلة النشأة لفهم "الأرجوزة الملخصة" وهو شرح لداود بن محمد التمكي لأجوزة الشيخ عبد الواحد بن الحسين الرجراجي (الأرجوزة في مجموع بأوقاف آسفي) والشرح في مخطوط بالخزانة المحجوبية بسوس برقم 264.

- الوسيلة إلى كشف العقيلة (شرح عقيلة الأتراب للشاطبي) للشيخ علم الدين علي بن محمد السخاوي م خ ح 8008.

(فهرسة المطبوعات)

(حرف الألف)

- آداب المعلمين لمحمد بن سحنون القيرواني رسالة لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام سحنون فقيه القيروان صاحب المدونة المشهورة في الفقه من إملاء والده الفقيه المذكور، منشورة ضمن كتاب "الفكر التربوي العربي الإسلامي ج 2 للدكتور محمد ناصر- جامعة الكويت- نشر وكالة المطبوعات بالكويت الطبعة 1 1977م.
- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني تحقيق د عبد الفتاح شلبي نشر دار نهضة مصر.
- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة المقدسي تحقيق إبراهيم عطوة طبعة مصطفى البابي بمصر 1402- 1982.وكذا الطبعة الأولى بالدار نفسها بمصر سنة 1349هـ.
- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لعبد الرحمن بن زيدان (5 مجلدات) ط 2- 1410-1990.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا الدمياطي (مجلدان) تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل نشر مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة- الطبعة 1 : 1407- 1987.
- إتحاف البررة بالمتون العشرة (مجموع يشتمل على عشر منظومات في القراءة وعلومها) جمع الشيخ الضباع 1354-1935.
- إتحاف ذوي العلم والرسوخ بتراجم من أخذت عنه من الشيوخ لمحمد بن الفاطمي السلمي- دار الطباعة – الدار البيضاء.
- الإتحاف الوجيز (تاريخ العدوتين الرباط وسلا) لمحمد بن علي الدكالي تحقيق مصطفى بوشعراء نشر الخزانة الصبيحية بسلا - المغرب 1406هـ1986.
- الإتقان في علوم القرءان لجلال الدين السوطي نشر المكتبة الثقافية ببيروت.

- الأحكام في أصول الأحكام لأبي محمد بن حزم مطبعة الإمام بمصر (4 مجلدات).
- أحكام القرءان للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري تحقيق علي البجاوي ط 1- دار إحياء الكتب العربية 1957 لبنان .
- أخبار وتراجم مستخرجة من معجم السفر للحافظ السلفي. / وكذا طبعة دار المعرفة بلبنان.
- الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري تحقيق عبد المنعم عامر والدكتور جمال الدين الشيال ط دار إحياء الكتب العربية.
- أخلاق العلماء لأبي بكر الحسين بن عبد الله الأجري ط2- 1401-1981 دار الكتب العلمية بيروت.
- أدب الفقهاء للشيخ عبد الله كنون الطنجي نشر دار الثقافة- الدار البيضاء 1988.
- أدب الكاتب لأبي محمد بن قتيبة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد نشر دار الجيل ط 4- 1382-1963.
- إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين للدكتور محمد سالم المحيسن ط 1 دار ابن زيدون بيروت 1410هـ، 1990.
- إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب للشيخ ابن غازي تحقيق عبد الله التمسماني تطوان 1409 طبعة الأوقاف.
- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد للشيخ علي الضباع بهامش إبراز المعاني لأبي شامة مطبعة الحلبي بمصر 1349هـ.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي طبعة القاهرة 1355-1357هـ.
- الإحياء (مجلة إسلامية تصدرها رابطة علماء المغرب مجلد 6 العدد الأول والثاني).

- أزهار البساتين في أخبار الأندلس والمغرب على عهد المرابطين والموحدين تحقيق محمد الفاسي.
- أزهار الرياض لأبي العباس أحمد بن محمد المقري نشر اللجنة المشتركة لنشر التراث مطبعة فضالة الرباط 1398-1978.
- الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه وقضاياه للدكتور مصطفى الشكمة ط 2 نشر دار الملايين 1974.
- الأحرف السبعة للقرءان للإمام أبي عمرو الداني تحقيق عبد المهيمن طحان نشر مكتبة المنارة بمكة المكرمة 1408هـ.
- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد تحقيق الدكتور محمد الحبيب بلخوجة نشر الدار التونسية للنشر.
- الإمالة عند أبي عمر الدوري راوي أبي عمرو بن العلاء محاضرة لوكيل وزارة التربية بالسودان ألقاها بدار الحديث.
- الإعلان بتكميل مورد الظمآن للشيخ ابن عاشر أرجوزة في 46 بيتا وشرحها "تنبيه الخلان" مطبوعة بذيل دليل الحيران.
- أعلام الدراسات القرءانية في خمسة عشر قرنا للدكتور مصطفى الصاوي الجويني نشر منشأة المعارف بالإسكندرية 1982.
- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام 10 أجزاء للعلامة عباس بن إبراهيم المراكشي نشر المطبعة الملكية بالرباط 1974.
- الأعلام لخير الدين الزركلي طبعة بيروت دار العلم للملايين (8 مجلدات).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين للعلامة ابن القيم تصحيح محمد محي الدين عبد الحميد نشر دار الفكر- بيروت لبنان.
- أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن (نثير الجمان لأبي الوليد إسماعيل بن الأحمر) تحقيق الدكتور محمد رضوان- نشر مؤسسة الرسالة ط 2- 1407-1987.

- إعجاز القرآن لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني مطبوع بهامش الإتقان للسيوطي نشر المكتبة الثقافية ببيروت.
- إعجام الأعلام تأليف محمود مصطفى نشر دار الكتب العلمية ببيروت لبنان 17-1403-1983.
- أعمال الأعلام للسان الدين بن الخطيب.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني طبعة دار الشرق ط 3- 1972.
- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر مطبعة مصطفى محمد بمصر 1359هـ 1939.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي مطبوع بذيل الموطأ بشرح تنوير الحوالك للسيوطي طبعة دار الفكر بيروت-.
- أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة لابن الأثير طبعة طهران 1980.
- أسباب انتشار المذهب المالكي للدكتور عباس الجراري درس حسني من الدروس الرمضانية.
- آسفي وما إليه قديما وحديثا لمحمد بن محمد العبدي الكانوني لم يذكر مكان الطبع وتاريخه.
- الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع للدكتور عبد المهيمن طحان مكتبة المنارة بمكة ط 1- 1408هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نشر دار الفكر بالقاهرة ط 1- 1406- 1986.
- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس لعلي بن أبي زرع الفاسي نشر دار المنصور للطباعة-الرباط 1973.
- الإسلام في أرض الأندلس لأحمد المختار العبادي (مجلة المختار من عالم الفكر (دراسات إسلامية) حلقة 1 – وزارة الإعلام بالكويت 1984.

- إتحاف حرز الأماني برواية الأصبهاني للشيخ حسين خطاب طبعة دار الفكر دمشق- سوريا ط 1-1408.
- الإفادات والانشادات لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان نشر مؤسسة الرسالة- تونس.
- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب تحقيق محمد عبد الله عنان ط 2 مكتبة الخانجي- القاهرة.
- الأرجوزة الجديرة بحسن الرسم ي فني الضبط والرسم (مورد الظمآن) المطبعة التونسية بسوق البلاط 1350هـ.
- ايليغ قديما وحديثا لمحمد المختار السوسي إعداد محمد بن عبد الله الروداني- المطبعة الملكية بالرباط 1386هـ.
- أخبار القضاة لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع (3 مجلدات) نشر عالم الكتب- بيروت.
- الإشراف على أعلى شرف لابن الشاط السبتي لقاسم بن عبد الله الانصاري تحقيق إسماعيل الخطيب مندورات جمعية البعث الإسلامي- تطوان – المغرب 1406-1986.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك نشر دار النفائس ط 4- 1402-1982.
- إيضاح الوقف والإبتداء في كتاب الله عز وجل لابن الأنباري (مجلدان) تحقيق محي الدين رمضان طبعة دمشق 1391هـ.
- أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي تحقيق د أحمد سعد حمدان نشر دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض- 1402هـ (4 أجزاء).
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي ط 7- 1381-1961.

- الإشتقاق لأبي بكر بن دريد تحقيق محمد عبد السلام هارون نشر مؤسسة الخانجي بمصر 1378-1958.
- أثر القراءات القرءانية في تطور الدرس النحوي للدكتور عفيف مشقية ط 1- بيروت 1978.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي نشر دي خوية ليرك 1906.
- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر بن الباذش تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش (مجلدان) طبعة دار الفكر بدمشق الطبعة 1- 1403هـ.بسعي من جامعة أم القرى بالعربية السعودية.
- الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف لأبي عمر بن عبد البر الأندلسي (مجموعة الرسائل المنيرية).
- أقضية النبي صلى الله عليه وسلم لأبي عبد الله محمد بن فرج ابن الطلاع القرطبي تحقيق الدكتور القاضي محمد عبد الشكور نشر دار البخاري للنش والتوزيع القصم بريدة- المملكة العربية السعودية.
- البداية والنهاية للحافظ عماد الدين بن كثير طبعة دار الفكر بيروت 1398-1978.
- البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي ط 1-1328-ط 2 –1373-1954 مكتبة السعادة بمصر.
- البرهان في علوم القرءان لبدر الدين الزركشي ط 1-1376 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نشر دار إحياء الكتب العربية.
- برنامج الوادي آشي محمد بن جابر الاندلسي تحقيق محمد محفوظ نشر دار الغرب الإسلامي ط 2- 1981.
- برنامج أبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي تحقيق محمد أبو الأجفان نشر دار الغرب الإسلامي ط 1- 1982.
- برنامج شيوخ الرعيني تحقيق إبراهيم شبوح طبعة دمشق- 1381- 1962.

- برنامج القاسم التجيبي تحقيق عبد الحفيظ منصور نشر الدر العربية للكتاب- ليبيا تونس- 1981.
- برامج العلماء في الأندلس للدكتور عبد العزيز الأهواني (بحث منشور في مجلة معهد المخطوطات- المجلد الأول).
- البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان لابن معاذ محمد بن يوسف الجهني القرطبي تلميذ أبي عمرو الداني تحقيق غانم قدوري حمد- جامعة بغداد-نشر مجلة المورد العراقية مجلد 15 العدد 4- 1407-1986..
- البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان لمحمد بن محمد المعروف بابن مريم المديوني- المطبعة الثعالبية 1326هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي 1384-1964. وكذا طبعة المكتبة العصرية بصيدا- بيروت 1384- 1964.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس أحمد بن يحيى الضبي طبعة دار الكتاب العربي 1967.
- بلاد شنقيط-المنارة والرباط- تأليف الخليل النحوي- نشر المنظمة المعربية للتربية والثقافة تونس 1987.
- بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيما كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرس وأستاذ وطبيب لمؤلف مجهول- تحقيق عبد الوهاب بن منصور- المطبعة الملكية بالرباط.
- البيان والتبين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ط 4 لجنة التأليف والنشر بمصر.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي (4 مجلدات) دار الثقافة بيروت تحقيق ليفي بروفنصال.
- البيان المغرب (قسم الموحدين) تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت وعبد القادر زمامة نشر دار الغرب الإسلامي ط 1-1406-1935.

- بيوتات فاس الكبرى لإسماعيل بن الأحمر نشر دار المنصور للطباعة- الرباط- 1972.

- الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث للحافظ ابن كثير تقديم أحمد محمد شاكر دار الكتب العلمية بيروت.

(حرف التاء)

- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق للشيخ خالد بن عيسى البلوي (مجلدان) تحقيق الحسن السائح طبع اللجنة المشتركة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية.

- تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبز وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر- 1391-1971.

- تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي طبع مكتبة الخانجي والمكتبة العربية بغداد ومكتبة السعادة بمصر 1930.

- تاريخ دمشق لابن عساكر طبعة دمشق 1954، وكذا طبعة 1951 تحقيق صلا ح الدين المنجد مذيعة المجمع العلمي.

- وكذا طبعة دمشق 1964

- تاريخ المدينة المنورة لعمر بن شبة النميري البصري تحقيق فهيم محمد شنتوت طبع دار الاصبهاني بجدة 1399هـ.

- تاريخ أبي زرعة الدمشقي (مجلدان) لعبد الرحمن بن عمرو بن صفوان المصري تحقيق شكر الله القوجاني.

- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر بن جرير الطبري طبعة دار التراث العربي بيروت.

- تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت 1400هـ.

- تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة.

- تاريخ رواة العلم في الأندلس لابن الفرضي (تاريخ علماء الأندلس) تحقيق إبراهيم الأبياري نشر دار الكتاب اللبناني.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان طبعة دار المعرفة بمصر- تعريب الدكتور عبد الحليم النجار.
- تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية والنصوص التاريخية الملحقة به.
- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار نهضة مصر القاهرة 1395- 1975.
- تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين لعبد الملك بن محمد بن صاحب الصلاة تحقيق عبد الهادي التازي نشر دار الاندلس بيروت ط1- 1383- 1964.
- تاريخ الضعيف لمحمد الضعيف الرباطي تحقيق أحمد العماري- دار المآثورات- الرباط ط1- 1406-1986.
- التاريخ الكبير للإمام البخاري طبعة دار الفكر.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق أحمد صقر نشر دار إحياء الكتب الغربية 1373-1954.
- تحبير التيسير في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري نشر دار الكتب العلمية بيروت 1404-1983 ط1.
- التحرير والتنوير في التفسير لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي طبع الدار التونسية للنشر.
- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ط 1- الكويت 1405-1985.
- التبصرة في القراءات السبع لمكي الطبعة الهندية تحقيق الندوي طبعة الدار السلفية بالهند.
- التبيان في آدب حملة القرءان للإمام النووي. ط 3 –1974-1394.

- تهذيب الأسماء واللغات للنووي.
- تهذيب تاريخ دمشق لابن بدران.
- تهذيب التهذيب لابن حجر.
- تهذيب سنن أبي داود نشر دار المعرفة لبنان 1980- تحقيق أحمد محمد شاكر- محمد حاطي الفقي.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ أبي عمر بن عبد البر تحقيق جماعة من الأساتذة طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي طبعة دار المعرفة-بيروت.
- التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري تحقيق محمد حسن عقيل موسى ط 1 : 1412هـ 1992م الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة- المملكة المعربية السعودية.
- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي طبعة المكتبة التجارية لمصطفى محمد بمصر ط1- 1355.
- ترتيب المدارك للقاضي عياض (8مجلدات) طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب).
- التفسير ورجاله لمحمد الفاضل بن عاشور التونسي نشر دار الكتب الشرفية ط 2- 1972.
- تفسير الحافظ ابن كثير (7 مجلدات) طبعة دار الفكر ط2 –بيروت 1389-1970.
- تفسير نافع بن أبي نعيم القارئ (مجموع تضمن قطعا من التفسير ليحيى بن يمان ونافع بن أبي نعيم ومسلم بن خالد الزنجي وعطاء الخراساني) رواية أبي جعفر بن أحمد بن نصر الرملي ودراسة حكمت بشير ياسين نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة ط1- 1408- 1988.

- تفسير الإمام القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ط1-دار الكتب المصرية بالقاهرة 1351-1933.
- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر نشر دار إحياء الكتب العربية 1378-1958.
- التكملة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار القضاعي نشر مكتبة الخانجي بمصر والمثنى ببغداد 1375-1955.
- التشوف إلى رجال التصوف لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي عرف بابن الزيات تحقيق أحمد التوفيق 1404-1984.
- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي نشر دار الفكر والمكتبة السلفية بالمدينة.
- تعريف الخلف برجال السلف لأبي القاسم محمد الحفناوي مؤسسة الرسالة تونس القسم الأول ط 1- 1402-1982.
- التوضيح والبيان في مقرا الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني لأبي العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري البدراوي طبعة حجرية فاسية غير مؤرخة.
- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقس نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت الطبعة1-1407-1987.
- تقييد وقف القرآن الكريم للشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي دراسة وتحقيق الدكتور الحسن بن أحمد وكاك ط1-مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء 1411-1991.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني نشر دار الكتاب العربي بيروت ط 2- 1404- 1984.

- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري تحقيق الدكتور علي حسين البواب مكتبة المعارف ط1- 1405-1985.

- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي طبع اللجنة المشتركة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات لنشر التراث الإسلامي-مطبعة فضالة المحمدية –1403-1982.

- التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (مجلدان) تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم- مكتبة الزهراء للإعلام العربي ط2- 1411 -1991.

- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع لأبي علي الحسن بن خلف بن بليمة نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية بمدينة جدة السعودية ط 1- 1409-1988.

- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (مجلدان) تحقيق سكينة الشهابي ط1- 1985 - منشورات طلاس- سوريا.

- تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك للسيوطي طبعة دار الفكر بدون تاريخ.

- تذكرة الحفاظ للذهبي دار إحياء التراث العربي ط4.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (مجلدان) لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني طبع دار الكتب العلمية رط1-1979 بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق.

- توشيح الديباج وحلية الإبتهاج لبدر الدين القرافي تحقيق أحمد الشتيوي دار الغرب الإسلامي ط 1 – 1403-1983.

- التواصل بين المغرب ومصر للدكتوراه عائشة عبد الرحمن (دعوة الحق العدد 256 السنة 1406-1986).

- تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد في شرح عقيلة أتراب القصائد لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح مراجعة عبد الفتاح القاضي نشر مصطفى البابي الحلبي بمصر ط 1 –1368-1949.
- تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن في رسم الباقي من السبعة الأعيان لإبراهيم بن أحمد المارغني طبع بتونس بهامش دليل الحيران للمؤلف.
- التعريف بابن خلدون له تحقيق محمد بن تاويت 1370-1951.
- تقييد العلم للخطيب البغدادي تحقيق يوسف البشر ط2- 1974.
- الترات العرب في المغرب وقضية التواصل بين المشرق والمغرب للدكتور الطناجي (دعوة الحق العدد 9 السنة 17).

(حرف الثاء)

- ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي تحقيق الدكتور عبد الله العمراني نشر دار الغرب الإسلامي ط1-1403-1983 منشورات الجمعية المغربية للطباعة والنشر.

(حرف الجيم)

- جامع بيان العلم وفضله وما جاء في روايته وحملة للحافظ ابن عبد البر نشر دار الكتب العلمية بيروت.
- جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري) ط2 مطبعة البابي الحلبي 1373 -1954.
- جامع الترمذي بشرح عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي مطبعة الصاوي 1353هـ.
- الجامعة اليوسفية في تسعمائة سنة (المجلد الأول) للفقيه محمد بن عثمان المراكشي المطبعة الاقتصادية لمصطفى عبد الله – 1356-1937.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لمحمد بن فتوح الحميدي نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966.

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس لأحمد بن القاضي المكناسي- دار المنصور- الرباط ط1 : 1974.

- الجرح والتعديل لابن أب حاتم ط1- 1371- 1952.

- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي تحقيق الدكتور علي حسين البواب (مجلدان) مكتبة التراث مكة المكرمة ط 1-1408-1987.

- الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة نشر المكتبة العربية بحلب ط1-1393- 1973.

- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم طبعة دار القلم بيروت ط1-1977.

- الجهود اللغوية في القرن الرابع الهجري للدكتور عفيف عبد الرحمن طبع دار الرشيد 1981-العراق.

- جواهر الكمال في تراجم الرجال (القسم الثاني) لمحمد بن أحمد العبدي الكانوني صاحب كتاب (آسفي وما إليه) نشر المطبعة العربية برحبة الزرع القديمة بالدار البيضاء.

(حرف الحاء)

- حاشية الشيخ يوسف بن سعيد المالكي على الجواهر الزكية في شرح العشماوية في الفقه نشر دار الفكر ط5-1977.

- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني نشر مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة 2- 1399-1979.

- الحجة للقراء السبعة أئمة الأعلام لأبي الحسن بن عبد الغفار الفارسي تحقيق بذر الدين قهوجي و***نشر دار المأمون للتراث الطبعة 1 : 1404هـ، 1984م.

- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق الدكتور سالم عبد العال مكرم ط2 —دار الشروق 1977.

- الحركة العلمية ي سبتة خلال القرن السابع لإسماعيل الخطيب منشورات جمعية البعث الإسلامي تطوان ط1- 1406.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة طبع مدير المطبعة الشرقية لصاحبها حسين بري.
- الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين للدكتور محمد حجي.
- الحياة العلمية بالشام لخليل داود الزرو- دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية للدكتور محمد الأخضر طبع دار الرشاد- الدار البيضاء.
- الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية للأمير شكيب أرسلان ط1- 1358 -1939.
- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ط 2 نشر دار كتاب العربي بيروت 1387- 1967.
- حياة الصحابة للكاندهلوي محمد بن يوسف طبعة دار المعرفة بيروت لبنان (4 أجزاء).

(حرف الخاء)

- اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار مجهول المؤلف تحقيق عبد الوهاب بن منصور نشر المطبعة الملكية.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار (3 مجلدات) عالم الكتب بيروت ط1- 1403- 1984.
- وكذا ط2- دار الهدى بيروت.
- كتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري- مطبعة السعادة بمصر 1349هـ.
- الخطط الكبرى للمقريزي طبعة القاهرة 1270هـ.

- الخلاصة (خلاصة تهذيب الكمال) للخزرجي.

- الخوارج في بلاد المغرب للدكتور محمد إسماعيل عبد الرزاق.

(حرف الدال)

- الدر النثير، والعذب النمير، في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تأليف عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد أبي محمد المالقي تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقري نشر دار الفتوى للطباعة والنشر-جدة- العربية السعودية 1411-1990.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي للمطبعة الإسلامية بطهران 1377.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر تحقيق محمد سيد جاد الحق القاهرة 1385-1966.

- الدرر في اختصار المغازي والسير للحافظ ابن عبد البر القرطبي نشر دار الكتب العلمية بيروت مطابع يوسف بيضون لبنان.

- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي تحقيق محمد الأحمدي أبو النور نشر دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس ط1- 1390-1970.

- دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر للدكتور لبيب السعيد نشر دار المعارف بمصر.

- دليل الحيران في شرح مورد الظمآن لإبراهيم بن أحمد المارغني التونسي الطبعة التونسية 1325هـ.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري دار الكتب العلمية لبنان.

- دوحة الناشر لمحمد بن عسكر الحسني الشفشاوني تحقيق محمد حجي ط2- الرباط 1397-1977.

- دعوة الحق (سائر أعداد المجلة تقريبا).

- الدروس الحسنية الرمضانية (المجلدان الأول والثاني 1387-1388) نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.

- ديوان الإمام الشافعي طبعة درا الفكر للطباعة والنشر والتوزيع تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ط1-1406-1986.

- دلالة التعليم في رسم حروف القرءان العظيم أرجوزة الشيخ محمد الغنيمي في رسم الإمام نافع في مجموع طبع المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط 1351 هـ.

- ديوان عبد الله بن المبارك جمع الدكتور مجاهد مصطفى بهجت نشر دار الوفاء ببغداد 1409-1988 ط2.

(حرف الدال)

- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني الأندلسي تحقيق الدكتور احسان عباس (8 مجلدات) دار الثقافة بيروت 1399-1979.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب (ابن غازي) لعبد الله كنون نشر دار الكتاب اللبناني عدد 12.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب (بان آجروم) نشر دار الكتاب اللبناني ببيروت.
- ذكرات مشاهير رجال المغرب (عبد الله بن ياسين) نشر دار الكتاب اللبناني عدد 37.
- الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي الأجزاء الموجودة منه تحقيق الدكتور احسان عباس – الدكتور محمد بنشريفة.
- الذيل على الروضتين لشهاب الدين أبي شامة المقدسي طبعة دار الجيل ط2-1974.
- ذيل طبقات القراء للذهبي تأليف ابن مكتوم ذيل به على معرفة القراء الكبار للذهبي وهو مطبوع بذيله بتحقيق محمد سيد جاد الحق ط1 –دار الكتب الحديثة شارع الجمهورية- عابدين – مصر.

- ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه لعباس محمود العقاد (مجموعة العبقريات الإسلامية) طبعة دار الكتاب العربي بيروت 1391-1971.

- (حرف الراء)

- الرحلة المغربية (رحلة العبدري) لمحمد بن محمد العبدري الحيحي تحقيق محمد الفاسي نشر وزارة الدولة المكلفة بشؤون الثقافة والتعليم الأصلي-الرباط.

- الرحلة العياشية (ماء الموائد) لأبي سالم العياشي ط2 مصورة الأفيست إعداد محمد حجي 1397-1989.

- رحلة أبي الحسن القلصادي الأندلسي تحقيق محمد أبو الأجفان نشر الشركة التونسية تقديم المنوني 1406-1973.

- رحلة ابن بطوطة الطنجي طبعة إحياء العلوم وطبعة دار الشرق العربي، بيروت لبنان.

- رسائل ابن حزم الأندلسي (4 مجلدات) تحقيق الدكتور إحسان عباس نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

- الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين والمعلمين لأبي الحسن علي بن خلف القابسي نشر الدكتور محمد ناصر ضمن كتاب "الفكر التربوي العربي الإسلامي" الطبعة 1977/1 – الكويت – وكالة المطبوعات.

- رسالة في جملة فتوح الإسلام لابن حزم ضمن (رسائل ابن حزم) تحقيق الدكتور احسان عباس.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني طبع دار الكتب العلمية بيروت.

- رسم المصحف (دراسة لغوية وتاريخية) غانم قدوري الحمد جامعة بغداد ط 1-1402-1982.

- الروض الأنف في السيرة للإمام أبي زيد عبد الرحمن السهيلي الأندلسي مطبعة الجمالية – القاهرة 1332.

- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان للمالكي تحقيق بشير البكوش ومحمد العروسي نشر دار الغرب الإسلامي 1403-1983.
- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات للدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي 1380-1960 مكتبة نهضة مصر القاهرة.
- الرعاية لتجود القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات طبعة دار المعارف بدمشق 1393-1973- وكذا طبعة دار عمار تحقيق المحقق نفسه ط 2 عمان الأردن 1404-1984.
- الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون للشيخ محمد بن غازي تحقيق عبد الوهاب بنمنصور-المطبعة الملكية 1408هـ.
- رجالات العلم في سوس من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن الرابع عشر لمحمد المختار السوسي نشر رضا الله ط 1-1409-1989 طريق تطوان.
- رياض الجنة (أو المدهش المطرب) لعبد الحفيظ مجموعة تراجم في جزءين المطبعة الوطنية بالرباط 1350هـ.
- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لأبي حاتم محمد بن حبان البستي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد عبد الرزاق حمزة —ومحمد حمد الفقي- دار الكتب العلمية لبنان 1379-1977.

(حرف الزاي)

- الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي لمحمد حجي المطبعة الوطنية بالرباط 1384-1964.
- زغل العلم للحافظ الذهبي تحقيق بن ناصر العجمي مكتبة الصحوة الإسلامية.
- زهر الآداب وثمر الألباب لأبي اسحاق ابراهيم بن علي الحصري تحقيق الدكتور زكي مبارك ـ دار الجيل ط 4 ـ 1972.
- (حرف الطاء)
- طبقات علماء افريقية وتونس لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم.

- طبقات علماء افريقية لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني.
- طبقات علماء تونس لأبي العرب المذكور ـ الثلاثة في سفر واحد نشر دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة لبنان.
- طبقة الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازي تحقيق الدكتور إحسان عباس نشر دار الرائد العربي لبنان 1970.
- طبقات ابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) نشر المجلس العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحقيق زياد محمد منصور. وكذا الطبعة القديمة لباقي الأجزاء طبعة دار صادر بيروت.
- طبقات المفسرين للداودي الطبعة المصرية. (مجلدان) تحقيق علي محمد عمر مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية.
- طبقات النحويين واللغويين لمحمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي.
- طوق الحمامة في الألفة والألاف (ضمن رسائل ابن حزم) تحقيق الدكتور احسان عباس المؤسسة العربية للدراسات =
- طيبة النشر في القراءات العشر (أرجوزة) للحافظ ابن الجزري) ضمن مجموع أتحاف البررة بالمتون العشرة.

(حرف الكاف)

- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي الإشبيلي بهامش المكرر في القراءات نشر دار الكتب العربية الكبرى بمصر بدون تاريخ.
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون طبعة عالم الكتب – بيروت – لبنان.
- الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة للسان الدين ابن الخطيب.

- الكناشات المغربية ودورها في الكشف عن الدفائن التاريخية لمحمد المنوني (مجلة المناهل المغربية ـ وزارة الثقافة ـ عدد 2 ـ السنة 2 ـ 1395-1975).

- الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية للشيخ حسن بن الحاج عمر السيناوي ـ جامع الزيتونة ـ طبع المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط (مجلدان).

- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري طبعة مصطفى البابي الحلبي 1387-1968 .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة وذيله إيضاح المكنون لاسماعيل باشا البغدادي نشر مكتبة المثنى بغداد.

- الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي الطبعة الأولى مطبعة السعادة.

- كيف نقرأ القرءان تأليف الشيخ عبد الحميد احساين ط 1 – 1407 –مارس 1987 – فضالة –المحمدية.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان (مجلدان) نشر مؤسسة الرسالة ط 2 – 1401-1981.

(حرف اللام)

- لباب النقول في أسباب النزول لجلال الدين السيوطي تحقيق الشيخ حسن تميم طبعة دار العلوم ط 1-1978 بيروت.

- التقاط الدرر لمحمد بن الطيب القادري تحقيق هاشم العلوي القاسمي نشر دار الآفاق الجديدة بيروت.

- لحن العامة والخاصة في المعتقدات تحقيق الأستاذ عبد القادر زمامة (مجلة معهد المخطوطات) مجلد 17-1971.

- لسان العرب لابن منظور –دار صادر-بيروت دون تاريخ.

- لسان الميزان للحافظ ابن حجر طبعة دار الفكر دون تاريخ.

- لطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني (الجزء الأول) تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين-القاهرة-1392-1972.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد لأحمد بن القاضي (ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات) تحقيق محمد حجي.

- لوامع أنوار الكوكب الدري في شرح همزية الإمام البوصيري (بهامش الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية لمحمد بن قاسم جسوس لمؤلفه محمد بن أحمد بنيس ط1-1346-1927 مطبوعات محمد صبيح بميدان الأزهر بمصر.

- لمحة عن المصادر العربية القديمة لدراسة الصوت لعبد العلي الودغيري (مجلة المناهل المغربية العدد 28-1404هـ).

(حرف الميم)

- المحلى لأبي محمد بن حزم نشر دار الآفاق الجديدة (8 مجلدات) بدونتاريخ.

- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني تحقيق الدكتور عزة حسن نشر دار الفكر ط2-1407-1986.

- محاضرة عن المذهب المالكي في افريقيا للشيخ ابراهيم صالح بن يونس الحسيني من نيجريا (ندوة الإمام مالك).

- مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي اختصار محمد ناصر الدين الألباني نشر المكتب الإسلامي ط1-1401-1981.

- مختصر بلوغ الأمنية شرح الشيخ علي بن محمد الضباع على نظم تحرير مسائل الشاطبية للشيخ حسن خلف الحسيني المقرئ طبع ونشر شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط3-1377-1954.

- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (مجلدان) تحقيق سبيع حمزة حاكمي طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة-ط2-1408-1988.

- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف طبعة دار المعارف القاهرة ط4 -1979 .

- المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن لابن مرزوق التلمساني تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا الجزائر 1981.

- مسائل ابن الأزرق (ضمن كتاب الاتقان للسيوطي-والتفسير البياني للقرءان للدكتورة عائشة عبد الرحمن).

- مجلة المورد العراقية (عدد خاص بالخط العربي) العدد 4 المجلد 15-1407-1986.

- مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد 31 الجزء 1-2-الكويت.

- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية –العدد 1-2 - جامعة الكويت–1984.

- مجلة دار الحديث الحسنية سائر الأعداد ابتداء من الأول سنة 1399-1979.

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي تقديم ممدوح حقي نشر دار الكتاب-الدار البيضاء.

- مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفاء للوزير أبي فارس عبد العزيز بن محمد الفشتالي تحقيق عبد الله كنون منشورات جامعة محمد الخامس-الرباط-مطبعة المحمدية 1384-1964.

- مناقب الحضيكي (طبقات الحضيكي-مجلدان) المطبعة العربية برحبة الزرع القديمة-الدار البيضاء 1357.

- معالم الإيمان للدباغ (3 مجلدات) لعبد الرحمن بن محمد الدباغ طبعة تونس 1920 (المطبعة الرسمية العربية).

- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء لمحمود خليل الحصري شيخ عموم المقارئ المصرية.

- مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان البستي نشر دار الكتب العلمية تصحيح فلا يشهمر.

- المخطوطات العربية بالمغرب للدكتور محمد عبد القادر أحمد (مجلة الموعد العراقية المجلد 8 العدد 1-1399-79).

- الموسوعة المغربية للأعلام البشرية لعبد العزيز بن عبد الله وذيلها (مطبوعات وزارة الأوقاف 1385-1975).

- الموسوعة المغربية (معلمة الصحراء) لعبد العزيز بن عبد الله.

- المقتبس من أخبار بلاد الأندلس لابن حبان (القسم المنشور منه بتحقيق عبد الرحمن علي الحجي) دار الثقافة بيروت 1965.

- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات لابن رشد ط1-السعادة-دار صادر بيروت.

- المصاحف لابن أبي داود السجستاني نشر دار الكتب العلمية ط1-دار الكتب العلمية 1405-1985.

- المصحف الشريف (بحث للأستاذ محمد المنوني) دعوة الحق 1968.

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر القاهرة ط2.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) لأبي جعفر بن عطية الأندلسي تحقيق المجلس العلمي بفاس = 1397-1977.

- معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض منشورات المكتب التجاري بيروت ط 1-1971.

- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (الباب الثامن إلى الباب الرابع عشر) لأحمد بن يحيى بن فضل الله العمري تحقيق = الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ط 1-1409-1988.

- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتقرر لسراج الدين عمر بن قاسم الأنصاري طبع دار الكتب العربية-المطبعة الميمنية بمصر 1326هـ.

- المحجة في تجويد القرآن لمحمد الإبراهيمي نشر المكتبة السلفية – الدار البيضاء ط1-1410-1990.
- معجم أصحاب الإمام أبي علي الصدفي تأليف محمد بن عبد الله أبي بكر بن الأبار القطاعي نشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة 1387-1967 .
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ومعه كتاب النقط كلاهما لأبي عمرو الداني تحقيق محمد أحمد دهمان نشر دار الفكر 1403-1983 دمشق.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني (مجلدان) تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ط2 إعداد محمد بشير الأدلبي – دار سيزكين للطباعة والنشر 1406-1986.
- المختار من صحاح اللغة للجوهري.
- المصنف للحافظ عبد الرازق الصنعاني.
- مسالك الدلالة في شرح الرسالة لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري طبع دار الفكر للطباعة والنشر.
- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الحافظ الذهبي (مجلدان) بتحقيق محمد سيذ جاد الحق ط1 نشر دار الكتب الحديثة بشارع الجمهورية ـ عابدين ـ مصر.
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة في موضوعات العلوم (3 مجلدات) مراجعة كامل كامل بكري ـ عبد الوهاب أبو النور. نشر دار الكتب الحديثة بمصر.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين للحافظ ابن الجزري نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1400-1980.
- مفردات الراغب الأصفهاني (معجم مفردات ألفاظ القرءان) للراغب الأصفهاني تحقيق نديم مرعشلي طبع دار الكتاب العربي.

- مقدمة ابن خلدون طبعة دار الفكر توزيع دار الرشاد الحديثة-الدار البيضاء.
- المعجم الصغير للطبراني مراجعة عبد الرحمن محمد عثمان نشر دار الفكر لبنان 1401-1981 ط2.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيثمي (10 مجلدات) نشر دار الريان – دار الكتاب العربي 1407-87.
- معجم ما استعجم لعبد الله البكري (مجلدان) تحقيق مصطفى السقاط 3 – عالم الكتب 1403-1983.
- معجم الدراسات القرآنية المطبوعة والمخطوطة للدكتورة ابتسام مرهون الصفار (مجلة المورد العراقية مجلد 10 عدد 3-4 بتاريخ 1402-1981.
- معجم المطبوعات المغربية لإدريس بن الماحي نشر مطابع سلا 1988.
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله 1392-1972.
- معجم البلدان لياقوت الحموي طبعة دار صادر بيروت.
- المعيار المعرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (مجلد 22).
- معلمة القرءان والحديث في المغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله.
- منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق لعلم الدين علي بن محمد السخاوي تحقيق صالح مهدي عباس جامعة بغداد – المورد العراقية المجلد 14 العدد 4 : 1409-1988.
- مجلة الجامعة (جامعة الموصل – العدد 6 السنة 9 – آذار 1979).
- المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب بن دحية تحقيق الأستاذ ابراهيم الأبياري ومن معه نشر دار العلم = للجميع لبنان.

- المؤلفون المغاربة في مختلف العصور (بحث للأستاذ عبد السلام بن سودة – دعوة الحق العدد 2 السنة 1393.
- المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي تحقيق طيار آلتي قولاج دار صادر بيروت 1395-75. نور.
- من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا لعبد الله الجراري (ج 2) (دون ذكر مكان الطبع وتاريخه).
- المعسول لمحمد المختار السوسي مطبعة النجاح – الدار البيضاء 1381-1962.
- مشكل إعراب القرءان لمكي بن أبي طالب (مجلدان) تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.
- مناهل العرفان في علوم القرءان لمحمد عبد العظيم الزرقاني دار إحياء التراث العربي بيروت (مجلدان).
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه نشر بير جشتراسر المطبعة الرحمانية بمصر 1934.
- المناهل المغربية العدد السابع.
- مفتاح الأمان في رسم القرءان لأحمد مالك حماد الفوتي الأزهري نشر الدار السينغالية أعيد طبعه بدار الكتاب بالدار البيضاء 1395-1975.
- متعة المقرئين في تجويد القرءان المبين لعبد الله الجراري ط1-1401-1981 مطبعة النجاح-الدار البيضاء.
- المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن مرعشلي-مؤسسة الرسالة بيروت ط1404/1.
- معاني القرءان لسعيد بن مسعدة الأخفش تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد طبعة عالم الكتب ط1405/1-85.

- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة من الوجهة الوجيهة إلى مكة وطيبة لمحمد بن عمر بن رشيد السبتي الأجزاء 2-3-5- تقديم وتحقيق الدكتور محمد الحبيب بلخوجة – الدار التونسية للنشر – دار الغرب الإسلامي.
- ملتقط الرحلة من المغرب إلى حضر موت للفقيه يوسف بن عابد الحسني الفاسي تحقيق الدكتور أمين توفيق الطيبي = نشر الجمعية المغربية 1988.
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري – نشر دار الجيل ط2 – لبنان بيروت.
- المعارف لأبي محمد بن قتيبة تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ط2 / دار المعارف بمصر 1969.
- المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة لعبد الباقي الأيوبي – نشر دار إحياء علوم الدين.
- المدخل لعلوم القرءان والتفسير للأستاذ علال الفاسي.
- المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي- المطبعة الثعالبية الجزائر = 1324هـ.
- مرآة الجنان لليافعي ط2- نشر مؤسسة الأعلمي لبنان 1390-1970.
- المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية لابن حجر تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري نشر المكتبة بمصر – مطبعة المدني بالقاهرة.
- مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرءان) طبعة دمشق 1381-1962.
- مخطوطات العلوم الشرعية بخزائن سوس لمحمد بن الطالب ومن معه كلية الشريعة بأكادير 1409.
- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية للملا علي بن سلطان محمد القاري نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1376 .

- مخطوطات مغربية في علوم القرءان والحديث للأستاذ محمد المنوني (مجلة دار الحديث العدد 3- السنة 1402-1981)

- المدرسة القرآنية في الصحراء المغربية (بحث للسيد سعيد أعراب-مجلة دعوة الحق العدد 9 السنة 17-1396هـ).

- مظاهر الثقافة المغربية من القرن 13 إلى 15 لمحمد بن أحمد بن شقرون –رسالة دبلوم- باريس 1966.

- منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي للشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري – دار الطباعة الحديثة – الدار البيضاء.

- ما لم ينشر من إحاطة ابن الخطيب للأستاذ عبد السلام شقور (مجلة دعوة الحق العدد 259-1407-1096).

- الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني تحقيق ودراسة محمد شفاعت رباني (بحث رسالة دبلوم الدراسات العليا من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – كلية القرءان الكريم – 1410-1990.

- المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب للشيخ علي بن محمد الضباع مطبعة البابي بمصر.

- مجموعة وثائق تتعلق بالحسبة على المساجد في الأندلس (الوثيقة السادسة) تحقيق الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف نشر كلية الآداب بجامعة الكويت (حوليات الكلية – الحولية الخامسة 1404-1984.

- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء للعماني تأليف الشيخ زكريا الأنصاري مطبعة التوفيق مصر 1341هـ.

- مناقب البعقيلي محمد بن أحمد المرابط السوسي تحقيق محمد المختار السوسي نشر رضا الله عبد الوافي المختار السوسي.

- مفردة قراءة نافع من رواية قالون للشيخ رحيم بخش عربها عن اللغة الأردية الشيخ محمد طاهر الرحيمي نشر مطبعة تقوى -ملتان- باكستان : 1403-1983.

(حرف النون)

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين لبن الخطيب لبي العباس المقري تحقيق عبد الله عنان.
- النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري تصحيح علي محمد الضباع مطبعة مصطفى محمد-مصر.
- نشر البنود على مراقي السعود لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي نشر صندوق الأحياء للتراث الإسلامي المشترك بين المغرب ودولة الإمارات العربية.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع لإبراهيم المارغني طبع ونشر دار الطباعة الحديثة-الدار البيضاء.
- نكت الانتصار لنقل القرءان لمحمد بن الطيب الباقلاني تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام-منشأة المعارف بالأسكندرية.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير
- نهاية القول المفيد في علم التجويد لمحمد مكي نصر : مطبعة الجلي بمصر 1349.
- نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي لمحمد الصغير الأفراني ط 2-مكتبة الطالب-الرباط-دون تاريخ
- الانتصار لواسط عقد الأمصار لابن دقماق ـ طبعة القاهرة.
- انتصار المجتهد لمحمد العربي بن البهلول الرحالي السرغيني.
- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة لابن عبد البر-نشر دار الكتب العلمية لبنان بدون تاريخ.
- نظام الأداء في الوقف والابتداء لأبي الأصبغ عبد العزيز بن الطحان الأشبيلي تحقيق الدكتور علي حسين البواب نشر مكتبة المعرف-الياض 1406-1985.
- نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك لأبي فارس عبد العزيز المازوزي ـ المطبعة الملكية الرباط 1382-1963.

- نظم إدارة بني أمية بالأندلس من خلال المقتبس لابن حيان للدكتور التهامي الراجي الهاشمي 1405-1984.
- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني لمحمد بن الطيب القادري تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق-مطبوعات دار المغرب –الرباط 1397-1977.
- النبوغ المغربي في الأدب العربي لعبد الله كنون ط 2-نشر دار الكتاب اللبناني.
- النصرة في رسم القرآن الكريم لابن التهامي الفيلالي(طبعة حجرية بفاس) طبعت باسم (نصرة الكتاب المبينة لمختار الأصحاب لمحمد بن التهامي بن الطيب الغرفي المسيفي).
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج (بهامش الديباج المذهب لابن فرحون) لأحمد بابا السوداني التمبكتي –نشر دار الكتب العلمية-لبنان.
- نزهة القلوب في غريب القرءان لابن عزيز السجستاني نشر المكتبة العلمية ببيروت (على هامش المصحف الكريم برواية حفص).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري.

(حرف الصاد)

- صحيح الإمام البخاري بشرح ابن حجر (فتح الباري).
- الصلة لابن بشكوال ـ المكتبة الأندلسية نشر الدار العصرية للتأليف والترجمة 1966.
- صلة الصلة لأبي جعفر بن الزبير (الجزء السابع القسم الأخير من كتاب الصلة) مطبوعات معهد العلوم- طبعة المطبعة الاقتصادية-الرباط 1938.
- صلة الصلة (قسم الغرباء) نشر بذيل الجزء الأخير من المجلد الثامن من الذيل والتكملة لابن عبد المالك المراكشي = بتحقيق الدكتور محمد بنشريفة-مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
- الصلات العلمية بين المغرب وتونس الحفصية للأستاذ محمد المنوني (مجلة المناهل المغربية عدد 17-السنة 1400 هـ)

- صفة جزيرة الأندلس (منتخبة من كتاب الروض المعطار للحميري) نشر لافي بروفنصال –جامعة الجزائر.

- صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير بن محمد اليفرني المراكشي طبعة فاسية قديمة.

- صبح الأعشى في صناعة الانشا لأحمد بن علي القلقشندي شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين –طبعة دار الفكر ط1- 1397-1978.

(حرف الضاد)

- ضحى الإسلام لأحمد أمين مكتبة النهضة المصرية الطبعة 6- 1956.

(حرف العين)

- العنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي السرقسطي تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية نشر عالم الكتب ط2-1406-1986.

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس أحمد الغبريني منشورات ذخائر التراث = العربي بيروت ط1-1969.

- علماء المغرب المعاصرون للأستاذ محمد بن الفاطمي السلمي بن الجناح ط1ـ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء ط1-1412-1992.

- العلل لعلي بن المديني تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ط2-نشر المكتب الإسلامي.

- العبر في خبر من غبر للذهبي تحقيق مؤاد سيد طبعة الكويت 1961.

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لا بن أبي أصيبيعة (3 مجلدات) درا الثقافة بيروت 1399-1979.

- عيون الأثر في فنون المغازي والسير للحافظ ابن سيد الناس اليعمري الأندلسي ط 2-طبعة دار الجيل 1974. وكذا دار الآفاق الجديدة بيروت ط1-1977

- عيون الأخبار لابن قتيبة نشر دار الكتاب العربي (مجلدان).

- العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين للأستاذ محمد المنوني ط2-الرباط 1397-1977.
- العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي (مجلدان) بتحقيق عبد الحميد بن باديس مطبعة قسنطينة 1378.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لجمال الدين بن مالك تحقيق الدكتور حاتم الضامن نشر مؤسسة الرسالة ط3- 1466-1985.
- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح.
- العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين لمحمد العروسي وبشير البكوش نشر دار الغرب الإسلامي لبنان.
- العمدة في غريب القرءان (ينسب إلى مكي بن أبي طالب) تحقيق الدكتور نديم مرعشلي.

(حرف الغين)

- الغاية في القراءات العشر للحافظ ابي بكر احمد بن الحسين بن مهران النيسابوري تحقيق محمد غياث الجنباز ط1-1405-1985. نشر شركة العكان للطباعة والنشر- الرياض -السعودية.
- غاية النهاية في طبقات القراء للحافظ ابن الجزري نشر برجستراسر - ط1-1351- ط2-1400-1980 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الغنية في شيوخ عياض تحقيق ماهر زهير جرار نشر دار الغرب الإسلامي -بيروت لبنان ط 1- 1402-1982.
- غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي بهامش سراج القارئ لابن القاصح نشر دار الكتب = العلمية 1402-1982. ط2.
- غاية البيان على كلمتي ءالان لمحمد الإفراني المغربي مذكورة في (غيث النفع).

(حرف الفاء)

- الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة لحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي تحقيق عزوزي إدريس نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الرباط 1409-1989.
- فتوح البلدان لأبي الحسن البلاذري مراجعة رضوان محمد رضوان نشر مطبعة السعادة بمصر 1959.
- فتح الباري على صحيح الإمام البخاري.
- فتوح مصر لابن عبد الحكم طبعة ليدن 1920.
- فضائل الصحابة للإمام النسائي تحقيق الدكتور فاروق حمادة.
- فضل الصلاة على النبي ﷺ لاسماعيل بن اسحاق القاضي المالكي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ط 3 بيروت المكتب الإسلامي 1397-1977.
- الفكر التربوي العربي الإسلامي للدكتور محمد ناصر الطبعة 1 ـ الكويت 1977.
- الفكر السيامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسين الحجوي ـ المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط 1-1396 هـ.
- فنون الأفنان في عيون علوم القرءان لابن الجوزي تقديم احمد الشرقاوي إقبال مطبعة النجاح ط1-الدار البيضاء 1970.
- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة لمحمد بن علي بن يالوشة التونسي ـ دار الفرقان للنشر الحديث.
- فهرسة أبي بكر بن خير الإشبيلي منشورات دار الآفاق الجديدة.
- فهرسة ابن غازي تحقيق محمد الزاهي مطبوعات دار المغرب –الدار البيضاء 1399-1970.
- فهرسة ابن عطية عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي نشر دار الغرب الإسلامي بيروت 1400-1980.

- فهرس أحمد المنجور تحقيق محمد حجي الرباط 1396-1976- نشر دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي نشر مؤسسة مآب المجمع الملكي بالأردن (3 مجلدات).
- فهرس مخطوطات خزانة القرويين الأجزاء من 1 إلى 3 أعداد محمد العابد الفاسي ط 1- 1403-1983.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعجمات والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني تحقيق الدكتور إحسان عباس –درا الغرب الإسلامي بيروت ط1402/2-1982.
- فهارس الخزانة الملكية المجلد 1 (قسم التاريخ وكتب الرحلات) لمحمد عبد الله عنان الرباط 1400-1980.
- فهارس الخزانة الحسنية (مجلد 6 الفهرس الوصفي لعلوم القرءان) إعداد محمد العربي الخطابي ـ الرباط 1407-87.
- فهرس المخطوطات المصورة المحفوظة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد إعداد الدكتور عبد الله الجبوري.
- فهرس مخطوطات خزانة تطوان (قسم القرءان وعلومه) إعداد المهدي الدليرو ومحمد بوخبزة ـ تطوان 1401-1981.
- الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية لمحمد بن قاسم جسوس مطبوعات محمد صبيح بميدان الأزهر بمصر.
- فوات الوفيات لخليل بن أبيك الصفدي تحقيق إحسان عباس دار الثقافة-بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد بن حزم ط2 /محمد بن حزم2/طبع دار المعرفة بلبنان 1396-1976.
- الفهرست لابن النديم طبعة ليبسك سنة 1871.

(حرف القاف)

- القرءان الكريم في مصاحف من طبعات مختلفة.

- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين للآندرابي أحمد بن أبي عمر المقرئ تحقيق وتقديم الدكتور احمد نصيف الحنابي-نشر مؤسسة الرسالة ط2 – 1405-1985.

- القراءات بإفريقية لهند شلبي نشر الدار العربية للكتاب 1983.

- القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب نشر دار الغرب افسلامي ط1 –1410-1990.

- القرءان وعلومه في مصر للدكتور عبد الله خورشيد البري نشر دار المعارف بمصر 1970.

- القراءات القرآنية (تاريخ وتغريف) للدكتور عبد الهادي الفضيلي نشر دار القلم لبنان ط 2-1980.

- القرءان نظرة عصرية (عدد خاص من جلة الهلال المصرية في أوله بحث لرجاء النقاش بعنوان حرروا القرءان من هذه القيود) بقلم رجاء النقاش بالهلال ديسمبر 1970م.

- القواعد والإشارات للقاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار ـ نشر دار القلم ـ دمشق ط1-1406-1986.

- القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق لعلي محمد الشباع نشر عبد الحميد حنفي ـ مصر ـ.

- قضاة قرطبة لمحمد بن حارث الخشني تحقيق إبراهيم الأبياري طبعة دار الكتاب اللبناني ط1-1402-1982.

- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم للشيخ ابن تيمية نشر مطابع المجد التجارية.

- قصيدتان للخاقاني والسخاوي في التجويد والقراء تحقيق وشرح عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ –المدينة المنورة ط1- 1402.
- القضاء في قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري لمحمد عبد الوهاب خلاف بحث بمجلة عالم الفكر المجلد 16 العدد 4 ما رس 1986.
- القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ط 1 – بغداد مطبعة العاني 1398-1978.
- قصيدة دنيا وببين يديها تغرق الحقب للشاعر عمر أبو ريشة (مجلة المنهل الغربية عدد 4 السنة 2 نوفمبر 1975).

(حرف السين)

- السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ط 1345/2-1955.
- السيرة النبوية للحافظ ابن كثير الدمشقي.
- السير للشملخي طبعة القاهرة 1301.
- سير أعلام النبلاء للذهبي.
- سيرة مغلطاي علاء الدين مغلطاي بن فلح –مطبعة السعادة بمصر 1326.
- سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز لأبي الفرج بن الجوزي نش ردار الكتب العلميو بيروت تحقيق نعيم زرزور ط 1404/1-84.
- السياسة الشرعية لأبي العباس بن تيمية نشر دار الكتاب العربي بمصر ط 4 / 1969.
- سنن ابن ماجة (مجلدان) تحقيق فؤاد محمد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي القاهرة 1395-1975.
- سنن أبي داود السجستاني ط 1- مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1372-1952.

- الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى للشيخ أحمد بن خالد الناصري تحقيق ولديه جعفر الناصري ومحمد الناصري نشر دار الكتاب ـ الدار البيضاء 1956.
- السبعة في القراءات السبع لأبي بكر بن مجاهد البغدادي تحقيق الدكتور شوقي ضيف نشر دار المعارف ط2- القاهرة 1400-1980.
- سراج القارئ لابن القاصح طبعة التوفيق الأدبية بمصر ـ القاهرة 1341 ـ وكذا طبعة دار الفكر ط 4 /1978/1398.
- الاستبصار في عجائب الأمصار مجهول المؤلف تحقيق الدكتور سعد زغلول عبد الحميد –دار النشر المغربية- الدار البيضاء 1985.
- سوس العالمة لمحمد المختار السوسي ـ مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر ـ الدار البيضاء ط1404-1984/2.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ط2- المكتب الإسلامي بدمشق 1399-1979.
- السنن الكبرى للبيهقي طبعة دار الفكر لبنان.
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس لمحمد بن جعفر الكتاني الفاسي (3 مجلدات) طبعة حجرية بفاس بدون تاريخ.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (4 مجلدات) للإمام الشوكاني تحقيق محمد إبراهيم زايد ط 1 / دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1405-1985.

(حرف الشين)

- شجرة النور الزكية في طبقات السادة المالكية لمحمد مخلوف التونسي دار الكتاب العربي لبنان.
- شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفد (ألف سنة من الوفيات) تحقيق ذ. محمد حجي مطبوعات المغرب الرباط 1396-1976.
- شيوخ العصر في الأندلس للدكتور حسين مؤنس (سلسلة المكتبة الثقافية- نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة العدد 1/146 ديسمبر 1965).

- الاشتقاق لأبي بكر بن دريد تحقيق عبد السلام هارون نشر مؤسسة الخانجي 1378-1958.
- شذوات الذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الجنبلي ـ نشر الآفاق الجديدة بيروت دون تاريخ.
- شرح مقامات الحريري لأبي العباس بن عبد المومن القيسي الشريشي ـ دار الكتب العلمية بيروت ط 1/ 1399/79.
- شرح أرجوزة روضة الأزهار المسمى قطف الأنوار لأبي عبد الرحمان البعقيلي طبعة حجرية بفاس.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأحمد بن محمد بن محمد ولد الحافظ ابن الجزري ناظمها نشر مطبعة الباي الحلبي تحقيق الشيخ علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية.

(حرف الهاء)

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ط 1402/1-1982. المدينة المنورة.
- هداية المريد إلى رواية ابي سعيد (روش) شرح على منظومة الشيخ محمد المتولي في رواية ورش من طريق الشاطبية للشيخ علي محمد الضباع ط4/ 1380-1960 . مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح- مصر.
- هداية المستفيد في أحكام التجويد لمحمد المحمود المشهور بأبي ريمة تصحيح أحمد محمد شاكر نشر مكتبة السنة بالقاهرة.
- هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي تحقيق محي الدين عبد الرحمان رمضان (مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة المجلد 19- الجزء 1973/1).

(حرف الواو)

- الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي نشر مطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرءان الكريم بمصر.
- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق الدكتور إحسان عباس طبعة دار الثقافة بيروت.
- وحدة وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق الدكتور إحسان عباس ـ مطبعة دار الثقافة ـ الدار البيضاء ط 1396/1-1976.
- وفيات الونشر يسي (الف سنة من الوفيات) تحقيق محمد حجي مطبوعات دار المغرب الرباط 1396-1976.
- الولاة والقضاة للكندي.

فهرسة المنظومات المعرف بها في البحث المعروض بنصوصها كلا أو بعضا.

- القصيدة الخاقانية لبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني برواية ابي الحسن الأنطاكي
- إجازة أبي الحسن الحصري لأبي الأصبغ عيسى بن عبد الرحمن بن عقاب (ابن أخي عبد الحميد)
- أبيات الحصري في سوءات وما أجاب به عنها عدد من القراء.
- رائية الحصري (القصيدة الحصرية) في قراءة نافع (بتمامها).
- أرجوزة ناظمة الزهر في عدد الآي والسور" للإمام الشاطبي (عرض المحتوياتها)
- قصيدة الشاطبي "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد" في رسم المصحف (عرض).
- قصيدة الشاطبي "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع" (عرض)
- قصيدة أبي الحسن القيجاطي "التكملة المفيدة لحافظ القصيدة" (بتمامها)
- أرجوزة ابن آجروم "البارع في قراءة الإمام نافع" (بتمامها)
- أرجوزة الرسم "عمدة البيان" أو "الخراز القديم" "لأبي عبد الله الخراز (بتمامها)
- أرجوزة الرسم الثانية "مورد الظمآن" للخراز (عرض).
- إصلاحات ابن جابر المكناسي لمورد الظمآن (بتمامها)
- استدراكات الشوشاوي على الخراز في مورد الظمآن.
- أرجوزة الغنيمي "دلالة التعليم في الرسم" (عرض).
- أرجوزة الواد نوني في رسم السبعة (عرض)..
- أرجوزة الشيخ عبد الواحد الركراكي (الملخصة) في الرسم. (عرض).

- أرجوزة علي بن الشرقي السجدالي في رسم السبعة (عرض).
- أرجوزة "نصرة الكتاب المبينة لمختار الأصحاب: في الرسم لمحمد بن التهامي (ابن الأكمه).
- أرجوزة المحتوى الجامع على رسم الصحاب وضبط التابع لعبد الله الجكاني. (عرض).
- أرجوزة في الضبط لعبد السلام الزروالي.(نمودج)
- أرجوزة تحفة القراء للشيخ ابن البهلول الرحالي السرغيني (عرض).
- قطعة لابن المجراد في بيان مخرج التاء (16) بيتا (بتمامها)
- لامية الصفار تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف في العشر الصغير (بتمامها)
- لامية العامري في نظم ما في التعريف في العشر الصغير (بتمامها)
- لامية الوهراني تقريب المنافع في العشر الصغير (بتمامها).
- ارجوزة الميمونة الفريدة في نقط المصاحف للقيسي(عرض).
- الرائية في الوقف ووجوهه على قراءة نافع للقيسي أو الأجوبة المحققة (بتمامها)
- أرجوزة القيسي المفيد فيما خالف فيه الحلواني المروزي(عرض).
- قطعة للقيسي في اللامات تدخل في مجموعة الأجوبة المحققة (بتمامها)
- لامية للقيسي في كيفية اللفظ ب تامننا في سورة يوسف (بتمامها)
- مجموعة قطع له في أحكام القراءة والتجويد3
- أسئلة وأجوبة الشيخ أبي وكيل ميمون الفخار ومحاوراته مع القيسي و المالقي.
- مساجلاته مع أبي عبد الله القيجاطي في بعض أحكام الأداء
- أرجوزته تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع
- أرجوزته الدرة الجلية، في نقط المصاحف العلية

- أرجوزته المورد الروي في ضبط قول ربنا العلي
- أرجوزة النافع في اصل حرف نافع للجاردي(بتمامها)
- أرجوزة لابن عبد الجبار الصحيني في حكم "تامنتا" بيوسف. (بتمامها)
- أسئلة وأجوبة نظمية للصغير وابن غازي. (بتمامها)
- أرجوزة ابن غازي "تفصيل عقد الدرر" في العشر الصغير. (بتمامها)
- أرجوزة التبيين للتفصيل في ميمات الجمع لأبي عبد الله الخروبي. (بتمامها)
- أرجوزة روض الزهر في الطرق العشر "للمدغري"(بتمامها)
- أرجوزة تبصرة الإخوان في مقرأ الإصبهان"للرحماني (بتمامها)
- أرجوزة محمد الضرير الأنسوي مخاطبا للهنتوكي في موضوع إمالة ورش(بتمامها)
- إجازة الشيخ أبي الحسن بن هارون للسلطان الوطاسي نظما (بتمامها)
- سند التعريف مما ذيل به الرحماني على الإجازة المذكورة. (بتمامه)
- إجازة أبي زيد بن القاضي للرحماني نظما (بتمامها)
- سند ابن القاضي في تجويد القرءان ورسمه (بتمامه)
- أسانيد الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي (بتمامها)
- سند الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي (بتمامه)
- سند الشيخ ابن عبد السلام (نظم بعض أصحابه) (بتمامه)
- أرجوزة الشيخ التهامي الأويبري "التهامية في الهمز"(نموذج)
- سجال حول إسقاط حروف المد وجواب الرسموكي على اعتراض تلميذه
- الأرجوزة الهوزنية في المخارج والصفات ليحيى الهوزني (بتمامها)
- أرجوزة التازي "الدرة السنية في ترجيح خلاف البرية" (بتمامها)
- أرجوزة الدرر اللوامع" لابن بري (عرض)

- أرجوزة تكميل المنافع في الطرق العشر المروية عن نافع للمضغري (عرض)
- أرجوزة "تحفة المنافع فيما جرى به العمل في الأداء "لبعض أصحاب ابن القاضي (عرض)
- أرجوزة ما به الأخذ المعروفة بـ"الاحمرار للأعيشي على ابن بري (بتمامها)
- مجموعة أراجيز في "التصدير" لابن القاضي والمنجرة وابن عبد السلام (تعريفات)
- أرجوزة "الدرة المضيئة" في علل أحكام قراءة نافع للمغراوي البرجي (عرض)
- نصوص من مختلف المنظومات تستقي من الدرر اللوامع (نماذج)
- مجموعة قصائد في موضوع تسهيل الهمزة بين بين لمحمد المختار بن محمد الولاتي وعبد الله بن داداه وعال بن أف الشناقطة وغيرهم ويمكن الرجوع إليها جميعا في آخر حديثنا عن الهمزتين من كلمتين في العددين 29ـ30. والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

فهرسة محتويات العدد تمام الثلاثين

المحتويات

رقم الإيداع القانوني : 1706 / 2003
ردمك : 0 - 79 - 826 - 9981

مطبعة إليت
الهاتف : 45/46/47 41 81 037